إخفاء

ملكية المستفيد الحقيقي

يوليو 2018

مجموعة العمل المالي (فاتف) هي هيئة حكومية دولية مستقلة تتولى وضع وتعزيز السياسات المتعلقة بحماية النظام المالي العالمي ضد عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. تعتبر توصيات مجموعة العمل المالي بمثابة المعيار العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

للمزيد من المعلومات عن مجموعة العمل المالي، يرجى زيارة الموقع: www.fatf-gafi.org

لا يخلّ هذا المستند و / أو أي خريطة أو جدول مدرج فيه بمركز أي إقليم أو بالسيادة على أي إقليم، أو بترسيم الحدود والدوائر الدولية، أو باسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

تهدف مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية (مجموعة إيغمونت) إلى توفير منتدى لوحدات الاستخبارات المالية في جميع أنحاء العالم من أجل تحسين التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز تنفيذ البرامج المحلية في هذا المجال.

للمزيد من المعلومات عن مجموعة إيغمونت، يرجى زيارة الموقع:www.egmontgroup.org

لمرجع:

مجموعة العمل المالي - مجموعة إيغمونت (2018)، *إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي*، مجموعة العمل المالي، باريس، فرنسا،

FATF – Egmont Group (2018), *Concealment of Beneficial Ownership* , FATF, Paris, France, www.fatf-gafi.org/publications/methodandtrends/documents/concealment-beneficial-ownership.html

©2018 مجموعة العمل المالي / منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية. جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز نسخ أو ترجمة هذا المنشور من دون الحصول على إذن خطي مسبق. وللحصول على إذن لنسخ أو ترجمة هذا المنشور بالكامل أو أي جزء منه، يجب تقديم الطلب إلى سكرتارية مجموعة العمل المالي، 2 شارع آندريه باسكال 75775 باريس، سيديكس 16، فرنسا (فاكس: +33 1 44 30 61 37 أو إلى البريد الإلكتروني: (contact@fatf-gafi.org)

تعود حقوق النشر لصورة الغطاء إلى ©Thinkstock

جدول المحتويات

التعاريف **3**
الملخص التنفيذي **5**
الوسطاء المختصون والمحترفون 6
التزامات مكافحة غسل الأموال والإشراف عليها 7
مسائل للنظر فيها 8
مقدمة **11**
المنهجية **12**
دراسة أفقية حول الإنفاذ والرقابة 13
تعريف المستفيد الحقيقي **14**
بنية التقرير **16**
القسم الأول - إساءة استخدام الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية **17**
الهيئات الاعتبارية 17
الترتيبات القانونية 20
القسم الثاني - التقنيات المستخدمة في إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي **22**
إنشاء هياكل الملكية والسيطرة المعقدة 23
استخدام الأفراد والأدوات المالية لإخفاء العلاقة بين المستفيد الحقيقي والأصول 35
تزوير الأنشطة **42**
القسم الثالث - مواطن الضعف لدى الوسطاء المحترفين **45**
الاستمرار في سلسلة التواطؤ في الجرائم 47
لمحة عامة عن الاستغلال الشائع للوسطاء **49**
أصحاب المهن القانونية 49
المحاسبون 52
مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات 54
وسطاء آخرون 56
لمحة عامة عن مواطن الضعف **58**
تأسيس الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية 58
تأسيس وبيع الشركات الخاملة 60
خدمات مجلس الإدارة، والوصاية، والمكاتب الافتراضية، وصناديق البريد 61
تسهيل المعاملات من خلال حسابات الوصي أو حسابات العميل 63
تسهيل شراء أو بيع الممتلكات العقارية 64
خدمات الدفاع عن العملاء وخدمات الوساطة 66
توفير الخدمات إلى العملاء والوسطاء الذين يتخذون مقرات لهم على المستوى الدولي 68

تقديم المشورة بشأن الامتثال الضريبي 70
الامتياز المهني القانوني وسرية العميل 71
التزامات محدودة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو عدم كفاية الوعي والالتزام 73
القسم الرابع - مواطن الضعف البيئية 76
مواطن الضعف على مستوى الولايات القضائية 76
الممارسات التجارية الضعيفة 82
القسم الخامس - استنتاجات ومسائل للنظر فيها 86
الملحق أ - المراجع 93
الملحق ب - الدراسة الأفقية: تنفيذ التزامات ملكية المستفيد الحقيقي والإشراف عليها 98
الملحق ج - ملخصات الحالات 113
الملحق د - مصادر المعلومات وتقنيات اكتشاف ملكية المستفيد الحقيقي 172
أدوات تحديد الجهود المحتملة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي 176
تقنيات تحديد الجهود المحتملة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي 178
موارد إضافية 180
الملحق هـ - مؤشرات إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي 181
مؤشرات عن المتعامل أو العميل 181
مؤشرات عن الشركات الصورية 184
مؤشرات عن المعاملة 185

التعاريف

ACRA	هيئة المحاسبة وتنظيم الشركات في سنغافورة
AEOI	التبادل التلقائي للمعلومات للأغراض الضريبية
AML/CFT	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
APG	مجموعة آسيا والمحيط الهادي لمكافحة غسل الأموال
ATM	جهاز الصراف الآلي
BVI	جزر العذراء البريطانية
CDD	العناية الواجبة تجاه العميل
CFTC	لجنة الولايات المتحدة المعنية بالتداول في العقود الآجلة على السلع الأساسية
CSP	مقدم خدمات الشركات
DNFBPs	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
DOJ	وزارة العدل الأمريكية
EOIR	معايير تبادل المعلومات للأغراض الضريبية: تبادل المعلومات عند الطلب
EUR	يورو
FATCA	قانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية
FATF	مجموعة العمل المالي
FATF TREIN	معهد مجموعة العمل المالي للتدريب والأبحاث
FinTech	تكنولوجيا مالية
FIU	وحدة الاستخبارات المالية
GIFCS	مجموعة الجهات الرقابية على المركز المالي الدولي
IMF	صندوق النقد الدولي
IP	بروتوكول الإنترنت
KYC	اعرف عميلك
LLC	الشركات المحدودة المسؤولية
LPP	الامتياز المهني القانوني
LTD	شركة خاصة محدودة بالأسهم
MLRO	مسؤول الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال

ML/TF	غسل الأموال وتمويل الإرهاب
MSB	شركة خدمات مالية
OCCRP	مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OFC	المراكز المالية الخارجية
PEP	شخص سياسي ممثل للمخاطر
RegTech	التكنولوجيا التنظيمية
SRBs	الهيئات الذاتية التنظيم
STR	تقرير المعاملات المشبوهة
TBML	غسل الأموال القائم على التجارة
TCSP	مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات
US	الولايات المتحدة الأمريكية
USD	الدولار الأمريكي
VPN	شبكة خاصة افتراضية

الملخص التنفيذي

1. يستخدم المجرمون مجموعة من التقنيات والآليات لإخفاء ملكيتهم والسيطرة على الأصول التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة. ويشكّل التعرّف على الهوية الحقيقية للمستفيدين الحقيقيين أو الأفراد الذين يمارسون السيطرة تحدياً كبيراً للمدعين العامين ووكالات إنفاذ القانون والعاملين في أجهزة الاستخبارات في جميع أنحاء العالم. وغالباً ما تستخدم المخططات المصممة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي إستراتيجية "التمويه".

الترتيبات القانونية - تشير إلى الصناديق الاستئمانية المباشرة أو غيرها من الترتيبات القانونية المشابهة.
الهيئات الاعتبارية - تشير إلى أي كيانات بخلاف الأشخاص الطبيعيين التي يمكنها إنشاء علاقة دائمة بصفة عميل مع مؤسسة مالية أو ملكية خاصة.

إستراتيجية - الاستفادة من التجارة العالمية والبنى التحتية للتجارة العالمية لإضفاء طابع شرعي على الأنشطة. ومع ذلك، فإن الصورة الخارجية لا تتساوى مع الشفافية، ومن المستطاع استخدام العديد من الأدوات التي تم تصميمها لتشجيع نمو الأعمال وتطويرها، مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة وخدمات تعيين أعضاء مجلس الإدارة بالإنابة، لتسهيل عمليات غسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب والفساد. ولم تؤدّ عولمة التجارة والاتصالات إلاّ إلى زيادة هذا التهديد حتى أصبحت الدول حالياً في مواجهة التحدي المتمثل بإنفاذ قوانينها الوطنية في بيئة تجارية بلا حدود.

2. يعرض هذا التقرير المشترك بين مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت نظرة شاملة لتقييم كيفية قيام الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية والوسطاء المحترفين بمساعدة المجرمين على إخفاء الثروة والأصول غير المشروعة. الغرض من التقرير هو مساعدة السلطات الوطنية بما في ذلك وحدات الاستخبارات المالية والمؤسسات المالية ومقدمي الخدمات المهنية الآخرين على فهم طبيعة المخاطر التي يواجهونها.

الشركة الصورية - شركة مؤسسة من دون عمليات مستقلة أو أصول مهمة أو أنشطة تجارية مستمرة أو موظفين.
الشركة الواجهة - شركة تملك عمليات كاملة وخصائص شركة تجارية مشروعة، بينما تعمل على إخفاء وحجب الأنشطة المالية غير المشروعة.
الشركة الخاملة - شركة مؤسسة تملك مساهمين وأعضاء مجلس إدارة وسكرتير غير نشطين وتترك خاملة لفترة طويلة من الوقت حتى لو تمّ بناء علاقات مع العملاء.

3. لقد أظهرت نتائج التحليل الذي تمّ إجراؤه على 106 دراسات حالة أن الهيئات الاعتبارية، وخاصة الشركات الصورية، تشكل سمة رئيسية في المخططات المصممة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، بينما لا تتعرض الشركات الواجهة والأسهم لحاملها إلى الاستغلال بشكل متكرر.

4. **الأفراد والمجموعات التي تسعى إلى إخفاء ملكية الأصول هي الأكثر عرضة لممارسة السيطرة على تلك الأصول من خلال مزيج من السيطرة المباشرة وغير المباشرة**، بدلاً من التمسك باعتماد نوع واحد من السيطرة. في معظم الحالات، يستخدم المستفيد الحقيقي مزيجاً من سلاسل التمويه والملكية المباشرة، بالإضافة إلى تعيين وسطاء محترفين وأطراف ثالثة لممارسة السيطرة نيابة عنه. وفي حالات محدودة، يمارس المستفيد الحقيقي السيطرة غير المباشرة *فقط*، ونادراً ما يحتفظ بالسيطرة المباشرة من خلال بنية معقدة دون إشراك وسيط. وهذا يدلّ على أنه في العديد من الحالات، سيحتفظ المستفيد الحقيقي بمستوى معين من السيطرة المباشرة في أي مخطط، ولكنه نادراً ما سيقود بذلك من دون إشراك وسيط أو "مالك وهمي" (مساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة غير رسميين، مثل الزوج/الزوجة، والأطفال، وأي فرد من العائلة، وغيرهم من الأشخاص أو الشركاء التجاريين).

5. **يشكّل أعضاء مجلس الإدارة المعينون والمساهمون بالإنابة، ولا سيما المعينين غير الرسميين (أو "المالكون الوهميون") نقطة ضعف رئيسية**، حيث تم تحديدهم في معظم دراسات الحالة التي تمّ تقييمها لغرض هذا التقرير. إنّ دور المعيّن بالإنابة في كثير من الحالات هو حماية أو إخفاء هوية المستفيد الحقيقي أو الجهة التي تمارس السيطرة على الشركة أو الأصول. يستطيع المعين بالإنابة توفير المساعدة في التغلب على ضوابط الولاية القضائية المفروضة على ملكية الشركة والتحايل على الحظر الذي تفرضه المحاكم والسلطات الحكومية على عضوية مجلس الإدارة. ففي حين أن التعيين بالإنابة هو ممارسة قانونية في معظم البلدان، إلاّ أن الأسس الموضوعية القائمة لهذه الممارسة مشكوك فيها في سياق عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومواطن الضعف الكبيرة المرتبطة باستخدامها.

الوسطاء المختصون والمحترفون

6. **يعتبر استخدام الوسطاء المختصّين والمحترفين سمة أساسية** في المخططات المصمّمة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، لا سيما في الحالات التي تكون فيها عائدات الجريمة كبيرة. وقد تضمنت غالبية دراسات الحالة تورط وسطاء محترفين. وعلى الرغم من غياب إشارة صريحة إلى ذلك في دراسات الحالة، إلاّ أنه يتبيّن من التقييم أنّ نصف جهات الوساطة تقريباً كانت متواطئة في تورطها.
وهذا يدل على أن التواطؤ لا يهدف بالضرورة إلى تسهيل تصميم المخططات لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، **وأنّ تورط المحترفين قد يكون قد حصل عن غير قصد أو على سبيل الإهمال.** والهدف من ذلك هو التركيز على أهميّة التنظيم الفعال للأعمال والمهن غير المالية المحددة، والحاجة إلى إذكاء المزيد من الوعي في بعض قطاعات الخدمات المهنية. ومع ذلك، تشير تجربة إنفاذ القوانين في بعض الولايات القضائية أنّه من المحتمل أن يكون الوسطاء المحترفين متواطئين في عمليات غسل الأموال أكثر من كونهم متورطين عن غير قصد.

- في نموذج دراسة الحالة المستخدم لهذا التقرير، يمثّل مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات أعلى نسبة من الوسطاء المحترفين المشاركين في إنشاء هيئات اعتبارية وترتيبات قانونية وحسابات مصرفية. وقد تبيّن أيضاً أن قطاع خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات كان أكثر عرضة لتقديم خدمات تعيين أعضاء مجلس الإدارة بالإنابة وغيرها من الخدمات الإدارية لعملائه، وتقديم خدمات لمحترفين آخرين نيابة عن عملاء أطراف أخرى، بالإضافة إلى تقديم خدمات للعملاء على المستوى الدولي. ولكن على الرغم من مشاركتهم الملحوظة في إنشاء هذه الترتيبات وإدارتها، يتبيّن أن احتمال مشاركة مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في تصميم المخططات لإخفاء ملكيّة المستفيد الحقيقي هو احتمال ضئيل. إنّ مقدّمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الذين تم تقييمهم على أنهم متواطئين في المشاركة كانوا على الأرجح متعامين بشكل متعمد أكثر من كونهم متواطئين تماماً بالمشاركة، أو ربما قاموا أيضاً بتقديم خدمات قانونية أو محاسبية أو مالية أخرى. وهذا يشير إلى أنّ دور مقدّمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات هو على الأرجح ذات طابع معاملاتي في طبيعته تتم ممارسته بناء على طلب العميل أو وسيط آخر يكون في أغلب الأحيان مقيماً في بلد آخر. كما يظهر ذلك أيضاً أنه **في حين يقلّ احتمال كون مقدّمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات من العقول المدبرة للمخططات المصمّمة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، فإن الخدمات التي يقدّمها هؤلاء عرضة للاستغلال من قبل المجرمين ووسطاء محترفين آخرين متورطين في هذه المخططات.**

- يعتبر قطاع **المحاسبين المهنيين** القطاع الأقلّ تمثيلاً في الحالات التي جرى تحليلها لأغراض هذا التقرير، ومع ذلك كان هؤلاء أكثر عرضة للتورّط في مشاركتهم مقارنة مع المهنيين القانونيين ومع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. وتبيّن أيضاً أنّ مهنة المحاسبة هي الأقلّ تورّطاً بشكل مباشر في إنشاء الهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية أو العلاقات المصرفية ممّا يرجّح أنّ الدور الرئيسي لمهنة المحاسبة في بناء المخطّطات المصمّمة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي هو إسداء المشورة المتخصصة. وشكّل المحاسبون المهنيّون أعلى نسبة من مصمّمي هذه المخططات والمروّجين لها في دراسات الحالة، وكان من المرجّح أن يروّجوا لمخططاتهم الخاصّة أمام العملاء المحتملين أكثر من مجرد تسهيل مخطط مصمم من قبل عملائهم. وشكّل هؤلاء أيضاً القطاع المهنيّ الوحيد الذي لم يتم تحديده على أنّه يقدّم خدمات إلى وسيط محترف آخر نيابة عن عميل خارجي. **كما أنه من المرجح أنّ المهارة المالية لمهنة المحاسبة والسهولة التي يمكن بها للمحاسبين تحديد الأنشطة المالية المشبوهة تحدّ من تعرّض هؤلاء للاستغلال غير المتعمد لتسهيل إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.** في الإطار عينه، قد لا يرغب المجرمون والمتواطئون المحترفون في إشراك أي محاسب مهني ما لم يكن بالإمكان ضمان تواطؤهم مقدماً.

- بالمقارنة مع قطاعات الوسطاء المهنيين الأخرى، **يختلف دور المهنيين القانونيين في تسهيل تصميم المخططات لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي حسب الحالة.**
  - تبيّن أنّ المهنيّين القانونيين أكثر تورطاً في إنشاء الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية والحسابات المصرفية عند مقارنتهم بالمحاسبين، ولكنهم أقلّ تورطاً عند مقارنتهم بمقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. وينطبق الشيء نفسه على توفير خدمات المساهمين بالإنابة وتعيين أعضاء مجلس الإدارة.

  - كان المحامون من بين المهن الثلاثة التي يحتمل أن شاركت أكثر من غيرها في عمليات شراء العقارات

كوسيلة لغسل عائدات الجريمة وإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.

- كم تم استخدام الحسابات الاستئمانية القانونية وحسابات العملاء بشكل متكرر كوسيلة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي على الرّغم من أنّ مهنة المحاسبة قد أظهرت نسبة مماثلة في استخدام تقنية الإخفاء هذه. كما تم تحديد الامتياز المهني القانوني كحاجز أمام استرجاع المعلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي.
- في دراسات الحالة التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير، تبيّن أنه في الحالات التي أظهرت مشاركة المهنيين القانونيين، كان هناك عدد من الحالات التي بدا فيها أن تورط المهنيين القانونيين لم يكن مقصوداً أو كان على سبيل الإهمال. وهذا يشير إلى أنّه على الرّغم من الارتفاع المعقول لمستوى مشاركتهم في إنشاء الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية، **فإن المهنيّين القانونيّين ليسوا على دراية كافية بمواطن الضعف الكامنة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.** ومن المرجّح أن يتفاقم هذا الوضع بسبب تدني مستوى الأنظمة المفروضة على المهنيين القانونيين في العديد من الدول.

7. وقد أظهر التحليل أن خدمات المحامين والمحاسبين نادراً ما تكون مطلوبة لتسهيل مخطط غسل الأموال نفسه - حيث أن مشاركة أحدها عادة ما يكون كافياً. كان مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات موجودين في معظم الحالات التي تضمنت وسطاء من قطاعات متعددة، ولم يتبين استخدام محام ومحاسب معاً إلاّ في حالات قليلة. وفي الحالات التي تضمنت وسطاء متعددين من القطاع نفسه، شمل تمثيل قطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الغالبية العظمى من هذه الحالات. وفي الحالات التي تم فيها استغلال عدد من مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في مخطط واحد، تبيّن أن جميع الحالات تقريباً أدت إلى توريط مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في ولايات قضائية متعددة. يعكس ذلك دور مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في تأسيس وإدارة الشركات المحلية نيابة عن العملاء الأجانب. وفي المقابل، في الحالات التي تم فيها استخدام العديد من المهنيين القانونيين أو المحاسبيين، كانت معظم الحالات تنطوي على استخدام العديد من المحامين / المحاسبين في نفس الولاية القضائية، وكان معظم هؤلاء الوسطاء متورطين بصورة غير مقصودة. ويشير ذلك إلى أنه في الحالات التي تم فيها استخدام العديد من المحامين أو المحاسبين لتسهيل مخطط ما، ربما يحاول العملاء الإجراميون تجنب الشك عن طريق تقييد تعاملاتهم مع جهة مهنية واحدة.

8. إن افتقار الجهات المهنية إلى التوعية والتثقيف بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعوق من قدرتها على تحديد الشبهات والإنذارات في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا يزيد من تعرضهم للاستغلال من قبل العملاء الذين يسعون إلى إساءة استخدام الخدمات المشروعة بطريقة مخالفة لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أظهرت دراسات الحالة المعدة لأغراض هذا التقرير أن أربعة وسطاء فقط ممن تورطوا في هذه المخططات تمكنوا من تحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها بالتماشي مع معايير مجموعة العمل المالي. وكانت كل تلك الحالات في دول تنظم الأعمال والمهن غير المالية المحددة في إطار قانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل مكافحة الإرهاب.

التزامات مكافحة غسل الأموال والإشراف عليها

9. 17% من الدول التي شاركت في الدراسة الأفقية لمجموعة العمل المالي بشأن الإشراف على التزامات ملكية المستفيد الحقيقي وإنفاذها لا تفرض على الإطلاق أي التزامات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو تقوم بالإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، على الرغم من أن معايير مجموعة العمل المالي تشترط القيام بذلك. وفي بعض الحالات، يكون هذا نتيجة لمقاومة القطاعات أو المهن ذات الصلة للأنظمة، وفي حالات أخرى، قد يكون انعكاساً لجانب "غير مكتمل" من نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي لم يتم تنفيذه بعد. إن الافتقار إلى الرقابة في تلك الدول هو نقطة ضعف رئيسية، **كما أن الجهات المهنية التي تمارس أعمالها في الدول التي لم تطبق الأنظمة المناسبة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تمثّل "مدخلاً خلفياً" غير خاضع للتنظيم في النظام المالي العالمي.**

10. كما أن نقاط الضعف لدى الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية والوسطاء المهنيين ستتفاقم في الدول التي لديها نظام ضعيف في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن المتطلبات الرئيسية لمعايير مجموعة العمل المالي، مثل النتائج المباشرة 4 و 5، والتوصيات 10 و 11 و 12 و 22 و 23 و 24 و 25 و 28، من بين أمور أخرى، تتعلق جميعها بحجم المخاطر للهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية والوسطاء في دولة معينة. ومع ذلك، فإن العوامل المتغيرة الأخرى بين الدول، مثل مسارات التجارة والتمويل، تؤثر أيضاً على مواطن الضعف والتحديات المرتبطة بملكية المستفيد الحقيقي. وتختلف مواطن الضعف هذه من دولة إلى أخرى وبالتالي لا يمكن تقييمها بشكل نهائي على المستوى العالمي. يجب على السلطات المختصة والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أن تضع في اعتبارها مواطن الضعف القضائية التي تؤثر على بلادها / أعمالها عند تقييم المخاطر.

11. وإن المخططات المصممة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي غالباً ما تعتمد على إستراتيجية "التمويه". ومن شأن ذلك أن يعوق قدرة المؤسسات المالية والوسطاء المهنيين والسلطات المختصة عل تحديد الأنشطة المشبوهة

المصممة لحجب ملكية المستفيد الحقيقي وتسهيل الجريمة. وفي الوقت نفسه، تركز معايير مجموعة العمل المالي، واستطراداً، الجزء الأكبر من البنية التحتية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على قيام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتحديد الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها. توصلّت معظم دراسات الحالات التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير إلى أن المعلومات التي في حوزة المؤسسات المالية كانت في غاية الأهمية بالنسبة للتحقيق بالجريمة، وأشارت الدول التي تطلب الإبلاغ عن معاملات أخرى (مثل الحد الأدنى لقيمة المعاملات والمعاملات عبر الحدود) أن تقارير المستندة إلى الحدّ الأدنى لقيمة المعاملات كانت أساسية في تحديد الأنشطة المالية غير الشرعية.

12. مع تزايد ترابط الاقتصاد العالمي وتشتت سيادة الحدود المالية، من المهم ضمان وصول السلطات إلى المعلومات المناسبة المطلوبة لإنجاز مهامها بفعالية، سواء كانت تقارير عن المعاملات المشبوهة مقدمة من كيانات مبلغة أو أنواعاً أخرى من المعلومات، مثل تقارير الحدّ الأدنى لقيمة المعاملات وتقارير المعاملات عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، توفر معايير مجموعة العمل المالي نطاقاً للدول لاستخدام عدة آليات لتمكين الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي، وقد طبقت بعض الدول حديثاً، أو أنها بدأت حالياً بتطبيق سجلات للمعلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي كآلية لتمكينها من القيام بذلك. إن الأنظمة التي تجمع بين نهج واحد أو أكثر لضمان توافر ودقة المعلومات الأساسية عن ملكية المستفيد الحقيقي قد تكون أكثر فعالية من الأنظمة التي تعتمد على نهج واحد. وتعتبر بعض الولايات القضائية أن توافر سجلات ملكية المستفيد الحقيقي من شأنها أن تساعد السلطات المختصة في الوصول إلى المعلومات الحديثة والدقيقة، بما في ذلك التحقق من المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر أخرى.

مسائل للنظر فيها

13. بناء على نتائج التحليلات والمشاورات، يحدد هذا التقرير عدداً من القضايا للمساعدة في معالجة مواطن الضعف المرتبطة بإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، بما في ذلك:

- النظر في دور المعينين بالإنابة بما في ذلك التدابير التي قد تحد من سوء استخدامهم.
- الحاجة إلى تنظيم الوسطاء المهنيين بما يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي، وأهمية الجهود المبذولة لتثقيف الجهات المهنية بشأن مواطن الضعف في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتعزيز الوعي والمساعدة في الحدّ من مواطن الضعف المرتبطة بإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.
- تعزيز العمل على تحديد الحلول أو التدابير الممكنة لمنع إساءة استخدام الامتياز المهني القانوني لإخفاء المعلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي، بما في ذلك عن طريق توفير مواد تدريب وإرشادات معززة للمهنيين القانونيين.
- ضمان وصول وحدات الاستخبارات المالية إلى أوسع مجموعة ممكنة من المعلومات المالية.
- زيادة تبادل المعلومات ذات الصلة وسجلات المعاملات لدعم الجهود العالمية لتحسين شفافية ملكية المستفيد الحقيقي.
- مزيد من العمل لفهم ما يمكن القيام به لتحسين جودة وتوقيت تبادل المعلومات عبر الحدود، بما في ذلك من خلال المساعدة القانونية المتبادلة.

- التأكد من وجود موارد وخبرات كافية في مجال حفظ السجلات بالنسبة للدول التي تستخدم سجلات ملكية المستفيد الحقيقي وبالنسبة لجميع سجلات الشركات في جميع الدول. ويهدف ذلك إلى التأكد من أن المعلومات المسجلة في السجل كافية ودقيقة ومحدثة، وأنه يمكن الوصول إليها في الوقت المناسب.
- ضرورة أن تنظر الدول في وتبيّن نقاط الضعف والتهديدات المتعلقة بالهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية المحلية والأجنبية، والوسطاء المحليين والأجانب المشاركين في إنشائها، والوسائل التي يمكن بها للمجرمين استغلالها لتسهيل عمليات غسل الأموال وغيرها من الجرائم.

14. من الموضوعات الرئيسية التي تكمن وراء كل هذه المسائل على نطاق واسع هي المعلومات، بما في ذلك الطرق الممكنة لتحسين موثوقية هذه المعلومات والوصول إليها وآليات تبادلها بمزيد من الفعالية على الصعيدين المحلي والدولي. في بعض الحالات، تهدف هذه المسائل إلى توجيه ردود الحكومات الفردية نحو اتخاذ مزيد من الإجراءات، بينما تحدد مسائل أخرى مجالات تتطلب المزيد من البحث والمشاركة.

مقدمة

15. على مدى العقود الثلاثة الماضية، أدّى التقارب الهائل بين التجارة الدولية والأنظمة المالية العالمية، وكذلك ظهور شبكة الإنترنت وأشكال تكنولوجيات الاتصالات الأخرى، إلى إتاحة فرص جديدة للمجرمين لإساءة استخدام هياكل الشركات والأعمال لإخفاء التدفقات المالية الشاذة والأنشطة الإجرامية. وبعيدًا عن العمل في اقتصاد إجرامي مشبوه وخفي، يقوم المجرمون بإخفاء أنشطتهم وممارستها على أساس كونها أعمال تجارية مشروعة لإخفاء الأموال غير المشروعة وسط الحجم الهائل من المعاملات التي تعبر العالم يومياً. ومع ذلك، فإن الصورة الخارجية لا تتساوى مع الشفافية إذ يستخدم المجرمون مجموعة من الأدوات المتنوعة، بما في ذلك الشركات الصورية[1]، والصناديق الاستئمانية، والترتيبات القانونية الأخرى، والمعينين بالإنابة، والوسطاء المهنيين، لإخفاء النية الحقيقية لأنشطتهم وملكية المستفيد الحقيقي[2] المرتبطة بها.

16. أصبحت ملكية الأصول غير المشروعة والسيطرة عليها واستخدام الهياكل القانونية لإخفائها، موضوع اهتمام عالمي متزايد في السنوات الأخيرة. كما أن تسرب المعلومات السرية من اثنين من مكاتب المحاماة الدولية الكبرى المسؤولة عن إنشاء هياكل دولية معقدة للشركات في عامي 2015 و20173 قد أدّى إلى زيادة الوعي العام إزاء الطريقة التي يمكن بها استخدام الهياكل القانونية لإخفاء الثروة والأصول غير المشروعة.

17. إن قدرة الدول على منع إساءة استخدام الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية والطرق المستخدمة لذلك أصبحت موضوع العديد من أوراق المناقشة والمشاريع البحثية خلال العقد الماضي أو أكثر. وقد تم نشر العديد من الدراسات من قبل هيئات دولية، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومجموعة العمل المالي. وتوفر هذه التقارير معاً ثروة من المعرفة حول إساءة استخدام هياكل الشركات لتسهيل الفساد وغسل الأموال. ومع ذلك، حددت مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية الحاجة إلى مزيد من التحليل لمواطن الضعف المرتبطة بملكية المستفيد الحقيقي، مع التركيز بشكل خاص على تورط الوسطاء المهنيين، لتوجيه الردود العالمية. يسعى هذا التقرير إلى معالجة هذه الحاجة.

الترتيبات القانونية - تشير إلى الصناديق الاستئمانية المباشرة أو غيرها من الترتيبات القانونية المشابهة.
الهيئات الاعتبارية - تشير إلى أي كيانات بخلاف الأشخاص الطبيعيين التي يمكنها إنشاء علاقة دائمة بصفة عميل مع مؤسسة مالية أو ملكية خاصة.

أنظر أيضاً القسم 1

18. يوفر التقرير نظرة شاملة وكلية إلى مواطن الضعف الكامنة، كما أنه يستهدف تحقيق مزيد من الدعم من أجل تحليل المخاطر من قبل الحكومات والمؤسسات المالية ومقدمي الخدمات المهنية الآخرين. وفي سعيها إلى إجراء المزيد من تحليل المخاطر، ينبغي على الدول والمهنيين من القطاع الخاص أن تنظر في كيفية تأثير البيئة الجيوسياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى إستراتيجيات تخفيف المخاطر الخاصة بها، على مواطن الضعف المرتبطة بالهياكل القانونية والقطاعات الوسيطة التي تسهل تأسيسها وإدارتها.

1 لأغراض هذه الورقة، تعتبر "الشركات الصورية" أنها شركات مؤسسة ولكن ليس لديها عمليات مستقلة أو أصول ذات أهمية أو أنشطة جارية أو موظفين.

2 يشير مصطلح "ملكية المستفيد الحقيقي" أو "المستفيد الحقيقي" إلى "الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون أو يسيطرون فعلياً على العميل و/أو الشخص الطبيعي الذي تتم المعاملات نيابة عنه. ويشمل كذلك هؤلاء الأشخاص الذين يمارسون سيطرة فعلية مطلقة على هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني. أنظر أيضاً قسم "تعريف المستفيد الحقيقي".

3 من شركة المحاماة موساك فونسيكا Mossack Fonseca التي يقع مركزها في باناما، في العام 2015، وشركة المحاماة أبلباي Appleby التي يقع مركزها في برمودا، في العام 2017.

المنهجية

19. شارك في رعاية هذا المشروع كل من مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت. استند المشروع إلى القدرات الفريدة والمتكاملة لمجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت في محاولة لتحسين فهم مواطن الضعف المرتبطة بإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي وإساءة استخدام مقدمي الخدمات المهنيين. يضم فريق المشروع الذي تم تنفيذه بقيادة أستراليا وألمانيا وفرنسا خبراء من: الأرجنتين وكندا والهند وإسرائيل وإيطاليا وهولندا ونيوزيلندا والاتحاد الروسي وسنغافورة وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية وأعضاء مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وبنغلاديش ونيبال، مجموعة العمل الحكومية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا ، ومجموعة الجهات الرقابية على المركز المالي الدولي، ومصر بصفتها عضو مجموعة العمل المالي لمنطقة لشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لجنة الخبراء المختارة التابعة لمجلس أوروبا والمعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال ، وصندوق النقد الدولي، والمنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية (المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، والبنك الدولي، ومعهد مجموعة العمل المالي للتدريب والأبحاث.

20. عند إعداد هذا التقرير، قام فريق المشروع بتحليل دراسات التطبيقات، وتقييمات المعلومات الاستخبارية، وتقارير التقييم المتبادل، وتقارير أكاديمية منشورة من قبل مجموعة من الأكاديميين والهيئات الدولية والحكومات. تم إدراج قائمة مفصلة بالمصادر العامة المستخدمة في الملحق أ. وبالإضافة إلى هذه التقارير العامة، شمل المشروع على تحليل واستخلاص لتقارير المعلومات الاستخباراتية المعدة من قبل وحدات الاستخبارات المالية، والمخابرات الجنائية، وهيئات إنفاذ القانون، وغيرها من السلطات المختصة لتحديد الاتجاهات الناشئة والطرق التي يتم استغلالها من قبل المجرمين. وفي العديد من الحالات، لا تكون هذه التقارير متاحة للاطلاع العام، لذلك لم يتم استخدام سوى المعلومات التي تم تجريدها من الطابع السري والحساس في هذا التقرير.

21. تم عقد ورشة عمل لتبادل المعلومات الاستخباراتية خلال اجتماع الخبراء المشترك لمجموعة العمل المالي، الذي استضافه الاتحاد الروسي في موسكو في أبريل 2017، حيث شارك 13 وفداً[4] في تقديم دراسات حالة ورؤى استخباراتية تتعلق بإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. كما تم عقد جلسة مع القطاع الخاص، بما في ذلك ممثلون عن البنوك، والجمعيات القانونية، ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، مما ساعد فريق المشروع على تحسين فهمه لممارساتهم وتحدياتهم فيما يتعلق بمسائل ملكية المستفيد الحقيقي.

22. وكجزء من عملية التشاور مع القطاعات الخاصة المستهدفة، طلب فريق المشروع تعليقات من 12 منظمة ورابطة دولية تمثل شريحة واسعة من القطاع الخاص مع اهتمام خاص بالموضوع. وقد مثلت تلك المنظمات مؤسسات مالية عالمية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدمي البيانات وشركات التكنولوجيا المالية FinTech والتكنولوجيا التنظيمية RegTech ومنظمات غير حكومية. تلقى فريق المشروع تعليقات من تحالف الشفافية المالية Financial Transparency Coalition، ومعهد التمويل الدولي Institute of International Finance، والاتحاد المصرفي الدولي International Banking Federation، الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants، وجمعية التكنولوجيا التنظيمية الدولية International RegTech Association، والاتحاد الدولي لكتاب العدل، وجمعية العاملين في مجال الصناديق الاستئمانية والعقارات Society of Trust and Estate Practitioners، مجموعة وولفسبيرج Wolfsberg Group، وكذلك من فريق الخبراء المعني بمكافحة غسل الأموال والعقوبات التابع لرابطة المحامين الدولية International Bar Association's Anti-Money Laundering and Sanctions Expert Working Group. وتضمنت هذه التعليقات معلومات إضافية عن مواطن الضعف ومؤشرات المخاطر الإضافية وطرق تحديد ملكية المستفيد الحقيقي.

4 تشمل هذه الوفود دول إندونيسيا وإيطاليا وإسرائيل وجمهورية قيرغيزستان وهولندا وبولندا وروسيا وإسبانيا والسودان وسويسرا وفنزويلا ومكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) والمفوضية الأوروبية.

23. تتمثل المصادر الرئيسية للمعلومات الواردة في هذا التقرير بدراسات الحالة5 المقدمة من مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت وأعضاء مجموعات العمل المالي الإقليمية. وقد أجرى معهد مجموعة العمل المالي للتدريب والأبحاث تحليلًا لما يصل إلى 106دراسة حالة وتطبيق تم تقديمها من قبل 34 ولاية قضائية.

وقد اقتصر التحليل على عينة محدودة من البلدان، وهو موجه في الجانب الأكبر منه صوب الولايات القضائية التي قدمت عدداً أكبر من الحالات6. كما اقتصر تحليل معهد مجموعة العمل المالي للتدريب والأبحاث على المعلومات المعروفة للسلطات السلطات المختصة والمعلومات التي توفيرها بعد ذلك ضمن ملخصات الحالة. في بعض الحالات، اتضح أن المعلومات المتعلقة بمخطط غسل الأموال (الجريمة الأصلية أو موقع المستفيد الحقيقي النهائي) لم تكن معروفة من قبل السلطات المختصة. وفي حالات أخرى، لم يتم الإبلاغ عن المعلومات في ملخص الحالة (على سبيل المثال، نوع الهيئة الاعتبارية) أو أنه لم يتم الكشف عن مصدر المعلومات (على سبيل المثال، الولاية القضائية التي تم تقديم الخدمات منها).

24. وعلى الرغم من هذه القيود الملازمة للبيانات، إلاّ أن تفاصيل الحالة هي أكثر توسعاً من تلك التي يمكن العثور عليها في تقارير التقييم المتبادل المنشورة حديثاً. بالإضافة إلى ذلك، كانت الحالات، حيث تم تحديد التواريخ، حديثة بشكل عام، حيث تراوحت بين 2010 و 2017. وتجاوز متوسط الأموال التي تم غسلها في كل حالة، في جميع الحالات التي تمت مراجعتها لغرض هذا التقرير، مبلغ يتخطى 500 مليون دولار أمريكي.

25. لقد ركز هذا التقرير على مواطن الضعف وتقنيات سوء الاستخدام المرتبطة بإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي التي تطرحها الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية والوسطاء المهنيين المشاركين في نشوئها. ولا يغطي هذا التقرير التهديدات التي يشكلها المجرمون وكيف يمكن أن تختلف هذه التهديدات عن الجرائم الأصلية، وكيف تؤثر الجرائم الأصلية المختلفة على الطرق المستخدمة لإخفاء المستفيد الحقيقي، أو العواقب المرتبطة بالمخاطر المتبقية. يتناول التقرير التقنيات الشائعة التي يستخدمها المجرمون لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، والخصائص البيئية التي تساهم في مواطن الضعف التي تشكلها هذه الهياكل القانونية والجهات الوسيطة. ولم يُبذل أي جهد لتوفير قائمة نهائية بالولايات القضائية الشديدة الخطورة على أساس هذه المخاطر البيئية، حيث أن العديد من العوامل المتغيرة الخاصة بولايات قضائية معينة تجعل هذه المهمة غير ممكنة على المستوى العالمي.

دراسة أفقية حول الإنفاذ والرقابة

26. في الفترة بين العامين 2016-2017، أجرت مجموعة العمل المالي دراسة أفقية بشأن إنفاذ التزامات ملكية المستفيد الحقيقي وفرض الرقابة عليها. وكان الغرض من هذه الدراسة هو فهم كيفية تطبيق الرقابة على متطلبات ملكية المستفيد الحقيقي، ولا سيما بين المهن الرئيسية لأمناء المعلومات مثل المحامين ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، بالإضافة إلى دور السجلات في تأسيس وإدارة الشركات. وقد استندت الدراسة الأفقية على مسح استقصائي شمل 64 ولاية قضائية، بما في ذلك 23 عضواً من أعضاء مجموعة العمل المالي، ممن تطوعوا لتقديم المعلومات. وترد نتائج هذا التحليل في الملحق "ب" من هذا التقرير، وعند الاقتضاء، تم تضمين المراجع إلى تلك الدراسة في مختلف صفحات هذا التقرير.

5 - تركز دراسات الحالة التي قدمتها هيئات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية على مختلف التقنيات والاتجاهات والطرق التي يستخدمها المجرمون لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.

6 على سبيل المثال، قدمت هولندا 19 حالة للتحليل، بينما قدمت مصر ثماني حالات، وقدمت كل من أستراليا والولايات المتحدة سبع حالات.

تعريف المستفيد الحقيقي

27. تعرّف معايير مجموعة العمل المالي مصطلح "المستفيد الحقيقي" بأنه *"الشخص الطبيعي (أو الأشخاص الطبيعيين) الذي يمتلك أو يسيطر فعلياً*[7] *على العميل و/أو الشخص الطبيعي الذي يتم إجراء معاملة نيابة عنه. ويشمل ذلك أيضاً الأشخاص الذين يمارسون سيطرة فعلية مطلقة على هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني"*[8][9]. يختلف هذا التعريف عن تعريفات كل من "المستفيد" و "المستفيدين"، والذي قد يشمل كلاً من الأشخاص الطبيعيين والهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية وغالباً ما يتعلق بما يلي:

- الجهات التي تتلقى مساعدات خيرية وإنسانية وغيرها من أنواع المساعدات من خلال خدمات تقدمها المنظمات غير الهادفة للربح[10]، أو
- الأشخاص الذين يحق لهم الانتفاع من ترتيب إستئماني[11] أو بوليصة تأمين[12].

28. يعتمد التمييز بين "المستفيد الحقيقي" و "المستفيد" على مفهوم السيطرة "الفعلية" أو الانتفاع "الفعلي" والذي يشير إلى *الشخص الطبيعي* الذي يمتلك أو يسيطر فعلياً أو يستفيد من أصول أو معاملة ما من خلال وسائل مباشرة أو غير مباشرة. والأهم من ذلك، يجب أن يكون "المستفيد الحقيقي" دائماً شخصاً طبيعياً حيث أن الهيئة الاعتبارية لا يمكنها ممارسة سيطرة "فعلية" على الأصول. ويعزى ذلك إلى كون الهيئات الاعتبارية تخضع دائماً للسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الأشخاص الطبيعيين. لذلك، في حين يجوز أن الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني يمكن أن يكون المستفيد من الأصول أو من معاملة ما، فإن تحديد هوية المستفيد الحقيقي يتطلب اكتشاف هوية الشخص الطبيعي (الأشخاص الطبيعيين) الذي يسيطر أو يستفيد فعلياً من الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني.

29. ويشكل مفهوم المنفعة والسيطرة الفعلية نقطة محورية في عملية التمييز بين الملكية "الحقيقية" والملكية "القانونية". إذ يكون المالك القانوني للأصول هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو الترتيب القانوني الذي يتمتع بالحق القانوني لتلك الأصول. ومع ذلك، فإن الملكية القانونية ليست ضرورية دائماً من أجل ممارسة السيطرة على أحد الأصول أو الاستفادة منها، خاصة عندما تكون الأصول مودعة في صناديق استئمانية أو مملوكة من قبل هيئة اعتبارية. وبالتالي، من الضروري تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يملك حصص السيطرة على الأصول، وليس المالك القانوني لتلك الأصول.

30. قد يكون تحديد السيطرة الفعلية إشكالية وهو غالباً ما يشكل التحدي الأساسي أمام تحديد ملكية المستفيد الحقيقي. في سياق الشركة، يمكن ممارسة السيطرة من قبل المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. وفي حين يتم اعتبار المساهمين بشكل عام أنهم يمارسون أعلى مستوى من السيطرة على الشركة، نظرًا لقدرتهم على إقالة أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم من كبار الموظفين ولأنهم يستفيدون من أرباح الشركة، إلا أنه لا يمكن التغاضي عن دور أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. أما في سياق الصناديق الاستئمانية، يمارس الوصي السيطرة على الأصول غير أنه يكون ملزماً قانونياً بالتصرف لصالح المستفيد الذي لا يحق له عادة ممارسة أي سيطرة على الصندوق. ويجوز لكل من المستثمر وحامي الصندوق الاستئماني الاستمرار في ممارسة بعض مستويات السيطرة أو التأثير على الصندوق، على الرغم من التخلي عن الملكية القانونية لتلك الأصول لصالح المستفيد. ويمكن أن يزيد هذا الأمر من تعقيد الجهود المبذولة لتحديد من الذي ينبغي اعتباره المستفيد الحقيقي وقد يتطلب ذلك بذل مزيد من الجهود لتحديد طبيعة علاقة الائتمان.

---

7 الإشارة إلى "الذي يمتلك أو يسيطر فعليا" و"السيطرة الفعلية النهائية" تشير إلى الحالات التي يتم فيها ممارسة الملكية/السيطرة من خلال سلسلة الملكية أو بوسائل السيطرة غير السيطرة المباشرة.

8 ينطبق هذا التعريف أيضاً على المستفيد الحقيقي للمستفيد من بوليصة تأمين على الحياة أو غيرها من أنواع التأمين المرتبطة بالاستثمار.

9 مجموعة العمل المالي 2012، ص. 113

10 مجموعة العمل المالي 2012، ص. 59

11 مجموعة العمل المالي 2012، ص.113

12 مجموعة العمل المالي 2012، ص. 62

31. كما يمكن ممارسة السيطرة من خلال أطراف ثالثة بما في ذلك، جهات الوساطة المهنية وأفراد العائلة، والشركاء والمعينين بالإنابة وغيرهم من الأشخاص الطبيعيين الذين تم استخدامهم أو إكراههم على التصرف بالنيابة عن المستفيد الحقيقي النهائي. وقد يؤدي اللجوء إلى تعيين مساهمين أو أعضاء مجلس إدارة بالإنابة وإلى أطراف ثالثة إلى تعقيد الجهود المبذولة في سبيل تحديد المستفيد الحقيقي لأصل أو معاملة ما، حيث لا يجوز تسجيل المستفيد الحقيقي في سجلات شركة رسمية أو سجلات صناديق الاستئمان في العديد من الولايات القضائية. في حين أنه من المهم أن تتمتع السلطات المختصة بالقدرة على فهم هوية الشخص الطبيعي الذي يمتلك حصص سيطرة على الأصول، إلا أنه من المهم أيضًا للسلطات المختصة أن تدرك من يستفيد منها.

32. تتوفر المزيد من الإرشادات حول تعريف "المستفيد الحقيقي" في *إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن الشفافية والمستفيد الحقيقي*[13].

13 مجموعة العمل المالي، 2014، ص. 8.

بنية التقرير

33. يقسم هذا التقرير إلى أربع أقسام تم تصميمها لتحليل الجوانب المنفصلة التي تساهم في إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. ويتم ترتيب الأقسام على الشكل التالي:

- **القسم 1** يسرد بإيجاز السمات الأساسية الخاصة بمختلف الهيئات المعنوية والترتيبات القانونية. من خلال تحليل القضايا والحالات التي تم توفيرها دعماً لهذا التقرير إضافة إلى خبرات هيئات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية في مختلف الدول، يعرض هذا القسم لمحة عامة عن السمات العامة ووظائف الهيئات المعنوية والترتيبات القانونية التي تجعلها عرضة لسوء استخدام لأهداف إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.
- يقدم **القسم 2** لمحة عامة عن الطرق والتقنيات الشائعة الاستعمال في إخفاء ملكية المستفيد النهائي. ويهدف هذا القسم إلى تحليل كيف يتم إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي من خلال سلسلة من الهياكل القانونية والوسطاء القانونيين والأنشطة الاحتيالية. يتم في هذا القسم تقييم الطرق الرئيسية الثلاث التالية: إنشاء هياكل ملكية وسيطرة معقدة، إخفاء العلاقة بين الأصول والمستفيد الحقيقي وتزوير النشاطات. ويجوز أن تشمل هذه الطرق سلسلة من التقنيات التي يشكل تقييمها أساساً لتقييم مواطن الضعف المرتبطة بالهيئات المعنوية والترتيبات القانونية والوسطاء في أقسام لاحقة من التقرير.
- ويحلل القسم 3 قطاعات الوسطاء المحترفين الرئيسية التي تشارك في إنشاء وإدارة الهيئات المعنوية والترتيبات القانونية، لاسيّما القطاعات القانونية والمحاسبة ومقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية التي تشكل محور تركيز هذا التقرير. يعرض هذا القسم لمحة عامة عن الدور الرئيسي لهذه القطاعات الوسيطة في تأسيس الهياكل القانونية والخدمات التي تقدمها والتي يتم بشكل شائع استغلالها من قبل المجرمين، بالإضافة إلى استعراض خصائص وملامح أخرى تجعل تلك الجهات المهنية عرضة للاستغلال. ويهدف هذا التقييم إلى تحديد كيف يتم استغلال جهات الوساطة المحترفة، بشكل متعمد وغير متعمد بهدف التأثير على المخططات والطرق المصممة لإخفاء ملكية المستفيد النهائي وذلك لإبلاغ استراتيجيات تقييم المخاطر والحدّ منها.
- يعرض **القسم 4** لمحة عامة عن **مواطن الضعف البيئية** الرئيسية وتشمل تلك الخاصة بالدول وممارسات العمل الضعيفة التي تسهم في مواطن الضعف المتعلقة بالهيئات المعنوية والترتيبات القانونية وجهات الوساطة المحترفة التي تم تقييمها في الجزء المتبقي من التقرير. ولا يسعى هذا القسم إلى تقديم قائمة نهائية بالدول المرتفعة المخاطر حيث أن المخاطر الخاصة بكل دولة تختلف باختلاف الدول. إنما يهدف هذا القسم إلى دعم نشاطات تحليل المخاطر التي تقوم بها وحدات الاستخبارات المالية وجهات تقديم الخدمات المالية والوساطة المهنية.

34. في تحليل السمات الرئيسية التي تؤدي إلى استغلال الهيئات المعنوية والترتيبات القانونية كما ومواطن الضعف المرتبطة بها المتصلة بجهات الوساطة المهنية كما ومواطن الضعف البيئية التي من شأنها تشجيع ظهورها، يحدد هذا التقرير عدداً من المسائل الواجب النظر بها. وتأتي المعلومات كموضوع واسع يدخل ضمن هذا الإطار ويشمل الطرق المحتملة لتحسين مصداقيتها والوصول إليها وآليات تشاركها بشكل أكثر فعالية على المستويين المحلي والدولي. في بعض الحالات، تهدف هذه المسائل المراد النظر فيها إلى توجيه ردود الحكومات الفردية في اتخاذ مزيد من الإجراءات، بينما تحدد مسائل أخرى مجالات تتطلب المزيد من الأبحاث والمشاركة.

القسم الأول - إساءة استخدام الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية

35. تلعب الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية دوراً هاماً في التجارة والتبادل التجاري على المستوى الدولي وهي تشكل حجر الأساس في الاقتصادات الحديثة. ولكن الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية تخدم في معظمها أغراضاً مشروعة وقانونية وذات مغزى. مع ذلك، فإن الوضع القانوني الفريد لكل من الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية يفسح المجال للمخططات المعقدة المصممة لإخفاء المستفيدين الحقيقيين، وفي كثير من النواحي، إخفاء السبب الحقيقي لحيازة الأصول وإجراء المعاملات ذات الصلة. يمكن للهيئات الاعتبارية إضفاء الشرعية على الأنشطة غير القانونية وإخفاء تورط أصحاب المصلحة الرئسيين والأطراف المسيطرة وإحباط التحقيقات الجنائية على المستويين المحلي والدولي. على الرغم من الاعتراف بالدور المشروع للهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية، فإن هذا القسم سوف يعرض بإيجاز خصائص الأنواع المختلفة من الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية، وكيفية استغلالها لتسهيل الجريمة وإخفاء هوية المستفيد الحقيقي.

36. من المهم أن نشير إلى أن المعلومات الواردة في هذا القسم تم تصميمها لمساعدة المؤسسات المالية والوسطاء المحترفين في تحليل المخاطر. وهي ليست معدة لتوحي بأن أي شكل معين من أشكال الهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية يعتبر افتراضياً على أنها عالي أو منخفض المخاطر. ندعو هيئات القطاع الخاص إلى تطبيق نهج قائم على المخاطر للعملاء والمعاملات على أساس كل حالة على حدة.

الهيئات الاعتبارية

37. من منظور عالمي، يوجد العديد من أنواع الهيئات الاعتبارية التي توجد بموجب العديد من قوانين الشركات المختلفة، مما يجعل من الصعب على هيئات إنفاذ القانون تعقب الأصول التي تمتلكها الهيئات الاعتبارية عبر العديد من الدول. وتعتبر الهيئات الاعتبارية وبشكل خاص الشركات، من السمات البارزة لمعظم المخططات والهياكل المصممة لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي. شملت الحالات التي تم تحليلها في سياق هذا التقرير بمعظمها ما لا يقل عن شركة واحدة. يعدّ الفصل بين الشخصيات الطبيعية والقانونية التي تقدمها الشركات ميزة أساسية تؤثر على هذا الأمر الرائج.

38. نظراً للمجموعة الواسعة من الهيئات الاعتبارية الموجودة في جميع أنحاء العالم، فإن اللجوء إلى تحليل أوجه الشبه والاختلاف بين أشكال الهيئات القانونية كان ليتجاوز نطاق عمل هذا المشروع. بالإضافة إلى ذلك، لم تقدم معظم دراسات الحالة رؤى محددة حول أنواع وخصائص الهيئات الاعتبارية المستخدمة في مخططات غسل الأموال. وبذلك، فقد ركز التقرير على خصائص ذات نطاق أوسع للهيئات الاعتبارية ولم يسع إلى تقييم جميع النماذج والأشكال المحددة المتوفرة. يتمثل أحد العوامل التي قد تساهم في زيادة سوء استخدام نوع معين من أنواع الهيئات الاعتبارية في عدم وجود معلومات دقيقة وحديثة عن ملكيته وإدارته، والتي كما يتضح من الدراسة الأفقية[14] لا تزال تشكل تحدياً في العديد من الولايات القضائية.

39. يجب أن يميز تصنيف الهيئات الاعتبارية بين الشراكات من جهة والشركات أو شركات رأس المال بمعنى الشركات التجارية من جهة أخرى. في **الشراكة** العامة، يتم ممارسة الملكية والسيطرة من قبل جميع الشركاء المحددين في عقد الشراكة. وفي هذا الصدد، تقلصت بشكل كبير القدرة على إساءة استخدام شراكة عامة لإخفاء المستفيد الحقيقي، حيث يتولى الشركاء الإدارة بشكل مباشر ولا يوجد فصل قانوني بين الأشخاص الطبيعيين والشخص المعنوي المستقل. ينطبق الأمر نفسه على الشركاء العامين لشراكة محدودة. ومع ذلك، يمكن أن يستفيد الشركاء المحدودون من مستوى معين من عدم الكشف عن هويتهم من خلال العمل فقط كشريك مستثمر بغض النظر عن دورهم الفعلي في الشراكة. مع ذلك، ونظراً لمسؤوليتهم المحدودة، يكون لدى الشركاء المحدودين في العادة حصص سيطرة محدودة على الشراكة.

14 راجع، بشكل خاص، السؤال 3 من الدراسة الأفقية في الملحق "ب".

40. وعلى عكس الشراكات، إن مشاركة المساهمين في رأس المال هي محور شركات رأس المال، وليس "شخصيتها". وكذلك على عكس الشراكات، فإن شركات رأس المال هي دائماً كيان قانوني مستقل، وغالباً ما تتم السيطرة عليها وتكون مملوكة من خلال الأسهم، والتي يمكن نقلها وبيعها بشكل منتظم من دون التأثير على وجود الشركة بحد ذاتها. يختلف التأسيس المختلط للشركات المحدودة المسؤولية (أو شركة خاصة محدودة بالأسهم) والمؤسسات عن الشركات الرأسمالية التي يرد بياناً بالمزيد من التفاصيل عنها أدناه.

41. السمة الرئيسية للشركة هي الفصل الصارم بين الشخص الطبيعي الذي يستثمر في الشركة ويملك أسهماً فيها والشخصية المعنوية للشركة نفسها. تسمح الشخصية المعنوية للشركة بممارسة الأعمال التجارية وامتلاك الأصول باسمها، مع مراعاة جميع الحقوق والمسؤوليات عن جميع الديون والالتزامات التي تشارك فيها. وتسمح هذه البنية القانونية للشخص الطبيعي بالمشاركة في الأعمال من دون الكشف عن هويته الشخصية[15]. وعلى الرغم من أن المساهمين يمتلكون الشركة، إلا أنهم عادة لا يشاركون بنشاط في الوظائف الإدارية، ولكنهم بدلاً من ذلك ينتخبون أو يعينون مجلس إدارة لإدارة الشركة بصفة ائتمانية[16].

42. الشركات الخاصة مثل **الشركات المحدودة المسؤولية (ش.م.م.)**[17] مقيّدة بطرق مختلفة (قد يكون لديها عدد محدود من المساهمين، وتتطلب توثيق نقل ملكية الأسهم، الخ) وفقًا للولاية القضائية التي تم إنشاؤها بها. الشركات ذات المسؤولية المحدودة تجمع بين عناصر الشراكات والشركات. وفي حين أنها تختلف بشكل بسيط بين دولة وأخرى، إلاّ أن المفاهيم الأساسية هي نفسها. وعلى عكس الشركات التي تطرح أسهمها للتداول العام، فهي لا تقدم مصالحها للعموم، وبالتالي فهي تخضع لأنظمة الرقابة والإبلاغ الأقل تشدداً. لا يمكن طرح الأسهم في شركة محدودة المسؤولية وتداولها، وغالباً ما تنطبق بعض القيود على نقل ملكية الأسهم. بينما يمكن للأعضاء إدارة شركة محدودة المسؤولية مباشرة، يتم تولي هذه الوظيفة عادة من قبل المدراء أو أعضاء مجلس الإدارة. يتم تحديد القواعد التي تحكم حقوق الملكية والرقابة بموجب عقد قد لا يكون متاحاً للجمهور. ويمنح العقد الأعضاء درجة عالية من الحرية في تحديد تقسيم الملكية والسيطرة بين الأعضاء[18]، مما يتيح الحرية في استغلال أعضاء مجلس الإدارة المعينين وإخفاء ترتيبات الملكية الحقيقية والسيطرة بهدف حجب هوية المستفيد الحقيقي.

43. **المؤسسات** هي كيانات قانونية مستقلة ليس لها مالكون أو مساهمون ويتم إدارتها بشكل عام من قبل مجلس الإدارة. تقتصر المؤسسات عموماً على تقديم خدمة للمنفعة العامة، على الرغم من أن العديد من الولايات القضائية تسمح بإنشاء المؤسسات لتحقيق أغراض خاصة (المؤسسات الخاصة[19]). توجد عادة ضمانات لتأكيد أن تكون المؤسسة مستقلة بما فيه الكفاية عن مؤسسها. ومع ذلك، فإن المؤسسات عرضة للاستغلال لأغراض غسل الأموال، وخاصة عندما تسمح القوانين للمؤسس بممارسة السيطرة على المؤسسة. عدد قليل فقط من الحالات التي تم تحليلها في هذا التقرير شملت استخدام مؤسسة.

15 قد تنص قوانين الأوراق المالية على درجة معينة من الشفافية، على سبيل المثال من خلال متطلبات الإبلاغ للشركات المدرجة في البورصة إذا تجاوز المساهم عدداً معيناً من الأسهم.

16 فان دير دوز دي فيليبوا، وغيرها (2011: ص. 162) يفيد بأن الشركات هي وسائل العمل الأكثر استغلالاً التي تم توثيقها في هذا التقرير. وفيما تركز الدراسة على الفساد، فهي تتناول بالتفصيل كيف يتم استغلال الآليات المؤسسية لإخفاء الملكية والسيطرة.

17 المقصود بمصطلح " شركة محدودة المسؤولية" هنا هو شمول أشكال مختلفة من هذا النوع من الشركات في عدة ولايات قضائية (على سبيل المثال، محدودة المسؤولية في الولايات المتحدة (أل أل سي)، "بي في تي" في المملكة المتحدة، وإيرلندا والهند والصين، "جي أم بي أيش" في ألمانيا والنمسا وإمارة لخنتشتاين، "بي في" في هولندا، و"أس أيه أر أل" في فرنسا).

18 فان دير دوز دي فيليبوا، وغيرها، 2011: ص. 164

19 تقوم المؤسسات الخاصة بممارسة أنشطة لا تهدف للربح نيابة عن أعضائها أو مؤسسيها. تتوفر هذه البنية في العديد من الدول مثل ألمانيا وبلغاريا وباناما وهولندا والسويد. عادة، يتم تمويل المؤسسة الخاصة من قبل فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد. تتمتع بشخصية قانونية بموجب عقد خطي ومن خلال الاعتراف بوضعها من قبل الهيئة الرقابية. تكون إجراءات التسجيل الأولي للمؤسسة لتحقيق أغراض خاصة تكون عادة أسرع وأقل تشدداً من تلك المطلوبة لمؤسسة عامة. كما أن المتطلبات الحسابية هي أكثر وضوحاً كما تميل تكاليف الصيانة والإدارة إلى أن تكون أقل.

44. كما ذكرنا سابقاً، لم يتوصل هذا التقرير إلى أي استنتاجات محددة بشأن مواطن الضعف الخاصة بأشكال معينة من الهيئات الاعتبارية حيث أن الحالات التي تم تقديمها لم تتضمن معلومات كافية عن أنواع الهيئات الاعتبارية المستخدمة في الجرائم المالية بما يسمح بالتوصل إلى استنتاجات. مع ذلك، يمكن القول أن جميع الحالات تقريباً التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير شملت استخدام شركة، مما يشير إلى أن هذه الوسائل هي جذابة إلى حدّ كبير لسوء الاستغلال. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدد صغير فقط من الحالات التي تنطوي على مؤسسة، وعدد قليل جداً من دراسات الحالة التي تنطوي على شراكة لإخفاء المستفيد الحقيقي.

45. وقد تم تحديد مجموعة من الخصائص التي تسمح للمجرمين باستغلال الهيئات الاعتبارية لإخفاء المستفيد الحقيقي. وقد تم تحليل العديد منها - بما في ذلك استعمال الشركات الخاملة، والصورية[2021] والواجهة[22]، وبناء سلاسل معقدة من الملكية باستخدام الهيئات الاعتبارية المتعددة، وتقسيم الأصول وإدارة الشركة عبر مختلف الدول، واستخدام المساهمين بالإنابة وأعضاء مجلس الإدارة المعينين غير الرسميين - في القسمين 2 و 4 من هذا التقرير.

46. تعتبر تسوية صندوق استئماني إحدى الطرق لتحويل العلاقة الائتمانية إلى اتفاقية قانونية، خاصة في الدول ذات القانون العام. على الرغم من عدم وجود أي تعريف شامل، فمن وجهة نظر عملية يمكن اعتبار الصندوق الاستئماني على أنه يفصل بين الملكية القانونية والإدارة والمنفعة الاقتصادية للأصل[23].

20 لأغراض هذا التقرير، "الشركة الخاملة" هي شركة مدمجة تملك مساهمين وأعضاء مجلس إدارة وسكرتير غير نشطين وتترك خاملة لفترة طويلة من الوقت حتى لو تمّ بناء علاقات مع العملاء.

21 نظرًا لأن الشركات الخاملة يمكن اعتبارها نوعاً من الشركات الصورية، خاصة بعد بيعها أو نقل ملكيتها، فمن الممكن أن تشير السلطات القضائية إلى الشركات الخاملة السابقة كشركات صورية عند تقديم دراسات الحالة.

22 لأغراض هذا التقرير، تعتبر "الشركة الواجهة" شركة تعمل بشكل كامل وتتمتع بكافة خصائص الشركة المشروعة والتي تصلح في أحيان كثيرة لإخفاء وحجب نشاط مالي غير مشروع. غالباً ما تعتمد الشركات الواجهة على المعاملات النقدية.

23 تستخدم توصيات مجموعة العمل المالي المادة 2 من اتفاقية لاهاي بشأن القانون الواجب التطبيق على الصناديق الاستئمانية واعترافها (اتفاقية لاهاي) عند النظر في كيفية تعريف الصندوق. وتشمل الخصائص الرئيسية للصندوق الاستئماني وفق اتفاقية لاهاي فصل الأصول عن إرث الوصي، وعنوان الأصول تبقى باسم الوصي أو باسم شخص آخر بالنيابة عن الوصي، وشرط السلطة على الوصي لإدارة الأصول طبقاً لشروط الصندوق.

الترتيبات القانونية

47. يمكن استخدام الصناديق الاستئمانية لتحقيق أهداف مختلفة، تشمل:

- تحويل إدارة الأصول إلى طرف ثالث لتنظيم الميراث
- حماية أصول الأولاد أو فئات أفراد الأسرة أو البالغين الضعفاء
- إدارة أحد الأصول المشتركة لمجموعة من الشركات (مثل القروض المشتركة في الخدمات المصرفية للشركات، حيث يقوم المقرض الرئيسي بإنشاء وإدارة القرض للمقرضين الثانويين الآخرين الذين يوقعون فقط على اتفاقية القرض)
- تمويل جمعية خيرية من خلال جمع الأموال الوسيطة
- استثمار الأموال بهدف تمويل نفقات كبيرة في المستقبل (مثل رسوم التعليم أو التقاعد).

48. على الرغم من أن الصناديق الاستئمانية هي أحياناً مصدر سوء تفاهم بين خبراء القانون المدني والقانون العام، إلا أنها انتشرت بين الدول التي تجمع التقليدين القانونين معاً. رغم تمتعها بتاريخ طويل وراسخ بموجب القانون العام، إلا أنها مفاهيم غامضة في دول القانون المدني. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن وجود ترتيبات قانونية تشبه "الصناديق الاستئمانية" في بعض دول القانون المدني، والتي تقدم البنية أو الوظائف نفسها، مثل "الاستئمان" (fiducie) في بعض دول القانون المدني (على الرغم من أنه لا يمكن استخدام هذا النوع الأخير من الترتيبات القانونية لتسهيل إرث)[24].

24 الصناديق الاستئمانية المتطورة في دول القانون العام، ولكن من المهم أن نذكر أن دول القانون المدني التي لا تعترف بالصناديق الاستئمانية قد وضعت آليات مختلفة لتنفيذ نفس وظائف الصناديق الاستئمانية. على سبيل المثال، من وجهة نظر أوروبية، يمكن اعتبار أن عقد "التأمين على الحياة" الذي تم تطويره على نطاق واسع يستخدم نفس مبادئ الصندوق الاستئماني، حيث يطلب منشئ الصندوق من الوصي إدارة الأموال نيابة عن طرف ثالث (المستفيد).

49. وجدت الدراسة الأفقية أن 60% من الولايات القضائية المستجيبة تنص على إنشاء صناديق استئمانية أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة بموجب قوانينها المحلية[25]. كانت 21% من الإجابات من ولايات قضائية لا تشكل مصدراً قانونياً للترتيبات القانونية، ولكنها تعترف بعض الشيء بالترتيبات القانونية الأجنبية وتسمح بإنشاء ترتيبات قانونية أجنبية أو إدارتها من قبل أمناء المعلومات (أو حراس البوابات) أو غيرهم من الاشخاص الخاضعين لولايتها (على سبيل المثال، بموجب اتفاقية لاهاي للصناديق الاستئمانية). أخيراً أشار 19% من الإجابات أنهم لا يعترفون بأية ترتيبات قانونية (مثلاً في المحاكم أو في نظامها الضريبي)، سواء كانت تستند إلى قانون محلي أو أجنبي.

50. وبصرف النظر عن نية الفصل بين الملكية القانونية وملكية المستفيد الحقيقي، فليس من الواضح بالتحديد سبب استغلال المجرمين للصناديق الاستئمانية في مخططات غسل الأموال. قد تتعدد الأسباب إلا أنها ستختلف على أساس كل حالة على حدة. يجوز للمجرمين استغلال أحكام السرية الملازمة لترتيبات قانونية معينة لمنع السلطات المختصة من ممارسة السلطة لكشف هيكل ملكية المستفيد الحقيقي. ومن الأرجح بشكل خاص أن يصحّ هذا الأمر عندما تنطوي المخططات على صناديق استئمانية أجنبية. والواقع أن استخدام الصناديق الاستئمانية الأجنبية قد ينقل مخاطر الممارسات غير القانونية بسبب استغلال المجرمين لهذه المعاملة القانونية المختلفة من جانب السلطات الضريبية واحتمال عدم وجود تنسيق فيما بينها. ومن خلال الحالات التي تم تحليلها في هذا التقرير، استخدم المجرمون الولايات القضائية الأجنبية بنفس النسب على نطاق واسع عند إنشاء الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية.

51. قد يحدّ تعقيد وضع ترتيبات قانونية وتكاليفها من استخدامها عند مقارنتها بالاستغلال المفرط للهيئات الاعتبارية من جانب المجرمين. وقد لا تكون الفوائد المرتبطة باستخدام الترتيبات القانونية، وبشكل رئيسي فصل الملكية القانونية عن ملكية المستفيد النهائي، ذات أهمية كافية لاستحقاق الاستثمارات الإضافية عند مقارنتها بتكلفة الهيئات الاعتبارية وتوافرها وخصائصها. وقد يعود الاستخدام المتكرر النسبي للترتيبات القانونية في الحالات التي تم تحليلها في هذا التقرير (ربع الحالات تقريباً) إلى حقيقة أن العديد من الحالات تنطوي على جرائم أصلية معقدة نتج عنها عائدات كبيرة وبالتالي تضمن الاستثمار الإضافي.

25 راجع، بشكل خاص، السؤال 2 من الدراسة الأفقية في الملحق "ب".

القسم الثاني - التقنيات المستخدمة في إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي

52. يستخدم المجرمون مجموعة من التقنيات والآليات لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي من الأصول والمعاملات. تمّ جمع العديد من الآليات أو التقنيات المشتركة من قبل مجموعة العمل المالي في دراسات سابقة، بما في ذلك *إرشادات مجموعة العمل المالي لعام 2014 حول الشفافية وملكية المستفيد الحقيقي*. وفقًا لتقرير إرشادات مجموعة العمل المالي[26] يتم حجب معلومات ملكية المستفيد بشكل عام من خلال استخدام:

- شركات صورية[27]، لا سيما في حالات انتشار الملكية الأجنبية عبر الولايات القضائية؛
- إنشاء هياكل الملكية والسيطرة المعقدة
- الأسهم لحاملها وأذون الأسهم لحاملها؛
- الاستخدام غير المقيّد للهيئات الاعتبارية كأعضاء مجلس إدارة؛
- المساهمين بالإنابة وأعضاء مجلس الإدارة المعينين الرسميين حيث لا يتمّ الكشف عن هوية جهة التعيين؛
- المساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس الإدارة المعينين غير الرسميين مثل الشركاء المقربين أو أفراد العائلة؛
- صناديق استئمانية وترتيبات قانونية أخرى تسمح بفصل الملكية القانونية وملكية المستفيد الحقيقي من الأصول؛
- جهات الوساطة عبر إنشاء هيئات اعتبارية بما في ذلك الوسطاء المهنيين.

53. تشمل التقنيات والآليات الإضافية التي لم تتم دراستها في إرشادات مجموعة العمل المالي السابقة استخدام الشركات الخاملة[28] والواجهة[29]، واتفاقيات التسمية المضلّلة، والقروض والفواتير المزيفة، والكشف عن العديد من المستفيدين. بشكل عامّ، يمكن تصنيف التقنيات الرئيسية التي يستخدمها المجرمون لإخفاء ملكية المستفيد في ثلاث طرق واسعة:

26 مجموعة العمل المالي، 2014، ص. 6.

27 لأغراض هذه الورقة، تعتبر "الشركات الصورية" أنها شركات متم تأسيسها ولكن ليس لديها عمليات مستقلة أو أصول مهمة أو أنشطة أعمال جارية أو موظفين.

28 لأغراض هذه الورقة، "الشركة الخاملة" هي شركة مدمجة تملك مساهمين وأعضاء مجلس إدارة وسكرتير غير نشطين وتترك خاملة لفترة طويلة من الوقت حتى لو تمّ بناء علاقات مع العملاء.

29 لأغراض هذا التقرير، تعتبر "الشركة الواجهة" شركة تعمل بشكل كامل وتتمتع بكافة خصائص الشركة المشروعة التي تعتمد عادة على الاستخدام المكثف للنقد.

- إنشاء هياكل الملكية والسيطرة المعقدة عبر استخدام هيئات اعتبارية وترتيبات قانونية لا سيما عندما يتمّ إنشاؤها عبر ولايات قضائية متعددة،
- استخدام الأفراد والأدوات المالية لحجب العلاقة بين المستفيد الحقيقي والأصول بما في ذلك الأسهم لحاملها، والمساهمين بالإنابة، والوسطاء المهنيين،
- تزوير الأنشطة عبر استخدام قروض مزورة، وفواتير مزيفة، واتفاقيات التسمية المضلّلة.

54. يتم توضيح هذه الأساليب والتقنيات بمزيد من التفصيل أدناه بهدف تحديد سياق دور الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية والوسطاء المهنيين في إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.

إنشاء هياكل الملكية والسيطرة المعقدة

55. تشمل الطريقة الأساسية المستخدمة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي اللجوء إلى الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية لإبعاد المستفيد الحقيقي عن الأصول عبر سلاسل الملكية المعقدة. يمكن أن تؤدي إضافة مستويات عديدة من الملكية بين الأصول والمستفيد الحقيقي في الولايات القضائية المختلفة واستخدام أنواع مختلفة من الهياكل القانونية، إلى منع عمليات الكشف وإحباط التحقيقات.

56. استخدمت أكثر من نصف دراسات الحالة المقدمة لدعم هذا التقرير هياكل الملكية المعقدة، حيث تأثرت السيطرة بفعل مجموعة من حالات السيطرة المباشرة وغير المباشرة. وتحققت هذه الهياكل المعقدة عبر إنشاء سلاسل الملكية التي غالبًا ما شملت عددًا من الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية عبر دول مختلفة، مما أدى إلى إبعاد المستفيد الحقيقي عن أصول الشركة الرئيسية. وفي عدد قليل فقط من الحالات، احتفظ المستفيد الحقيقي بملكية شرعية عبر هياكل معقدة من دون استخدام وسيط. وتوضح دراسة الحالة الروسية أدناه (دراسة الحالة 88) كيف تم استخدام هياكل الملكية المعقدة، التي شملت العديد من الشركات الأجنبية والحسابات المصرفية، لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي للأموال العامة المختلسة وعائدات الجريمة الأخرى.

57. يتم فرض بعض القيود على إنشاء سلاسل الملكية داخل الولايات القضائية وعبرها[30]. يُسمح للهيئات الاعتبارية بامتلاك الأسهم في شركات مؤسسة في أي دولة، بينما تسمح العديد من الدول للهيئات الاعتبارية بتسجيلها كأعضاء مجلس إدارة للشركات. تتميز الشركات الصورية والواجهة بشكل بارز في معظم الهياكل المعقدة التي تحدّدها وحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة الأخرى، بينما يتم تحديد الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى فيمكن بوتيرة أقل.

58. لا تعتبر هياكل الملكية والسيطرة المعقدة في حد ذاتها غير قانونية. غالبًا ما تخدم هذه الهياكل المؤسسية أغراضاً مشروعة وتسهّل مجموعة كبيرة من الأنشطة التجارية ومشاريع ريادة الأعمال وإدارة الشؤون المالية الشخصية. يزيد التقدم في تكنولوجيا الاتصالات فضلاً عن سهولة السفر، والآثار الأخرى للعولمة من وصول مراكز التمويل والأعمال التجارية العالمية إلى جميع شرائح السكان، بما يتجاوز الشركات الكبيرة والأفراد ذوي الملاءة المالية العالية. يمكن أن تبسط هياكل الملكية المعقدة المعاملات التجارية للشركات التي تتاجر عبر الحدود الوطنية بانتظام، أو تقدم الخدمات للعملاء الدوليين، أو تقود أجزاء من عمليات الشركة في بلد آخر (مثل التصنيع أو البحث والتطوير). وغالبًا ما يتم استخدام هياكل السيطرة المعقدة من قبل الشركات العائلية، أو المشاريع التجارية المملوكة من الحكومة أو التي تقع تحت إدارتها أو الشركات العامة المدرجة في السوق من أجل تنظيم شؤونها. في هذه الحالات، ستكون المؤسسة المالية أو أصحاب المهن القانونية أو الحسابية أو غيرها من مقدمي الخدمات في موقع يتيح لها التأكد بسهولة من ملكية المستفيد الحقيقي للهيكل. بشكل عام، تتّسم هذه الهياكل بالشفافية بالنسبة للسلطات ذات الصلة وتمثل الحد الأدنى من مواطن الضعف لإخفاء المستفيد الحقيقي.

30 فان دير دوز دي فيليبوا، وغيرها، 2011: ص. 53

59. على الرغم من شرعية العديد من هياكل الملكية والسيطرة المعقدة، يمكن أيضًا الاستفادة من هذه الهياكل لحجب ملكية المستفيد الحقيقي وتجنب الالتزامات الضريبية وإخفاء الثروة وغسل عائدات الجريمة. يتمّ اللجوء إلى الهياكل المعقدة أيضًا في مخططات الاستثمار الاحتيالية، وأنشطة فينكس غير المشروعة[31]، والفواتير المزورة، وأنواع أخرى من الاحتيال. تنطوي غالبية دراسات الحالة على التهرب الضريبي، ومخططات الاستثمار الاحتيالية، والاحتيال كجرائم أصلية استخدمت أيضًا هياكل معقدة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.

60. إن استخدام العديد من الهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية في إطار هيكل قانوني واحد، وكذلك استخدام العديد من الحسابات المصرفية وأعضاء مجلس الإدارة المعينين، يمكن أن يؤدي بشكل كبير إلى إضعاف الجهود التي تبذلها وحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة الأخرى والمؤسسات المالية لتحديد هوية المستفيد الحقيقي والتحقق منه. وعندما تمتد هياكل الملكية القانونية إلى العديد من الولايات القضائية تكون الجهود محبطة بشكل أكبر. على الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلتها العديد من الدول لتحسين تبادل المعلومات المالية ومعلومات الشركة، إلا أن المساعدة القانونية المتبادلة وغيرها من أشكال طلبات المعلومات الثنائية أو المتعددة الأطراف غالباً ما يكون تنفيذها بطيئاً أو معقداً بسبب العديد من العقبات القانونية. تفيد سلطات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية بأنه في أعقاب عمليات مطولة لتبادل المعلومات مع النظراء الدوليين، فإن المعلومات التي يتم تلقيها غالباً ما تثبت أن الشركة المعنية مملوكة من هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني آخر في بلد آخر. أظهرت الدراسة الأفقية أن هناك تحديات كبيرة في مجال ضمان معلومات دقيقة ومحدثة عن الهيئات الاعتبارية في العديد من الولايات القضائية32. ونتيجة لذلك، كلما زاد عدد الشركات والدول المشاركة في هيكل الشركة، زادت التحديات المرتبطة باكتشاف المستفيد الحقيقي النهائي في الوقت المناسب.

31 يتمثل نشاط فينيكس غير المشروع في إنشاء شركة جديدة لمواصلة أعمال شركة تم تصفيتها عمداً لتجنب سداد ديونها، بما في ذلك الضرائب والدائنين واستحقاقات الموظفين.

32 راجع، بشكل خاص، السؤال 3 من الدراسة الأفقية في الملحق "ب".

دراسة الحالة 88 - روسيا
تم تحويل أموال عامة مختلسة بقيمة 300 مليون روبل روسي (11 مليون دولار أميركي) من حساب الشركة "كاي" إلى حساب الشركة "آر"، وهي شركة تم تأسيسها في ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية، تملكها وتديرها الزوجة الروسية للمشتبه به الذي هو مسؤول حكومي. وفي اليوم نفسه حولت الشركة "آر" مبلغاً بقيمة 11 مليون دولار أمريكي على أنه قرض مستحق لحساب الشركة "أيه" (BVI) المفتوح لدى بنك قبرصي. ثمّ قامت الشركة "أيه" بتحويل أكثر من 11 مليون دولار أميركي إلى الشركة "دي" (في الولايات المتحدة) لشراء عقارات في فرنسا. وحولت الشركة "دي" أكثر من 12 مليون دولار إلى مكتب كاتب عدل فرنسي. وقد أظهرت المعلومات الواردة من وحدة الاستخبارات المالية في لوكسمبورغ أن أحد البنوك الأميركية اتخذ صفة ضامن لزوجة المشتبه به في عملية شراء أسهم شركة فرنسية مالكة للعقار. تم تنفيذ العملية عبر شركة آس.آس. (S.S. company) وهي شركة فرنسية تابعة لشركة أس دي آس آيه في لوكسمبورغ (Luxembourg S.D. SA.)، وهي شركة مؤسسة ومملوكة من نفس الشخص. وقد أظهر التحليل أن هاتين السلسلتين مترابطتان وأنه قد تم شراء العقار من عائدات الأموال المختلسة لصالح زوجة المسؤول الحكومي.
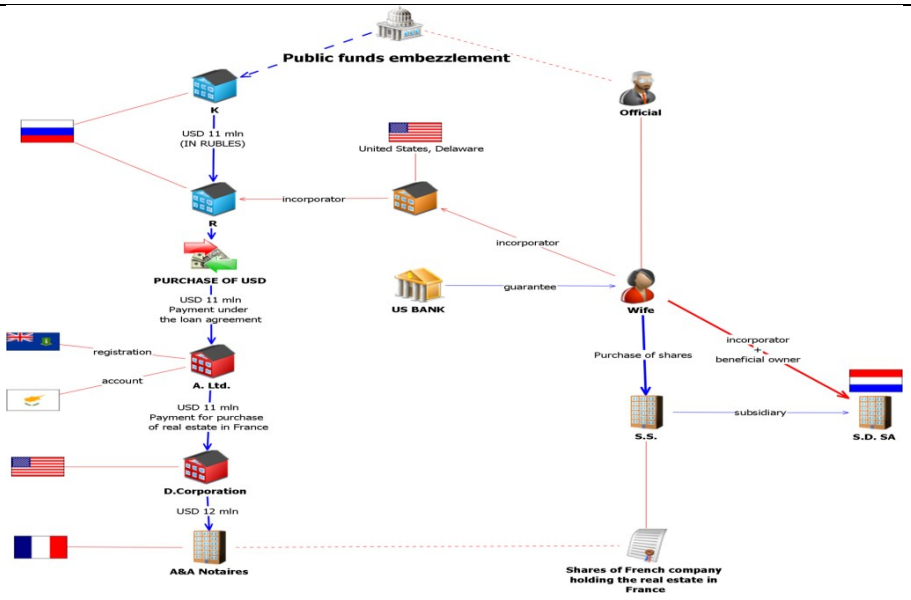

شركات صورية وخاملة

61. عرّفت إرشادات مجموعة العمل المالي لعام 2014 حول الشفافية وملكية المستفيد الحقيقي **الشركات الصورية** على أنها*"شركات تم تأسيسها ولكن ليس لديها عمليات مهمة أو أصول ذات صلة"*[33]. استخدم تقرير مجموعة العمل المالي الصادر عام 2013، بعنوان "مواطن الضعف في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى المهنيين القانونيين" تعريفاً مشابهاً[34] في وصفه لاستخدام الشركات الصورية كوسيلة لإيداع الأموال غير المشروعة أو طمس مصادرها. كما هو موضح في تقرير عام 2013، يمكن للشركات الصورية أن تخدم أغراضاً مشروعة، مثل استخدامها كوسيلة لتنفيذ عمليات الاندماج في الشركة أو حماية اسم الشركة من استخدامه من قبل طرف آخر.

33 مجموعة العمل المالي، 2014، ص. 6.

34 مجموعة العمل المالي، 2013، ص. 55.

62. على الرغم من استخداماتها المشروعة، فإن الشركات الصورية هي النوع الأكثر شيوعاً للهيئة الاعتبارية المستخدمة في المخططات والهياكل المصممة لحجب ملكية المستفيد الحقيقي. من بين دراسات الحالة التي تمّ تحليلها لهذا التقرير، أشار أكثر من نصفها بالتحديد إلى استخدام الشركات الصورية. ومع ذلك، فمن المحتمل أن يكون الرقم الفعلي أعلى، حيث يبدو أن العديد من الدول تشير إلى الهيئات الاعتبارية بالمعنى العام بدلاً من تحديد طبيعة الشركة المعنية. يمكن استخدام هذه الشركات في الهياكل المعقدة التي تنطوي على توزيع الأصول عبر شركات متعددة في ولايات قضائية مختلفة. عند استخدام هذه الهياكل لأغراض غير مشروعة، قد تتدفق الأموال في محاولة لطمس مصادرها عبر تحويلها إلى شركات صورية متعددة قبل أن يتم سحبها في النهاية نقدًا أو تحويلها إلى وجهتها الدولية النهائية. في الحالات التي شملت الشركات الصورية، شملت الأغلبية شركة تقع في ولاية قضائية أجنبية.

63. قد يصعب اكتشاف الشركات الصورية، حيث أن تأسيسها لا يختلف في كثير من الأحيان عن الشركات التي تم تأسيسها لأغراض أخرى. ومع ذلك، هناك العديد من الخصائص والمؤشرات التي يمكن التحقق منها للاستدلال على الشركة الصورية، بما في ذلك استخدام عنوان صندوق البريد فقط، ونقص في عدد الموظفين (أو وجود موظف واحد فقط)، وعدم دفع الضرائب و/أو مدفوعات الإعانات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر العديد من الشركات الصورية إلى الوجود الفعلي، ويستند وجودها الجغرافي إلى استخدام مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات ومقدمي خدمات تعيين أعضاء مجلس الإدارة الذين يؤدون دوراً محدوداً في إدارة وتنظيم الشركة الصورية. وهذه مشكلة خاصة بالشركات الصورية وأحد مواطن الضعف المهمة التي يجب مراعاتها عند التعامل مع الشركات التي يتبيّن أنها تملك خصائص تشبه تلك التي تنفرد بها الشركات الصورية.

64. إن استخدام الشركات الصورية في هياكل مؤسسية معقدة مصممة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي هو أسلوب ثابت ودائم تستخدمه الجماعات الإجرامية، والأفراد الفاسدون، والمهنيون المتواطئون. وقد أدت الزيادة في توافر الشركات الصورية أمام المواطنين الأجانب، والذي أصبح ممكناً بفضل تطور الاتصالات العالمية وتقارب أسواق التجارة الدولية، إلى تفاقم هذه المشكلة.

65. كما هو الحال مع الشركات الصورية، فإن **الشركات الخاملة** تخدم بدورها أغراضاً مشروعة. من الناحية النظرية، تتيح الشركات الخاملة للمستثمرين أو الأشخاص الذين يخططون لمشروع جديد إمكانية التوصل إلى إنشاء هيكل لشركة خلال ساعات بهدف تلبية الاحتياجات الحاسمة والحساسة من حيث التوقيت. إذا كانت الشركات الخاملة قد بدأت بالفعل التشغيل منذ عدة سنوات، يمكن للمالك الجديد استخدام تاريخ الشركة لمساعدته في كسب علاقات تجارية جديدة أو للحصول على تسهيلات ائتمانية. قد تكون بعض الشركات الخاملة قد أقامت بالفعل علاقات مع العملاء في مؤسسات مالية، ما يتيح لها سهولة الوصول إلى النظام المالي الدولي.

66. عند بيع الشركة الخاملة، يقوم المساهمون غير النشيطين بنقل حصصهم إلى المشتري، ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بتقديم استقالاتهم. وكجزء من عملية النقل، قد يتلقى المشتري سجل ائتمان الشركة إذا كان ذلك متاحاً. في بعض الأحيان، يستمر أعضاء مجلس إدارة الشركة في العمل كمساهمين بالإنابة أو أعضاء مجلس إدارة معينين، لا سيما عندما يتم إنشاء الشركة الخاملة وبيعها من قبل مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. في هذه الحالات، يكون التغيير الوحيد الواضح في الشركة هو تغيير الملكية. ومع ذلك، لن يكون تغيير الملكية واضحاً إلا إذا تم تسجيله بشكل صحيح في سجلات الشركة. وفي معظم الأحيان، يتم "تجاهل" هذه الخطوة في الحالات التي يتم استخدام الشركات الخاملة فيها لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. وقد أفادت سلطات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية أن التقاعس في تسجيل تغيير الملكية بشكل صحيح بعد بيع الشركة الخاملة يشكّل مصدر قلق.

67. على الرغم من الاستخدام النظري للشركات الخاملة في إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، فإن اثنتين فقط من دراسات الحالة التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير تضمنت إشارات محددة لاستخدام الشركات الخاملة. وبالتالي، فإن شيوع استخدام الشركات الخاملة في المخططات المصممة لحجب ملكية المستفيد الحقيقي هو أمر غير معروف. من المحتمل أن يكون مقدار استخدام الشركات الخاملة لحجب ملكية المستفيد الحقيقي أكبر مما هو موضح في دراسات الحالة المدرجة في هذا التقرير، حيث يرجح أنه أُشير إلى بعض الشركات الخاملة في دراسات الحالة على أنها "شركات صورية". ومن المحتمل أيضاً أن تكون قيمة الشركات الخاملة تكمن بشكل رئيسي في وجود مسبق لأعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة. وبالرغم من أن مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات تعتبر مفيدة، غير أن العديد منها سيقدم خدمات تعيين أعضاء مجلس إدارة بالإنابة للشركات الصورية الحديثة الإنشاء، مما يقلّل من أهمية الشركات الخاملة.

دراسة الحالة 19 - الإكوادور
أنشأ مسؤولون حكوميون في الإكوادور إلى جانب أقاربهم وأفراد تربطهم علاقات بمكاتب محاماة سلسلة من الشركات في العديد من الدول بغرض تلقي مدفوعات الرشوة. وقد تمت مدفوعات الرشوة من خلال أفراد لديهم روابط مع شركات توفر السلع والخدمات إلى مؤسسة عامة في قطاع النفط. وقام الموردون بإنشاء شركات في بنما وهونغ كونغ وجزر العذراء البريطانية وجزر باهاماس والأوروغواي والولايات المتحدة بهدف إرسال المدفوعات وإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين من التحويلات.

دراسة الحالة 26 - مصر
أنشأ المتهم ست شركات صورية في جزر العذراء البريطانية واستخدم الحسابات المصرفية الخاصة بهذه الشركات الصورية من أجل غسل عائدات الجريمة التي وصلت قيمتها الإجمالية إلى أكثر من مليار جنيه مصري. ويعتبر "الكسب غير المشروع" بمثابة الجريمة الأصلية في هذه الحالة. وقد كان لجميع الشركات الصورية الست مساهمين بالإنابة.

الشركة الواجهة

68. تعتبر "الشركة الواجهة" شركة تمارس عملها بشكل كامل ولها أصول وإيرادات ونفقات. فضلاً عن أنها تتمتع بخصائص إضافية ترتبط بممارسة الأعمال المشروعة. إن أي شركة تمارس أعمالاً تجارية يمكنها أن تكون شركة واجهة لكن الشكل الأكثر شيوعاً للشركة الواجهة هي الشركة التي تعمل في قطاع خدمة العملاء (عل سبيل المثال، مطعم أو نادٍ ليلي أو صالون) حيث تعتمد هذه الأعمال بشكل عام على التعامل بالنقد. يمكن استغلال الشركات الواجهة لغسل عائدات الجريمة من خلال دمج الأموال غير المشروعة مع الإيرادات المشروعة، ويحصل ذلك في الغالب عن طريق إخفاء الأموال غير المشروعة كالمبيعات النقدية التي يتم إجراؤها في السياق العادي لممارسة الأعمال. في هذه الحالة، يمكن إيداع هذه الأموال في الحساب المصرفي للشركة واستخدامها من قبل المستفيد الحقيقي (إذا كان المستفيد الحقيقي هو أيضاً صاحب العمل) أو يمكن تسديد مصاريف زائفة من أجل تحويل الأموال إلى المستفيد الحقيقي. وعلى عكس العديد من عمليات غسل الأموال، حيث يحاول المجرمون إخفاء ثروتهم غير المشروعة وتجنب دفع الضرائب المفروضة عليها، يدفع المجرمون الذين يستخدمون الشركات الواجهة من حين لآخر ضريبة على الدخل غير المشروع للشركة لإضفاء مزيد من الشرعية على الثروة.

تبين إحدى دراسات الحالة من أستراليا (دراسة حالة 2) كيف تم اللجوء للشركة الواجهة لإخفاء عائدات الجريمة عن طريق تحويل الأموال على شكل دفعات رواتب للموظفين من خلال استخدام شركة نقل وجهة خارجية تختص بتوفير خدمة دفع الرواتب.

69. في حين أن الشركات الواجهة تملك تطبيقات واضحة لإخفاء الثروة غير المشروعة بشكل عام، فإنها تقوم أيضاً بإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي لتلك الثروة خلال مرحلة الإيداع من عملية غسل الأموال. وفي سياق العمل المعتاد، فإن إيرادات الشركة هي في الأساس بمثابة تحويل الأموال والقيمة من مستفيد حقيقي واحد (العميل) إلى مستفيد حقيقي ثانٍ (صاحب العمل). عندما يتم استخدام الشركة الواجهة لغسل الأموال غير المشروعة، يكون "العميل" في معظم الأحيان هو صاحب العمل أو شريك مقرب. ومع ذلك، سيتبيّن من سجلات الشركة أنه قد تمّ إجراء التحويل على أساس علاقة مع العميل، وبالتالي سيتم إخفاء هوية صاحب العمل أو الشريك التجاري بصفته المستفيد الحقيقي الذي قام بإنشاء التحويل. إن أكثر من ربع دراسات الحالة التي تم تقديمها لغرض دعم هذا التقرير انطوت على حالات استخدام الشركات الواجهة.

70. لا تعتمد الشركات الواجهة بشكل دائم على المعاملات النقدية. ففي ظل الاقتصاد الرقمي والعابر للحدود السائد اليوم، يمكن للشركات الواجهة أن تتخذ أي شكل من الأشكال التي من المتوقع أن تؤدي إلى توليد إيرادات من مصادر متعددة. يمكن أيضاً إنشاء الشركات الواجهة لارتكاب عمليات الاحتيال، حيث تبدو الشركة في هذه الحالة وكأنها تقدم خدمة أو تمارس عملاً لا يندرج ضمن خدماتها وأعمالها من أجل الاحتيال على المستثمرين واختلاس الأموال العامة، أو من أجل إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي لأصل معيّن كجزء من هيكل ملكية معقدة، كما يتضح في واحدة من دراسات الحالة في الولايات المتحدة (دراسة الحالة 99 أدناه).

71. حددت المؤسسات المالية أيضاً حالات طلبت فيها جماعات الجريمة من مساهمين بالإنابة غير رسميين إنشاء شركات واجهة لاستخدامها كوسيلة للتحايل على إجراءات العناية الواجبة أو ضوابط غسل الأموال أو العقوبات[35]. ينشأ هذا الموقف عندما تسعى جماعة إجرامية تقوم بالفعل بتشغيل شركة، للوصول إلى النظام المالي من خلال تسهيل الإجراءات لموظف معيّن من أجل إنشاء شركة أخرى تمارس أعمالاً مشروعة في ولاية قضائية أخرى، حيث يمكن لهذا الموظف أن يكون أو لا مالكاً للشركة الجديدة، من دون أن يملك حق السيطرة عليها بصفة مسؤول في الشركة. في هذه الحالة، تعجز إجراءات العناية الواجبة التي يتم تطبيقها على الشركة الجديدة عن تحديد العلاقة غير المباشرة التي تربطها بالشركة الأصلية، والتي تكون عادة علاقة خفية. وستمارس الشركة الجديدة أعمالها كشركة واجهة عن طريق الاشتراك في المعاملات والوصول إلى النظام المالي بطريقة لا تكون متاحة أمام الشركة الخفية.

72. على الرغم من أن الشركات الواجهة هي أقل انتشاراً من الشركات الصورية كما يتضح في دراسات الحالة، فقد تبيّن أن استخدام الشركات الواجهة هو أسلوب شائع لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي والثروة غير المشروعة. وعلى الرغم أيضاً من أن الشركات الواجهة هي شركات مملوكة وخاضعة لإدارة المستفيد الحقيقي بشكل مباشر، إلا أن التدفق المستمر للدخل المشروع يساعد في إخفاء هوية المستفيد الحقيقي من هذه الإيرادات. ولهذا السبب، سيواصل المجرمون استغلال الشركات الواجهة لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي وتمويه مصدر الثروة غير المشروعة.

35 راجع القسم 3 لمزيد من المعلومات

36 إن أكثر من ربع دراسات الحالة التي تم تقديمها لغرض دعم هذا التقرير انطوت على حالات استخدام الشركات الواجهة.

دراسة الحالة 2 - أستراليا
استخدمت عصابة مخدرات أسترالية أساليب متعددة لغسل عائدات جرائم تجاوزت قيمتها مليون دولار أسترالي. وقد تم استخدام حسابات الصناديق الاستئمانية وشركة واجهة وسلع مرتفعة القيمة وعقارات من أجل غسل الأرباح التي تم جنيها من مبيعات المخدرات. بالإضافة إلى ذلك، أساءت العصابة استخدام الخدمات المقدمة من اثنين من الجهات المهنية (محاسب ومحام) لتسهيل نشاطها الإجرامي. وقد انطوى أحد أساليب غسل الأموال الأربعة التي استخدمتها العصابة على تحويل ثروة غير مشروعة إلى أفراد العصابة تحت ستار أجور مكتسبة بطريقة مشروعة. وقد استخدم أفراد العصابة شركة متخصصة في خدمة تحويل الرواتب والأجور لدفع رواتبهم من شركة النقل الجديدة التي أنشأوها. وكان أفراد العصابة قد قاموا بإيداع العائدات النقدية المتحصلة من مبيعات المخدرات في حساب شركة النقل الذي تم تحويل الأموال منه إلى شركة دفع الرواتب التي قامت بدورها بتحويل هذه الأموال إلى أفراد العصابة على أنها أجور مشروعة. وقد تلقى أفراد العصابة من جراء هذه العملية أجراً سنوياً قدره حوالي 100.000 دولار أسترالي.

دراسة الحالة 99 - الولايات المتحدة
كشفت السلطات الأمريكية عن شركات واجهة استُخدمت لإخفاء ملكية بعض الأصول الأمريكية من قبل بنك ملي Bank Melli، الذي حددته السلطات الأميركية سابقاً على أنه يقوم بتقديم الخدمات المالية إلى الكيانات المشاركة في برنامج إيران النووي وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية. وقد تم استدعاء بنك ملي أيضًا لتعزيز اليقظة بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1803. وتمكنت وزارة العدل من مصادرة أصول كبيرة تخضع لسيطرة الحكومة الإيرانية. شملت هذه الأصول برج مكاتب مؤلف من 36 طابقاً في مدينة مانهاتن في الجادة الخامسة، رقم 650، والذي تقدر قيمته بأكثر من 500 مليون دولار، وعقارات أخرى بالإضافة إلى مبالغ نقدية بملايين من الدولارات. تم تقسيم ملكية برج المكاتب بين بنك ملي (40%) ومؤسسة ألافي Alavi Foundation (60%) التي قدمت خدمات إلى الحكومة الإيرانية، مثل تحويل الأموال من برج المكاتب إلى بنك ملي.

تقسيم عمليات تأسيس الشركات وإدارة الأصول في دول مختلفة

73. إن قدرة الهيئات الاعتبارية على بناء علاقات مصرفية في دول مختلفة وإدارتها هي نقطة ضعف أخرى يتم استغلالها في العادة لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي. ويعدّ الاحتفاظ بالحسابات في الخارج من المعطيات الهامة والمشروعة في ممارسة الأعمال التجارية في الأسواق العالمية. ومع ذلك، يصعب على البنوك في الكثير من الأحيان تطبيق إجراءات قوية في مجال العناية الواجبة تجاه العملاء في الشركات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقسيم الأصول وتأسيس الشركة يمكن أن يعيق التحقيق في الهدف التجاري للشركة وهيكل الملكية والسيطرة، والغرض من المعاملات، وعلى الأخص توضيح هوية المستفيد الحقيقي للشركة.

74. لقد تم إدراج عدد كبير من الحالات التي تنطوي على تقسيم تأسيس الشركة وإدارة الأصول في دول مختلفة. وفي معظم الحالات، تم استخدام الشركات الصورية لفتح حسابات مصرفية في الدول الأجنبية. وأحياناً تم فتح العديد من الحسابات المصرفية في بلدان مختلفة لشركات مسجلة في دول أجنبية، مما ساهم في تسريع عمليات نقل الأموال عبر حدود متعددة. وهذا ما يعيق جهود سلطات إنفاذ القانون في تتبع الأصول.

دراسة الحالة 76 - هولندا
قامت شركة دولية (أ) مقرها هولندا بدفع أموال متحصلة من عمليات الفساد إلى موظف حكومي عن طريق إرسالها بواسطة شركات البريد. وقد تم تسجيل شركة دولية في ولاية قضائية دولية وإدراج اسم موظف حكومي في قائمة المستفيدين الحقيقيين بينما تم تسجيل مساهمين بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينين. تم تحويل الدفعات من خلال حساب مصرفي مفتوح لدى بنك هولندي باسم شركة تابعة للشركة الدولية إلى حساب الشركة الدولية في إستونيا من خلال شركة مسجلة في هونغ كونغ. وبعد ذلك، تم دفع هذه الأموال إلى حسابات مصرفية في ولاية قضائية أجنبية ومنها إلى حساب مصرفي في لوكسمبورغ مفتوح باسم الشركة الدولية. كما تم دفع الرشاوى لجمعيات خيرية كانت مرتبطة مباشرة بموظفين حكوميين. ومن أجل قيد حسابات الرشاوى، تم إدخال فواتير مزورة في السجلات المحاسبية للشركة.

الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى

75. استخدام الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى لتعزيز عدم الكشف عن الهوية عن طريق زيادة التعقيدات من خلال فصل الملكية القانونية للأصل عن ملكية المستفيد الحقيقي. ففي الصندوق الاستئماني، يتم فصل الملكية القانونية للأصل والسيطرة عليه عن الحصص العادلة في الأصل. وهذا يعني أنه يمكن لأشخاص مختلفين امتلاك صندوق استئماني والاستفادة منه والسيطرة عليه، وفقاً لقانون الصناديق الاستئمانية المعمول به وبناء على الأحكام المنصوص عليها في عقد تأسيس الصندوق الاستئماني (على سبيل المثال، عقد الصندوق الاستئماني). يسمح قانون الصناديق الاستئمانية في بعض الدول أن يكون المنشئ والمستفيد (وأحياناً الوصي) هو الشخص نفسه. تختلف عقود الصندوق الاستئماني أيضاً وقد تنص على أحكام تؤثر على كيفية تطبيق السيطرة النهائية على أصول الصناديق الاستئمانية، بما في ذلك البنود التي يحتفظ المنشئ بموجبها بصلاحيات معينة - مثل صلاحية إلغاء الصندوق الاستئماني واسترداد الأصول، وهو ربما ما كان الشخص الفاسد يعتزم القيام به في البداية في قضية جزر كايمان المدرجة أدناه (دراسة الحالة 14). تشمل مواطن الضعف الأخرى ترتيبات الصناديق الاستئمانية الموجهة، وصلاحيات التعيين العامة أو الخاصة التي يمارسها المنشئ، والقروض القابلة للسداد عند الطلب إلى الصندوق الاستئماني (من قبل المنشئ أو غيره). وقد تم تحديد الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى في حوالي ربع دراسات الحالة التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير. شملت معظم الأمثلة الصناديق الاستئمانية المباشرة المنصوص عليه في القانون العام، كما تضمنت الأمثلة اثنان من الصناديق الاستئمانية الخاضعة للقانون المدني.

76. إن التشديد على إخفاء الهوية من قبل الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية التي تشبه الصناديق الاستئمانية يمكن أن يقدم فوائد كبيرة للعمليات الإجرامية، كما يمكن أن يشكل ذلك تحديات للشفافية المالية. وكذلك تشكل القدرة على فصل الملكية القانونية عن ملكية المستفيد الحقيقي مجموعة من التحديات أمام السلطات ومقدمي الخدمات في سعيهم إلى تحديد هوية المستفيد الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، تنطوي هذه القدرة على عدد من المخاطر التي تهدد المجرمين الذين يستخدمونها. وتتطلب الترتيبات القانونية أن يتخلى المجرم عن الملكية القانونية والسيطرة على الأصل لصالح الوصي كي يدير منافع الأصل (أو حق ملكيته). قد يتسبب إشراك الوصي بنشوء أوجه ضعف في العملية الإجرامية، وذلك في حال لم يكن الوصي متواطئاً على سبيل المثال، أو إذا كانت السيطرة على الوصي غير مضمونة.

77. حيث أنه من النادر نسبياً أن تحديد حالة يعمد فيها المجرمون إلى بناء هيكل معقد ينطوي على صناديق استئمانية متعددة (تبيّن دراسة الحالة 42 أدناه أحد الظروف النادرة)، إلاّ أن حالة وجود صندوق ائتماني على علاقة مع شركة واحدة على الأقل هو أمر أكثر شيوعاً كما يتضح في دراسات الحالة. وتكاد جميع الحالات التي تنطوي على استخدام ترتيب قانوني تشمل شركة أو هيئة اعتبارية أخرى. وهذا يدلّ على أن الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية نادراً ما تستخدم بمعزل عن امتلاك الأصول وحجب ملكية المستفيد الحقيقي، حيث أنها تشكل بشكل عام جزءًا من مخطط أوسع. وقد يدلّ ذلك أيضاً على أن السلطات تواجه صعوبة أكبر في تحديد المخططات التي تنطوي على صناديق استئمانية. ويزيد تفاعل الصندوق الاستئماني مع الهيئات الاعتبارية الأخرى من التعقيدات كما يساعد على إحباط الجهود الآيلة إلى اكتشاف ملكية المستفيد الحقيقي. كما يتضح من نتائج الدراسة الأفقية[37] أيضاً أنه نادراً ما تتوفر معلومات حول الترتيبات القانونية، أو أنتلك المعلومات تخضع لتحديات كبيرة في ما يتعلق بمدى أهميتها ودقتها. وتعد دراسة الحالة 13 من جزر كايمان (المدرجة أدناه) مثالاً جيدًا عن هذه الطريقة التي يتم استخدامها لتوليد التعقيدات من خلال التحويلات التي يتم إجراؤها بين شركة وصندوق استئماني.

78. تبيّن الحالات التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير أنه نادراً ما وُجدت الترتيبات القانونية محتفظة بعائدات الجريمة الفعلية، حيث أن دورها قد اقتصر في معظم المخططات على إيجاد طبقات إضافية من التعقيدات بالإضافة إلى إخفاء هوية المستفيد الحقيقي عند إجراء المعاملات. وعند اختيار الصناديق الاستئمانية كجزء من هيكل ملكية متعدد المستويات، تبيّن أن الصناديق تقوم بإدخال سجل مساهمي الشركة بدلاً من المستفيد الحقيقي، ما يؤدي بالتالي إلى إخفاء هوية المستفيد الحقيقي للأسهم. كما أن نصف الحالات تقريباً التي انطوت على ترتيب قانوني قامت أيضاً بإدخال الأسهم وتعتبر هذه العينة عالية نسبياً عندما يتم مقارنتها بمجمل عينات السكان. وقد تناولت واحدة من دراسات الحالة من أستراليا (دراسة الحالة 2) عصابة إجرامية قامت بإنشاء حسابات مصرفية باسم وصي وشركات استثمارية، كجزء من مخططها لغسل الأموال، ثم قامت بإصدار التعليمات إلى محاسب لاستخدام الأموال النقدية المتحصلة من عائدات مبيعات المخدرات من أجل شراء حصص باسم حسابات الوصي والشركات الاستثمارية. والغرض من إنشاء الصندوق الاستئماني في هذا الترتيب هو إبعاد الأصول (الحصص) عن هوية المستفيدين الحقيقيين.

79. على الرغم من أن استخدام الصناديق الاستئمانية ليس شائعاً بقدر استخدام الترتيبات القانونية، إلا أن تواتر استخدام الصناديق وغيرها من الترتيبات القانونية هو أمر في غاية الأهمية. على الرغم من المنافع المرتبطة بالصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى التي من شأنها إتاحة فرص كبيرة لتعزيز إخفاء الهوية من خلال التفريق بين الملكية القانونية وملكية المستفيد الحقيقي للعقار، إلاّ أنه من الممكن ألّا تساعد التعقيدات والنفقات المرتبطة بتأسيس وإدارة ترتيب قانوني في جذب المجرمين. ومن الممكن أيضاً أن يؤدي استخدام الترتيبات القانونية إلى زيادة صعوبة التحقيق وتحديد هوية المستفيد الحقيقي، مما يفسر عدم إيلائها أهمية كبيرة في نموذج دراسة الحالة.

37 راجع، بشكل خاص، السؤال الثاني والثالث من الدراسة الأفقية.

دراسة الحالة 42 - إيطاليا
أجرت شرطة ميلانو المركزية حجزاً تحفظياً على أموال تملكها عائلة واحدة وكانت هذه الأموال مودعة في جزر القناة وتبلغ قيمتها 1.3مليار يورو. ولقد تمّ إخفاء هذه الأصول من خلال شبكة معقّدة من الصناديق الاستئمانية. كما أخفت عدّة حسابات استئمانية هوية المستفيدين من الأصول التي تألفت من أوراق الدين العام والنقد والأموال النقدية. وأفاد التحقيق أنّه بين عامي 1996 و2006 قامت العائلة بإيداع هذه الأصول في شركات هولندية ولكسمبورغية من خلال عمليات مؤسسية معقّدة أجرتها عن طريق نقل الأصول إلى عدّة صناديق استئمانية في جزر القناة. بعد ذلك، تمت إعادة الأموال بشكل قانوني إلى ميلانو بفضل إعفاء ضريبي دخل حيّز التنفيذ عام 2009. وخلص التحقيق إلى وجود محاسبين قانونيين كانوا يسهّلون طيلة ذاك الوقت عمليات إخفاء الأموال من خلال صناديق استئمانية بهدف تسهيل عمليات غسل الأموال وإعادة استثمارها.

دراسة الحالة 13 - جزر كايمان
أنشأ السيد "أ" صندوقاً استئمانياً قابلاً للإلغاء في جزر كايمان، حيث قام بدور منشئ الصندوق ومقدم محلي للخدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، يعمل بمثابة وصي. وعمد السيّد "أ" إلى تأسيس شركة في جزر كايمان تعرف باسم "الشركة باء" مع مقدم محلي لخدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الذي تم اتخاذه أيضاً بمثابة المكتب المسجل. أصبح مقدّم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات على دراية بالمزاعم المتعلّقة بتورط السيّد "أ" في عملية احتيال تتعلق بعقد في مجال النفط والغاز والتي شارك فيها أيضاً أعضاء في حكومة أجنبية. وعلى مدى سنتين، أفاد مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات أنّ الصندوق الاستئماني والشركة الأساسية قد تلقيا العديد من التحويلات المالية والعقارات من مصادر تعتبر اليوم مشكوكاً بها، ممّا زاد بدوره من اشتباهها ودفعها إلى تقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة. وتبيّن من تحليل حسابات الصندوق الاستئماني أنّه تمّ إرسال الأموال إلى أفراد وردت أسماؤهم في عدّة تقارير صحفية ويزعم أنّهم شاركوا في فضيحة رشاوى. وبناء على أحد الطلبات، أكّدت الولاية القضائية الأجنبية أنّه تمّ التحقيق مع السيد "أ" بشأن التورّط في غسل الأموال والفساد مع مسؤولين حكوميّين.

استخدام الأفراد والأدوات المالية لإخفاء العلاقة بين المستفيد الحقيقي والأصول

80. بالإضافة إلى إنشاء هياكل معقدة للملكية والسيطرة، غالبا ما يستخدم المجرمون تقنيات إضافية لإخفاء العلاقة بينهم وبين الأصول.

من حيث المنهجية المتّبعة، تختلف عملية إخفاء العلاقة بين المستفيد الحقيقي والأصول عن إنشاء هياكل معقدة للملكية والسيطرة، فبدلا من السعي للفصل بين هاتين العمليّتين من خلال التعقيد القانوني، تسعى المنهجية إلى خلق صورة مضلّلة وخاطئة عن المستفيد الحقيقي وهيكل السيطرة. وتنطوي مختلف التقنيات المستخدمة لبلوغ هذا الهدف على استخدام لأعضاء مجلس إدارة معينين رسميين وغير رسميين ووسطاء محترفين. كما تمّ تحديد تقنيات أخرى كاستخدام الأسهم لحاملها وإقرار عدة مستفيدين، ولكنها تبدو على أنها أقل شيوعاً.

الأسهم لحاملها وأذون الأسهم لحاملها

81. الأسهم لحاملها هي أسهم شركة موجودة في نموذج شهادة ومملوكة قانونياً من قبل الشخص الذي يمتلك فعلياً شهادة السهم لحامله في أي وقت. ويمكن تبادل ملكية الأسهم لحاملها والسيطرة عليها بين الأطراف باسم مجهول ومن خلال التبادل المادي فقط، إذ لا يشترط توثيق أو الإبلاغ عن أي سجل للتبادل.

82. نظرًا لعدم القدرة على التحقق بدقة من مالك السهم لحامله ومراقبته في أي وقت، فإن تحديد ملكية المستفيد الحقيقي للهيئات الاعتبارية التي تخضع لسيطرة مالك الأسهم لحاملها هو أمر مستحيل تقريباً. ولهذا السبب، لطالما عُرفت الأسهم لحاملها وأذون الأسهم لحاملها على أنّها تنطوي على مخاطر كبيرة في مجال غسل الأموال، وخاصة في ما يتعلق بإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. تسلط التوصية 24 من معايير مجموعة العمل المالي الضوء على هذه المخاطر حيث تشترط على الدول الأعضاء اتخاذ تدابير لمنع إساءة استخدام الأسهم لحاملها وأذون الأسهم لحاملها.

83. في معظم الولايات القضائية، تمّ إخال إصلاحات في مجال الأسهم لحاملها أو إلغاء هذ الأسهم بالكامل من خلال إلغاء الطابع المادي لشهادة السهم لحامله لتتحول إلى سجل محوسب أو دفتر أسهم. وحتى في الولايات القضائية حيث لا يزال القانون يسمح بإصدار الأسهم لحاملها، اتخذ القطاع المالي إجراءات للحدّ من فعاليّتها، عن طريق إلزام إيداعها في صناديق استئمانية قبل بدء علاقة العميل. وقد طبّقت ولايات قضائية أخرى تدابير تتطلّب وجود وسيط لتسهيل نقل الأسهم لحاملها لتكون عملية النقل قانونية[38]. نتيجة لذلك، انخفض معدل انتشار واستخدام الأسهم لحاملها وأذون الأسهم لحاملها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. من بين دراسات الحالة التي تم تقديمها لغرض دعم هذا التقرير، انطوت أربع دراسات على حالات استخدام الأسهم لحاملها. ومع ذلك، قد يُعزى هذا الأمر أيضاً إلى التحدي الهائل المتمثل في تحديد هوية المستفيد الحقيقي للأسهم لحاملها، والذي قد يؤدي استحالة حدوثه إلى الحد من عدد الحالات التي تنطوي على استخدامها.

المساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس الإدارة المعينون الرسميون

84. المساهم بالإنابة هو المالك المسجّل للأسهم المملوكة لصالح شخص آخر. عضو مجلس الإدارة المعيّن هو عضو مجلس إدارة يتم تعيينه في مجلس إدارة الشركة لتمثيل مصالح الجهة التي تعيّنه في هذا المجلس. من الناحية القانونية، يعتبر المساهمون بالإنابة مسؤولين عن تشغيل الشركة، ويوافقون على الالتزامات القانونية المرتبطة بإدارة الشركة أو ملكيّتها في الدولة التي تأسست فيها الشركة. ولكن في بعض الحالات، يجوز لشخص معيّن أن يشغل منصب عضو مجلس إدارة أو مساهم معيّن بالإنابة فقط لينوب عن شخص آخر. ويمكن التحكّم بهذه الترتيبات عن طريق ترتيب صندوق استئماني أو عقود مدنية بين المعيّن بالإنابة أو عضو مجلس الإدارة أو المساهم الفعلي.

38 من بين 50 ولاية قضائية تم تقييمها في أبريل 2018 بناءً على توصيات مجموعة العمل المالي لعام 2012، فإن 45 ولاية إما لا تملك أسهم لحاملها أو أذون أسهم لحاملها متداولة، أو أنه ليس لها وجود فيها على الإطلاق. وهناك خمس ولايات قضائية لا تفرض قيوداً على الأسهم لحاملها مع العلم أنه لم يتضح ما إذا كان هناك أي وجود للأسهم لحاملها أو أذون الأسهم لحاملها في التداول. ومن بين 45 ولاية قضائية، هناك 17 ولاية تحظر الأسهم لحاملها أو أذون الأسهم لحاملها، و15 ولاية تشترط تحويل الأسهم لحاملها وأذون الأسهم لحاملها الحالية إلى أسهم مسجّلة أينما وجدت، بينما تشترط خمس ولايات امتلاك أسهم لحاملها في مؤسسة مالية خاضعة للتنظيم أو لدى وسيط محترف، وولايتين تشترطان أن يقوم المساهمون الذين لديهم حصة مسيطرة بإبلاغ الشركة بذلك وأن تقوم الشركة بتسجيل هويّتهم. ولدى دولة واحدة مجموعة من الخيارات المذكورة سابقاً، وخمسة دول لا تعتمد الأسهم لحاملها أو أذون الأسهم لحاملها.

85. يعدّ استخدام المساهمين بالإنابة وأعضاء مجلس الإدارة المعينين ظاهرة شائعة تحدث في معظم الدول. وفي بعض الدول، هناك أيضاً اعتراف رسمي في القانون ببعض السيناريوهات التي تسمح بترتيبات تعيين مساهمين وأعضاء مجلس إدارة بالإنابة (مثل السيناريوهات المتعلقة بالشركات المدرجة). يستخدم المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة المعينين بالإنابة في عدد من السيناريوهات، بما في ذلك لحماية جهة التعيين من متطلبات الإفصاح العام أو لتلبية المتطلبات القانونية للبلد الذي تم تأسيس الشركة فيه (مثل اشتراط أن تقوم الشركة بتعيين عضو مجلس إدارة مقيماً محلياً). ومن المعروف أنّ مجموعة من مقدمي الخدمات يقدمون **خدمات تعيين أعضاء مجلس إدارة ومساهمين بالإنابة رسميين**، بما في ذلك أصحاب المهن القانونية والمحاسبية ومقدّمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات والمعينين بالإنابة المهنيين (الأشخاص الذين يؤجرون معلومات الهوية الخاصة بهم للشركات لأغراض تعيينهم كأعضاء مجلس إدارة أو مساهمين بالإنابة فقط، ولكنهم لا يقدمون أي خدمات إضافية للشركة). تم توضيح مواطن الضعف المرتبطة بخدمات التعيين بالإنابة التي يقدّمها المحامون والمحاسبون ومقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بمزيد من التفاصيل في القسم الثالث من هذا التقرير. توضح إحدى دراسات الحالة النيوزيلندية (دراسة الحالة 81 أدناه) كيف قام أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بتوفير خدمات تعيين أعضاء مجلس إدارة بالإنابة لأكثر من 1000 شركة مسجلة في نيوزيلندا نيابة عن عملاء أجانب. وتشتبه السلطات في أنّ 73 من هذه الشركات على الأقلّ قد سهّلت ارتكاب جرائم في الولايات القضائية الأجنبية، بما في ذلك تهريب السلع غير المشروعة، وتهريب الأسلحة، والاحتيال الضريبي، والاحتيال في مجال الاستثمار، وغسل الأموال.

86. في حين أن استخدام المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة المعينين بالإنابة هو أمر قانوني (أو على الأقل ليس أمراً غير مشروع) في معظم الولايات القضائية، فقد تم استخدام هؤلاء لإخفاء الملكية والسيطرة، أو للتحايل على القوانين المصممة لإدارة ملكية الشركات التجارية الأجنبية والتجارة الخارجية. كما قامت وحدات الاستخبارات المالية ووكالات إنفاذ القانون بالإبلاغ عن استخدام خدمات التعيين بالإنابة من قبل مجرمين وأفراد معروفين ممنوعين عن العمل بمنصب عضو مجلس إدارة في شركة بسبب مخالفات سابقة. ونتيجة لذلك، فإن توافر خدمات التعيين بالإنابة بصفة رسمية واستخدامها هو أمر عرضة للاستغلال لأغراض إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. ومن بين دراسات الحالة التي تمّ تحليلها لأغراض هذا التقرير، انطوى ما يقلّ عن نصف هذه الدراسات على معينين بالإنابة رسميين. ويمكن أن يؤثر وجود أعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة في سجلات الشركة أيضاً على التحقيقات التي تجريها سلطات إنفاذ القانون عن طريق تأخير تحديد هوية المستفيد الحقيقي، أو عن طريق إنشاء روابط زائفة بين الشركات التي يكون لديها نفس المعينين بالإنابة.

87. تسلط التوصية 24 من معايير مجموعة العمل المالي الضوء على مواطن الضعف حيث تنص على أنه ينبغي على الدول الأعضاء اتخاذ تدابير لمنع إساءة استخدام المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة المعينين بالإنابة.

دراسة الحالة 81 - نيوزيلندا
يُشتبه في أن الشركات المسجلة في نيوزيلندا عن طريق مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات يقع مقرّه في فانواتو ويديره مواطنون نيوزيلنديون كانت تعمل كشركات صورية لتسهيل الجرائم في الولايات القضائية الأجنبية. تولى مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات دور مساهم بالإنابة وقام بتوفير أعضاء مجلس إدارة معينين مقيمين في ولايات قضائية مثل فانواتو وبنما وسيشيل. كما قام مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بتوفير عضو مجلس إدارة معيّن مقيم في نيوزيلندا لكي يستوفي الشرط القانوني لتعيين مجلس إدارة مقيم وله عنوان في نيوزيلندا. في حالة الشركة "أ"، من المحتمل أن الموظف الذي تم تعيينه للعمل كعضو مجلس إدارة لم يكن على دراية بالأنشطة الجارية، حيث لم يكن له أي دور سابق في أي من أنشطة مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. بحلول العام ٢٠١٠، كان مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات قد سجّل حوالي 2000 شركة في نيوزيلندا نيابة عن عملاء في الولايات القضائية الأجنبية. وقد تم استخدام العنوان في أوكلاند كمكتب مسجل لمعظم الشركات. تشتبه السلطات في أنّ 73 من هذه الشركات على الأقلّ قد سهّلت ارتكاب جرائم في الولايات القضائية الأجنبية، بما في ذلك تهريب السلع غير المشروعة، وتهريب الأسلحة، والاحتيال الضريبي، والاحتيال في مجال الاستثمار، وغسل الأموال.

المساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس الإدارة المعينون غير الرسميون

88. يؤدي المساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس الإدارة المعينون غير الرسميين نفس الوظيفة التي يضطلع بها مقدمو خدمات التعيين بالإنابة الرسميون. ومع ذلك، فإن علاقتهم مع أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين أو المستفيدين الحقيقيين الفعليين غالباً ما تكون ذات طبيعة شخصية وليس ذات طابع مهني. وعادةً ما يشتمل المعينون بالإنابة غير الرسميين الذين تحددهم سلطات إنفاذ القانون على الأزواج والأطفال وأعضاء الأسرة الممتدة وشركاء الأعمال (الذين يخضعون لسيطرة المالك الفعلي أو الجهة المسيطرة على الشركة)، بالإضافة إلى غيرهم من الشركاء الشخصيين الذين لا صلة لهم بالمصالح التجارية للمستفيد الحقيقي. في الواقع، يمكن أن تختلف العلاقة بين المعيّن بالإنابة غير الرسمي والمالك الفعلي أو الجهة المسيطرة على الشركة أو أسهمها بشكل كبير. قامت كالات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية بالإبلاغ عن حالات تم فيها إقناع الطلاب والسائحين الأجانب أو إكراههم على إنشاء شركات نيابة عن أطراف ثالثة، في بعض الأحيان مقابل مدفوعات رمزية أو غيرها من المزايا الشخصية. ويتم تسجيل هؤلاء الأفراد كأعضاء مجلس إدارة أو مساهمين مسيطرين في هذه الشركات. ومع ذلك، نادراً ما يشارك هؤلاء في تشغيل الشركة بعد مرحلة تأسيسها. ومن بين دراسات الحالة التي تمّ تحليلها لأغراض هذا التقرير، انطوى ما يقلّ عن نصف هذه الدراسات على معينين بالإنابة غير رسميين.

89. خلافاً لترتيبات التعيينات بالإنابة الرسمية، نادراً ما تخضع ترتيبات التعيينات بالإنابة غير الرسمية لاتفاقيات تعاقدية. فضلاً عن ذلك، فيحين يسعى المعينون بالإنابة الرسميون دائماً إلى عزل أنفسهم عن أنشطة الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني، فمن المرجّح أن يعلن المعينون بالإنابة غير الرسميين أنّهم المستفيد الحقيقي للهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني في محاولة للحفاظ على القصة الخيالية التي أنشأها المستفيد الحقيقي. ولهذا السبب، غالباً ما يشار إلى المعينين بالإنابة غير الرسميين بأنّهم أشخاصاً وهميين أو موظفي "الواجهة". وتوضح إحدى دراسات الحالة الروسية (دراسة الحالة 87 أدناه) كيف تم نقل ملكية الشركات المستخدمة لتسهيل عمليات الاحتيال على عقد حكومي نقل من المشتبه به (السيد "X") إلى عدة أشخاص وهميين بمن فيهم ابنة السيد "X". وقد حصل واحد على الأقل من المعينين بالإنابة غير الرسميين على راتب في المقابل، ومع ذلك، فهو لم يقم بتأدية دور المعيّن بالإنابة المحترف كما أنه لم يكون على دراية بأنشطة الشركة. كان الغرض من نقل ملكية الشركات إلى المعينين بالإنابة غير الرسميين هو إيجاد مسافة فاصلة بين الشركات والسيد ""X، الذي كان له صلة بالرجل المسؤول عن المشروع في الإدارة العامة.

90. هناك مخاطر كبيرة مرتبطة بدور المعيّن بالإنابة غير الرسمي، حيث يكون مسؤولاً من الناحية القانونية عن

أنشطة الشركة وغالباً ما يفتقر إلى الموارد أو الخبرة اللازمة لحماية نفسه من أي التزامات أو تداعيات قانونية. علاوة على ذلك، لا يمكن للمعينين بالإنابة غير الرسميين استخدام وسائل الحماية مثل سرية العميل أو الامتياز المهني القانوني، والتي تتوفر لبعض مقدمي خدمات التعيين بالإنابة الرسمية. ونتيجة لذلك، يكون المعينون بالإنابة غير الرسميين أكثر عرضة للتحقيقات في مجال إنفاذ القانون. ومع ذلك، غالباً ما يصعب على المؤسسات المالية وبعض السلطات المختصة تحديد المعينين بالإنابة غير الرسميين الذين لم يسبق لهم أن استرعوا اهتمام سلطات إنفاذ القانون أو الذين تربطهم علاقة غير مباشرة بالمستفيد الحقيقي أو الجهة المسيطرة (على سبيل المثال، أحد الأقرباء أو شريك تجاري).

91. من الظواهر ذات الصلة التي أبلغت عنها بعض وكالات إنفاذ القانون استخدام الهويات المسروقة لإنشاء هيئات اعتبارية. في هذه الحالات، يكون ضحية سرقة الهوية ظاهرياً هو أحد المعيّنين بالإنابة غير الرسميين في الهيئة الاعتبارية، وإن كان ذلك دون علمه أو موافقته. وحددت وكالات إنفاذ القانون أيضاً المواقف التي تم فيها تسجيل الشركات لمعينين بالإنابة غير رسميين سبق أن باعوا تفاصيل هويتهم لطرف ثالث. وغالباً ما يتم تشجيع هؤلاء المعينين بالإنابة غير الرسميين على بيع تفاصيل الهوية الخاصة بهم بسبب الصعوبات المالية التي يواجهونها. في هذه الحالات، لا يكون لدى المعيّن بالإنابة غير الرسمي أي صورة واضحة عن الشركة التي تستخدم تفاصيل هوياته، ومع ذلك، لن يقع المعينون بالإنابة في مثل هذه الحالات بالضرورة ضحية الاحتيال في الهوية. توضح إحدى دراسات الحالة النيوزيلندية (دراسة الحالة 80 أدناه) كيف تم استخدام حسابات مصرفية مفتوحة بأسماء طلاب لتلقي أموال مغسولة من حسابات مصرفية أجنبية بهدف شراء ممتلكات عقارية. وتوضح حالة أخرى في نيوزيلندا (دراسة الحالة 77) كيف يمكن التلاعب بالأفراد ذوي الدخل المنخفض ليقوموا ببيع معلومات الهوية الخاصة بهم إلى غاسلي الأموال المحترفين الذين يقومون بدورهم باستخدامها لإنشاء شركات وحسابات مصرفية.

92. بينما أظهرت الحالات التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير توزيعاً متساوياً تقريباً بين استخدام المعينين بالإنابة الرسميين وغير الرسميين، تشير تجربة سلطات إنفاذ القانون وتجربة وحدة الاستخبارات المالية إلى أن المجرمين، وخاصة أولئك الذين لديهم موارد محدودة، سيفضلون استخدام المعينين بالإنابة غير الرسميين بدلاً من مقدمي خدمات التعيين بالإنابة الرسميين. غالبًا ما يكون هؤلاء المعينون بالإنابة غير الرسميين من أفراد الأسرة، وخاصة الأزواج، الذين يتواطؤون في كثير من الأحيان مع الأنشطة الإجرامية للمستفيد الحقيقي. وقد يتم استخدام معينين بالإنابة من أفراد العائلة لأنّ ذلك يتيح للمستفيد الحقيقي سهولة السيطرة على أنشطته وإدارتها.

دراسة الحالة 77 - نيوزيلندا
تم تأسيس شركة وهمية نيوزيلندية من قبل أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في نيوزيلندا ومقره في فانواتو. وتم تسجيل الشركة الوهمية نيابة عن عميل مجهول الهوية في الخارج كما تم استخدام معينين بالإنابة لإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين. ولم يكن النشاط الفعلي للشركة الوهمية واضحاً أو مبيناً من خلال اسم الشركة. كان العنوان المدرج في سجل الشركات هو نفس عنوان المكتب الافتراضي الذي يملكه مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في أوكلاند. وكان عضو مجلس الإدارة المعيّن يقيم في سيشيل، بينما كان المساهم بالإنابة عبارة عن شركة مساهمة اسمية مملوكة من قبل مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. كانت الشركة المساهمة الاسمية هي شركة وهمية إلى حد كبير وكانت تستخدم كمساهم بالإنابة لمئات الشركات الوهمية الأخرى المسجلة من قبل مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. أشارت التقارير الإخبارية إلى أن أنه تم نقل عضوية مجلس الإدارة بموجب توكيل إلى مواطن روسي باع تفاصيل جواز سفره عبر فتح حساب مصرفي في لاتفيا. وعندما اتصل صحافيون من مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد بالمواطن الروسي، كشف الرجل أنّه لا يعرف الشركة النيوزيلندية أو أي شيء عن حساباتها المصرفية. وتبيّن أنّه قد تمّ استخدام هويته التي باعها من دون علمه. فضلاً عن ذلك، أخبر ضابط سابق في شرطة الضرائب الروسية الصحافيين أنّ مئات شركات المحاماة تتخصّص في إنشاء شركات وهمية جاهزة لعملائها الذين يريدون إبقاء هويّتهم مجهولة. عادة، تعتمد شركات المحاماة على أفراد محرومين يقومون ببيع تفاصيل جوازات السفر الخاصّة بهم بحوالي 100 إلى 300 دولار أمريكي. وتمّ إجراء معاملات تجارية مع عدّة شركات أوكرانية بما في ذلك شركة تتاجر في الأسلحة مملوكة للدولة. وبعد ذلك تم إلغاء العقود المبرمة بعد تحويل الأموال وإعادة تحويل مبالغ من الأموال إلى عدّة شركات دولية تابعة لجهات خارجية. كما تمّ إجراء معاملات تجارية أخرى مع ثلاث شركات نيوزيلندية وهمية أخرى مسجلة من قبل نفس مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، باستخدام عضو مجلس الإدارة المعيّن نفسه والمساهم بالإنابة نفسه وعنوان المكتب الافتراضي للشركة الوهمية. وأفادت تقارير جديدة أنّ الشركات الوهمية الأربعة كانت قد تورّطت في عمليات غسل أموال تبلغ قيمتها أربعين مليون دولار أميركي لعصابة " سينالوا" للمخدرات في المكسيك.

دراسة الحالة 80 - نيوزيلندا
تم استخدام شركات وهمية موجودة في باناما وبليز والمملكة المتحدة تملك مساهمين بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينين لفتح حسابات مصرفية في لاتفيا لإجراء مدفوعات دولية بمئات الملايين من الدولارات. وكانت غالبية المعاملات عبارة عن مدفوعات تم إجراؤها نيابة عن كيانات فيتنامية لتسديد ثمن بضائع مستوردة، أو مدفوعات موجهة إلى مغتربين فيتناميين يعيشون في الخارج نيابة عن مرسلين مقرهم في فيتنام. وتشير هذه العلاقة الفيتنامية المتميزة إلى أنه ربما تم التحكم في الحسابات أو إدارتها من داخل فيتنام. وقد تم استخدام حسابات مصرفية في نيوزيلندا مملوكة من قبل طلاب أو تجار الجملة ومصدرين للفواكه لتلقي الأموال التي تم تحويلها من حسابات مصرفية في لاتفيا وكمبوديا والصين. كما تم شراء أكثر من 15 ملكية عقارية في نيوزلندا من خلال هذه الأموال التي تم تسهيل تدفقها من قبل مكاتب محاماة في نيوزيلندا. تشير المعلومات أيضاً إلى أن المزيد من الأموال كانت "تضاف" إلى حسابات لاتفيا من خلال حسابات مصرفية أخرى لشركة وهمية متمركزة في ولايات قضائية دولية، مما يشير إلى جهود منسقة لطمس علاقة هذه الأموال مع مصادرها الإجرامية عن طريق العديد من العمليات المالية والمصرفية.

دراسة الحالة 87 - روسيا
أبرم أحد العملاء الحكوميين عقوداً بشأن أعمال البحث وتطوير برنامج خاص مع المقاول رقم 1 والمقاول رقم 2. أظهر تحليل المعاملات المالية أن هؤلاء المقاولين لم يجروا أي أنشطة بحثية بأنفسهم، بل قاموا بتحويل أموال الميزانية إلى مقاولين من الباطن من بينهم مختبرات علمية حقيقية. وتم إرسال غالبية الأموال من المقاول رقم 1 إلى المقاول من الباطن، الذي قام بتوجيه الأموال إلى مخطط مالي يعمل في الظلّ ويتكون من طبقات متعددة من الشركات الوهمية. وفي نهاية المطاف، تم سحب الأموال نقداً. أما الأموال المحولة من المقاول رقم 2 فقد تم إرسال غالبيتها إلى شركة عقارية استثمرت هذه الأموال في نشاطها التجاري واستحوذت على سيارات فارهة ومنحت قروضاً بأسعار فائدة صفرية لعدد من الأفراد. أظهر تحليل بيانات الملكية ومعلومات سجل العناوين وقاعدة بيانات حجز تذاكر الطيران والمعاملات المالية وبيانات إنفاذ القانون أن المقاول رقم 2 كان مملوكاً من قبل السيد X، قبل نقل الملكية إلى أشخاص وهميين لم يتورطوا في المخطط. أما الشركة العقارية فكانت مملوكة سابقاً من قبل السيد X، قبل نقل الملكية إلى ابنته. كان المقاول رقم 1 مملوكاً من قبل أشخاص وهميين لم يكن لديهم أي فكرة عن الأنشطة التجارية للشركة وتلقوا تعليماتهم من السيد X. وقد حصل هؤلاء الأشخاص على "راتب" من حساب الشركة. وكان مدير قسم العملاء الحكوميين مسؤولاً عن الأنشطة البحثية وهو شقيق السيد X. وحصلت ابنة مدير إدارة العملاء الحكوميين على عقارات باهظة الثمن باستخدام أموال تم إيداعها مسبقاً في حسابها. كما حصلت المرأة التي قامت برحلات مشتركة مع السيد X على عقارات باهظة الثمن باستخدام أموال تم إيداعها مسبقاً في حسابها.

ادراج العديد من المستفيدين

93. في بعض الحالات، يتم ادراج العديد من المستفيدين في حساب واحد لإرباك المؤسسات المالية وإخفاء الطبيعة الحقيقية للمعاملات التي تتم من خلال هذا الحساب. وقد قامت وحدات الاستخبارات المالية والمؤسسات المالية بالإبلاغ عن حالات تم فيها إدراج عدد كبير من العملاء كمستفيدين من حساب مصرفي واحد، بحيث يواجه البنك صعوبة في تحديد المعاملة والمستفيد الذي تم إجراء المعاملة نيابة عنه. في الحالات التي حصل فيها ذلك، لم يكن واضحاً ما إذا كان قد تم إدراج الجهة المسيطرة على هذه المعاملات كمستفيد. وبغض النظر عن ذلك، فإن استخدام حساب واحد لخلط معاملات يجريها عدد كبير من المستفيدين يشكل تحدياً عند تحديد هوية المستفيد الحقيقي النهائي، وعند محاولة متابعة سلسلة المعاملات المشبوهة.

دراسة الحالة 38 - إسرائيل
تم استخدام هذا المخطط لإخفاء الأموال من عمليات الاحتيال في مجال الهندسة الاجتماعية وغيرها من الجرائم الجنائية. فقد تم اللجوء إلى التجارة الدولية - أموال من التجار في أوروبا والولايات المتحدة كانوا يرسلون مدفوعات إلى الموردين في شرق آسيا - كتغطية للجرائم الجنائية. وكان المشتبه به، وهو مالك شركة خدمات مالية مسجلة، يدير شركة خدمات مالية أخرى غير مسجلة. استخدم المشتبه به العديد من الأشخاص الطبيعيين كنقاط اتصال له في شرق آسيا، حيث قاموا بدورهم بالاتصال بأحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات المحلية لغرض إنشاء شركات دولية وفتح حسابات مصرفية. وتمّ تسجيل شخصيات وهمية محلية كمساهمين في الشركات الدولية الجديدة التي تمّ إنشاؤها كجزء من هذا المخطط. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تسجيل المساهمين بناء على جوازات السفر التي قدّمتها جهات اتصال المشتبه به المذكورة أعلاه. وكانت العناوين المسجلة للشركات في شرق آسيا. وتم فتح الحسابات المصرفية في نفس بلدان شرق آسيا حيث توجد المكاتب. تم تحويل بعض الأموال إلى إسرائيل لحساب فتحه المشتبه فيه. وتمّ إدراج أكثر من 60 مستفيداً لدى البنك، بطريقة واجه فيها البنك صعوبة في تحديد المعاملة التي تمت نيابة عن كل مستفيد. تم إرسال الأموال من الشركات التي أنشأها المشتبه فيه، لكن البنك المتلقي لم يكن يعلم أن هذه الشركات كانت في الواقع تحت سيطرة المشتبه به.

استخدام وسطاء محترفين في إنشاء وإدارة هيئات اعتبارية وكيانات قانونية

94. إن استخدام الوسطاء المختصون والمهنيون، بما في ذلك المحامين والمحاسبين ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، هو ميزة أساسية من ميزات بيئة غسل الأموال والجريمة المنظمة. ويعزّز مقدّمو الخدمات المهنية بشكل ملحوظ قدرة المجرمين على الانخراط في مخططات متطورة لغسل الأموال بهدف إخفاء الثروات غير المشروعة وتجميعها ونقلها. ونتيجة لذلك، تم تقييم الوسطاء المحترفين على أنهم يمثلون مخاطر كبيرة لغسل الأموال في معظم البلدان.

95. تم توضيح مواطن الضعف التي يمثلها الوسطاء المحترفون بمزيد من التفصيل في القسم 3 من هذا التقرير.

تزوير الأنشطة

96. على عكس إنشاء هياكل معقدة للملكية والسيطرة وإخفاء العلاقة بين المستفيد الحقيقي والأصل، والذي من شأنه أن يخدم الأغراض المشروعة وغير المشروعة على حد سواء، فإن بعض التقنيات المستخدمة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي هي تقنيات إجرامية بحتة. ويتم تصميم هذه التقنيات لتزوير الأنشطة بهدف ارتكاب جريمة عن طريق الخداع. كما أن استخدام القروض والفواتير المزورة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي للمعاملة عن طريق الاحتيال هو من التقنيات الأكثر شيوعاً. أمّا التقنيات الأخرى، كالتلاعب بنشرات الشركة والتقارير السنوية، فليست من الوسائل المألوفة.

استخدام قروض وفواتير مزورة

97. يعدّ استخدام القروض المزورة من الوسائل الشائعة لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي للثروة والأصول. وتنطوي هذه الطريقة التي يشار إليها غالباً باسم مخطط "استرجاع القرض" أو "الحلقة المستديرة" بشكل أساسي على الأموال التي يتم إرسالها إلى الشركات التي يملكها أو يسيطر عليها الشخص نفسه أو من ينوب عنه، ثم إرجاع هذه الأموال إلى على شكل قرض. ويتم تنفيذ هذه المخططات بشكل عام باتباع خطوتين رئيسيتين:

- *دفع الفواتير التجارية*: يدفع الفرد أو النشاط التجاري فاتورة أو سلسلة من الفواتير لشركة (التي غالباً ما تكون موجودة في بلد آخر) يتم التحكم فيها أو بملكيتها من قبل هذا الفرد بصفته المستفيد الحقيقي، أو لشركة زميلة أو وسيط محترف يعمل نيابة عنهم. ويمكن إرسال الأموال عبر العديد من الهيئات الاعتبارية تحت ستار المعاملات التجارية المشروعة، ولكن سيتم تجميعها في نهاية المطاف في حساب شركة دولية تعمل لصالح المستفيد الحقيقي للشركة التي دفعت الفاتورة الأولى. والغرض من هذه المرحلة هو تقليل الدخل الخاضع للضريبة للشركة أو الفرد المعنيين من خلال زيادة نفقاتهم التجارية (التي تبدو مشروعة).
- *قرض من طرف ثالث:* ما إن يتمّ تجميع الأموال في حسابات الشركة الدولية، يتم إعادتها إلى الشركة / الفرد الأصلي، أو إلى فرد عائلي مقرّب (عادةً الزوج أو الولد) أو إلى شريك، على شكل قرض خاص. وفي بعض الأحيان، تكون هذه القروض مصحوبة بمستندات قرض مزوّرة، ولكن غالباً ما يتم تسجيل القرض فقط في تفاصيل التحويل المصرفي. الغرض من هذه الخطوة في إعادة الثروة إلى المستفيد الحقيقي بطريقة معفاة من ضريبة الدخل.

98. يمكن أن تنطوي مخططات إعادة القروض على دفع الفوائد، والتي يمكن استخدامها كوسيلة أخرى لتوجيه الأموال إلى حسابات مصرفية دولية وتخفيض الالتزامات الضريبية المحلية (كما هو موضح في دراسة الحالة 7 من أستراليا). ليس من الضروري أن تنطوي هذه المخططات على مدفوعات الفائدة - حيث يجوز ألا يكون هناك أي التزم فعلي على المستفيد الحقيقي لسداد القرض المزور. وبغض النظر عن آليات ترتيب القرض، يخدم المخطط الغرض من إخفاء حقيقة أن المقرض والمقترض يملكهما نفس الشخص الطبيعي بصفته المستفيد الحقيقي.

99. ويتم في بعض الأحيان الترويج لمخططات إعادة القروض وتسهيلها بواسطة مقدمي الخدمات المحترفين. في هذه الحالات، تتم السيطرة على الشركة الدولية المستخدمة في هيكل القروض من قبل مروّج المخطط الذي يتلقى جزءًا من الأموال المغسولة كدفعة لتسهيل المخطط. وهذا يخدم أيضاً غرض فصل ملكية المستفيد الحقيقي للأموال وتقليل احتمالية اكتشافها. توضح إحدى دراسات الحالة من أستراليا (دراسة الحالة 6 أدناه) أحد هذه المخططات الذي يديره محاسب أسترالي عبر شركات يسيطر عليها أو من خلال شركائه في هونغ كونغ وجزر العذراء البريطانية.

دراسة الحالة 6 - أستراليا
حددت سلطات التحقيق أن المشتبه به "أ" يدير شركة استيراد في أستراليا وكان مشاركاً في مخطط التهرب الضريبي الذي كان يديره محاسب. كان المشتبه به "أ" وزوجته أعضاء مجلس إدارة ومساهمين في شركة أسترالية (الشركة 1). وكان المشتبه به "أ" وزوجته أيضاً أعضاء مجلس إدارة ومساهمين في شركة أسترالية أخرى (الشركة 2). كما كان أحد شركاء المشتبه به "أ" هو المدير المشارك للشركة 2. حددت السلطات أن المحاسب كان يسيطر على الشركة 3 التي تم تسجيلها في هونغ كونغ وكانت تدير حساباً مصرفياً في أستراليا. تم استخدام هذه الشركة لإصدار فواتير مزورة للشركتين 1 و 2. خلال فترة خمس سنوات ونصف، أصدرت الشركة 3 فواتير مزورة للشركتين 1 و 2 مقابل تسديد "خدمات السمسرة" المفترضة. وقد قام المشتبه به بدفع الفواتير المزورة التي بلغ مجموعها أكثر من مليوني دولار أسترالي، عن طريق إصدار التعليمات إلى الشركتين 1 و 2 إلى دفع الأموال إلى الشركة 3. وهكذا تم إرجاع الأموال المدفوعة للشركة 3، مخصومًا منها 10٪ بمثابة رسوم المحاسب، إلى المشتبه به "أ" والأفراد المرتبطين به.

التلاعب بنشرة الشركة وتقريرها السنوي، إلخ

100. في حين أن الاحتيال في الهوية هو منهاج شائع يعتمده الأشخاص الطبيعيون لإخفاء هويتهم الحقيقية، إلا أنه من الممكن أيضاً استخدامه لإخفاء أنشطة الهيئات الاعتباريين وأغراضها الحقيقية. أظهرت إحدى الحالات التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير (دراسة الحالة 14) كيف أن التلاعب بالوضع المالي للشركة من خلال إدراج معلومات خاطئة ومضللة في نشرة الشركة وتقريرها السنوي سمح لها بالتأهل للإدراج في البورصة في البلد الذي تم تسجيل الشركة فيه. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء كان يهدف إلى تحسين سمعة الشركة وأنشطتها الاقتصادية، إلاّ أنه قد أدى أيضاً إلى خلق حالة قد تكون فيها هذه الشركة خاضعة لإجراءات العناية الواجبة المخففة تجاه العملاء. تسمح العديد من أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باتخاذ إجراءات العناية الواجبة المبسطة تجاه الشركات المدرجة في الأسواق المنظمة والخاضعة للتنظيم، لأنها تخضع أصلاً لبعض متطلبات الشفافية. لذلك، فإن قدرة المجرمين على إدراج شركة في البورصة عن طريق التلاعب يمكن أن تدعم الأنشطة المستقبلية المصممة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، بما في ذلك استخدام الشركة "كشركة واجهة".

دراسة الحالة 14 - جزر كايمان
أصدر المدير العام لشركة أجنبية نشرة تتضمّن معلومات مضلّلة وكاذبة في التقرير السنوي للشركة. وقد بالغ في تقدير إيرادات المجموعة بنسبة 275%. وتم تقديم هذه المعلومات إلى لجنة الأوراق المالية في ذلك البلد كجزء من اقتراح الشركة للإدراج في البورصة. قام المدير العام بتأسيس صندوق استئماني قابل للإلغاء وشركة أساسية في جزر كايمان. ثم فتح حساباً مصرفياً في الخارج باسم شركة جزر كايمان التي كان يملك وكالة منها للتصرف بالنيابة عنها، مما سمح له بالتداول في الحساب. تم تصميم هذا الهيكل لإخفاء تداول المدير العام في الشركة الخارجية وإخفاء الأصول المتأتية من أنشطته غير المشروعة. كانت شركة جزر كايمان تملك أكثر من مليون دولار أمريكي في هذا الحساب المصرفي. وقامت هيئة الإبلاغ المالي بالإفصاح إلى وحدة الاستخبارات المالية عن البلد الأصلي للمواطن الأجنبي. وقد تم اتهام المواطن الأجنبي في بلده الأصلي بثلاث تهم تتعلق بتقديم معلومات مضللة وكاذبة.

القسم الثالث - مواطن الضعف لدى الوسطاء المحترفين

101. يلعب الوسطاء المحترفون، بما في ذلك المحامون والمحاسبون ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، دوراً مهماً في المجتمع الحديث. وفي أغلب الأحيان، تعمل تلك الجهات الجهة المهنية بنزاهة وفقاً للقوانين الوطنية والدولية. ومع ذلك، فإن سمعة هؤلاء الوسطاء المحترفين تجعلهم أيضاً هدفاً للمجرمين والجهات الفاعلة الفاسدة، وقد يؤدي ذلك إلى تورط بعض الجهات المهنية في إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي لأغراض إجرامية، إما من خلال الإكراه أو الفساد، أو من خلال الإهمال أو الإخفاق في تحديد الأنشطة المشبوهة. يقدم هذا القسم نظرة عامة على مواطن الضعف لدى الوسطاء المحترفين، وكيف يتم استغلالهم لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.

102. إن استخدام الوسطاء المختصون والمهنيون، بما في ذلك المحامين والمحاسبين ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، هو ميزة أساسية من ميزات بيئة غسل الأموال والجريمة المنظمة. ويستخدم المجرمون جهات مهنية للحصول على المشورة والمهارات المتخصصة في مجال المسائل المالية والتجارية والمؤسسية والضريبية بهدف إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي أو مصدر الأصول. إن العمل من خلال مستشار مهني يضفي الشرعية على الأنشطة الإجرامية، وفي حال إنشاء هياكل معقدة، فهو يساهم في توسيع المسافة بين الكيانات الإجرامية وثرواتها غير المشروعة. وقد تضمنت غالبية دراسات الحالة التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير تورط وسيط محترف.

103. على الرغم من وجود عناصر فريدة للنظام القانوني لكل ولاية قضائية، يمكن تقسيم الوصف العام لدور الوسطاء المحترفين إلى أربع فئات عامة[39]:

- الأنظمة التي تسمح بإنشاء الهيئات الاعتبارية دون إشراك الوسطاء المحترفين
- الأنظمة التي تشترط وجود وسطاء محترفين (غير الكتاب العدل)

- أنظمة التوثيق بواسطة الكاتب العدل
- الأنظمة التي يختبر فيها مسجل الشركة دقة الإيداعات أو يقوم بتنفيذ التزامات العناية الواجبة تجاه العملاء الخاصة بالوسيط المحترف.[40]

104. قد يستخدم المجرمون خدمات العديد من الوسطاء المحترفين في وقت واحد، مع قيام كل وسيط محترف بدور مستقل يكون مع ذلك دوراً مهماً في المشروع الإجرامي. من بين دراسات الحالة المقدمة لدعم هذا التقرير، شمل أكثر من الثلث استخدام أكثر من قطاع خدمات مهنية واحد، وشمل عدد مماثل من الحالات استخدام وسطاء متعددين في نفس القطاع. ومن بين الحالات التي شملت أكثر من وسيط محترف، كان مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات يمثلون الغالبية العظمى من الحالات، كما كان استخدام أصحاب المهن القانونية (بما في ذلك الكتاب العدل المدنيين) شائعاً أيضاً. ومع ذلك، كان تمثيل أصحاب المهن المحاسبية في الحالات التي تنطوي على العديد من الوسطاء المحترفين أمراً نادراً.

39 كما تم تقييمه في الدراسة الأفقية في الملحق "ب". راجع على وجه الخصوص السؤال 1.

40 الأنظمة الهجينة هي أيضاً ممكنة.

105. وفي الحالات التي تضمنت وسطاء متعددين من القطاع نفسه، شمل تمثيل قطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الغالبية العظمى من هذه الحالات. أما في الحالات التي تم فيها استغلال العديد من مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في مخطط واحد، تبيّن أن جميع الحالات تقريباً أدت إلى توريط مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في ولايات قضائية متعددة. يعكس ذلك دور مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في تأسيس وإدارة الشركات المحلية نيابة عن العملاء الأجانب. وفي المقابل، في الحالات التي تم فيها استخدام العديد من المهنيين القانونيين أو المحاسبيين، كانت معظم الحالات تنطوي على استخدام العديد من المحامين / المحاسبين في نفس الولاية القضائية. بالإضافة إلى ذلك، فإن نصف الحالات تقريباً شملت وسطاء متورطين بشكل غير متعمد أو على سبيل الإهمال. ويشير ذلك إلى أنه في الحالات التي تم فيها استخدام العديد من المحامين أو المحاسبين لتسهيل مخطط ما، من المحتمل أن يحاول العملاء الإجراميون تجنب الشك عن طريق تقييد تعاملاتهم مع جهة مهنية واحدة. ومع ذلك، فإن العدد الصغير للحالات المتاحة يجعل من الصعب إجراء تقييم نهائي.

106. أدت الطبيعة العالمية المتزايدة للجريمة المنظمة والقطاع المالي إلى زيادة الطلب على مشورة وخدمات الوسطاء المحترفين الذين يمكنهم العمل عبر العديد من الولايات القضائية الدولية أو لديهم علاقات مهنية داخلها. ونتيجة لذلك، أصبح من المعروف أن الجماعات الإجرامية مرتبطة بوسطاء متعددين في بلدان متعددة. وقد حدد تحليل دراسات الحالة أن غالبية الوسطاء كانوا يعملون لصالح العملاء الدوليين.

107. تشترط معايير مجموعة العمل المالي على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك المحامون والكتاب العدل والمحاسبون ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، تطبيق إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، والحفاظ على سجلات المعاملات وإجراءات العناية الواجبة، وتقديم تقارير المعاملات المشبوهة. وقد دخلت هذه الالتزامات حيز التنفيذ عندما تمت مراجعة المعايير في عام 2003. ومع ذلك، فإن العديد من الدول لم تقم بإصدار قوانين لتنفيذها بعد[41]. ومن بين الدول التي طبّقت التزامات بشأن الأعمال والمهن غير المالية، لم تقم دول كثيرة من بينها بتنفيذ هذه الالتزامات بفعالية من خلال فرض الرقابة والإشراف عليها بشكل مناسب[42]. وهذا ما أكدته أيضًا نتائج الدراسة الأفقية[43]. وبالتالي، يخضع الوسطاء المحترفون في غالبية الأحيان لالتزامات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحدودة.

41 من بين 50 ولاية قضائية تم تقييمها في أبريل 2018 وفقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي للعام 2012، هناك 34 ولاية قضائية لديها أوجه قصور كبيرة أو متوسطة في التدابير التي اتخذتها من أجل الالتزام بالتوصية 22 التي تشترط أن يقوم الأعمال والمهن غير المالية المحددة بتطبيق إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، وهناك 30 ولاية قضائية لديها أوجه قصور كبيرة أو متوسطة في مجال التوصية 23 التي تشترط على الأعمال والمهن غير المالية المحددة اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. و36 ولاية قضائية لديها أوجه قصور كبيرة أو متوسطة في الآليات التي تعتمدها في تنظيم وفرض الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة بموجب التوصية 28.

42 من الولايات القضائية الـ 11 التي تم تقييمها على أنه لديها أوجه قصور بسيطة أو معدومة في آلياتها المعتمدة لتنظيم وفرض الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، هناك 8 ولايات قضائية لا تقوم بالإشراف على الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو فرض الرقابة عليها بشكل مناسب.

43 راجع، بشكل خاص، الأسئلة 4-6 من الدراسة الأفقية في الملحق "ب".

الاستمرار في سلسلة التواطؤ في الجرائم

108. في تقريرها لعام 2013، بعنوان *"مواطن الضعف لدى المهنيين القانونيين في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب"*، قامت مجموعة العمل المالي بتقييم تورط أصحاب المهن القانونية في غسل الأموال على أنه لا يمكن وصفه ببساطة بأنه تورط "متواطئ" أو "غير متعمد"، ولكنه يميل إلى اتباع سلسلة متصلة من " التورط البريء "إلى" التواطؤ" (راجع الشكل 1 أدناه). 44

الشكل 1. تقييم مجموعة العمل المالي لمدى تورط أصحاب المهن القانونية في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب[45]

109. يمكن تطبيق "سلسلة التواطؤ في الجرائم" بالتساوي على جميع القطاعات المهنية الوسيطة، ولا تقتصر فقط على المهنة القانونية.

110. في حين أنه من المعترف به على نطاق واسع أن الوسطاء المحترفين يمكن أن يعملوا كميسرين لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أنه لا توجد معرفة كافية بكيفية الاستعانة بهؤلاء الوسطاء أو كيفية استخدامهم، أو بمدى البراءة أو الإهمال أو التواطؤ في تورط هؤلاء الوسطاء. ومن المحتمل أن تتفاقم هذه الفجوة الاستخباراتية بفعل عوامل مختلفة، من بينها:

44 مجموعة العمل المالي، 2013، ص. 5.

45 من الولايات القضائية الـ 11 التي تم تقييمها على أنه لديها أوجه قصور بسيطة أو معدومة في آلياتها المعتمدة لتنظيم وفرض الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، هناك 8 ولايات قضائية لا تقوم بالإشراف على الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو فرض الرقابة عليها بشكل مناسب.

46 فان دير دوز دي فيليبوا، وغيرها، 2011.

47 المفوضية الأسترالية للاستخبارات الإجرامية، 2017

48 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2001

- الالتزامات المحدودة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تفرض على الأعمال والمهن غير المالية المحددة في العديد من الدول بسبب الامتثال الجزئي أو عدم الامتثال للتوصيتين 22 و 23، فضلاً عن التنفيذ غير الفعال لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بعض الدول.
- إحجام الوسطاء المحترفين عن الامتثال لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب التعارض المتصور مع واجباتهم تجاه عملائهم، أو التزاماتهم بحماية سرية العميل والامتياز المهني القانوني.
- الواقع المتمثل في أن الوسطاء المحترفين ليسوا غالباً الأهداف الرئيسية لتحقيقات إنفاذ القانون، وأن التفاصيل المتعلقة بأنشطتهم لا يتم تسجيلها بشكل شامل في مؤشرات إنفاذ القانون.

111. وهذا يعني أنه على الرغم من دور الميسرين المحترفين في تمكين الجريمة الخطيرة والمنظمة، لا يمكن تحديد درجة تورطهم بدقة، أو مستوى تواطؤهم، بأي قدر من اليقين. حلل هذا التقرير دراسات الحالة التي قدمتها 34 دولة مشاركة، وحاول استخلاص استنتاجات حول تواطؤ الوسطاء المحترفين بناءً على المعلومات المقدمة.

112. تم تقييم ما يقارب من ثلث جميع الحالات على أنها تنطوي على وسيط محترف متواطئ.

من الحالات التي تم فيها تقييم الوسطاء على أنهم متواطئون. ومن بين الحالات التي جرى فيها تقييم الوسطاء على أنّهم متواطئون، تم تقييم الغالبية على أنهم قاموا بتصميم المخطط بأنفسهم وروجوا له للعملاء المحتملين (في الغالب كطريقة فعالة لتقليل الضرائب). في هذه الحالات، كان الوسيط المحترف غالبًا موضوع التحقيق الرئيسي.

113. من بين القطاعات المهنية الثلاثة التي تم تحليلها، كانت مهنة المحاسبة على الأرجح متورطة في مشاركتها في مخططات تهدف إلى إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، كان من المرجح أن كلاً من المهنيين القانونيين والمحاسبين كان هو مصمّم المخطط، بدلاً من مجرد وسيط متواطئ في مخطط مصمم من قبل طرف آخر أو العميل نفسه. ومع ذلك، وعلى عكس أصحاب المهن المحاسبية، كان أصحاب المهن القانونية أكثر عرضة للتعامي غير المتعمد أو المتعمد في تورطهم في المخطط. ومن المحتمل أن الفطنة المالية لمهنة المحاسبة، والسهولة التي يمكن بها للمحاسبين تحديد الأنشطة المشبوهة التي تشير إلى غسل الأموال أو غيرها من الجرائم المالية، قد تحدّ من توّرطهم غير المتعمد في هذه المخططات. وقد يكون ذلك أيضاً مؤشراً على طبيعة دراسات الحالة المقدمة، والتي غالباً ما تتضمن الجرائم الأصلية المتمثلة في التهرب الضريبي والاحتيال، والتي تم تنسيق العديد منها بواسطة جهات مهنية فاسدة.

114. إن قيمة الخدمات المهنية للوسيط وأهميتها بالنسبة لمخطط غسل الأموال لا تتوقف بالضرورة على تواطؤ الوسيط. يمكن أن يكون للوسيط البريء أو المتورط عن غير تعمد أو على سبيل الإهمال دوراً يضاهي بقيمته دور الوسيط المتواطئ إذا أسفرت خدماته عن نتيجة مرغوبة لموكله الإجرامي. ويصدق هذا بشكل خاص في سياق إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، حيث أن العديد من الخدمات التي يقدمها الوسطاء المحترفون، مثل إنشاء الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية، هي خدمات شائعة ولا تشير بالضرورة إلى الفساد أو الإجرام. لاحظت وكالات إنفاذ القانون في بعض الولايات القضائية أن المزيد من التحقيقات ذات الصلة بغسل الأموال تشمل وسطاء محترفين متواطئين مع الوسطاء المتورطين عن غير قصد.

لمحة عامة عن الاستغلال الشائع للوسطاء

115. يقدّم هذا القسم لمحة عامة عن القطاعات القانونية والمحاسبية ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. الغرض من هذه المعلومات هو تحديد سياق القطاعات التي يستغلها المجرمون عادة لإنشاء هياكل ملكية معقدة مما يساعدهم على إخفاء المعلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي.

أصحاب المهن القانونية

116. القطاع القانوني هو قطاع واسع ومتعدد الجوانب يقدم مجموعة واسعة من الخدمات إلى شريحة عريضة من العملاء. وعلى الرغم من وجود مكاتب محاماة وشركات قانونية محلية ودولية في العديد من البلدان، إلا أن القطاع القانوني يتميّز بشكل أساسي بكونه ينتمي إلى قطاع الشركات الصغيرة. ويتمثّل القطاع القانوني في معظم البلدان بتمثيل يقتصر على أخصائيين قانونيين يمارسون مهنتهم بصورة منفردة أو كجزء من شراكات مع الحدّ الأدنى من الموظفين الإضافيين من غير الشركاء. ويتناقض هذا المستوى المنخفض لتركيز الحصة السوقية مع القطاع المصرفي، الذي غالباً ما يهيمن عليه عدد أقل من البنوك المحلية والدولية الكبيرة.

117. وعلى الرغم من أن شركات المحاماة الكبيرة والمتوسطة الحجم قادرة على توفير مجموعة واسعة من الخدمات، إلاّ أن معظم هذه الشركات يتخصص في توفير خدمات مقتصرة على قطاع خدمة واحد مثل القانون التجاري أو الخدمات القانونية الشخصية أو القانون الجنائي. وغالباً ما تستخدم شركات المحاماة المتخصصة في القانون التجاري الدولي واسع النطاق عدداً أكبر من الموظفين من غير الشركاء بسبب التعقيد والطبيعة المكثفة للموارد التي تحتاجها قضايا الشركات الكبيرة. ومع ذلك، فإن خيار تقديم خدمات متخصصة لا يمنع شركات المحاماة في أغلب الأحيان من تقديم خدمات في مجالات أخرى من القانون[49]. وبالتالي، فإن شركات المحاماة المتخصصة في النظر بالمسائل القانونية المتعلقة بالأحوال العائلية والشخصية، قد تقدم أيضاً خدمات في المسائل المتعلقة بمجال القانون التجاري وتأسيس الشركات والأعمال.

118. لقد أظهر القطاع القانوني على مرّ تاريخه تدني مستوى العولمة على صعيد الصناعة حيث أن معظم شركات المحاماة حول العالم تقدم خدماتها بشكل عام إلى العملاء المحليين. وهذا يعكس طبيعة الأعمال الصغيرة للقطاع ورغبة العملاء في التعامل مع مكتب محاماة محلي. ومع ذلك، فإن اتساع رقعة الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال بالإضافة إلى الزيادة المتنامية لسوق الخدمات القانونية عبر الحدود الوطنية قد حثّ شركات المحاماة الكبيرة على التوسع في الأسواق العالمية سعياً وراء فرص النمو. كما أن العديد من شركات المحاماة الكبيرة تسعى بنشاط إلى تحقيق إستراتيجيات للاندماج مع شركات محاماة دولية أو تأسيس علاقات معها من أجل زيادة تواجدها في الأسواق الدولية الرئيسية.

119. يتوجب على القطاع القانوني في معظم الدول الإبقاء على عضوية دائمة في هيئة مهنية، مثل جمعية قانونية أو نقابة المحامين. وتفرض هذه الهيئات المهنية قواعد صارمة ومدونات لقواعد السلوك على أعضائها، كما أنها تعمل عادة كهيئات ذاتية التنظيم في البلدان التي يخضع فيها المهنيون القانونيون للرقابة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتم تطبيق القواعد المفروضة من قبل الهيئات المهنية جنباً إلى جنب مع الالتزامات التشريعية الشاملة، وفي حال مخالفتها قد يتم فرض عقوبات مالية أو مهنية شديدة.

49 توجد بعض الاستثناءات في البلدان التي يخضع فيها المحامون لأكثر من نموذج ترخيص واحد أو للرقابة على الصناعة.

120. يختلف قطاع كتاب العدل عن القطاع القانوني في العديد من الدول، ولا سيما دول القانون المدني. ففي بعض دول القانون المدني، لا يمثل كتاب العدل أطرافاً في العقد، كما أنهم ليسوا وسطاء بالمعنى نفسه الذي ينطبق على المهنيين القانونيين. ولا يحتفظ العديد من كتاب العدل بعلاقات طويلة الأمد مع العملاء حيث أنهم ملزمين على الحفاظ على الحيادية والاستقلالية وتقديم المشورة إلى أطراف العقد على قدم المساواة. وبخلاف المهنين القانونيين المزاولين للعمل الحر، فإن معظم كتاب العدل يمارسون واجباتهم كشاغلي مناصب عامة. سوف تؤثر التزامات النزاهة وواجبات الوظيفة العامة على نطاق ما يجب على الكاتب العدل القيام به لتقييم مخاطر غسل الأموال.

الاضطلاع بدور في تأسيس وإدارة الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية

121. يتم التماس التمثيل القانوني في معظم الدول في العديد من الأحيان لتسهيل عملية تأسيس الشركات والهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية الأخرى. وفي الحالات التي لا يكون فيها التمثيل القانوني شرطاً ضرورياً، يتم توظيف الخبرات القانونية في معظم الأحيان كتدبير احترازي لضمان التأسيس القانوني للهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني، ولا سيما في الحالات التي تنطوي على ولاية قضائية أجنبية.

122. تلعب شركات المحاماة الكبرى التي تمارس أعمالها في ولايات قضائية متعددة دوراً مهماً في تأسيس الهيئات الاعتبارية في الدولة التي ستمارس الأعمال فيها نيابة عن عميل يمارس أعماله في دولة أخرى. وفي كثير من الأحيان، ستسعى شركات المحاماة المتعددة الجنسيات إلى إنشاء فروع لها، أو الاندماج مع الشركات القائمة، أو إقامة علاقات وكالات مع الشركات الصغيرة في المراكز المالية والمراكز التجارية. وبذلك، فإنها توفر الفرص لتسهيل تطوير هياكل الشركات عبر الوطنية لدعم المشاريع التجارية العالمية المشروعة. ومن الممكن أيضاً استخدام خبرتهم في إنشاء هياكل عابرة للحدود لإخفاء الملكية الحقيقية للأصول غير المشروعة.

123. في غياب حضور دولي، ستستخدم شركات المحاماة الجمعيات مهنية وشبكات التحالف العالمية لممارسة أعمالها بفعالية عبر الحدود الدولية. إن هذه الشبكات من شركات المحاماة المستقلة تمكن العملاء من الوصول بسهولة إلى خدمات شركات المحاماة التابعة في الأسواق الدولية. وعلى الرغم من أن التحالفات الرسمية القائمة على العضوية تعمل في معظم الأحيان وفقاً لمدونة قواعد السلوك الخاصة بالجمعية، إلاّ إن هذا لا يشمل بالضرورة برنامج إلزامي للالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أنه لا ينبغي على كل شركة عضو لتنظيم أن تخضع للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (انظر الحاشيتين 40 و 41).

124. من بين دراسات الحالة التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير، أشار ثلث هذه الدراسات بالتحديد إلى مشاركة المهنيين القانونيين (بما في ذلك الكتاب العدل)[50]. ويحتمل أن المحامين ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات من ذوي المؤهلات القانونية قد شاركوا بالفعل في بعض دراسات الحالة التي شارك فيها مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. إن استخدام مصطلح "مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات" كمصطلح شامل للجهات المهنية التي تشارك في تأسيس الشركة قد تم تحديده خلال كافة مراحل هذا المشروع باعتباره مشكلة محتملة في دلالات المفاهيم المستخدمة في التقرير.

50 من الحالات التي شملت مهنيين قانونيين، أشارت 25 حالة إلى مشاركة محامين، بينما أشارت خمسة قضايا إلى مشاركة الكتاب العدل، وأربع قضايا أشارت إلى مشاركة الاثنين.

125. في الحالات التي سمحت بتقييم مدى مشاركة المهنيين القانونيين وتقييم أنشطتهم، تبيّن أن الغالبية كانت تعمل نيابة عن عميل مباشر. كما تم تقييم عدد صغير على أنه يقدم خدمات إلى وسيط محترف آخر نيابة عن عميل خارجي.

المحاسبون

126. على غرار القطاع القانوني، يعتبر قطاع المحاسبة صناعة كبيرة تقدم الخدمات المحاسبية والاستشارية إلى شريحة واسعة من العملاء. تتسم مجموعة الخدمات التي يقدمها قطاع المحاسبة بقدر أكبر من التركيز بالمقارنة مع القطاع القانوني، وتشمل الشريحة الأكبر من الأنشطة التي يركز عليها هذا القطاع خدمات التدقيق والضرائب والخدمات الاستشارية.

127. ويتميز قطاع المحاسبة بمستوى متوسط من عولمة الصناعة نظراً إلى انتشار المؤسسات المحاسبية الكبيرة المتعددة الجنسيات. ومن الملاحظ أن مستوى العولمة في هذا القطاع آخذ في التزايد من خلال استحواذ المؤسسات المحاسبية الكبيرة المتعددة الجنسيات على الشركات الأصغر حجماً. وعلى الرغم من كون عولمة الصناعة في القطاع المحاسبي هي أكثر وضوحاً من القطاع القانوني، وأن شركات المحاسبة المتعددة الجنسيات الكبيرة تملك حصة سوقية أكبر، إلاّ أنه يتم تصنيف قطاع المحاسبة، مثل قطاع الخدمات القانونية، في إطار المؤسسات الصغيرة الحجم والمنشآت ذات الملكية الفردية.

128. كما أن معظم المؤسسات المحاسبية، بما فيها المنشآت ذات الملكية الفردية والمنشآت التي تستخدم أقل من 20 موظفاً، تقدم خدماتها في العادة إلى الأفراد أو الشركات الصغيرة الحجم، بينما تتجه المؤسسات المحاسبية الكبيرة المتعددة الجنسيات إلى خدمة الشركات الكبيرة الحجم والهيئات العامة.

129. وعلى غرار القطاع القانوني، فإن أصحاب المهن المحاسبية الذين ينتمون إلى هيئة محاسبية معتمدة يخضعون للوائح مدونة السلوك المهني. إلا أنه وبخلاف القطاع القانوني، لا يتوجب على أصحاب المهن المحاسبية في العديد من الدول الإبقاء على عضوية مهنية في أي هيئة إشرافية مستقلة[51]. ونتيجة لهذه العوامل الدينامية، ونظراً للعدد الكبير من المنشآت ذات الملكية الفردية التي تمارس الأنشطة المحاسبية، فإنه يصعب مراقبة مدى وعي قطاع المحاسبة إزاء مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى تمسكه بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى غرار القطاع القانوني، فإن وحدات الاستخبارات المالية والهيئات التنظيمية التي تؤدي وظائف رقابية تواجه عدداً من التحديات في فرض الرقابة الدقيقة والفعالة على هذا القطاع.

الاضطلاع بدور في تأسيس وإدارة الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية

130. إن الدور الرئيسي لأصحاب المهن المحاسبية في تأسيس الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية يتمثل في توفير الاستشارات المهنية المتخصصة في مجال إنشاء هياكل الأعمال وإدارة الأصول والالتزامات الضريبية على الصعيدين المحلي والدولي. وفي العديد من الدول، يعتبر المحاسبون بمثابة الجهة المهنية الأولى التي تلجأ إليها الشركات الصغيرة الحجم والأفراد من أجل الحصول على المشورة التجارية العامة والمشورة المتعلقة بالمسائل التنظيمية والالتزام. وإذا كانت الخدمات المطلوبة لا تندرج ضمن اختصاصهم، يقوم المحاسبون بتوجيه العملاء نحو المصدر المناسب لتلقي المساعدة المطلوبة، أو أنهم يقومون بالاستعانة بخدمات جهة متخصصة مناسبة نيابة عن عملائهم.

51 على سبيل المثال، راجع تقارير التقييم المشترك لدول أندورا، وجزر البهاما، وبوتان، والدانمرك، وأيرلندا، والمكسيك، وسلوفينيا، المتاحة على الموقع www.fatf-gafi.org.

131. تسمح معظم الدول للمحاسبين بتأسيس الشركات نيابة عن عملائهم. ومع ذلك، فإن معظم شركات المحاسبة تقوم فقط بتوفير الخدمات للشركات التي تم تأسيسها، أو توفر خدمات استشارية بشأن هياكل الأعمال المقترحة من دون أن تشارك مباشرة في تأسيس الهيئات الاعتبارية. ويُعزى ذلك بشكل خاص إلى الطبيعة المحدودة لمعظم شركات المحاسبة وتدني مستوى العولمة لدى هذه الشركات. أما بالنسبة لشركات المحاسبة التي تقوم فعلاً بتقديم خدمات تأسيس الشركات، فمن المرجح أن تحتفظ هذه الشركات بدور مالي كبير في الشركة التي يتم تأسيسها، بما في ذلك دور اعتماد حسابات الشركة. تبيّن من تحليل دور أصحاب المهن المحاسبية في دراسات الحالة أن واحد منها فقط قد شارك في تأسيس هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية في الدولة التي تمارس فيها أنشطتها، وأن ثلاثة منها قد شاركوا في تأسيس هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية في دولة أجنبية.

132. كما هو الحال بالنسبة للقطاع القانوني، فإن شركات المحاسبة التي تمارس أعمالها عبر مناطق اختصاص قضائي متعددة تستفيد بشكل عام من حضورها العالمي لتقديم خدمات تأسيس الشركات وإدارتها. ومع ذلك، فإن عدد شركات المحاسبة ذات الوجود العالمي منخفض بالمقارنة مع القطاع القانوني، ونتيجة لذلك تعتمد الشركات الصغيرة في الغالب على الجمعيات المهنية وشبكات التحالف لخدمة العملاء عبر الحدود الوطنية. من ناحية أخرى، ستقوم الشركات الصغيرة بدور الوسيط بين العملاء ومقدمي الخدمات الموجودين في الولايات القضائية الخارجية، بما في ذلك المحاسبون والمحامون ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. تم تقييم معظم أصحاب المهن المحاسبية الذين تم تحديدهم في دراسات الحالة على أنهم قد قاموا بتوفير خدمات دولية نيابة عن عملائهم.

133. نظراً للطبيعة التعاقدية للصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية الأخرى، نادراً ما يتم الاعتماد على أصحاب المهن المحاسبية لإنشاء الصناديق الاستئمانية. سيقوم أصحاب المهن المحاسبية بتوفير الاستشارات إلى العملاء بشأن ترتيبات الصناديق الاستئمانية وقد يساعدون العملاء من خلال القيام بدور منشئ الصندوق، أو الوصي، أو حامي حقوق الصندوق الاستئماني. وبخلاف القطاع القانوني، يطبق قطاع المحاسبة القليل من القيود على المحاسبين الذين يؤدون هذه الوظائف في ترتيب قانوني. ومع ذلك، تبيّن من دراسات الحالة المقدمة لدعم هذا المشروع أن محاسباً واحداً فقط قد قام بتقديم خدمات الإدارة/الوصاية لعملائه.

134. إن مهنة المحاسبة هي القطاع الأقل تمثيلاً في الحالات التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير. من المحتمل أن تشير بعض دراسات الحالة إلى المحاسبين تحت مسمى "مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات"، أو أنه قد تم تسجيل مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات فقط في دراسة الحالة على الرغم من مشاركة وسطاء آخرين، وهو ما تم تحديده خلال كافة مراحل هذا المشروع باعتباره مشكلة محتملة في دلالات المفاهيم المستخدمة في التقرير. في دراسات الحالة التي تم فيها تحديد اختصاصي في المحاسبة، شمل نصف هذه الحالات تقريباً أصحاب المهن المحاسبية والمهنيين من قطاع جهات الوساطة الآخرين (مثل القطاع القانوني وقطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات)، بينما أظهر عدد قليل من الحالات تورط محاسبين مهنيين متعددين في مخطط واحد.

135. تم تقييم جميع أصحاب المهن المحاسبية الذين تم تحديدهم في دراسات الحالة على أنهم يعملون نيابة عن عميل مباشر. ويدلّ ذلك على تدني احتمال الاتصال بأصحاب المهن المحاسبية من قبل وسطاء آخرين من أجل تنفيذ مخطط مصمّم لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.

136. إن خبرة أصحاب المهن المحاسبية تعني أن معظم ممارسي هذه المهن سيكونون قادرين على تحديد الأنشطة المشبوهة وذات المخاطر العالية التي يقوم بها عملائهم. ونتيجة لذلك، فإن أصحاب المهن المحاسبية هم أقل عرضة للاستغلال البريء وغير المتعمد مقارنة مع المهنيين القانونيين ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. وقد حددت سلطات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية وغيرها من السلطات المختصة العديد من الحالات التي تواطأ فيها أصحاب المهن المحاسبية في الإجرام أو أنهم قاموا بتدبير مخططات استثمارية احتيالية أو مخططات لتجنب الضرائب. إن تحليل دراسات الحالة أظهر أن الغالبية العظمى من أصحاب المهن المحاسبية تواطأت في تورطهم بالمخططات، وأن أكثر من نصفهم كانوا مسؤولين عن تصميم وترويج المخطط كوسيلة لتقليل التزامات الضرائب المفروضة على عملائهم.

مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات

137. بالمقارنة مع القطاع القانوني وقطاع المحاسبة، يصعب وصف أو تحديد قطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات (باستثناء المهنيين القانونيين وأصحاب المهن المحاسبية الذين يقدمون خدمات تأسيس وإدارة الشركات). ويختلف قطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بشكل كبير من ولاية قضائية إلى أخرى. ففي بعض الدول، يعتبر قطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات قوياً وصلب القاعدة التأسيسية مع التمتع ببعض خصائص القطاعات الصناعية عالية التنظيم بما في ذلك التسجيل الحكومي ورقابة الهيئات المهنية وأنظمة متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي دول أخرى، يتم تحديد دور مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بشكل أقل وضوحاً، كما أن الإشراف الحكومي والمهني هو أقل تشدداً. يتم تقديم خدمات تأسيس الشركات والصناديق الاستئمانية من قبل مجموعة من المشاركين في السوق الذين ينتمون إلى قطاعات متعددة، بما في ذلك القطاعات المالية والقانونية والمحاسبة، بالإضافة إلى مقدمي الخدمات المستقلين المتخصصين في هذه الخدمات، ولكنهم لا يقدمون خدمات مالية أو قانونية أو خدمات المحاسبة.

138. تحدد معايير مجموعة العمل المالي *"مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات"* على أنها تشمل أي مقدم خدمات يقوم بإجراء معاملات لعميل في ما يتعلق بالأنشطة التالية:

- تأدية دور وكيل تأسيس نيابة عن هيئات اعتبارية،
- تأدية دور (أو الترتيب لشخص آخر لتأدية دور) مدير أو سكرتير شركة، أو شريك في شراكة، أو أي منصب مشابه في ما يتعلق بالهيئات الاعتبارية الأخرى،
- توفير مكتب مسجل أو عنوان عمل أو محل إقامة أو مراسلات أو عنوان إداري لشركة أو شراكة أو أي هيئة اعتبارية أخرى أو ترتيب قانوني آخر،
- تأدية دور (أو الترتيب لشخص آخر لتأدية دور) وصي لصندوق استئماني مباشر أو تأدية وظيفة معادلة لشكل آخر من الترتيبات القانونية،
- تأدية دور (أو الترتيب لشخص آخر لتأدية دور) مساهم بالإنابة عن شخص آخر.

139. الكثير من المواد المكتوبة عن مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات تشمل جميع مقدمي الخدمات الذين يوفرون الخدمات المذكورة أعلاه، بغض النظر عما إذا كانت هذه الخدمات هي عبارة عن أعمال أساسية أو مجرّد خدمات ثانوية. ولأغراض هذا التقرير، يستبعد المصطلحان "مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات" و "قطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات" المهنيين العاملين في القطاعين القانوني والمحاسبي. تُظهر المعلومات التي تم توفيرها لأغراض هذا التقرير من قِبل مجموعة الجهات الرقابية على المركز المالي الدولي (GIFCS) أنه في الدول التي يكون فيها قطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات فعالاً وراسخاً، يهيمن على السوق عدد كبير من الشركات الصغيرة الحجم مع عدم وجود جهات فاعلة كبرى تسيطر على القطاع. وإن عدداً صغيراً نسبياً من مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الذين يمارسون أعمالهم في هذه الولايات القضائية هم من شركات المحاسبة والمحاماة أو شركات تابعة لشركة محاسبة أو محاماة.

140. بصفته قطاع قائم بحدّ ذاته، يعتبر مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بشكل خاص بمثابة قطاع راسخ ومحدد في الولايات القضائية منخفضة الضرائب، مثل هؤلاء الذين هم أعضاء في مجموعة الجهات الرقابية على المركز المالي الدولي، حيث يلعبون دوراً أكثر فعالية في تأسيس وإدارة الشركات. ويَشترط غالبية أعضاء مجموعة الجهات الرقابية على المركز المالي الدولي على مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات ومراقبي المساهمين الأساسيين والأشخاص الرئيسيين (عضو مجلس الإدارة والشريك ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، ومسؤول الالتزام) أن يتمتعوا بالملاءمة الوظيفية والصفات المناسبة والسليمة التي تؤهلهم لممارسة الصلاحيات الممنوحة لهم. وعند تحديد ذلك، تراعي السلطات وجود صفات النزاهة والكفاءة (بما في ذلك المتطلبات الإلزامية للأشخاص الرئيسيين الذين يشغلون وظائف تنفيذية لدى مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بأن يتمتعوا بمؤهل مهني ذي صلة وأن يخضعوا للتطوير الشخصي بشكل مستمر) والسلامة المالية. بينما يدعو أعضاء آخرين في مجموعة الجهات الرقابية على المركز المالي الدولي الأشخاص الرئيسيين الذي يشغلون مناصب تنفيذية إلى التمتع بمؤهلات ذات صلة. ولا ينطبق شرط الحصول على مؤهل مهني بشكل عام على مراقبي المساهمين ما لم يشغلوا منصب عضو مجلس إدارة أو مدير أو مسؤول التزام لدى مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، على الرغم من أنهم سيخضعون لجميع الجوانب الأخرى من الملاءمة الوظيفية المذكورة أعلاه والاختبار المناسب. تعكس هذه المتطلبات بعض الشروط المفروضة على القطاعات المهنية الوسيطة الأخرى، مثل القطاعين القانوني والمحاسبة، ويمكن أن تكون بمثابة نموذج قيّم لإضفاء الطابع المهني على قطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في الدول التي لا تعرّف هذا القطاع بشكل كافٍ وواضح.

الاضطلاع بدور في تأسيس وإدارة الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية

141. نتيجة للطبيعة المتغيرة لقطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات على الصعيد الدولي، فإن درجة تورط مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في تأسيس الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية يختلف من ولاية قضائية إلى أخرى. ففي معظم الدول، يقتصر دور مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات على تأسيس وتسجيل شركة أو هيئة اعتبارية أخرى من دون أن يمتد إلى توفير الاستشارات الإستراتيجية أو المالية المتعلقة بالأعمال. لقد تم التطرق إلى مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في أكثر من ثلث دراسات الحالة التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير وهي تمثل الغالبية الكبرى من الوسطاء المحترفين المدرجين في هذه الحالات. كما كان من المرجح تورط مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في الحالات التي تنطوي على وسطاء محترفين متعددين. ومع ذلك، فمن المحتمل أن يتضمن هذا العدد جهات مهنية أخرى (قانونيين ومحاسبين) تمت الإشارة إليها على نطاق واسع تحت مسمى مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات.

142. يوفر مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات وسيلة منخفضة التكلفة للمشاركة في قطاعات الأعمال الدولية، مع تقديم الخدمات في أغلب الأحيان للعملاء الدوليين أو لمقدمي الخدمات المهنية الدوليين الآخرين نيابة عن المواطنين الأجانب. وفي حين أن المهنيين القانونيين وأصحاب المهن المحاسبية يقدمون هذه الخدمات أيضاً، إلا إن الرسوم المنخفضة التي يتيحها مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات تجعل منهم مورداً مفيدًا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالمقارنة مع القطاعات الأخرى، يظهر قطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات مستوى منخفض جداً من عولمة السوق، حيث يقوم معظم مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بتوفير الخدمات فقط في الدولة التي يمارسون فيها أعمالهم. وقد تم تقييم غالبية مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات المشاركين في دراسات الحالة على أنهم يقدمون خدمات للعملاء المقيمين في ولاية قضائية في الخارج، وأنهم شاركوا في تأسيس هيئات اعتبارية و/أو ترتيبات قانونية على الصعيد المحلي.

143. بالإضافة إلى تأسيس الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية، يقوم بعض مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بتقديم مجموعة شاملة من خدمات الشركات التي تشمل تأسيس وتسجيل الشركة، بالإضافة إلى إنشاء حسابات مصرفية في الدولة التي يتم تأسيس الشركة فيها. وقد تمّ تقييم أكثر من نصف مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات على أنهم قاموا بالفعل بفتح حسابات مصرفية نيابة عن عملائهم الذين يقيمون بمعظمهم في الخارج. في هذه الحالات، يؤدي مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات دوراً وسيطاً في تسهيل الخدمات بين العميل والمؤسسة المالية ويكونون بالتالي مسؤولين عن تنفيذ أنشطة العناية الواجبة تجاه العملاء. كما يوفر معظم مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات خدمات الوصاية وحماية الحقوق وترشيح المديرين وأعضاء مجلس الإدارة وتوفير المكاتب الصورية/المسجلة، ولا سيما في الولايات القضائية التي تشترط على الشركات تعيين مقيم محلي بمنصب المدير أو عضو مجلس الإدارة. وقد تبيّن أن جميع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الذين تم التعرّف إليهم في دراسات الحالة قاموا تقريباً بتوفير خدمات ترشيح المديرين وأعضاء مجلس الإدارة وخدمات الوصاية وتعيين مساهمين بالإنابة، أو توفير مكاتب صورية لعملائهم.

144. في السنوات الأخيرة، استفاد مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات من البيئة الإلكترونية والإنترنت لتقديم خدمات صورية إلى عملائهم دون الحاجة إلى إنشاء علاقة مباشرة معهم. وعلى الرغم من أن بعض مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات اشترطوا على العملاء مقابلة وسيط لهم في دولة إقامتهم لاستكمال اجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، إلا أن العديد من بينهم اعتمدوا فقط على المستندات التي قدمها العميل بشكل افتراضي. إن توفير الخدمات عبر الإنترنت وبشكل افتراضي يشكل تحدياً أمام فعالية أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا سيما قدرة مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات على تنفيذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء بدقة لتحديد المستفيد الحقيقي النهائي للهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني.

145. يشارك مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات أيضاً بشكل عام في إنشاء أو إدارة الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية نيابة عن مقدمي الخدمات المهنية الآخرين، وخاصة أولئك الذين يعملون في ولاية قضائية أخرى أو نيابة عن العملاء الأجانب. وقد أشار ثلث دراسات الحالة على وجه التحديد إلى مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الذين يقدمون الخدمات إلى وسطاء محترفين آخرين (المحامون والمحاسبون) نيابة عن عملاء آخرين. بالإضافة إلى ذلك، أظهر تحليل الحالات أن نصف مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات تقريباً قد تورطوا عن غير قصد من جراء تقديم الخدمات. وهذا يشير إلى أنّ دور مقدّمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات هو على الأرجح ذات طابع معاملاتي في طبيعته تتم ممارسته بناء على طلب العميل أو وسيط آخر، وأنه من غير المحتمل أن يكون مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات قد شاركوا في تدبير وتصميم المخططات الهادفة إلى إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. إنّ مقدّمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الذين تم تقييمهم على أنهم متواطئين في المشاركة كانوا على الأرجح متعامين بشكل متعمد أكثر من كونهم متواطئين تماماً بالمشاركة، أو ربما تم تصنيفهم بشكل خاطئ على أنهم مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات.

وسطاء آخرون

146. بسبب التركيز على الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية، يقدم هذا التقرير بصفة رئيسية تحليلاً عن الخدمات التي يقدمها المحامون والمحاسبون ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. مع العلم أنه من المعروف أيضاً أن وسطاء آخرين يشاركون في أنشطة تهدف إلى حجب ملكية المستفيد الحقيقي. وقد أبلغ ممثلو سلطات إنفاذ القانون وممثلو القطاع الخاص عن وجود شركات عقارية تقدم "خدمات شاملة" تشمل توفير مجموعة كاملة من خدمات الوساطة ومنها إنشاء شركات كاملة وصورية، وتزويد الشركات بالموظفين، وإنجاز المعاملات مع المحامين، وتحديد الممتلكات (نطاق الأسعار، ومدى المخاطر، وما إلى ذلك). وتعمل هذه الشركات بحسب ما جاء في تقاريرهم مع المطورين العقاريين لتسهيل عمليات الاحتيال عندما يكون هناك حاجة قوية للحصول على تمويل إضافي خلال المراحل الأولى من عمليات المبيعات. ولم يتسنَ استعراض تحليل مفصّل عن هذه الظاهرة

في هذا التقرير. ومع ذلك، فإن المهنيين العقاريين الذين يقدمون أياً من الخدمات المشمولة في القسم الحادي عشر من هذا التقرير سيواجهون نفس نقاط ضعف التي يواجهها الوسطاء المحترفين الآخرين.

147. بالإضافة إلى الوسطاء المحترفين المذكورين أعلاه، تمكنت وحدات الاستخبارات المالية وسلطات إنفاذ القانون من تحديد وسطاء آخرين لا يندرجون في إطار مقدمي الخدمات المهنية ولا يقومون بتقديم الخدمات الواردة في التوصية 22 من معايير مجموعة العمل المالي، ولكنهم مع ذلك يشاركون في مساعدة العملاء على تأسيس هياكل قانونية معقدة. وهؤلاء الأفراد الذين يشار إليهم أحياناً بمصطلح "مكتشفو الفرص التجارية" غالباً ما يكونون مسؤولين عن اكتشاف وسطاء محترفين آخرين قادرين على (ومستعدين لـ) إنشاء الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية اللازمة لتحقيق الهيكل القانوني المطلوب من قبل عميلهم. وبسبب دورهم كوسيط بين العميل وطرف ثالث متخصص، فهم لا يشاركون بشكل فعال في إنشاء الهيئة الاعتبارية، وبالتالي فهم لا يندرجون في إطار الجهات الخاضعة للتنظيم كما هو محدد بموجب التوصية 22 من معايير مجموعة العمل المالي.

148. إن دور "مكتشفو الفرص التجارية" غير مفهوم بشكل واضح. وترتبط تجربة إنفاذ القانون المتعلقة بمكتشفي الفرص التجارية بشكل أساسي بالأفراد الذين يقدمون خدمات خاصة إلى العملاء المجرمين - بمعنى آخر، الميسرون المحترفون في مجال غسل الأموال الذين يقومون بتأدية دور خاص يهدف إلى تسهيل العمليات الإجرامية عند إنشاء الهياكل القانونية. ليس معروفاً ما إذا كان مكتشفو الفرص التجارية (باستثناء الوسطاء المحترفين المشار إليهم أعلاه) يلعبون أي دور في الأنشطة المشروعة للشركات. ومع ذلك، تشير التجارب إلى أن ذلك هو أمر غير محتمل أو أنه موضع شك في أحسن الاحوال. ومن بين دراسات الحالة التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير، تم تقييم ما يقارب 20٪ من الحالات على أنها شملت غاسل أموال محترف قام بمهام مشابهة لتلك التي يقوم بها الوسيط المحترف (راجع دراسة الحالة 38 للاطلاع على مثال محدد).

149. لم يتناول هذا التقرير تقييم مواطن الضعف لدى هؤلاء الوسطاء الآخرين بسبب نقص المعلومات المتاحة. ومع ذلك، أظهر التقييم أن هؤلاء الوسطاء *غير المحترفين* يشكلون موطن ضعف بالنسبة للوسطاء المحترفين الآخرين الذين ربما تم استخدامهم من قبلهم لتقديم الخدمات نيابة عن العميل. وتزداد أهمية موطن الضعف هذا في الأنظمة الوطنية حيث يكون لدى الوسطاء غير المحترفين القدرة على إنشاء هيئات اعتبارية وترتيبات قانونية دون إشراك وسيط محترف.

لمحة عامة عن مواطن الضعف

150. يقدم هذا القسم لمحة عامة عن مواطن الضعف المرتبطة بالممارسات والخدمات المقدمة من قبل الوسطاء المحترفين الذين يتم استغلالهم من قبل المجرمين عادة من أجل إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. تم استخلاص مواطن الضعف التي تم تقييمها في هذا القسم من دراسات الحالة التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير ومن تجارب وحدات الاستخبارات المالية ووكالات إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية. نقاط الضعف الرئيسية التي تم تقييمها في هذا القسم هي:

- تأسيس الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية
- تأسيس وبيع الشركات الخاملة
- توفير خدمات مجلس الإدارة، والوصاية، والمكاتب الافتراضية، وصناديق البريد
- تسهيل المعاملات من خلال حسابات الوصي أو حسابات العميل
- تسهيل شراء أو بيع الممتلكات العقارية
- خدمات الدفاع عن العملاء وخدمات الوساطة
- توفير الخدمات إلى العملاء والوسطاء الذين يتخذون مقرات لهم على المستوى الدولي
- تقديم خدمات استشارية في مجال الالتزام الضريبي وتقليل الضرائب
- الامتياز المهني القانوني وسرية العميل
- التزامات محدودة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو عدم كفاية الوعي والالتزام

151. لا يُقصد بقائمة مواطن الضعف التي تم تقييمها في هذا التقرير أن تكون شاملة، وهي تمثل نقاط الضعف الأكثر شيوعياً التي يستغلها الوسطاء المحترفون.

تأسيس الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية

152. من الممارسات الشائعة للوسطاء المحترفين تقديم المشورة للعملاء بشأن إنشاء الشركات وهياكل الشركات وإدارة الأصول. والغرض من هذه الخدمات الاستشارية في الغالب هو التركيز على حماية الثروة والأصول من الأنشطة التجارية عالية المخاطر، وتقليل الالتزامات الضريبية إلى أقصى الحدود الممكنة من الناحية القانونية. وتستقطب هذه الخدمات بشكل خاص المجرمين الذين يسعون بنشاط للحصول على المشورة من المهنيين المتواطئين وغير المتواطئين بهدف حماية الأصول غير المشروعة والتهرب من الالتزامات الضريبية من خلال إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.

153. وتشترط بعض الدول على المهنيين القانونيين (وخاصة الكتاب العدل) تأسيس الشركات وتسجيلها. ومع ذلك، فإن العديد من الولايات القضائية لا تفرض هذا الشرط حيث يجوز تأسيس الشركات من خلال التواصل بشكل مباشر مع الهيئة العامة المختصة. وفي الدول التي لا يكون التمثيل القانوني فيها ضرورياً، يتم استخدام الوسطاء المحترفين في الغالب من أجل:

- تقديم المشورة المتخصصة بشأن هيكل الشركة الأنسب لتلبية احتياجات العميل.

- شرح و/أو تسهيل العملية التي قد تكون غامضة بالنسبة لمعظم أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- تعزيز الاحترام ومفهومي الشرعية والموثوقية.

154. يوضح مثال الحالة (دراسة الحالة 100) أدناه كيف تم استغلال خدمات مهني قانوني لتعزيز الشرعية الظاهرية لهيكل شركة تم استخدامها لتسهيل مخطط هرمي لقروض احتيالية. ومن المحتمل في هذه الحالة أن يكون الممثل القانوني متواطئاً.

155. نتيجة لخبراتهم ودورهم في تأسيس الشركات والهيئات الاعتبارية الأخرى، يكون الوسطاء المحترفون عرضة للتورط، عن قصد أو عن غير قصد، في تسهيل مخططات معقدة لغسل الأموال. فمعظم الحالات التي تنطوي على شركات وهيئات اعتبارية أخرى تم تسهيلها بواسطة وسيط محترف. إن مقدمي الخدمات المهنية الذين يقدمون خدمات تأسيس الشركات في مراكز التجارة والتمويل العالمية الكبرى هم عرضة للاستغلال من قبل العملاء أو المهنيين الدوليين الذين يبحثون عن خدمات تأسيس الشركة في تلك الدولة.

156. وغالباً ما يشارك مقدمو الخدمات المهنية في إنشاء صناديق استئمانية وترتيبات قانونية أخرى نظراً للطبيعة القانونية للعقود المبرمة بين منشئ الصندوق والوصي والمستفيد. تقريباً جميع الحالات التي انطوت على ترتيبات قانونية تضمنت مشاركة وسطاء محترفين. وبالنظر إلى الطريقة المتبعة لإنشاء صناديق استئمانية باستخدام هيئات اعتبارية كجهات وصاية بدلاً من شخص طبيعي، من الممكن إنشاء ترتيبات الصناديق الاستئمانية بحيث يمتنع مقدم الخدمة المهني عن التعامل المباشر مع المستفيد الحقيقي النهائي للأصول المملوكة في الصندوق الاستئماني. وبالاقتران مع قوانين السرية الصارمة التي يمكن تطبيقها على ترتيبات الصناديق الاستئمانية[52]، فإن ذلك يساهم في جعل مقدمي الخدمات المهنية الذين يقدمون خدمات تأسيس الصناديق الاستئمانية عرضة للاستغلال لغرض إخفاء معلومات ملكية المستفيد الحقيقي من متحصلات جريمة غسل الأموال.

دراسة الحالة 100 - الولايات المتحدة
في هذه الحالة، قام فرد بتنظيم مخطط هرمي لقروض احتيالية بهدف تزوير تضخم مبيعات وإيرادات شركته. وقد قام باستخدام شركته كواجهة لتوليد القروض. كما تم إشراك زوجته وابنه في المخطط. أنشأ المدعى عليهم كيانات قانونية عديدة، بما في ذلك صناديق استئمانية ومؤسسات وشركات ذات مسؤولية محدودة لفتح حسابات مصرفية لإدارة الأموال غير المشروعة وإخفاء الملكية والمشاركة في المخطط. واستخدم المدعى عليهم مهني قانوني (محام) لمساعدتهم في إنشاء عدد من الكيانات القانونية، وتحويل قروض باسم الشركة لصالح استخدامهم الشخصي، بما في ذلك امتلاك المجوهرات والأحجار الكريمة. وقام المحامي أيضاً بتأسيس صناديق استئمانية نيابة عن الفرد وعائلته وساعدهم على بيع المجوهرات المملوكة في تلك الصناديق الاستئمانية. كما قام الفرد بتوفير مستندات مزورة لإظهار أن المجوهرات كانت سند هبة مودعة في الصندوق الاستئماني. وقد استطاعت الصناديق الاستئمانية توفير بيئة شرعية وغطاء قانوني لشرح عملية

52 فان دير دوز دي فيليبوا، وغيرها، 2011: ص. 168

الاحتيال. ونتيجة لذلك، تم تحويل مبلغ وقدره 2.8 مليون دولار أمريكي من بيع المجوهرات إلى حساب الوساطة الخاص بالصندوق الاستئماني. وفيما بعد، تم تحويل مبلغ 200 000 دولار أمريكي من حساب الصندوق الاستئماني إلى حساب تم فتحه باسم صندوق استئماني مختلف. وما سهل تنفيذ عملية التحويل هذه هو استخدام عنوان المحامي الذي كان قد توفي في وقت تنفيذ التحويل.

تأسيس وبيع الشركات الخاملة

157. يلجأ الوسطاء المحترفين مثل شركات الممارسة القانونية ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات من حين لآخر إلى إنشاء وامتلاك شركات خاملة تحسباً للحاجة المستقبلية. وفي هذه الحالات، يتم تسجيل الوسيط المحترف أو موظفيه كأعضاء مجلس إدارة معينين أو مساهمين بالإنابة في الشركة. وعلى الرغم من أن سهولة وسرعة تأسيس هذه الشركات قد حدّ إلى درجة كبيرة من الحاجة إلى قيام المهنيين القانونيين وأصحاب المهن المحاسبية بتأسيس وامتلاك شركات خاملة للاستخدام المستقبلي، إلا أن مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات يواصلون بيع الشركات الخاملة. وينطبق هذا بشكل خاص على مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الذين يمارسون أعمالهم عبر الإنترنت ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في مراكز التمويل والأعمال الدولية الكبرى. كما أن البساطة المرتبطة بشراء شركة خاملة مكتملة التأسيس تتناسب مع طبيعة المعاملات الافتراضية والعملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملك هياكل مؤسسية ومالية أقل تعقيداً. ومع ذلك، يمكن استخدام الشركات الخاملة لأي غرض، كما يمكن لها أن تشكل جزءًا من هياكل الأعمال الكبيرة والمعقدة.

158. بالإضافة إلى توفير هيئات اعتبارية جاهزة التأسيس، سيقوم العديد من مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بإنشاء حسابات مصرفية مسجلة باسم الشركة الخاملة والتي تحتفظ بها الشركة الخاملة حتى بعد بيعها. إن هذه الممارسة يمكن أن تعقد أنشطة العناية الواجبة تجاه العملاء التي تقوم بها المؤسسات المالية. إن ما يقارب ثلث الوسطاء المحترفين الذين تم تحديدهم في دراسات الحالة قد تم تقييمهم على أنهم شاركوا في فتح حسابات مصرفية نيابة عن عملائهم، حيث تم فتح معظم هذه الحسابات في ولاية قضائية أجنبية.

159. توضح دراسة الحالة أدناه كيف استهدف المجرمون الشركات الخاملة بالتحديد لتسهيل مخططهم الاحتيالي. ومن المحتمل أن يكون تاريخ تأسيس الشركات الخاملة هو أمر مرغوب من قبل المجرم لإضفاء الشرعية على عملية الاحتيال، إذ قد يتقلص طابع الشرعية إذا تم استخدام الشركات المنشأة حديثاً. وتوضح هذه الحالة أيضاً الطريقة التي تم بها بيع الشركات الخاملة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المعينين إلى جانب الحسابات المصرفية المنشأة مسبقاً.

دراسة الحالة 104 - الولايات المتحدة
صمم المدعى عليهم مؤامرة لبيع تسهيلات ائتمانية احتيالية في مجال الطاقة المتجددة من خلال استخدام شركات خاملة وصورية في الولايات المتحدة من أجل الحصول بشكل احتيالي على ائتمانات ضريبية في مجال الطاقة المتجددة من الحكومة الأمريكية مقابل موارد وقود متجدد لم يتم إنتاجها، وغسل تلك العائدات غير المشروعة لصالحهم الخاص. وقد تمكنوا من تحقيق مكاسب غير مشروعة من هذه العائدات شملت عقارات وقوارب وسيارات وساعات وذهب. وأثناء التحقيق، قررت سلطات إنفاذ القانون أن المدعى عليه قام بإصدار التوجيهات إلى شبكة من علاقاته المهنية لشراء شركات خاملة في جميع أنحاء الولايات المتحدة، لاستخدامها بمثابة جهات مزعومة متخصصة بشراء الوقود المتجدد وبيع المواد الأولية. وقد تم اكتشاف استخدام الشركات الخاملة عن طريق إجراء مقابلات مع أعضاء مجلس الإدارة المعينين الذين فتحوا حسابات مصرفية نيابة عن تلك الشركات ومن خلال أوامر البحث المنفذة على عدد من الشركات.

خدمات مجلس الإدارة، والوصاية، والمكاتب الافتراضية، وصناديق البريد

160. بالإضافة إلى إنشاء الهيئات الاعتبارية نيابة عن العملاء، فإن العديد من مقدمي الخدمات المهنية، وخاصة مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، يقومون بتقديم خدمات مجلس الإدارة والمكاتب الافتراضية وخدمات صندوق البريد. تتيح هذه الخدمات للهيئة الاعتبارية الحفاظ على وجود فعلي في دولة ما، كما تتيح إمكانية خلق مسافة بين الهيئة الاعتبارية والأصول والأنشطة الأخرى التي يسيطر عليها المستفيد الحقيقي. ونتيجة لذلك، تكون هذه الخدمات عرضة للاستغلال بغرض إخفاء المسيطرين الفعليين والمستفيدين الحقيقيين للهيئة الاعتبارية وأصولها ومعاملاتها. يعدّ أعضاء مجلس الإدارة المعينون والمكاتب الافتراضية من السمات الشائعة في العديد من الهياكل القانونية المعقدة التي حددتها وحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة الأخرى على أنها من الجهات المتورطة في غسل الأموال والتهرب الضريبي والاحتيال الاستثماري وغيرها من الجرائم. وقد حدد تحليل دراسات الحالة المستخدمة في هذا التقرير أن نصف الوسطاء المحترفين تقريباً يقدمون خدمات مجلس الإدارة لعملائهم. كما شكل مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الغالبية العظمى من الوسطاء المشاركين في تقديم هذه الخدمات، وكثيراً ما تم تقييمهم على أنهم يقدمون خدمات إلى وسطاء محترفين آخرين نيابة عن عملاء آخرين.

161. يمكن أن يحمل أعضاء مجلس الإدارة المعينين صفة رسمية أو غير رسمية. ومن المعروف أن المجرمين يقومون باستخدام أشخاص ليس لهم تاريخ إجرامي للقيام بهذه الأدوار، أو أشخاص يوافقون على تسجيل معلوماتهم الشخصية لتأدية هذه المناصب. كما تم تحديد حالات سرقة الهوية لأغراض ملء أدوار أعضاء مجلس الإدارة المعينين. ومع ذلك، تطرح هذه الأنشطة مخاطر أمام الجماعات الإجرامية ومقدمي الخدمات المهنية الذين يقدمون هذه الخدمات كبديل جذاب ومنخفض المخاطر.

162. من خلال تقديم خدمات مجلس الإدارة وخدمات المكاتب الافتراضية، قد يقوم الوسطاء المحترفون عن غير قصد وبطريقة عير متعمدة بتسهيل خدمات غسل الأموال والتعامل بعائدات وأدوات الجريمة. وحتى في الحالات التي لا يقوم فيها مقدم الخدمة المهنية بدور فعال في الشركة، وهو أمر يحدث في كثير من الأحيان، يكون عضو مجلس الإدارة المعين عرضة لخطر الملاحقة القضائية أو عقوبة أخرى نتيجة للجرائم التي يرتكبها الكيان القانوني. وقد تم تقييم غالبية الوسطاء المحترفين الذين قدموا خدمات مجلس الإدارة في دراسات الحالة على أنهم متورطون عن غير قصد.

163. تشترط بعض الدول من الهيئات الاعتبارية الحفاظ على وجود نشط في الدولة التي تم تسجيلها فيها. ويتم تحقيق ذلك بشكل عام من خلال اشتراط تعيين شخص مقيم في الدولة كمدير للشركة أو أن تحتفظ الشركة بوجود مادي في الدولة، أو كلا الشرطين. وتكون الجهات المهنية العاملة في هذه الولايات القضائية، والتي تقدم خدمات مجلس الإدارة والمكاتب الافتراضية، أكثر عرضة للاستغلال من العملاء الأجانب من تلك التي تعمل في دول لا تفرض هذه الاشتراطات. إن الغالبية العظمى من الوسطاء المحترفين الذين قدموا خدمات مجلس الإدارة في الحالات التي تم تقييمها كانوا يقدمون الخدمات للعملاء المقيمين بالخارج. توضح إحدى دراسات الحالة (دراسة الحالة 78)، المدرجة أدناه، كيف قام عميل أجنبي من عملاء أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بتعيين مواطن محلي بمنصب عضو مجلس إدارة معيّن لتلبية متطلبات الدولة المتعلقة بتعيين شخص مقيم في منصب المدير. وكان لدى المدير المرشح المعيّن معرفة محدودة بأنشطة الشركات.

164. بالإضافة إلى تقديم خدمات أعضاء مجلس الإدارة المعينين والمساهمين بالإنابة، يقدم بعض مقدمي الخدمات المهنية **خدمات الوصاية** للعملاء المحليين والدوليين للصناديق الاستئمانية المنشأة بموجب القانون المحلي. وفي بعض الدول، تمنع القواعد المهنية المهنيين القانونيين من أداء دور الوصي. ويقتصر دور المهنة القانونية في هذه الدول على تقديم المشورة المتخصصة بشأن العقد الذي يحكم ترتيب إنشاء الصندوق الاستئماني.

165. في معظم الدول، لا يشترط القانون من الوصي تسجيل وجود أي ترتيبات قانونية تتعلق بالصندوق الاستئماني، أو تسجيل المستفيد من الصندوق، بينما تُحظر دول أخرى بشكل صريح القيام بذلك بموجب القانون. كما يتعين على الأوصياء التصرف نيابة عن مصالح المستفيدين. وهذا يعني أنه عند التعامل مع المسائل المتعلقة بالصندوق، يجب عليهم مراعاة مصالح المستفيد فوق اعتباراتهم الخاصة.

166. يواجه مقدمو الخدمات المهنية الذين يقدمون خدمات الوصاية خطر التحوّل إلى المالك القانوني والفعلي للأصول الإجرامية[53]، بالإضافة إلى خطر التعامل مع متحصلات الجريمة. ولا يمكن تفادي هذا النوع من الاستغلال إلا إذا قامت الجهات المهنية بتطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة تجاه منشئ الصندوق الاستئماني والمستفيد والأصول المملوكة من الصندوق.

دراسة الحالة 78 - نيوزيلندا
تم ربط شركة محاماة في نيوزيلندا بعملاء تم التحقق من تورطهم أو اعتقالهم أو إدانتهم بعدد لا يحصى من الجرائم بما في ذلك الاختلاس والرشوة والفساد والتهرب الضريبي وغسل الأموال. وقد أنشأت شركة المحاماة هذه مقرّ أعمالها في نيوزيلندا، وقامت بتقديم خدماتها إلى عملاء أجانب باستخدام معرفتها العميقة في مجال الضرائب وصناديق الاستئمان وقانون الشركات في نيوزيلندا. وقد تم تأسيس الشركات والشراكات من قبل شركة المحاماة النيوزيلندية هذه، ثم قامت هذه الشركات والشراكات باستخدام موظفي شركة المحاماة بشكل روتيني كأعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة، من دون تسمية المستفيدين الحقيقيين بشكل علني (الذين كانوا أحياناً مجرمين وشركائهم). بالإضافة إلى ذلك، كان يتم في الكثير من الأحيان إنشاء سلسلة من الشركات تكون فيها إحدى الشركات بمثابة مساهم في شركة أخرى هي بدورها مساهم في غيرها من الشركات، مما زاد من تعقيد هيكل الملكية وأزال أثر المستفيد الحقيقي من الأصول. وفي بعض الأحيان، تم استخدام شركة (صورية) نيوزيلندية كوصي للصندوق الاستئماني. وكانت جميع الشركات المتورطة شركات صورية تملك أعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة وعناوين. وكان الهدف من الشركات والشراكات والصناديق الاستئمانية تأسيس هياكل معقدة من قبل شركة المحاماة في نيوزيلندا من أجل استخدامها في إخفاء الثروات وحمايتها. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت في بعض الأحيان الاستعانة بالشركاء التجاريين لشركة المحاماة النيوزيلندية الموجودين في دول أخرى

53 في الصندوق الاستئماني، تكون ملكية الموجودات مسجلة باسم الوصي (أو باسم شخص يتصرف نيابة عن الوصي)، على الرغم من أنها تشكل صندوقًا منفصلاً ولا تشكل جزءًا من ممتلكات الوصي الخاصة (راجع المادة 2 من اتفاقية لاهاي).

من أجل تأسيس كيانات على المستوى الدولي وإضافتها إلى الهياكل لزيادة التعقيدات وتقليل القدرة والكفاءة على اكتشاف الجريمة والثروات التي تم إخفاؤها. وهكذا، إذا نشأت الشكوك وبدأت التحقيقات مع الشخص الذي يملك مثل هذا الهيكل، فقد كان على الجهات المعنية أن تسلك مساراً معقداً وصعب التتبع للتدقيق في الهيكل. ولقد تم تحديد دلائل قوية على أن المجرمين لديهم هياكل أنشأتها شركة المحاماة النيوزيلندية هذه مع وجود أدلة على أنه قد تم استخدام بعض هذه الهياكل من قبل المجرمين لإخفاء الأصول.

كما تم تعيين موظف مقيم في نيوزيلندا أيضاً كمدير لاستيفاء المتطلبات القانونية التي تشترط تعيين مدير مقيم في نيوزيلندا وأن يكون للشركة عنوان في نيوزيلندا. ومع ذلك، لم يتم تحديد المستفيد الحقيقي للشركة في أي وقت.

تسهيل المعاملات من خلال حسابات الوصي أو حسابات العميل

167. غالبًا ما يحتفظ مقدمو الخدمات المهنية، ولا سيما مكاتب المحاماة وشركات المحاسبة الكبرى، بحساب وصاية يتم استخدامه لتسهيل المعاملات المالية نيابة عن العملاء، بالإضافة إلى إيداع الأموال في حسابات الضمان المعلقة أو تلقي مدفوعات مقابل الخدمات المقدمة. في معظم الدول، تخضع حسابات الوصاية لدرجة عالية من التنظيم لمنع اختلاس أموال العملاء. ومع ذلك، تعجز هذه الأنظمة في الكثير من الأحيان عن مراعاة اعتبارات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ما يتسبب في استمرار المخاطر الناشئة عن نقاط الضعف التي تطرحها حسابات الوصاية المهنية في مجال غسل الأموال على الصعيد العالمي.

168. ليس من غير المألوف بالنسبة لبعض الجهات المهنية أن تقوم بتسهيل المعاملات، بما في ذلك المعاملات النقدية، نيابة عن عملائها. وقد أدى تحليل دراسات الحالة إلى تحديد حالات حصل فيها هذا الأمر. تستقطب هذه الخدمة المجرمين الذين يسعون إلى حجب هوية المستفيد من المعاملات النقدية، كما أنها تشكل عبئاً على المهنيين القانونيين في محاولتهم لإيداع الأموال النقدية داخل القطاع المالي الخاضع للتنظيم (عبر حساب الوصاية الذي تمتلكه شركة المحاماة أو حساب العميل). ويترك هذا الأمر تأثيراً مزدوجاً يتمثل في:

- الاستفادة من مصداقية وسمعة أصحاب المهن القانونية للحدّ من اي اشتباه محتمل مرتبط بالإيداع النقدي
- إبعاد العميل وأي شركاء أو أطراف ثالثة عن ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي.

169. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي تورط وسيط في معاملة مالية بين طرفين إلى تعطيل سلسلة من المعاملات وإخفاء العلاقة بين الطرفين. ونتيجة لذلك، قد يكون من الصعب التأكد من المستفيد الحقيقي للأموال التي يتم تحويلها من خلال حسابات الوصاية أو حسابات العملاء، لا سيما إذا كانت المعاملة تنطوي على تجميع أو هيكلة للمعاملات، أو أنه يتم إجراء المعاملة على مدار فترة زمنية طويلة. ويتفاقم موطن الضعف هذا عندما يسمح المحامي بإيداع الأموال في حساب الوصاية الخاص بالشركة أو حساب العميل حتى في غياب تقديم خدمات قانونية أو توقع الحصول على أي منها. توضح الحالات أدناه كيفية استخدام حسابات الوصاية لشركات المحاماة والممارسات المحاسبية لتحقيق هذا الهدف.

دراسة الحالة 102 - الولايات المتحدة
قام الفرد (1)، وهو مواطن أمريكي مقيم في بيليز، بتأسيس أكثر من 5 آلاف شركة صورية في بيليز وجزر الهند الغربية لتسهيل العديد من مخططات الاحتيال التي تستهدف الأوراق المالية والضرائب. كان الفرد (2)، وهو مواطن مزدوج الجنسية الأمريكية والكندية، هو المالك السري لشركة وساطة دولية وشركة لإدارة الاستثمارات تقعان في مدينة بنما في دولة بنما ومدينة بليزفيل دولة بليز. انطوت الحالة على ثلاث مخططات مترابطة: 1) ترويج الأسهم الاحتيالية والتلاعب بالأسعار؛ 2) التحايل على الضرائب المفروضة على الأرباح الرأسمالية بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)؛ 3) غسل أكثر من 250 مليون دولار أمريكي من الأرباح عبر استخدام بطاقات خصم غير محددة وحسابات ضمان خاصة بالمحامين. استخدم الفرد (2) محامياً مقيماً في الولايات المتحدة لغسل ما يزيد على 250 مليون دولار تم جنيها من خلال التلاعب بأسهمه في عدد من الشركات الأمريكية - حيث تم توجيه عائدات الاحتيال إلى خمس حسابات تملكها شركات محاماة ثم إعادة تحويلها إلى أعضاء المخطط والمتآمرين على تنفيذه. وساعدت مخططات الإخفاء هذه الفرد (2) أيضاً في التهرب من متطلبات الإبلاغ ورفع التقارير الضرورية للسلطات الضريبية.

دراسة الحالة 3 - أستراليا
تواطأ مديرون في إحدى الجامعات مع مديرين في شركات إنشائية على وضع مخطط لإصدار فواتير احتيالية. وقد قام المديرون بموجب هذا المخطط بالموافقة على فواتير مبالغ بها لأعمال الصيانة التي كانت ستنفذها الشركات الإنشائية، بالإضافة إلى الموافقة على فواتير عن أعمال لم يتم تنفيذيها على الإطلاق. وتم استخدام الأرباح الناتجة عن الاحتيال في شراء أحصنة سباق وممتلكات عقارية. وتلقى المديرون في الجامعة مكافأتهم عن طريق الرشوة أو الحصص المباشرة في سباق الخيل. أرسلت شركات المحاسبة، التي كانت تقوم بتحويلات دولية نيابة عن المشتبه بهم، أموالاً إلى عدة دول، بما فيها نيوزيلندا وكندا وهونج كونج والولايات المتحدة. كما تم إرسال نسبة كبيرة من الأموال إلى شركات مرتبطة بقطاع سباق الخيل. وتلقت شركات المحاسبة أيضاً تحويلات دولية من كيانات خارجية مختلفة وكانت تلك التحويلات متشابهة في قيمتها مع المبالغ التي أرسلتها الشركات إلى الخارج في البداية. وكان مصدر معظم هذه التحويلات من هونغ كونغ. اشتبهت السلطات في أن شركات المحاسبة تقوم بغسل الأموال نيابة عن المشتبه بهم كجزء من عصابة محترفة لغسل الأموال.

تسهيل شراء أو بيع الممتلكات العقارية

170. الممتلكات العقارية هي وسيلة تجتذب بشدة عمليات غسل متحصلات الجريمة. وعلى عكس الأصول الأخرى ذات القيمة العالية، أظهر سوق العقارات في معظم الدول مرونة قوية إزاء التقلبات الاقتصادية، كما ارتفعت بشكل عام قيمة العقارات في معظم المدن عالية الكثافة. وتمثل العقارات بشكل عام وسيلة آمنة نسبياً لتخزين الثروات غير المشروعة، كما يوفر بيع الأصول مبرراً مشروعاً لتلقي كميات كبيرة من الأموال. بالإضافة إلى ذلك، فإن شراء العقارات يوفر ذريعة مريحة ومشروعة للحصول على القروض العقارية بما في ذلك من المقرضين من القطاع الخاص، فضلاً عن استلام المدفوعات المنتظمة والمستمرة تحت ستار إيرادات الإيجار. كلا هاتان الطريقتان هما وسيلتان شائعتان لغسل الأموال (راجع القسم 2 لمزيد من التحليل حول استخدام القروض المزيفة لإخفاء المستفيد الحقيقي). تضمنت حوالي ثلث دراسات الحالة التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير عمليات شراء ممتلكات عقارية، كما أن معظم هذه الحالات تضمنت استخدام وسيط محترف لتنفيذ عملية الشراء.

171. في بعض الولايات القضائية، ينبغي على المهنيون القانونيون تسهيل المعاملات العقارية. وفي الدول التي لا تشترط التمثيل قانوني بموجب القانون، من الشائع فيها أن يتم استخدام مقدمي الخدمات المهنية للمساعدة في تحويل الملكية كإجراء احترازي بسبب ارتفاع قيمة الأصل. ونتيجة لذلك، تقع على عاتق الجهات المهنية في كثير من الأحيان مسؤولية تحديد البائع و/أو المشتري لسندات ملكية الأراضي والممتلكات والإبلاغ عنهم إلى السلطات الحكومية ذات الصلة. ويؤدي ذلك إلى جعل الوسيط المحترف عرضة للاستغلال من قبل الأفراد الذين يسعون لإخفاء المستفيد الحقيقي للأصول العقارية. أظهرت الحالات التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير استخدام الأساليب التالية لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي من الأصول العقارية:

- شراء الأصول من خلال الوسطاء، مثل الشركات أو الصناديق الاستئمانية أو أفراد الأسرة أو الشركات الزميلة أو الأطراف الثالثة المتواطئة الأخرى التي ليس لها سجل جنائي (دراسة الحالة 2)
- استخدام اسم مزيف أو معلومات تعريف احتيالية (دراسة الحالة 101).

172. في بعض الحالات، لن يشارك المستفيد الحقيقي للأصول العقارية في شرائها على الإطلاق، بل سيقوم بالاستعانة بجهة خارجية وإصدار التوجيهات لها من أجل إجراء عملية الشراء. من الصعب اكتشاف هذه الطريقة التي تتطلب من الوسيط المحترف توخي الحذر والوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حتي يتمكن من اكتشاف النشاط. توضح إحدى دراسات الحالة الأسترالية (دراسة الحالة 2) كيف قام فرد مشتبه به في أحد التحقيقات بشراء عقار باسم أحد أفراد العائلة واستخدم متحصلات الجريمة لسداد قرض رهن عقاري. قدم المحامي المعني خدمات النقل فيما يتعلق بالعقار، وبالتالي كان مسؤولاً عن تسجيل عملية الشراء لدى السلطات الحكومية ذات الصلة. علاوة على ذلك، قام المحامي بدور الوسيط في تسديد القروض، الأمر الذي أبعد الشبهات بشأن المستفيد الحقيقي عن الأصل والقروض المرتبطة به.

دراسة الحالة 2 - أستراليا
استخدمت عصابة مخدرات أسترالية أساليب متعددة لغسل عائدات جرائم تجاوزت قيمتها مليون دولار أسترالي. وقد قام أحد أعضاء هذه العصابة باستخدام أحد هذه الأساليب لشراء عقار بقيمة تجاوزت 000 700 دولار أسترالي باسم أحد أفراد العائلة. وقد تم تمويل شراء هذا العقار عن طريق الرهن العقاري. وخلال فترة شهرين، قام عضو العصابة بدفع أكثر من 320 ألف دولار أسترالي مقسمة على 16 وديعة نقدية إلى المحامي (الذي قدم خدمات النقل والتحويل والذي قام نيابة عن عضو العصابة بتنفيذ معاملة شراء العقار) ليقوم بدوره بسداد الرهن العقاري على العقار. وكانت هذه المدفوعات النقدية من متحصلات الجريمة.

خدمات الدفاع عن العملاء وخدمات الوساطة

173. بالإضافة إلى تقديم المشورة التجارية للعملاء وتسهيل إنشاء الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية، يقدم المهنيون المحترفون في كثير من الأحيان خدمات الدفاع عن العملاء وخدمات الوساطة. وتشمل هذه الخدمات تعريف العملاء على البنوك وغيرها من مقدمي الخدمات المالية، وفتح الحسابات والسعي للحصول على قروض نيابة عن عملائهم. ونتيجة لذلك، تؤدي الجهة المهنية دور الوسيط بين العميل وقطاع التمويل الخاضع للتنظيم، وتتحمل مسؤولية تزويد البنوك بالمعلومات المطلوبة لاستيفاء متطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء. أشار تحليل دراسات الحالة المستخدمة في هذا التقرير أنه في هذه الأمثلة بالذات، قام العديد من الوسطاء المحترفين بإنشاء علاقات مصرفية نيابة عن عملائهم.

174. وفي الدول التي يُسمح فيها للمؤسسات المالية بالاعتماد على أطراف ثالثة لتنفيذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء[54]، يكون الوسطاء المحترفون عرضة للاستغلال لأغراض إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي والسيطرة. وفي حين ينبغي أن تقع المسؤولية النهائية عن تنفيذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء على المؤسسة المالية خلال إسناد هذه الإجراءات إلى طرف ثالث، إلاّ أن المجرمين سيواصلون استخدام سمعة الوسطاء المحترفين لإقناع المؤسسة المالية بشرعية هوية أو هيكل ملكية وسيطرة مزورة أو مضللة. توضح إحدى دراسات الحالة في الولايات المتحدة (دراسة الحالة 101 أدناه) كيف استخدم أحد المهنيين المتواطئين دوره كوسيط محترف لإحباط إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء التي تشترط المؤسسات المالية إجراءها وكيف تمكن من تخطيها للحصول على قروض احتيالية.

175. في بعض الأحيان، يحتفظ مقدمو الخدمات المهنية بمستوى معين من السيطرة على بعض أو جميع الحسابات المصرفية الخاصة بعملائهم. وهذا يتيح لهم إدارة الشؤون المالية لعملائهم في الوقت المناسب، ومسك دفاترهم وحساباتهم بشكل دقيق، وتسهيل إجراء المعاملات نيابة عن عملائهم. ولتحقيق ذلك، يتم إدراج الجهة المهنية كموقع على حسابات عملائهم، مما يسمح لها بالتصرف لصالح عملائها من دون تورط العملاء بشكل مباشر. وهذه ممارسة معتادة يقوم بها المحاسبون والمحامون الذين يعملون داخل الشركة (أي أولئك الذين يعملون فقط لصالح شركة أو هيئة عامة)، ولكنها تحدث أيضاً عندما يقدم المحترفون خدماتهم إلى عدد من الشركات الصغيرة إلى المتوسطة الحجم بصفتهم مصدر خارجي متخصص لتوريد الخدمات على أساس مستمر ومنتظم. ليس من الشائع بالنسبة للجهات المهنية التي تقدم خدمات عرضية فقط للعميل أن تحتفظ بالسيطرة على حسابات العملاء.

176. إن إدارة حسابات العميل تعرض الجهة المهنية لمخاطر كبيرة تتمثل في تسهيل عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ومع ذلك، لا تنشأ مخاطر كبيرة عن الخدمة تؤدي إلى حجب ملكية المستفيد الحقيقي، شرط ألا يتم تنفيذ المعاملة من خلال حساب يتم فتحه باسم الجهة المهنية أو باسم شركتها، وأن يتم تنفيذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء بالشكل المناسب من قبل الجهة المهنية ومن ثم من قبل المؤسسة المالية.

177. بالإضافة إلى تعريف العملاء بالمؤسسات المالية، سيقوم مقدمو الخدمات المهنية، عند الضرورة، بتقديم موكليهم إلى مقدمي خدمات مهنية آخرين، بما في ذلك غيرهم من المحامين والمحاسبين ومقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، والوكلاء العقاريين، وسطاء الرهن العقاري والمستشارين الماليين. في بعض الأحيان، ستقوم الجهة المهنية بتمثيل عملائها والتصرف نيابة عنهم، كما أنها ستسعى للحصول على مشورة أو خدمات متخصصة لعملائهم. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على المهنيين القانونيين الذين لديهم علاقات مهنية مع جهات مهنية في دول أخرى. وينطوي هذا الدور على نفس حجم المخاطر المرتبطة بالجهات المهنية التي تعمل بمثابة محام أو وسيط للعميل. تبيّن من تحليل دراسات الحالة أن عدداً من الوسطاء المحترفين قدموا خدمات لوسيط آخر نيابة عن عميل خارجي.

54 راجع التوصية 17 من معايير مجموعة العمل المالي.

178. وتتعرض الجهات المهنية التي تتلقى طلبات تسهيل الخدمات من الجهات المهنية الدولية التي تعمل نيابة عن العملاء الدوليين لمخاطر كبيرة تتمثل في تسهيل عمليات غسل الأموال وإخفاء معلومات ملكية المستفيد الحقيقي، وذلك بسبب التحديات المرتبطة بالتحقق الفعال من هوية ودوافع العميل والمستفيد الحقيقي. توضح إحدى دراسات الحالة الإسرائيلية (دراسة الحالة 39 أدناه) كيف اتصلت شركات المحاماة بمقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الأجنبية لإنشاء شركات وحسابات مصرفية نيابة عن العملاء المحليين. في هذه الحالة، من الممكن أنه قد تم إعاقة إجراءات العناية الواجبة المطبقة من قبل البنك الأجنبي وعمل مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، من خلال إنشاء طبقات عديدة من الوسطاء المحترفين بين العميل ومزود الخدمة النهائي، وزيادة احتمال عدم القدرة على تحديد هوية المستفيد الحقيقي بشكل صحيح.

179. بالإضافة إلى ذلك، قد لا تكون الجهة المهنية المتورطة عن غير قصد في وضع يسمح لها بالحكم على تواطؤ الجهة المهنية الدولية الفاسدة، ويجوز أن تكون قد وثقت بسذاجة في شرعية الطلب استنادًا إلى الأخلاقيات المهنية المعتمدة من قبلها. وقد يعرضها ذلك لمخاطر ارتكاب جريمة محلية عن غير قصد نيابة عن عصابة إجرامية دولية وقد يضر ذلك بسمعتها المحلية ومكانتها المهنية.

دراسة الحالة 39 - روسيا
تم استخدام هذا المخطط لإخفاء عائدات متحصلة من عملية احتيال تم تنفيذها من خلال تداول العملات الأجنبية والخيارات الثنائية. قامت شركات محلية باستقطاب مستثمرين أجانب وقدمت نفسها لهم باعتبارها منصات شرعية لتداول العملات الأجنبية والخيارات ثنائية. وقد قامت شركات خاصة وممثلون إسرائيليون لبنوك أجنبية ومكاتب محاماة بإنشاء شركات أجنبية في الخارج من خلال الاتصال بمقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات موجودين في ولايات قضائية دولية. ثم قام مقدمو الخدمات بتأسيس شركات صورية في ولايات قضائية دولية. كما شملت الخدمات التي قدمها مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات أيضاً فتح حسابات مصرفية لصالح الشركات الصورية في دول أخرى. وبعد تأسيس الشركات، لم يشارك مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في إدارتها أو في أي نشاط مرتبط بها. وفي بعض الحالات، استخدم المشتبه بهم الشركات كوسيلة لغسل الأموال، وفي حالات أخرى قاموا ببيع الشركات إلى أطراف ثالثة من أجل تحقيق الربح.

دراسة الحالة 101 - الولايات المتحدة
كان المدعى عليه يدير شركة إقراض برهن عقاري بالإضافة إلى شركات عديدة أخرى تملك وتدير عقارات مختلفة. وقد استخدم المدعى عليه حسابات صورية وشركات صورية وغيرها من المخططات لإخفاء ملكيته. انطوى المخطط على

شراء عقارات مملوكة من قبل كيانات كان المدعى عليه يسيطر عليها من خلال أحد الموظفين. وتم تمويل المشتريات بواسطة القروض. وفيما يتعلق بطلبات القروض، قدم المدعى عليه وآخرون معلومات احتيالية تتعلق بالمركز المالي للمقترض/المشتري، وتقييمات احتيالية بالغت في قيمة الضمان، وغيرها من المستندات التي تضمنت معلومات مادية كاذبة. ثم قام الشخص المتورط "ببيع" العقار التجاري المملوك من قبل كيان يخضع لسيطرته إلى كيان آخر يخضع أيضاً لسيطرته بأسعار مرتفعة للغاية. وقد تم تمويل المشتريات من خلال طلبات قروض احتيالية ومن خلال تقديم مستندات احتيالية. وكذلك، قام المدعى عليه بتغيير الفواتير الموجهة إلى أحد الكيانات عن طريق تضخيم تكلفة الأعمال المدرجة في الفواتير الأصلية لجعلها تبدو كما لو أنه تم إجراء تحسينات على العقارات التي يتم استخدامها كضمان للقروض.

توفير الخدمات إلى العملاء والوسطاء الذين يتخذون مقرات لهم على المستوى الدولي

180. إن مقدمي الخدمات المهنية هم عرضة للاستغلال من العملاء والوسطاء الذين يتخذون مقرات لهم على المستوى الدولي. وبما أن معظم الجهات المهنية متخصصة في إنشاء وإدارة الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية داخل الدولة التي تمارس فيها أنشطتها، من الشائع أن يلجأ العملاء والوسطاء الدوليون إلى خدماتها لتسهيل أنشطتهم في هذه الدولة. أشار تحليل دراسات الحالة أن معظم الوسطاء المحترفين كانوا يقدمون خدمات لعملاء متواجدين في بلد آخر. في بعض الحالات، تكون العلاقة بين مقدم الخدمات المهنية والعميل الدولي قصيرة الأمد وذات طابع معاملاتي في طبيعتها. ومع ذلك فإن بعض الجهات المهنية، ولا سيما مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، توفر خدمات مستمرة في مجال إدارة الصناديق الاستئمانية والشركات، خاصة إذا اشترطت القوانين المحلية تعيين مدراء وأوصياء مقيمين. وقد قدم معظم الوسطاء المحترفين الذين يوفرون خدمات لعملاء مقيمين في الخارج خدمات عضوية مجلس الإدارة والوصاية والتعيين بالإنابة والمكاتب الافتراضية.

181. نظراً للطبيعة العابرة للحدود الوطنية للعلاقات مع العملاء، فإن الجهات المهنية التي تقدم خدماتها إلى عملاء دوليين تكون عرضة للخداع والاحتيال الذي يرتكبه العملاء المجرمون أو الجهات المهنية الأجنبية المتواطئة أو الوسطاء المتورطين عن غير قصد. وإن عامل التعرض هذا شائع لدى كافة مقدمي الخدمات الذين يتعاملون مع عملاء دوليين. ويشترط الوسطاء المحترفين والمؤسسات المالية توظيف قدرات متطورة في مجال العناية الواجبة تجاه العملاء لتحديد ملكية المستفيد الحقيقي بشكل دقيق، خاصة في حال غياب علاقة مباشرة مع العملاء. وقد تم تقييم معظم الوسطاء المحترفين الذين قدموا خدمات لعملاء مقيمين في الخارج على أنهم متورطون عن غير قصد أو على سبيل الإهمال في المخطط. وتبيّن إحدى دراسات الحالة في باناما (دراسة الحالة 85 أدناه) كيف أخفق أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في إجراء العناية الواجبة المشددة تجاه عملائه في الخارج وكيف اعتمد على إجراءات العناية الواجبة التي قامت بها المؤسسة المالية التي أحالت العميل إليه. وقد تم استخدام الصندوق الاستئماني الذي يديره مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات لجمع عائدات الفساد والإثراء غير المشروع.

182. سيسعى المجرمون إلى استخدام خدمات الجهات المهنية التي لديها علاقات وشركاء محليين ودوليين بهدف تسهيل النشاط التجاري الدولي، بما في ذلك إنشاء شركات وحسابات مصرفية في دول أخرى. وقد قامت بعض الجهات المهنية، خاصة في الدول التي تطبق أنظمة صارمة على قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بتطوير شبكات دولية من وسطاء موثوقين يمكن الاعتماد عليهم في أنشطة العناية الواجبة تجاه العملاء. ورغم أنّه من المحتمل أن تخفّف هذه التدابير من بعض عوامل التعرض المتعلقة بالعلاقات مع العملاء العابرين للحدود الوطنية، غير أنّها تعوّل على الوسيط الجدير بالثقة الذي يملك القدرات المطلوبة لإجراء العناية الواجبة لاكتشاف المستفيد الحقيقي النهائي والمحافظة على عامل الصدق طوال مراحل المعاملة (أي عدم التواطؤ أو الإهمال المتعمد عند التعامل مع عملاء مشبوهين). ونظراً لأن الجهة المهنية تملك قدرة محدودة من السيطرة والرقابة على أنشطة الوسطاء الموثوق بهم، فإن عامل التعرض يستمر[55] بملاحقة الجهات المهنية.

183. تظهر إحدى دراسات الحالة من غيرنسي (دراسة الحالة 36 أدناه) كيف تم استغلال أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في غيرنسي من قبل عميل أجنبي لإدارة شركة مستخدمة لتسهيل التلاعب بالسوق. وخلال فترة الخمس سنوات من تورطها، لم يكن مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات على دراية بطبيعة العمليات التجارية الاحتيالية ولم يُثر أي مسألة مشبوهة مع سلطات غيرنسي.

دراسة الحالة 36 - غيرنسي
خلال تحقيق استمر عامين (2014-2016)، أطلقت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأمريكية تحقيقًا حول السيد "X دوي" من الجنسية البريطانية في قضية التلاعب بالسوق. وقد استرعى انتباه لجنة الخدمات المالية في غيرنسي إلى أن أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات (مقدم الخدمات "ب") قام بإدارة هيكل مؤسسي لصالح السيد "X دوي". وخلال فترة خمس سنوات، حقق السيد "X دوي" حوالي 32 مليون جنيه إسترليني (العملة البريطانية). كان العمل الشرعي المزعوم هو التعامل في العقود الآجلة. كان "مقدم الخدمات ب" في غيرنسي يخضع لإدارة شركة في جزيرة كايمان قبل تورطه في هذه القضية. حدد مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في غيرنسي، المرخص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أن السيد "X دوي" كان يخضع للتحقيق وأنه تعاون مع سلطات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في غيرنسي.

دراسة الحالة 85 - باناما
كان الغرض المشروع المزعوم للمخطط هو تطوير وبناء العقارات بالاعتماد على رؤوس الأموال من صغار المستثمرين. وتم الحصول على الأموال التي قدمها منشئ الصندوق أو الأطراف الثالثة من أنشطة غير مشروعة (فساد الموظفين الحكوميين والإثراء غير المشروع). اشتمل المخطط على شركة في جزر العذراء البريطانية مع أعضاء مجلس إدارة معينين خاضعين بالكامل لسيطرة شخص سياسي ممثل للمخاطر كان عميلاً لدى البنك الذي كان على علاقة بمقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. وقد قام مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بإنشاء صندوق استئماني عقاري لتلقي الأموال والأصول المتأتية من أعمال وأنشطة منشئ الصندوق و"المستثمرين". تمّ استثمار الأصول التي تم استلامها في مشروع عقاري مع تقديم الأصول بنفسها كضمان للبنك الذي كان يموّل 60% من المشروع العقاري. وكان المستفيد الحقيقي النهائي من المشروع العقاري ابن الشخص السياسي ممثل المخاطر. ولم يقم الوصي بإجراءات العناية الواجبة على نطاق واسع واعتمد على تلك التي أجراها البنك الذي قام بإحالة العميل إليه، حيث أن كلاً من العميل والوصي هما على علاقة عمل مع البنك.

55 راجع التوصية 22 من توصيات مجموعة العمل المالي 2012 أ

تقديم المشورة بشأن الامتثال الضريبي

184. يتمثل أحد الأدوار الأساسية للعديد من مقدمي الخدمات المهنية، ولا سيما أصحاب المهن القانونية والمحاسبية، في تقديم المشورة إلى الأفراد والشركات حول كيفية تحقيق أقصى قدر من الأرباح مع تقليل التكاليف. وغالبًا ما يتضمن ذلك تقديم المشورة إلى العملاء حول الوسائل المشروعة للتقليل من التزاماتهم الخاضعة للضريبة.

185. ونعتبر هذه الخدمة والخبرات المهنية في هذا المجال عرضة لاستغلال الأفراد والهيئات الاعتبارية التي تسعى إلى إخفاء المستفيد الحقيقي لتجنب الالتزامات الضريبية والتي يشار إليها بطريقة أخرى بعبارة الاحتيال في الإيرادات والاحتيال الضريبي أو التهرب الضريبي. إلّا إنه وبسبب معرفة هؤلاء الأفراد والهيئات الاعتبارية بالقانون الضريبي، فإن المخاطر التي تنطوي عليها خدمات تقديم المشورة بشأن مخططات التهرب الضريبي أو تيسير هذه المخططات عن غير قصد أو بشكل غير متعمد هي مخاطر منخفضة.

186. لقد حددت تجارب وكالات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية وغيرها من السلطات المختصة مستوى عال من تورط الجهات المهنية في مخططات التهرب الضريبي. وغالبًا ما شملت هذه المخططات هياكل الشركات عبر الوطنية المعقدة، والتجارة الاحتيالية، وفواتير مزورة، وأنشطة فينكس لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي للأصول والدخل. تضمن العديد من دراسات الحالة التهرب الضريبي كجريمة أصلية تورط في معظمها وسطاء محترفين خاصة أصحاب المهن القانونية والمحاسبية الذين تم تقييم غالبيتهم على أنهم متواطئين في التورط. يستهدف المجرمون بشكل خاص الجهات المهنية المتواطئة لمساعدتهم في التهرب الضريبي وهم مستعدون لدفع رسوم مربحة لتحفيزهم على التواطؤ.

187. علاوة على ذلك، تم تقييم جميع الوسطاء المتواطئين تقريباً والمشاركين في قضايا التهرب الضريبي على أنهم مصمّمو و/أو مروجو المخطط. وفي الحالات التي يكون فيها الوسيط المحترف قد صمّم مخططاً غير مشروع لتخفيض مستوى الضرائب أو قام بالترويج له، من المحتمل أن المستفيد الحقيقي لن يكون على دراية بعدم شرعية المخطط. ويشكّل ذلك عامل تعرض كبير للمستفيد الحقيقي المتورط عن غير قصد بالإضافة إلى تعريض سمعة قطاعات الخدمات المهنية على نطاق أوسع. وبينما لم تحدّد أي من الحالات بوجه خاص تورط مستفيدين حقيقيين عن غير قصد، فقد ركّز عدد منها على أنشطة فساد مقدمي الخدمات المهنية نفسهم بدلاً من عملائهم (المستفيدين الحقيقيين). تبيّن دراسة الحالة الأسترالية أدناه كيف استغلّ محاسب متواطئ معرفته بقوانين الضرائب في ولايات قضائية متعددة لتسهيل التهرب الضريبي نيابة عن عملائه.

دراسة الحالة 5 - أستراليا
هدف مخطط "الحلقة الدائرية" إلى إظهار حركات نقل الأموال على أنها مدفوعات إلى أطراف أخرى بينما تمّ في الواقع إعادتها في نهاية المطاف إلى المستفيد الأصلي. قام المشتبه بهم بتحويل الأموال من حسابات شركاتهم إلى الحسابات المصرفية لشركات في نيوزيلندا. وكانت الشركات والحسابات المصرفية في نيوزيلندا

خاضعة لسيطرة محاسب مقرّه في فانواتو وكان من المخوّلين بالتوقيع عن الحسابات المصرفية. وقد تمّ وصف الدفعات المالية في سجلات الشركات على سبيل الخطأ بأنها "رسوم إدارية واستشارية" وتم إرفاقها بفواتير مزيفة تطابق المبالغ المدفوعة في الحسابات المصرفية في نيوزيلندا. ولمّ تتوفر أي أدلة على أنه قد تم بالفعل تنفيذ أي أعمال استشارية. وقد زُعم أن مدفوعات النفقات الخاطئة هي نفقات قابلة للخصم في الإقرارات الضريبية للشركات X و Y و Z، ما أدى إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة والضرائب المستحقة على الشركات بشكل احتيالي. بعد ذلك، قام المحاسب بتحويل الأموال تحت غطاء "القروض" الدولية من خلال حلقات دائرية من المعاملات الدولية عن طريق حسابات مملوكة باسم شركات يملكها ويديرها المحاسب. وقد حوّل هذا الأخير الأموال إلى حسابات مصرفية شخصية للمشتبه بهم في أستراليا. وتم تحويل الأموال عن طريق شركة أجنبية يسيطر عليها المحاسب، وهي شركة مستقلة عن الشركات في نيوزيلندا التي تلقت الأموال في الأصل. وبهدف إخفاء الأموال التي يتم تحويلها مرة أخرى إلى أستراليا كقروض، تم إنشاء مستندات مزيفة تبدو وكأنها اتفاقيات قروض دولية مع مقرض أجنبي، والتي لا يتم تقييمها كإيرادات ولا تخضع لأي التزام ضريبي.

الامتياز المهني القانوني وسرية العميل

188. يخضع أصحاب المهن القانونية إلى طائفة من الالتزامات الأخلاقية التي تختلف من بلد إلى آخر، ولكنها تلتزم بشكل عام بمجموعة أساسية من القواعد المهنية التي تتضمن: لاستقلال عن الدولة، التصرف بصدق ونزاهة وإنصاف، واجب التصرف لصالح العميل، والحفاظ على سرية العميل وشرعيته والامتياز المهني القانوني.[56] تهدف هذه الالتزامات الأخلاقية إلى ضمان الوصول العادل والمنصف إلى العدالة، وضمان الاستقامة والنزاهة في جميع نواحي المهنة. تعتبر بعض الجمعيات القانونية والهيئات التنظيمية أن مدونات قواعد السلوك والقواعد المهنية تمنع أصحاب المهن القانونية من المشاركة عمدًا في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، فإن بعض هذه الالتزامات قد يشكل عامل تعرض للاستغلال الإجرامي. أبلغت وحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة الأخرى عن استخدام الامتياز المهني القانوني وسرية العميل لحماية الإفصاح عن هوية المستفيد الحقيقي من الأصول مما يساهم في إحباط التحقيقات الجنائية.

189. بشكل عام لا يمتد الامتياز المهني القانوني ليشمل جميع جوانب الاتصال بين المحامي وموكله وغالبًا ما يتوقف عند المشورة التجارية (بالرغم من أن ذلك قد يختلف من دولة إلى أخرى). وتعتبر الاتصالات التي لا تستوفي التعريف الوطني ذي الصلة بالامتياز المهني القانوني (إن وجد) خاضعة للحماية بموجب السرية القانونية التي لا تكون مطلقة بل هي محدودة في بعض المجالات الرئيسية.

190. يؤدي الامتياز المهني القانوني وسرية العميل دورًا أساسيًا في النظام القانوني. ومع ذلك، فإن التطبيق الأولي لأوجه الحماية هذه غالبًا ما تقع على كاهل المهني القانوني بدلاً من طرف ثالث مستقل. وبالتالي، لا يوجد تفسير أو تطبيق واضح ومتسق لأوجه الحماية هذه بين المهنيين القانونيين، على الرغم من السوابق القضائية وإصدار التوجيهات والملاحظات التفسيرية من قبل الهيئات التنظيمية. إضافة إلى ذلك، تؤول ملكية الامتياز المهني القانوني إلى العميل ولا يمكن التنازل عنها إلّا بتوجيه منه أو في حال قام المهني القانوني باستخدامها لارتكاب جريمة جنائية. وفي العديد من البلدان تعتبر مخالفة الامتياز المهني القانوني جريمة وغالبًا ما يعاقب عليها بعقوبات مهنية أو تهمة جنائية. ونظرًا لاختلاف التفسيرات والحماية الممنوحة للامتياز المهني القانوني والتداعيات الشخصية والمهنية الكبيرة المتأتية عن مخالفة الامتياز، يمكن للمهنيين القانونيين اتباع نهج متحفظ لتطبيق الامتياز المهني القانوني.

56 نقابة المحامين الدولية – المبادئ الدولية حول السلوك في المهنة القانونية 2011

191. يمكن استغلال الامتياز المهني القانوني وسرية العميل من قبل أصحاب المهن القانونية المتواطئين الذين يسعون إلى تأخير إجراءات التحقيق. ومع ذلك، فإن الحذر العام الذي يتوخاه أصحاب المهن القانونية في مجال الامتياز المهني القانوني يعني أن أي محترف قانوني يمكنه عن غير قصد إخفاء الجريمة. تتناول دراسة الحالة أدناه تحقيقًا أجري في هولندا حول نشاطات مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات وكاتب عدل مدني كليهما متورطين في إنشاء هياكل صممها مكتب محاماة دولي معروف بتورطه في إنشاء هياكل مصممة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. وقد شارك العديد من أصحاب المهن القانونية من مختلف البلدان بإنشاء هذه الهياكل وأكدوا تملك زمام الامتياز من أجل تأخير مجرى التحقيق أو إحباطه. وقد طُلب من السلطات الهولندية التحقق من حقوق الجهات المهنية القانونية من خلال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وهي عملية قد تستغرق وقتًا طويلاً.

192. أفادت وكالات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية أن الامتياز المهني القانوني يتم استغلاله بانتظام من قبل أصحاب المهن القانونية المتواطئين لإحباط التحقيقات وإعاقتها. ونظراً لطبيعة الامتياز المهني القانوني، يجب مراجعة المطالبات المتعلقة بالامتياز قبل نقضها، حتى لو كانت أسباب الامتياز المهني القانوني مشكوك فيها من البداية. وبغض النظر عن القواعد المرتبطة بالامتياز المهني القانوني في معظم البلدان، سيظلّ الطابع الذاتي لهذا الامتياز يشكل تحديًا. وقد تم الإبلاغ سابقاً عن التحديات الأخرى المرتبطة بالامتياز المهني القانوني وجمع الأدلة الخاصة بأصحاب المهن القانونية من قبل مجموعة العمل المالي[57]. وقد تفسر هذه التحديات سبب وجود عدد أقل من دراسات الحالة المقدمة لأغراض هذا التقرير والتي تنطوي على مشاركة أصحاب المهن القانونية، وكذلك سبب عدم وجود أدلة على التواطؤ المذكور في دراسات الحالة هذه.

193. خلال مرحلة التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع الخاص، شدّد بعض ممثلي هذا القطاع على أن التدريب على الامتياز المهني القانوني المقدّم لأصحاب المهن القانونية يمكن أن يكون في كثير من الأحيان غير مناسب إلّا إذا كان صاحب المهنة القانونية متخصّص بالمنازعة القضائية والتقاضي حيث يتم مراعاة وجود هذا الامتياز. وقد يكون من النادر أن يُطلب من أصحاب المهن القانونية المشاركة في المسائل الضريبية أو العملاء الخاصين أو الشركات أو التخطيط العقاري مراعاة الحصول على الامتياز المهني القانوني وتوظيف حاملي هذا الامتياز. وقد أُفيد أن انخفاض مستوى التدريب، إلى جانب غياب التطبيق العملي من قبل بعض المحامين، يؤدي إلى تطوير نُهج محافظة وواسعة النطاق. وقد يساعد رفع مستوى التدريب والتوجيه في هذا المجال على التقليل من حدة عامل التعرض بمرور الوقت.

57 إن الحصول على سجلات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وعدم اليقين في نطاق الامتياز، وصعوبة الإجراءات الموضوعة للحصول على المستندات القانونية، وعدم القدرة للوصول إلى معلومات حساب العميل، هي من التحديات التي قد تتم مواجهتها في عملية جمع الأدلة. ينبغي على وكالات إنفاذ القانون بموجب القانون أن تمتلك أدلة قوية منذ البداية لإثبات ضرورة إلغاء الامتياز المهني القانوني أو السرية. وقد تعرقل المطالبات بهذا الامتياز مجرى التحقيق أو تؤخره (مجموعة العمل المالي، 2013: ص.: 30-33)

194. على الرغم من أن سرية العميل هي مبدأ شائع في أوساط أصحاب المهن المحاسبية، إلا أنها لا تحظر عموماً الإفصاح عن المعلومات المسموح بها، أو المطلوب الإفصاح عنها بموجب القانون. ونتيجة لذلك، تكون هذه المعلومات أقل عرضة للاستغلال. ومع ذلك، يتيح أصحاب المهن المحاسبية في بعض البلدان لعملائهم الامتياز المهني القانوني، أو شكل من أشكال الامتياز الذي يشبه إلى حد كبير الامتياز المهني القانوني. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض أصحاب المهن المحاسبية يحملون أيضاً مؤهلات قانونية، ويعملون كمحامين في شركات المحاماة لتقديم مشورة متخصصة بشأن الضرائب وقانون الشركات. وقد يخضع أيضاً أصحاب المهن المحاسبية الذين يعملون بناء على طلب المحامين للامتياز المهني القانوني. كما قد يواجه أصحاب المهن المحاسبية الذين يخضعون لالتزامات الامتياز عوامل تعرض تشبه تلك التي يتعرض لها نظرائهم في القطاع القانوني.

دراسة الحالة 71 - هولندا
تم إجراء تحقيق جنائي حول أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الهولنديين بسبب إخفاقه المنهجي في الإبلاغ عن المعاملات غير الاعتيادية وعمليات غسل الأموال. كان من المفترض أن يشمل ذلك تسهيل معاملات وهمية نيابة عن العملاء الأجانب لضمان، على سبيل المثال، فرض مستوى منخفض من الضرائب على أصول أو ممتلكات هؤلاء العملاء، أو تحويل الأموال المجهولة المصدر عن طريق معاملات وهمية إلى ولاية قضائية أخرى. وقد تم تنفيذ هذه العمليات عبر هياكل معقدة ومدروسة للغاية بالاشتراك مع شركات وصناديق استئمانية في دول مختلفة كانت تتلقى التعليمات من قبل مقدم خدمات مالية والتي كانت تتم مناقشتها أيضاً بنفس الطريقة من قبل المشتبه به مع الكاتب العدل الهولندي. وقد تورطت كيانات هولندية في هذه الهياكل المعقدة وشكّلت جزءاً منها. وحصل الأمر نفسه مع مؤسسات هولندية مسجلة في عنوان دولي. وقد تألف الهيكل في بعض الأحيان من ثمانية كيانات مختلفة مسجلة في دول متعددة. وبحسب ما ورد لم يكن المشتبه به في العديد من الحالات يعرف الهوية الفعلية للمستفيدين الحقيقيين في الشركات التي أسّسها.

التزامات محدودة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو عدم كفاية الوعي والالتزام

195. على الصعيد الدولي، كانت هناك زيادة عامة في التطبيق الفعال للتدابير القائمة على المخاطر من قبل المؤسسات المالية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب[58]. نتيجة لذلك، ازدادت مخاطر الكشف عن أولئك الذين يسعون إلى استغلال المؤسسات المالية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي المقابل، أصبح تنفيذ التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال الأعمال والمهن غير المالية المحددة أبطأ بانتظار قيام عدة ولايات قضائية بتنفيذ التوصيتين 22 و23 بشكل كامل[59].

196. أفادت وحدات الاستخبارات المالية ووكالات إنفاذ القانون والسلطات المختصة الأخرى أن الضعف البيئي الأساسي الذي لا يزال يؤثر على إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي هو غياب الالتزامات التنظيمية في مجال جمع المعلومات والكشف عنها وإتاحتها في ما يتعلق بملكية المستفيد الحقيقي في جميع أنحاء العالم.

58 لمراجعة نتائج الجولة الأخيرة من تقارير التقييم المشترك التي أجرتها مجموعة العمل المالي، يمكن زيارة الموقع www.fatf-gafi.org.

59 المرجع نفسه

197. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الأفقية لمجموعة العمل المالي هي أن 17% من الولايات القضائية المستجيبة لا تشترط على الوسطاء المحترفين فرض أي التزامات على الإطلاق متعلقة بمكافحة غسل الأموال أو فرض الرقابة على مكافحة غسل الأموال، على الرغم من أنها من الشروط المنصوص عليها التوصيات 22 و 23 و 28 من توصيات مجموعة العمل المالي. في بعض الحالات، يكون هذا جزئياً نتيجة لمقاومة الأنظمة من قبل القطاعات أو المهن ذات الصلة (على سبيل المثال تعمل هذه المجموعات على منع سنّ القوانين أو اللوائح التي قد تفرض مثل هذه الالتزامات أو تثير تحديات دستورية إزاء مثل هذه القوانين بمجرد إقرارها). وفي حالات أخرى، قد تمثل جانباً غير مكتمل" من نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي لم يتم تنفيذه بعد. يمكن مراجعة القسم 4 لمزيد من التحليل لجوانب ضعف الولايات القضائية في ما يتعلق بعدم وجود التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

198. تتطلب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعياً إزاء المخاطر والتطبيقات الحالية والناشئة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن الجهات المهنية التي لا تخضع لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي أكثر عرضة للاستغلال في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب من نظرائها الخاضعين للتنظيم في الدول الأخرى بسبب انخفاض مستوى الوعي والفهم إزاء تحديات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب[60]. ويشير تحليل دراسات الحالة إلى أن أقلّ من 10% من الوسطاء المتورطين في هذه المخططات قد قاموا بالإبلاغ عن مسألة مشبوهة إلى جهة رقابية. كانت جميع هذه الحالات من دول تخضع فيها الأعمال والمهن غير المالية المحددة للتنظيم، مما يشير إلى أن فعالية الإشراف على الأعمال والمهن غير المالية المعينة في الدول التي تخضع فيها للتنظيم تحتاج إلى تحسين.

199. في العديد من الدول، تقتصر صلاحية إرسال تقرير عن المعاملات المشبوهة على الشركات ومقدمي الخدمات المهنية الذين يخضعون للتنظيم الصريح بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تلك الدولة. في هذه الحالات، إن عدم قدرة الجهات المهنية غير الخاضعة للتنظيم على الإبلاغ طوعاً عن المسائل المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية أو إلى الهيئة الذاتية التنظيم[61] تمثّل موطن ضعف إضافي حيث أنها تحدّ من كيفية استجابة الجهة المهنية غير الخاضعة للتنظيم على طلب مشبوه.

200. إن مواطن الضعف الناجمة عن انخفاض التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي أكبر بالنسبة للشركات المهنية الصغيرة والشركات التي لا تعمل في الأسواق الدولية. من المرجح أن تكون الشركات المتعددة الجنسيات أكثر عرضةً لمواطن الضعف المتعلقة بغسل الأموال وقد يكون لديها تدابير قوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما إذا كانت خاضعة لتنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في واحد أو أكثر من البلدان التي تمارس فيها عملياتها.

201. في البلدان التي تم فيها تطبيق تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أعربت وحدات الاستخبارات المالية والجهات الرقابية عن قلقها بشأن مستوى الامتثال الذي يظهره القطاع، ومستوى الإبلاغ الذي يبدو أحيانًا منخفضاً مقارنة بحجم القطاع وأنشطته. تقدم إحدى دراسات الحالات الهولندية (دراسة الحالة 71 أعلاه) مثالًا على عدم الامتثال المنهجي من قبل أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الهولنديين، الذي تم استغلاله من قبل عملاء أجانب لتسهيل التهرب الضريبي. لم يتم تقييم ما إذا كان مستوى امتثال أصحاب المهن القانونية في بعض البلدان يدل على عدم الرغبة في الامتثال، أو على فهم محدود لمخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

60 لجنة مكافحة الفساد، 2015، ص. 83.

61 الهيئة الذاتية التنظيم هي هيئة تمثل مهنة معينة (مثلاً، المحامين أو الكتاب العدل أو أصحاب المهن القانونيين المستقلين أو المحاسبين). وتتألف الهيئة من أعضاء المهنة. وتؤدي دورًا في تنظيم انتسابات الأشخاص المؤهلين الذين يمارسون المهنة ويقومون ببعض وظائف الإشرافية أو الرقابية. يتوجب على هذا النوع من الهيئات إنفاذ قواعد لضمان حفاظ ممارسي المهنة على المعايير الأخلاقية والمعنوية العالية. 32 راجع، بشكل خاص، السؤال 5 من الدراسة الأفقية في الملحق "ب".

ومع ذلك، فإن الامتثال والوعي بمخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل بعض المهن يندرج بحسب وحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة الأخرى في إطار مواطن الضعف[62]. تُظهر دراسة حالة هولندية أخرى (دراسة الحالة 66 أدناه) كيف أن الافتقار إلى الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل مقدمي الخدمات المهنية قد سهل غسل الأموال وغيرها من الجرائم. في كلتا الحالتين، أخفقت الجهات المهنية المشاركة في إدارة الشركات والترويج لمخططات الاستثمار نيابة عن عملائها في تحديد مؤشرات الإجرام أو إجراء العناية الواجبة الكافية على عملائها. لم تكن هذه الإخفاقات بسبب عدم وجود التزامات تنظيمية، بل كانت بسبب عدم وجود وعي كافٍ في أوساط مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بالمخاطر و/أو عدم كفاية التدابير اللازمة للكشف عن الأنشطة الشديدة الخطورة. إن فعالية الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة ومدى تطبيق هؤلاء لالتزاماتهم (إن وجدت) كانت تشكل تحدياً مستمراً للدول خلال عمليات التقييم المشترك الحالية التي تقوم بها مجموعة العمل المالي[63].

دراسة الحالة 66 - هولندا
تتناول هذه الحالة أموال متأتية عن أنشطة ابتزاز. أنشأ المشتبه به هياكل قانونية تتكون من الشركات الأم المسجلة في ولاية قضائية منخفضة الضرائب مع قليل أو بعض من الالتزامات أو من دونها للاحتفاظ بالسجلات الإدارية والمحاسبة. استخدم المشتبه به حساباً مصرفياً مشفراً في سويسرا لإخفاء أنشطة غسل الأموال. وتولّى مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات إدارة هذه الشركات. وبحسب المدعي العام: *"تضمنت عملية التمويه أيضًا استخدام أشخاص وشركات استئمانية ممن كان عليهم، نظراً لطبيعة مهنتهم، ملاحظة ما يجري والتنبّه له على الفور وإثارة الشكوك في رؤوسهم. ومع ذلك، لم يرَ أحد سببًا دفعه إلى إثارة أي مخاوف".*

62 وزارة خزانة صاحبة الجلالة، 2015. HM Treasury, 2015.

يمكن زيارة الموقع www.fatf-gafi.org.

القسم الرابع - مواطن الضعف البيئية

202. بصرف النظر عن الخصائص الرئيسية التي تؤدي إلى إساءة استخدام الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية، ومواطن الضعف الكامنة المرتبطة بالوسطاء المحترفين المشاركين في إنشائها، يمكن لعدد من مواطن الضعف البيئية أن تؤثر على المخاطر الإجمالية التي تشكلها هذه الهياكل القانونية ومقدمو الخدمات الذين يدعمون إنشاءها وتشغيلها. تشتمل مواطن الضعف البيئية على عوامل الضعف الخاصة بالولاية القضائية مثل أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاتجاهات التجارية والممارسات التجارية الضعيفة بما في ذلك تفاعلات العميل عبر الإنترنت. يتمّ التركيز على مواطن الضعف هذه بمزيد من التفاصيل أدناه.

مواطن الضعف على مستوى الولايات القضائية

203. يختلف توافر المعلومات حول ملكية المستفيد الحقيقي اختلافاً كبيراً بين دولة وأخرى. على الرغم من التركيز المتجدد على أهمية الحصول على معلومات دقيقة ومناسبة عن ملكية المستفيد الحقيقي من قبل الهيئات الرئيسية مثل مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت والمنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك قمة مجموعة العشرين والمملكة المتحدة لمكافحة الفساد، لم تتخذ العديد من الدول خطوات كافية لتعزيز شفافية ملكية المستفيد الحقيقي من خلال التنفيذ الفعال لمعايير مجموعة العمل المالي. وينعكس ذلك في النتائج الإجمالية للجولة الرابعة من التقييمات المشتركة المنجزة حتى اليوم والتي أظهرت أن معظم البلدان التي تم تقييمها أثناء صياغة هذا التقرير قد أظهرت مستويات منخفضة أو متوسطة من الفعالية والامتثال التقني مقارنة بالتوصيات الرئيسية ذات الصلة بملكية المستفيد الحقيقي[64]. وهذا يزيد من الصعوبات والتكاليف المرتبطة بإجراءات العناية الواجبة، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة (مثل غالبية الوسطاء المحترفين)، ويجعل من الصعب على الجهات المهنية والمؤسسات المالية تحديد أنماط ومؤشرات الإجرام.

204. بالتوازي مع ذلك، أجرت مجموعة العمل المالي دراسة أفقية لتطبيق وفرض الرقابة على التزامات ملكية المستفيد الحقيقي من قبل أعضاء مجموعة العمل المالي ومجموعات العمل المالي الإقليمية. وكشفت الدراسة الأفقية أنه حتى عند خضوع الوسطاء المحترفين لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تظل آليات الرقابة ضعيفة بسبب مسائل متعلقة بالقدرات وعدم وجود نهج ثابت لأنواع المهن المختلفة. وتعتبر أيضًا إجراءات الإنفاذ والتطبيق نادرة[65]. تتوفر نتائج الدراسة الأفقية في الملحق "ب" من هذا التقرير.

205. إلى جانب اعتبارات فعالية التدابير التنظيمية والرقابية وتدابير إنفاذ القانون في بلد معين، ينبغي أيضاً النظر فيما إذا كان البلد الذي تم إنشاء الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني فيه، أو البلد الذي يوجد فيه حساب مصرفي نشط للشخصية الاعتبارية أو الترتيب القانوني، هو مركز تجاري أو مالي دولي مشترك و/أو ولاية قضائية ذات ضرائب منخفضة. يتمّ توضيح أوجه الضعف الجغرافية بمزيد من التفاصيل أدناه.

64 مجموعة العمل المالي، 2018.

65 راجع، بشكل خاص، السؤالين 5 و 6 من الدراسة الأفقية.

المراكز التجارية والمالية

206. كما هو موضح في هذا التقرير، هناك عدد من الأسباب التي تدفع المجرمين إلى استغلال الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية من أجل إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. فمن الفوائد الأساسية التي تقدمها الهيئات الاعتبارية هي الفرصة لإخفاء المعاملات كي تبدو كأنشطة تجارية وتجارة مشروعة. وبشكل خاص، يمكن للهيئات الاعتبارية تسهيل تطبيقات غسل الأموال القائمة على التجارة، بما في ذلك تلك التي ينتج عنها حركة فعلية للبضائع أو التي تزعم أنها تنطوي على توفير و/أو الحصول على خدمات إلى أو من شركات دولية أخرى. توضح دراسة الحالة الإسرائيلية أدناه (دراسة الحالة 40) كيف تمّ استخدام الشركات في الولايات القضائية الدولية (بما في ذلك واحدة في مركز تجاري رئيسي في جنوب شرق آسيا) لتسهيل عمليات غسل الأموال القائمة على التجارة من خلال إصدار فواتير مزورة.

207. من أجل الاستفادة من التجارة المحلية والدولية والاتجاهات المالية، غالبًا ما يقوم المجرمون بإنشاء هيئات اعتبارية وحسابات مصرفية في المدن التي تُعتبر مراكز تجارية ومالية إقليمية وعالمية كبرى. يمكن تعريف هذه المراكز التجارية والمالية بشكل عام على أنها مدينة:

- يمكن اعتبارها مركزًا للتجارة الإقليمية أو الدولية
- معروفة أنها تضمّ المقار الإقليمية للشركات الدولية الكبرى والشركات الاستشارية و/أو المؤسسات المالية
- هي موطن لمجموعة من مقدمي الخدمات المالية الوطنيين والدوليين، مثل البنوك أو مديري الاستثمار أو أسواق الأوراق المالية.

208. إن إنشاء الهيئات الاعتبارية في هذه المراكز التجارية والمالية يساعد في:

- إضفاء الطابع الشرعي على الهيئة الاعتبارية باعتبارها نشاطاً ذا أداء عالٍ ونشطٍ ظاهريًا

- إضفاء الطابع الشرعي على المعاملات التي يتم إجراؤها بين هيئتين اعتباريتين أو أكثر لتبدو وكأنها تجارة مشروعة
- إخفاء المعاملات غير القانونية التي أجرتها أو استفادت منها الهيئات الاعتبارية وتمريرها وراء المعاملات الأصلية التي يتم إجراؤها بأعداد وقيم كبيرة عبر القناة التجارية وقناة التمويل نفسها.

209. نتيجة لقيمة وشعبية الهيئات الاعتبارية التي يتم تأسيسها في المراكز التجارية والمالية العالمية والإقليمية لتيسير الإجرام وإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، من المحتمل أن تمثل هذه الكيانات موطن ضعف وعامل تعرض أكبر بالمقارنة مع الهيئات الاعتبارية التي يتم إنشاؤها في دول أو مدن أخرى. وتعدّ مواطن الضعف على مستوى الولاية القضائية فريدة بالنسبة لكل دولة، وتستند إلى ممرات عبور التجارة والتمويل التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد والمجتمع في تلك الدولة. في دراسة الحالة الأسترالية أدناه (دراسة الحالة 3)، استخدمت شركة المحاسبة التي سهّلت عملية الاحتيال نيابة عن مديرَين في الجامعة شركات في هونغ كونغ والولايات المتحدة وكندا لغسل العائدات تحت ستار المعاملات التجارية المشروعة. وتمثل هذه البلدان مراكز تجارية وتمويلية رئيسية في السياق الأسترالي.

210. نظراً للطبيعة الفريدة لهذا الضعف على مستوى الولاية القضائية، لم يحاول هذا التقرير إدراج المدن أو الدول شديدة الضعف والتعرض. إن وحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة والمؤسسات المالية الأخرى هي أفضل من يملك القدرة على تحديد ممرات عبور غسل الأموال العالية المخاطر وذات الصلة باقتصادها. وينبغي أن تستخدم هذه المعلومات لتقييم مدى الضعف الذي تمثله الهيئات الاعتبارية التي تمارس أنشطتها أو تجري معاملات عبر هذه الممرات. إضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول والمدن التي تعدّ مراكز تجارية وتمويلية رئيسية أن تسعى إلى تحديد وفهم مواطن ضعفها باعتبارها ولايات قضائية ممكنة للمجرمين الدوليين.

دراسة الحالة 3 - أستراليا

تواطأ مديرون في إحدى الجامعات مع مديرين في شركات إنشائية على وضع مخطط لإصدار فواتير احتيالية. وقد قام المديرون بموجب هذا المخطط بالموافقة على فواتير مبالغ بها لأعمال الصيانة التي كانت ستنفذها الشركات الإنشائية، بالإضافة إلى الموافقة على فواتير عن أعمال لم يتم تنفيذيها على الإطلاق. وتم استخدام الأرباح الناتجة عن الاحتيال في شراء أحصنة سباق وممتلكات عقارية. وتلقى المديرون في الجامعة مكافأتهم عن طريق الرشوة أو الحصص المباشرة في سباق الخيل. أرسلت شركات المحاسبة، التي كانت تقوم بتحويلات دولية نيابة عن المشتبه بهم، أموالاً إلى عدة دول، بما فيها نيوزيلندا وكندا وهونج كونج والولايات المتحدة. كما تم إرسال نسبة كبيرة من الأموال إلى شركات مرتبطة بقطاع سباق الخيل. وتلقت شركات المحاسبة أيضاً تحويلات دولية من كيانات خارجية مختلفة وكانت تلك التحويلات متشابهة في قيمتها مع المبالغ التي أرسلتها الشركات إلى الخارج في البداية. وكان مصدر معظم هذه التحويلات من هونغ كونغ. اشتبهت السلطات في أن شركات المحاسبة تقوم بغسل الأموال نيابة عن المشتبه بهم كجزء من عصابة محترفة لغسل الأموال.

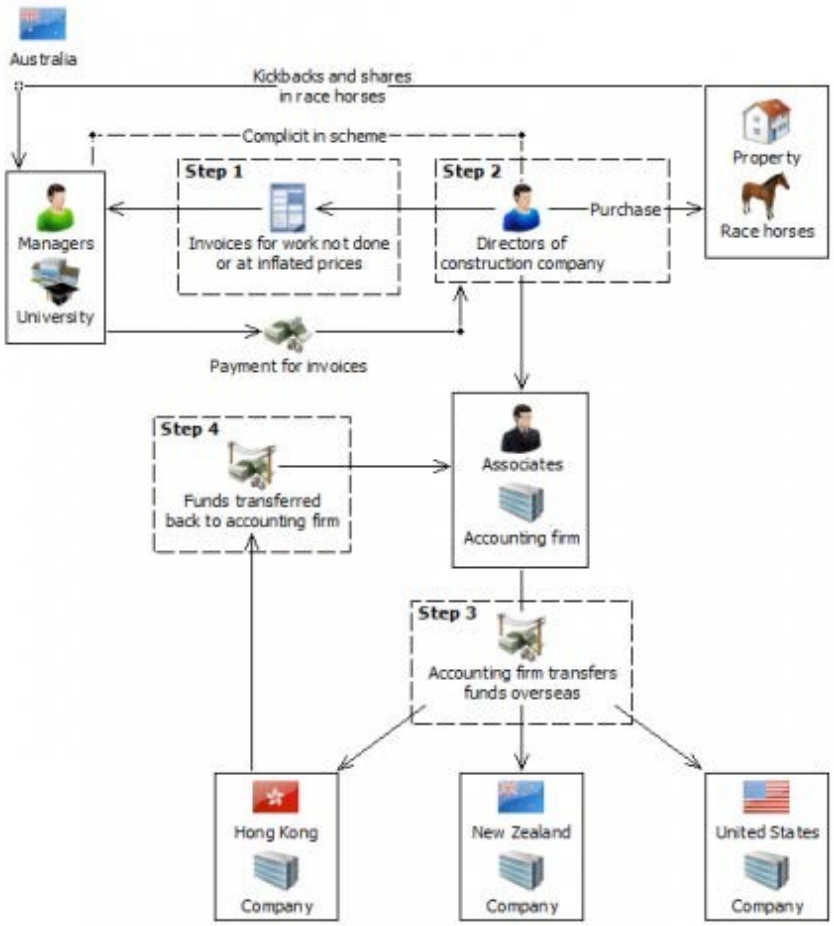

دراسة الحالة 40 - إسرائيل
انطوت هذه القضية على مخطط ضريبي احتيالي هدف إلى التهرب من دفع الضرائب الناتجة عن التجارة الدولية ومن هيكل أساسي لغسل الأموال تم استخدامه لإخفاء الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة. استخدم المشتبه بهم مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات لتسجيل وإدارة شركتين صوريتين دوليتين (الشركة "أ" والشركة "ب") بغية خلق الانطباع الزائف بأن عائدات الأعمال التجارية الدولية لا تعود إلى الشركة الإسرائيلية المحلية التي يسيطرون عليها من أجل تجنب الضرائب. وكانت الشركتان تمارسان الأعمال التجارية مع بعضهما البعض بشكل حصري ولم يكن لديهما أي مصدر دخل آخر. قامت الشركة "أ" (شركة صورية أجنبية) بتحويل مبالغ مالية كبيرة إلى الشركة "ج" (شركة محلية) تحت تغطية "الرسوم الاستشارية" أو "عمولة خدمة". ولم يتم التصريح إلا عن هذه العمولة فقط إلى مصلحة الضرائب في إسرائيل والتي كانت أقل من نصف الدخل الحقيقي. وهكذا، تمكن المشتبه بهم في نهاية المطاف من دفع الضرائب على جزء صغير من دخلهم فقط.

الولايات القضائية ذات الضرائب المنخفضة

211. طبّق عدد من الولايات القضائية في جميع أنحاء العالم شروطاً ضريبية تفضيلية، بما في ذلك معدلات منخفضة أو حتى معدومة لضرائب الشركات أو ضريبة الدخل أو غيرها من الحوافز الضريبية المصمّمة لجذب بالمستثمرين الأجانب[66]. وهذه خصائص يعتمدها العديد من المراكز المالية الخارجية[67]. أظهرت الأبحاث الدولية أن قرار الولاية القضائية بتقديم امتيازات ضريبية تفضيلية، حتى الامتيازات الهامشية، يمكن أن يحفز الاستثمار ويؤدي إلى تحقيق فوئد شاملة للولاية القضائية (على الرغم من التخفيض الواضح في ضرائب الشركات المباشرة)[68]. وتستقطب هذه الولايات القضائية ذات الضرائب المنخفضة الاستثمار الأجنبي، ليس فقط لأن الدخل المحقق محلياً يخضع للضريبة بمعدلات تفضيلية بل أيضاً لأنها تساهم في تسهيل تجنب دفع الضرائب التي قد يتعين دفعها إلى دول أخرى[69].

212. تحدد وحدات الاستخبارات المالية وهيئات إنفاذ القانون والسلطات المختصة الأخرى بانتظام المجرمين الذين يستخدمون الهيئات الاعتبارية والحسابات المصرفية المنشأة في الولايات القضائية ذات الضرائب المنخفضة. وقد أثبتت العديد من دراسات الحالة المشمولة في هذا التقرير وجود هذا الاتجاه، وشمل أكثر من نصف الحالات التي تم تحليلها تحويل الأموال عن طريق الشركات أو الحسابات الموجودة في الولايات القضائية ذات الضرائب المنخفضة. إلّا أن العديد من دراسات الحالة لم تكن محددة عند الإشارة إلى الولايات القضائية الدولية (حيث اكتفت بالإشارة إلى "ولايات قضائية خارجية" للإشارة إلى الولايات القضائية خارج الحدود الوطنية للدولة التي تقوم بالإبلاغ). وقد يكون هذا الانتشار أيضاً نتيجة الانحياز في الاختيار، حيث اختارت الدول المشاركة حالات لتقديمها بناء على مشاركة بعض الولايات القضائية. وبغض النظر عن ذلك، من المحتمل أن يستمرّ المجرمون في استهداف الولايات المنخفضة الضرائب بسبب عائدات الاستثمار المؤاتية والتي أصبحت ممكنة بفضل الامتيازات الضريبية والسهولة التي يمكن بها إنشاء الشركات والحسابات المصرفية في بعض هذه الولايات من قِبل الرعايا الأجانب.

66 دانابالا، د. وهاينز، ج.، 2009: ص. 1058 ((Dharmapala, D. & Hines, J., 2009: p. 1058.

67 يتم تعريفها على أنها بلدان أو ولايات قضائية فيها مراكز مالية تحتوي على مؤسسات مالية تتعامل بصورة رئيسية مع غير المقيمين، بعملات أجنبية على نطاق لا يتناسب مع حجم الاقتصاد المضيف، وحجم الولايات القضائية حيث تؤدي المؤسسات، المملوكة أو الخاضعة لسيطرة غير المقيمين، دورًا أساسيًا في المركز، وحيث تستفيد المؤسسات الموجودة في المركز من المزايا الضريبية غير المتاحة لمن هم خارج المركز. راجع معجم مصطلحات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (.(www.stats.oecd.org

68 Dharmapala, D. & Hines, J., 2009: pp. 1058-1068.

69 المرجه نفسه ص. 1060

213. من المهم أن نشير إلى أن العديد من المراكز المالية الخارجية تشارك بنشاط في الجهود العالمية لمكافحة غسل الأموال والتهرب الضريبي، بما في ذلك عبر مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت والمنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وإن العديد من الولايات القضائية الأعضاء في المنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قامت بالتوقيع على المعيارين المتفق عليهما دولياً بشأن تبادل المعلومات للأغراض الضريبية: *تبادل المعلومات عند الطلب والتبادل التلقائي للمعلومات للأغراض الضريبية*. بدأت بعض المراكز المالية الخارجية بالتبادل التلقائي للمعلومات في عام 2017، ومن المتوقع أن يبدأ آخرون تبادل المعلومات بحلول سبتمبر 2018.

214. نظراً لدرجة استغلال المجرمين للمراكز المالية الخارجية من أجل إخفاء الثروة وملكية المستفيد الحقيقي، فإن الهيئات الاعتبارية المنشأة في هذه الولايات القضائية، وخاصة تلك التي تظهر على أنها شركات صورية، يمكن أن تشكل موطن ضعف وعامل تعرض للولايات القضائية الأخرى. وبما أن المراكز المالية الخارجية لديها مواطن ضعف خاصة بها، فبالتالي لا يجب دراستها والنظر بها على أساس مجتمع بل على أساس فردي.

دراسة الحالة 43 - إيطاليا
تتعلق هذه الحالة بقضية التحقيق في منظمة إجرامية عابرة للحدود الوطنية تنشط في غسل الأموال وارتكاب الجرائم في إيطاليا. وكان السبب وراء اكتشاف هذه القضية هو تقارير الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة تتعلق بتدفقات مالية قامت شركة في جزر العذراء البريطانية بتحويلها عبر أحد البنوك السويسرية وإرسالها إلى هيئة اعتبارية إيطالية ليتم استخدامها في أعمال تجديد وحدة عقارية بقيمة 9 ملايين يورو. أدى التحقيق إلى اتهام محاسب قانوني بالتورط في غسل الأموال. وعلى أثره، تم تفتيش مكتب الشخص المعني وتمت مصادرة مستندات حول عدد كبير من شركات الأفشور التي تمّ إنشاؤها نيابة عن عملاء وطنيين أثرياء. وأسفرت التحقيقات اللاحقة إلى اكتشاف عمليات لتحويل مبالغ مالية بقيمة 800 مليون يورو تقريباً بين إيطاليا وحسابات دولية.

دراسة الحالة 68 - هولندا
انطوت هذه الحالة على تحقيق حول مشتبه بهم هولنديين قاموا بتقديم إقرارات ضريبية غير صحيحة وشاركوا في عمليات غسل أموال وتزوير. وأثناء التحقيق، تم تحديد أن الأموال قد تم تحويلها من خلال رقم حساب في سويسرا باسم مقدم خدمات مالية في باناما. وبعد ذلك بوقت قصير، تم خصم مبالغ مماثلة من الحساب، تحت وصف كاذب، وتحويلها إلى حساب المشتبه بهم الهولنديين. وقد سهّل أحد مقدمي الخدمات المالية هذه العملية من خلال إتاحة الفرصة للمشتبه بهم الهولنديين لإخفاء هذه التدفقات النقدية من أطراف ثالثة. وتم دفع فواتير الخدمات المقدمة لمزود الخدمة المالية عبر الحساب في سويسرا.

دراسة الحالة 8 - أستراليا

حدّد مشروع ويكنباي Wickenby استخدام فواتير وقروض مزورة في ترتيبات دولية غير مشروعة. اشتمل المخطط على شركة أسترالية (الشركة أ) أبرمت اتفاقية مع مروج لمخطط ضريبي مقره في ولاية قضائية لديها سرية ضريبية (البلد 1). استفاد المروج من السرية والخصوصية المقدمتين هذه الولاية القضائية. وكان مروج المخطط الضريبي يمتلك شركتين دوليتين (الشركة "ب" والشركة "ج") و/أو يسيطر عليهما. ويجوز أن تكون السيطرة قد انطوت على استخدام صناديق استئمانية أو استخدام أطراف ثالثة، على سبيل المثال، إمكانية قيام أحد الأقارب أو الزملاء بدور مدير الشركات الدولية. وكانت الشركة "ب" التي تم تأسيسها في البد 2 تقدم خدمات استشارية و/أو إدارية. بينما تم تأسيس الشركة "ج" في البلد 3 وكانت تقدم خدمة مالية (كمقرض للمال، على سبيل المثال). وكان للشركتين "ب" و"ج" حسابات مصرفية في البلد 4. وكان المروج يسيطر على هذه الحسابات ويقوم بتشغيلها.

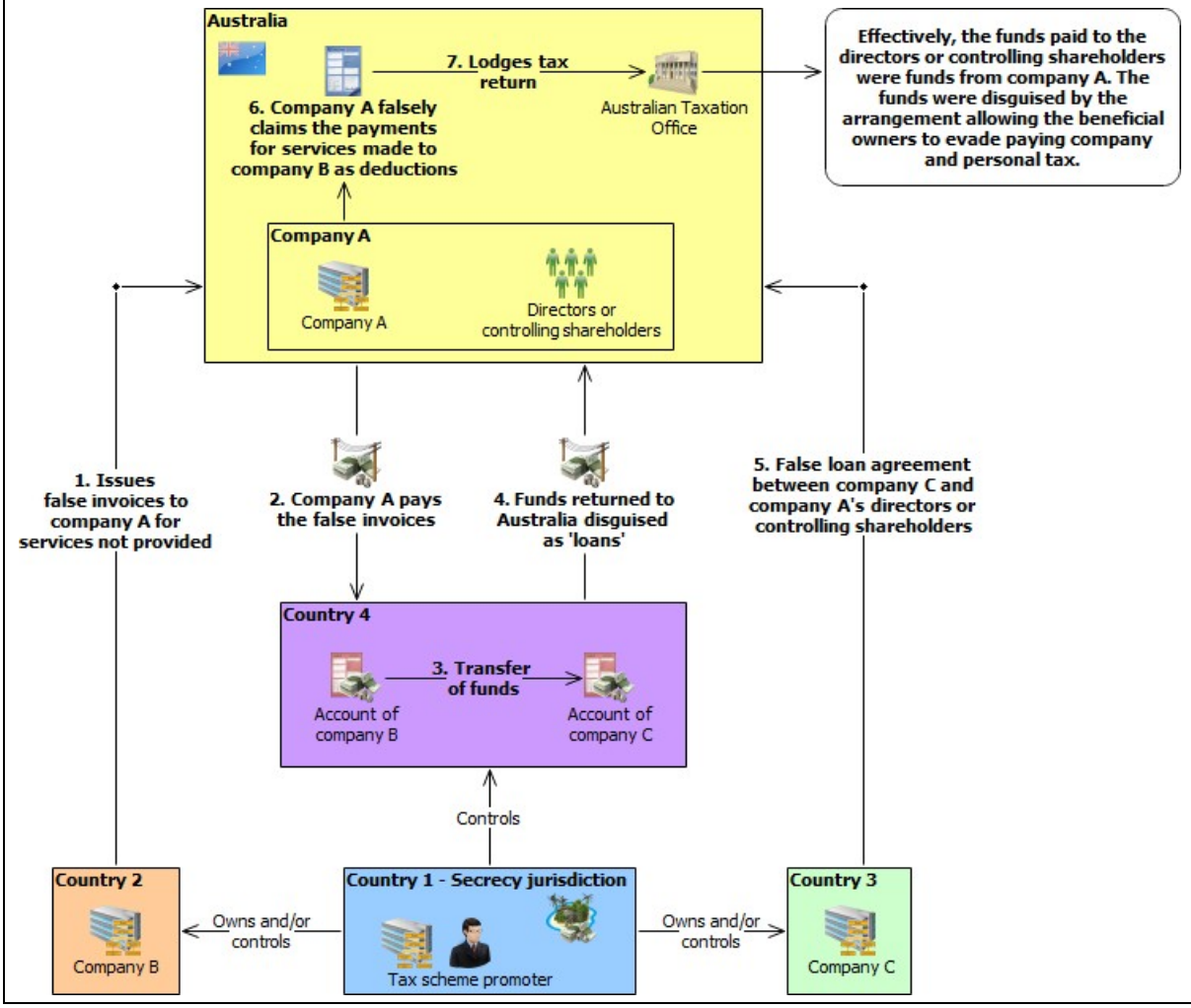

الممارسات التجارية الضعيفة

215. على صعيد تحليل دور الوسطاء المحترفين في إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، ركز التقرير على مجموعة من الممارسات التجارية التي تجعل هؤلاء الوسطاء المحترفين عرضة للاستغلال. ويتم تنفيذ هذه الممارسات التجارية الضعيفة بشكل شائع من قبل الوسطاء المحترفين، وتساهم في المخاطر التي تتسبب بها وتتعرض لها هذه المهن. من بين هذه الممارسات الضعيفة، يعدّ تقديم الخدمات الافتراضية عبر الانترنت أحد الممارسات التي تعرضها العديد من الشركات عبر مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية، بما في ذلك الوسطاء المحترفين والقطاعات المالية والمصرفية. ونظرًا لطبيعة هذه الممارسات الواسعة الانتشار، فقد تمّت معالجتها بشكل منفصل أدناه باعتبارها موطن ضعف على المستوى البيئية.

الخدمات الافتراضية عبر الإنترنت

216. تتفاقم القدرة على إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي من خلال توفير الخدمات الافتراضية عبر للعملاء والمتعاملين مع البنوك. قام العديد من مقدمي الخدمات المهنية والمؤسسات المالية بتطبيق ممارسات تجارية وأدوات العميل المصممة لتبسيط تفاعلات العملاء من خلال تقليل أو إزالة الحاجة إلى التفاعلات المباشرة. تستفيد هذه الخدمات من الطبيعة السائدة للسوق عبر الإنترنت وتلبي توقعات المستهلكين المعاصرين، الذين يتوقعون إلى حد كبير أنه يمكن شراء كل شيء أو بيعه أو التعامل به عبر الإنترنت. ومن المتوقع أن تصبح الخدمات عبر الإنترنت أكثر انتشاراً طوال فترة العصر الرقمي.

217. ساهمت القدرة على إنشاء عدد من الولايات القضائية في جميع أنحاء العالم في تطبيق شروط ضريبية تفضيلية، بما في ذلك معدلات منخفضة للغاية أو حتى معدومة لضرائب الشركات أو ضريبة الدخل، أو غيرها من الحوافز الضريبية المصممة لجذب المستثمرين الأجانب. ويمكن للشركات، والعلاقات المصرفية التجارية، وعمليات تحويل الأموال بطريقة افتراضية من دون أي اتصال مباشر مع مقدم الخدمة المهنية أو المؤسسة المالية أن تساهم في تسهيل الاحتيال المتصل بالهوية، وتطبيقات غسل الأموال الشائعة مثل تجزئة المعاملات (smurfing)[70]، وتحويل الأموال من بلد إلى آخر ((cuckoo smurfing[71]، وإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. طبّقت العديد من المؤسسات المالية تدابير للتحقق من هوية العملاء في غياب التفاعل المباشر، وتقوم الحكومات بإنشاء أو استكشاف الأدوات والموارد لدعم هذه الجهود، بما في ذلك خدمات التحقق من المستندات والهويات الافتراضية الرسمية. إلّا أنه وعلى الرغم من هذه التدابير، فإن الاعتماد على المستندات التي يقدمها العميل بغياب التفاعل المباشر يمكن أن يتيح استخدام مستندات احتيالية أو يساعد في تمكين المعينين بالإنابة غير الرسميين من العمل كممثلين من دون علم الجهات المهنية أو المؤسسات المالية. ونتيجة لذلك، تكون الخدمات الافتراضية عبر الإنترنت عرضة للاستغلال من جانب المجرمين، ويجب أن تكون المؤسسات المالية ومقدمو الخدمات المهنية على وعي بالأفراد والوسطاء الذين قد يتلاعبون بهذه التسهيلات.

70 تستخدم عبارة "التجزئة" (Smurfing) للدلالة على ممارسة استخدام العديد من الأفراد أو الحسابات لإجراء المعاملات بهدف تجنب الاشتباه أو تلافي متطلبات الإبلاغ عن العملة.

71 نشأ مصطلح "cuckoo smurfing" في أوروبا بسبب أوجه التشابه بين هذا النوع من غسل الأموال وأنشطة طائر الوقواق (كوكو). تضع طيور الوقواق بيضها في أعشاش أنواع أخرى من الطيور التي تعتني عن غير قصد بالبيض معتبرة إياها من ملكها. بطريقة مماثلة، يسعى مرتكبو هذا النوع من غسل الأموال إلى تحويل الثروة من خلال حسابات مصرفية تابعة لأطراف ثالثة بريئة. (موقع المركز الأسترالي لتقارير وتحليل العمليات المالية AUSTRAC : مشار إليها في www.austrac.gov.au/typologies-2008-methodologies, 25 يونيو 2018)

218. بالإضافة إلى تحديات إجراءات العناية الواجبة في البيئة الافتراضية، فإن استخدام الخدمات المصرفية على الإنترنت لتسهيل المعاملات يزيد من تفاقم هذه المشكلات من خلال السماح للأفراد مجهولي الهوية من السيطرة على الحسابات المصرفية بدون الكشف عن هويتهم. أفادت وحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة الأخرى أن المجرمين غالباً ما يرغمون "أشخاصاً وهميين" على إنشاء حسابات مصرفية لاستخدامها من قبل المجرم في وقت لاحق. وبمجرد إنشاء الحسابات وبعد تنفيذ إجراءات العناية الواجبة التي تقوم بها المؤسسة المالية، سيقوم هؤلاء "الأشخاص الوهميون" بتسليم تفاصيل الحساب، بما في ذلك تفاصيل تسجيل الدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وكلمات المرور للمجرم. ويساهم ذلك بشكل فعال في إخفاء هوية المستفيد الحقيقي من الحساب ويسمح للجهة المسيطرة بالتحايل على التزامات إجراءات العناية الواجبة.

219. توضح دراسة الحالة الإسرائيلية أدناه كيف أن توفير الخدمات عبر الإنترنت قد سمح للمشتبه به بتأسيس شركات وفتح حسابات مصرفية في الخارج باستخدام معلومات الهوية المقدمة من قبل طرف ثالث هو "شخص وهمي". كما يوضح أيضًا كيف يتيح توفر المنصات المصرفية الأجنبية عبر الإنترنت لأطراف ثالثة مجهولة الهوية (في هذه الحالة، المشتبه به) بالتحايل على تدابير إجراءات العناية الواجبة للمؤسسات المالية الموجودة في الخارج والتي تسيطر بنشاط على الحسابات الأجنبية المفتوحة من قبل أفراد غير مرتبطين. علاوة على ذلك، توضح أن الأطراف الثالثة قادرة على استخدام مستندات الهوية الأصيلة بسهولة، مثل جواز سفر قانوني، في الولايات القضائية الأجنبية في حالة عدم وجود تفاعل مباشر، حيث أن ضوابط التحقق من المستندات مصمّمة فقط للتحقق من صحة المستند وليس ما إذا كان يعود إلى الشخص الذي يفتح الحساب.

220. قامت بعض المؤسسات المالية وشركات تنظيم التكنولوجيا بتطبيق، أو هي بصدد تطوير، إجراءات العناية الواجبة التي تسخر التكنولوجيا الحديثة بهدف تعزيز القدرة على تحديد هوية العملاء في بيئة افتراضية. وتشمل هذه التدابير:

- التقاط بيانات التعريف من تفاعلات العملاء، مثل عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) وبيانات تحديد الموقع الجغرافي
- استخدام الكاميرات المدمجة في الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الصراف الآلي لالتقاط صورة العميل (بمعرفة العميل وموافقته) للتحقق من مستندات الهوية الأخرى، و
- استخدام المعرفات البيومترية، بما في ذلك تقنيات التعرف على الوجه ومسح بصمات الأصابع.

221. هذه التطورات لديها القدرة على الحد بشكل كبير من مواطن الضعف المرتبطة بتوفير الخدمات الافتراضية عبر الإنترنت. ومع ذلك، من المحتمل أن تحد تكلفة وتطور أنظمة العناية الواجبة تجاه العملاء من القدرة على تنفيذها على المدى القصير، وستظل الغالبية العظمى من مقدمي الخدمات المهنية والمؤسسات المالية الصغيرة عرضة للاستغلال والتحديات المرتبطة بتحديد ملكية المستفيد الحقيقي في بيئة افتراضية.

دراسة الحالة 38 - إسرائيل
تم استخدام هذا المخطط لإخفاء الأموال من عمليات الاحتيال في مجال الهندسة الاجتماعية وغيرها من الجرائم الجنائية. فقد تم اللجوء إلى التجارة الدولية - أموال من التجار في أوروبا والولايات المتحدة كانوا يرسلون مدفوعات إلى الموردين في شرق آسيا - كتغطية للجرائم الجنائية. وكان المشتبه به، وهو مالك شركة خدمات مالية مسجلة، يدير شركة خدمات مالية أخرى غير مسجلة. استخدم المشتبه به العديد من الأشخاص الطبيعيين كنقاط اتصال له في شرق آسيا، حيث قاموا بدورهم بالاتصال بأحد مقدمي خدمات الشركات المحليين لغرض إنشاء شركات دولية وفتح حسابات مصرفية. وتمّ تسجيل شخصيات وهمية محلية كمساهمين في الشركات الدولية الجديدة التي تمّ إنشاؤها كجزء من هذا المخطط. وتمّ تسجيل المساهمين بناء على جوازات السفر التي قدّمتها جهات اتصال المشتبه به المذكورة أعلاه. وكانت العناوين المسجلة للشركات في شرق آسيا. وتم فتح الحسابات المصرفية في نفس بلدان شرق آسيا حيث توجد المكاتب. وفور فتح الحسابات المصرفية، تلقى المشتبه به وسيلة وحيدة للسيطرة عليها، أي رمز إلكتروني مع كلمات مرور للأنشطة على الإنترنت. وبهدف بناء المصداقية وإقامة سجل استئماني، تمّ تفعيل بعض الحسابات على أنها حسابات أنشطة منخفضة الحجم في حين استخدمت حسابات أخرى للمعاملات الكبيرة الحجم. وفي حال كان لدى البنك أسئلة حول طبيعة المعاملات، تم إرسال الأسئلة إلى المشتبه به من قبل الأشخاص الوهميين ثم تم إعادتها إلى البنك من قبلهم.

استخدام خدمات أطراف خارجية في إجراءات العناية الواجبة والتحقق من هوية العملاء

222. تتوفر مجموعة من مقدمي الخدمات الخارجيين المتخصصين في تقديم الدعم للتحقق من الهوية وخدمات العناية الواجبة تجاه عملاء الشركات، مثل قوائم العقوبات وغيرها من المعلومات السلبية، ومعلومات عن ملكية الشركة. ويمكن أن تشكل هذه الخدمات جزءًا مهمًا من برنامج قوي وفعال في مجال إجراءات العناية الواجبة ويمكنها أن تحسّن قدرة المؤسسة المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة على تقييم مخاطر العميل والتحقق من هويته (تجدر الإشارة مع ذلك إلى أن مسؤولية إجراءات العناية الواجبة تبقى على عاتق المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة في سياق الاستعانة بمصادر خارجية أو بإقامة علاقات مع الوكالة، وفقًا للتوصية 17 من توصيات مجموعة العمل المالي).

223. على الرغم من الفائدة التي توفرها هذه الخدمات، أبلغت بعض المؤسسات المالية الكبرى، عبر مجموعة وولفسبيرج Wolfsberg Group، أن أن المعلومات التي يقدمها مقدمو الخدمات الخارجيون قد تكون قيدمة أو ناقصة. وقد يحبط ذلك أنشطة العناية الواجبة تجاه العملاء، بما في ذلك التحقق من ملكية المستفيد الحقيقي وتقييم المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب نتيجة تقديم معلومات غير دقيقة. تمكنت هذه المؤسسات المالية الكبرى فقط من تحديد أوجه القصور في المعلومات المقدمة من قبل مقدمي الخدمات الخارجيين بسبب إمكانياتها في مجال إجراءات العناية الواجبة والمعلومات الاستخبارية المالية الخاصة بها. من جهة أخرى، إذا كانت المؤسسات المالية الصغيرة التي تفتقر إلى آليات معززة في مجال العناية الواجبة تجاه العميل تعتمد على مقدمي الخدمات الخارجيين لدعم جهودها في هذا المجال، فمن المحتمل أن تجهل هذه المؤسسات أن المعلومات التي يتم تقديمها هي معلومات غير دقيقة، مما يؤدي إلى تعرضها لموطن ضعف في الحالات التي تكون فيها المعلومات غير دقيقة.

224. نظراً لكلفة إنشاء والحفاظ على آليات قوية وفعالة داخل المؤسسة في مجال العناية الواجبة تجاه العملاء والمعلومات الاستخباراتية المالية، فإن معظم المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات المهنية سيواصلون الاعتماد بشدة على الخدمات التي تقدمها أطراف ثالثة. وليس بالإمكان فهم سبب وجود نواقص في المعلومات المحفوظة من قِبل مقدمي الخدمات الخارجيين في بعض الأحيان، والذي قد يعود إلى التحديات الهائلة المرتبطة بجمع المعلومات ذات الصلة والحديثة على نطاق عالمي. وحيث أن ظهور الهويات الافتراضية قد يؤدي إلى تحسين هذا الموقف في المستقبل، من المحتمل أن ينشأ عن ذلك ظهور فرص لتحسين مصادر هذه المعلومات.

الاعتماد على الخدمات المقدمة

225. يمكن للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أيضاً أن تعتمد على مثيلاتها وعلى المؤسسات المالية الأخرى الخاضعة للتنظيم لتنفيذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء في ظروف معينة محددة في التوصية 17. في العديد من الحالات، سيشمل ذلك مؤسسة مالية تعتمد على محام أو على أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، والتي تقدم خدمات تأسيس الشركة وتسعى أيضًا إلى فتح حسابات مصرفية نيابة عن الشركة المنشأة حديثًا. وإذا لم يتم تطبيق متطلبات الاعتماد المحددة في التوصية 17 كما ينبغي، يمكن أن تتعرض إجراءات العناية الواجبة التي تعتمدها المؤسسة المالية للخطر بسبب إهمال أو تواطؤ الأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تعتمد عليها، ممّا يقوض قدرتها على تحديد هوية المستفيد الحقيقي بدقة أو تمييز الأنشطة المشبوهة التي تشير إلى الجهود المبذولة من أجل إخفاء الملكية والسيطرة.

القسم الخامس - استنتاجات ومسائل للنظر فيها

226. غالبًا ما تستخدم المخططات المصممة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي استراتيجية "التمويه"، مما يساهم في تعزيز شرعية البنى التحتية التي يتم إنشاؤها لتنفيذ أنشطة التجارة العالمية والأنشطة التجارية الأخرى. ومع ذلك، فإن الصورة الخارجية لا تتساوى مع الشفافية، وإن العديد من الأدوات التي تم تصميمها لتشجيع نمو الأعمال وتطويرها، مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة وخدمات تعيين أعضاء مجلس إدارة بالإنابة، يتم استغلالها حالياً لتسهيل عمليات غسل الأموال. ولم تؤدّ عولمة التجارة والاتصالات إلاّ إلى زيادة هذا التهديد حتى أصبحت الدول حالياً في مواجهة التحدي المتمثل بإنفاذ قوانينها الوطنية في بيئة تجارية بلا حدود.

227. قام هذا التقرير بتحليل بحوث مفتوحة المصدر وتقارير استخباراتية عامة وممتلكات سرية، وخبرات وتجارب القطاعين الخاص والعام لإعداد لمحة عامة وشاملة عن الخصائص الرئيسية ومواطن الضعف التي تؤدي إلى إساءة استخدام الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية إضافة إلى استغلال الوسطاء المحترفين لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. وإن الكثير مما حدده هذا التقرير يؤكد المبادئ والمفاهيم الأساسية الواردة في المؤلفات المتاحة حول موضوع ملكية المستفيد الحقيقي. وهذا يشير إلى أن مواطن الضعف المرتبطة بإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي دائمة أو متزايدة، على الرغم من الجهود المستمرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن هذه الاستنتاجات الرئيسية مبينة بالتفصيل في الملخص التنفيذي.

228. تتطلب توصيات مجموعة العمل المالي من السلطات المختصة الوصول إلى معلومات كافية ودقيقة وفي الوقت المناسب بشأن ملكية المستفيد الحقيقي والسيطرة على الهيئات الاعتبارية (التوصية 24). بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول اتخاذ تدابير لمنع إساءة استخدام الترتيبات القانونية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب - وأن تضمن بشكل خاص وجود معلومات كافية ودقيقة وفي الوقت المناسب بشأن الصناديق الاستئمانية المباشرة (التوصية 25). لقد ثبت أن تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي بشأن ملكية المستفيد الحقيقي يشكل تحدياً بالنسبة للدول. ونتيجة لذلك، طورت مجموعة العمل المالي *إرشادات الشفافية وملكية المستفيد الحقيقي* لمساعدة البلدان في تنفيذ التوصيتين 24 و 25، وكذلك التوصية 1 من حيث صلتها بفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تنطوي عليها الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية.

229. يتضمن هذا القسم سلسلة من المسائل التي يمكن النظر فيها والتي يمكنها، إلى جانب استنتاجات الدراسة، أن تدعم التنفيذ الفعال لهاتين التوصيتين من توصيات مجموعة العمل المالي، بما في ذلك تحديد مجالات العمل الإضافي المحتملة لتقليل الحواجز التي تواجهها هيئات إنفاذ القانون وزيادة دقة معلومات ملكية المستفيد الحقيقي و/أو توافرها.

230. يوضح هذا التقرير أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة (والشركات المماثلة في مختلف الولايات القضائية) هي أكثر عرضة من أنواع الهيئات الاعتبارية الأخرى لإساءة استخدامها بهدف إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. يعود ذلك إلى سهولة تأسيس هذا النوع من الشركات والطريقة التي تُستخدم بها غالبًا لإنشاء هياكل ملكية قانونية معقدة. علاوة على ذلك، يبدو أن توافر واستخدام أعضاء مجلس الإدارة المعينين والمساهمين بالإنابة (الرسميين وغير الرسميين) يزيد من المخاطر على الرغم من معايير مجموعة العمل المالي التي تتطلب وضع تدابير لمنع إساءة استخدامها. تم تحديد المعينين بالإنابة كعامل تمكين رئيسي لسلاسل الملكية غير المباشرة. بالنظر إلى نقاط الضعف المرتبطة باستخدام المعينين بالإنابة، فإنه لا بدّ من إجراء المزيد من البحث حول الدور الذي يلعبه المعينون بالإنابة المحترفون من أجل التوصل إلى فهم أفضل للتكاليف والفوائد المرتبطة بالسماح بهذه الممارسة، ولتحديد أفضل الوسائل لمعالجة سوء استخدامهم وإن أي دراسة أخرى في هذا المجال قد تستفيد من خبرة المنظمات الدولية الأخرى التي تملك نظرة أوسع من نظرة مجموعة العمل المالي حول الاقتصاد العالمي لأن هذه الأخيرة تركز على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مسألة أولى للنظر فيها
نظراً إلى مواطن الضعف المرتبطة باستخدام المعينين بالإنابة، فإن الدول ومجموعة العمل المالي، التي تعمل مع المجتمع العالمي الأوسع قد ترغب في النظر في اتخاذ تدابير للحد من سوء استخدامها.

231. يعدّ استخدام الجهات المتخصصة والوسطاء المحترفين سمة رئيسية في المخططات المصمّمة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. وقد تضمنت غالبية دراسات الحالة التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير تورط وسطاء محترفين. على الرغم من أنه لم يتم ذكر ذلك بشكل صريح ودائم في دراسات الحالة، فقد تم تقييم ما يقارب من نصف الحالات على أنها تشمل تواطؤ وسيط محترف (تم تحديد أمناء المعلومات على أنهم متواطئون إذا تبيّن، على أساس ملخص الحالة المقدم، أنهم قاموا بدور في تصميم المخطط أو كانوا على علم بالطبيعة غير القانونية للمخطط أو تم اتهامهم بارتكاب جريمة). وهذا يدل على أنه على الرغم من أن التواطؤ لم يكن عاملاً، فإن حدوثه ليس ضرورياً على الإطلاق عند تسهيل تصميم المخططات لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، وأن تواطؤ بعض الجهات المهنية قد يكزن عن غير قصد أو على سبيل الإهمال. يساهم هذا أيضاً في تسليط الضوء على أهمية التنظيم الفعال وتوعية الأعمال والمهن غير المالية المحددة، والحاجة إلى زيادة الوعي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين قطاعات الخدمات المهنية. إن *الدراسة الأفقية بشأن فرض الرقابة على التزامات ملكية المستفيد الحقيقي وتطبيق هذه الالتزامات* التي أجرتها مجموعة العمل المالي أظهرت أن عددًا من الدول لا تشترط فرض التزامات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تطبيق الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة في هذا المجال، على الرغم من أن هذا الشرط منصوص عليه في معايير مجموعة العمل المالي. ويمثل الوسطاء المحترفون العاملون خارج الإطار التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب "مدخلاً خلفياً" يمكن من خلاله إدخال الثروة غير المشروعة إلى القطاع المصرفي والمالي الخاضع للتنظيم. وهذا يضع برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة من قبل المؤسسات المالية عرضة للخطر كما أنه يقلّل من الفعالية الشاملة لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي، والتي ينبغي معالجتها باعتبارها مسألة ذات أولوية من خلال التنفيذ الفعّال لمعايير مجموعة العمل المالي ذات الصلة.

232. يعتبر الحوار المستمر بين السلطات المختصة والأعمال والمهن غير المالية المحددة من العناصر الأساسية لضمان التنفيذ الفعّال. ويجب أن تعمل السلطات الحكومية عن كثب مع هيئات القطاع الخاص لتوعية الجهات المهنية بشأن مواطن الضعف التي قد تتعرض لها في مجال أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى التهديدات الأساسية التي قد تسعى إلى استغلال مواطن الضعف هذه، وأن تسمح للجهات المهنية بتبادل الخبرات في مجال المخاطر الناشئة. وقد تم إنشاء بوابات في العديد من البلدان لإتاحة تبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون والكيانات الخاضعة للتنظيم، وبالتالي يمكن للبلدان أن تنظر في كيفية استخدام هذه السبل لتبادل المعلومات من أجل تعزيز الوعي بالمخاطر بين قطاعات الوساطة المهنية.

مسألة ثانية للنظر فيها
إن تنظيم الوسطاء المحترفين بموجب قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[72]، والجهود المبذولة لتثقيف الجهات المهنية بشأن التهديدات ومواطن الضعف التي تواجهها في مجال غسل الأموال تمويل الإرهاب[73]، سوف تساعد على تخفيف حدّة مواطن الضعف المرتبطة بإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.

233. حددت الدراسة الأفقية عدم وجود اتساق في نهج الرقابة عند فرض الرقابة على أنواع مختلفة من الوسطاء المحترفين من قبل هيئات مختلفة (هيئات ذاتية التنظيم)، حتى لو كان الوسطاء يؤدون وظائف متشابهة بشكل أساسي (مثل إنشاء الشركات). في حين أن العديد من الولايات القضائية قد أنشأت منتديات مختلفة لتسهيل التعاون والوعي بالمخاطر بين مجموعات العمل الإقليمية وغيرها من السلطات المختصة، تشير نتائج الدراسة الأفقية إلى أن هذا لا يؤدي بالضرورة إلى اتباع نهج متسق في الرقابة.

234. يلعب مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات دوراً مهماً في تسهيل إنشاء وإدارة الهيئات الاعتبارية، لا سيما في الظروف التي يكون فيها المستفيد الحقيقي مقيماً في ولاية قضائية أجنبية. من الناحية التنظيمية، لا يتمّ تعريف أو فهم قطاع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بشكل واضح في العديد من البلدان عند مقارنته بالقطاعين القانوني والمحاسبي. نتيجة لذلك، تواجه السلطات في العديد من البلدان تحديات في تنظيم وتثقيف مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في المقابل، لدى بعض البلدان، خاصة الولايات القضائية المنخفضة الضرائب، قطاعات قوية ومنظمة في مجال مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، وقد طبّقت هذه البلدات مجموعة من التدابير لتعزيز تنظيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذه القطاعات، بما في ذلك اختبارات النزاهة والكفاءة والسلامة المالية. تعتبر هذه التدابير من الوسائل المناسبة لإضفاء الطابع الاحترافي على قطاع خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات وينبغي على البلدان التي لا تملك تعريفًا لهذا القطاع أن تنظر في تنفيذ تدابير مماثلة على الصعيد المحلي.

235. أفادت وكالات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية أنه يمكن استغلال الامتياز المهني القانوني من قبل أصحاب المهن القانونية المتواطئين لإحباط التحقيقات وإعاقتها. تم الإبلاغ عن هذه المشكلة أيضاً في التقارير السابقة لمجموعة العمل المالي، بما في ذلك تقرير 2013 حول *مواطن الضعف لدى أصحاب المهن القانونية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب*[74]، والإرشادات التوجيهية للعام 2014 *بشأن الشفافية وملكية المستفيد الحقيقي*[75]. نظراً لطبيعة الامتياز المهني القانوني، يجب مراجعة مطالبات الامتياز قبل نقضها، حتى لو كانت أسباب الامتياز المهني القانوني مشكوك فيها من البداية. بغض النظر عن القواعد المرتبطة بالامتياز المهني القانوني في معظم البلدان، ستظل الطبيعة الذاتية لـهذا الامتياز تشكل تحدياً نظرًا لاحتمال تطبيقها غير المتسق، والصعوبات التي يمكن أن تعيق السلطات المختصة من إجراء تحقيقات مالية. شدّد ممثلو القطاع الخاص على أن التدريب على الامتياز المهني القانوني المقدّم لأصحاب المهن القانونية يمكن أن يكون في كثير من الأحيان غير مناسب إلّا إذا كان صاحب المهنة القانونية متخصّص بالمنازعة القضائية والتقاضي حيث يتم مراعاة وجود هذا الامتياز. وقد أفيد أن انخفاض مستوى التدريب، إلى جانب غياب التطبيق العملي من قبل بعض أصحاب المهن القانونية، يؤدي إلى تطوير نُهج واسعة النطاق ومحافظة إزاء الامتياز المهني القانوني. وقد يساعد رفع مستوى التدريب والتوجيه في هذا المجال على التقليل من حدة عامل التعرض بمرور الوقت. ومع ذلك، يتم تشجيع البلدان على العمل مع أصحاب المهن القانونية لتحديد أفضل الوسائل لمعالجة هذه المشكلة، وتوفير وضوح أكبر بشأن نطاق الامتياز المهني القانوني ومعاييره بهدف الحدّ من مدى إساءة استخدامه عن غير قصد ممّا يؤدي إلى عرقلة التحقيقات المالية. وبالتالي، يجدر التوسع في إيجاد الحلول الممكنة.

72 وفقاً للتوصيات 22 و23 و28 من معايير مجموعة العمل المالي

73 وفقاً التوصية 34 من معايير مجموعة العمل المالي

74 مجموعة العمل المالي، 2013، ص. 23.

75 مجموعة العمل المالي، 2014، ص. 38.

مسألة ثالثة للنظر فيها
تعزيز العمل على تحديد الحلول أو التدابير الممكنة لمنع إساءة استخدام الامتياز المهني القانوني لإخفاء معلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي، بما في ذلك النظر في توفير مواد تدريب وإرشادات معززة للمهنيين القانونيين.

236. عند التحقيق في الحالات التي تنطوي على إخفاء هوية المستفيد الحقيقي، أكدت وحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة الأخرى أن المؤسسات المالية التقليدية، لا سيما البنوك، هي المصدر الرئيسي للمعلومات المطلوبة لتحديد وتأكيد ملكية المستفيدين الحقيقيين والجهات المسيطرة. إن المعلومات التي يحتفظ بها القطاع الخاص لها قيمة هائلة وتعتبر أساسية في تحديد غسل الأموال والإجرام على النطاق الأوسع. في المقابل، تقتصر المعلومات التي يحتفظ بها العديد من وحدات الاستخبارات المالية على تقارير المعاملات المشبوهة، والعديد من وحدات الاستخبارات المالية غير قادرة على التحليل المستقل لمصادر المعلومات الأخرى مثل التدفقات المالية عبر الحدود، دون طلب مزيد من المعلومات من المؤسسات المالية. وقد أبلغت وحدات الاستخبارات المالية التي تتلقى مجموعة واسعة من التقارير، بما في ذلك التحويلات البنكية عبر الحدود وتقارير المعاملات النقدية الحديّة، عن أهمية تلك التقارير وقيمتها في تعقب تدفقات الأموال وتحديد معلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي. ينبغي النظر في التدابير الممكنة لزيادة اتساع وعمق المعلومات المتاحة لوحدات الاستخبارات المالية.

مسألة رابعة للنظر فيها
يجب أن تتمتع وحدات الاستخبارات المالية بحق الاطلاع على أوسع مجموعة ممكنة من المعلومات المالية. كما يجدر النظر في التدابير الممكنة لزيادة نطاق وعمق المعلومات المتاحة لوحدات الاستخبارات المالية.

237. بالإضافة إلى حاجة وحدات الاستخبارات المالية لامتلاك قدرة أكبر للوصول بشكل مستقل إلى معلومات الحسابات والمعاملات، لا يمكن التقليل من أهمية تبادل المعلومات والمعلومات الاستخباراتية بشكل مباشر، في الوقت الفعلي، بين السلطات المختصة وشركاء القطاع الخاص. ويشمل ذلك تبادل سجلات المعاملات، بالإضافة إلى المعلومات التي يتم جمعها من خلال إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء. إن حجم الأعمال التي قامت به مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت والهيئات الدولية الأخرى بشأن تبادل المعلومات تشهد بالفعل على أهمية التبادل الفعال للمعلومات. كما يعدّ تبادل المعلومات بين القطاعين العام والخاص وسيلة أساسية لتعزيز شفافية ملكية المستفيد الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات التي يتم تبادلها من خلال الآليات القائمة، مثل التبادل التلقائي للمعلومات وتبادل المعلومات عند الطلب للأغراض الضريبية، لديها القدرة على إبراز ملكية الأصول لغرض إنفاذ القانون في السلطات القضائية الأخرى. ومع ذلك، قد تحدّ حماية الخصوصية من مدى استخدام هذه المعلومات لأغراض إنفاذ القانون والاستخبارات المالية.

مسألة خامسة للنظر فيها
إن زيادة تبادل المعلومات وسجلات المعاملات ذات الصلة من شأنه أن يدعم الجهود العالمية لتحسين شفافية ملكية المستفيد الحقيقي. وبالتالي يجدر تعميق النظر بالوسائل والطرق الممكنة لتعزيز تبادل هذه المعلومات.

238. نتيجة للطبيعة العابرة للحدود الوطنية لمعظم المخططات المصممة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، لا يمكن لوحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة الأخرى في كثير من الأحيان الوصول المباشر والمستقل إلى المعلومات اللازمة لاكتشاف ملكية المستفيد الحقيقي وإثباتها. بالإضافة إلى مجموعة من آليات تبادل المعلومات المتاحة للسلطات المختصة، تم تحديد المساعدة القانونية المتبادلة كأداة رئيسية في معظم التحقيقات الرئيسية التي تنطوي على هيكل الشركات العابرة للحدود الوطنية أو التدفقات المالية الدولية. ومع ذلك، فقد ذكر العديد من سلطات إنفاذ القانون والجهات الاستخباراتية أن التأخير في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة يعدّ من أكثر القضايا التي تحول دون إجراء تحقيق. وفي حين أنه من المعترف به أن قدرة أي دولة على الاستجابة لطلب المساعدة القانونية المتبادلة تعتمد على الموارد المتاحة في تلك الدولة والمتطلبات التشغيلية لوكالات إنفاذ القانون التابعة لها، إلا أنه من الواضح أنه يمكن بذا المزيد من الجهود لتحسين الجودة وتوقيت استجابات المساعدة القانونية المتبادلة. تتطلب التوصيات 36-40 من توصيات مجموعة العمل المالي من الدول تنفيذ آليات رسمية وغير رسمية لتبادل المعلومات حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية. وبالتالي هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات لفهم ما يمكن القيام به لتحسين التعاون الدولي، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة.

مسألة سادسة للنظر فيها
الحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث لفهم ما يمكن القيام به لتحسين جودة وتوقيت تبادل المعلومات هبر الحدود، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة.

239. في السنوات الأخيرة، أدى اهتمام وسائل الإعلام المتزايد الممنوح لدور هياكل الملكية غير الشفافة في التهرب الضريبي وغسل الأموال ومخططات الفساد[76] إلى حثّ الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى إرسال مجموعة من الردود، بما في ذلك في ما يتعلق بالنظر في سجلات مركزية لملكية المستفيد الحقيقي وتطويرها. بالإضافة إلى ذلك، يتمّ تنفيذ أو تحسين السجلات الأخرى، مثل سجلات الشركات (المركزية أم لا) التي تتضمن معلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي. وهذه السجلات هي من بين العديد من الآليات التي يجب على البلدان مراعاتها بموجب معايير مجموعة العمل المالي لدعم تحديد ملكية المستفيد الحقيقي والتحقق منها. يمكن استخدام مصادر متعددة للمعلومات في وقت واحد من قبل السلطات المختصة للقيام بأنشطة الاستخبارات والتحقيق. وتنص معايير مجموعة العمل المالي على أنه من المحتمل جداً أن تحتاج الدول إلى استخدام مجموعة من الآليات لضمان وصول سلطات إنفاذ القانون إلى معلومات كافية ودقيقة وفي الوقت المناسب عن المستفيد الحقيقي للهيئات الاعتبارية. ومن الممكن أيضاً، إذا تمت مراقبة سجلات المستفيد الحقيقي والإشراف عليها بشكل صحيح، أن تدعم جهود المؤسسات المالية والوسطاء المحترفين في مجال إجراءات العناية الواجبة. ومع ذلك، عند تصميم مراكز معلومات ملكية المستفيد الحقيقي وتنفيذها، ينبغي أن تدرك الحكومات الحاجة إلى ضمان دقة معلومات ملكية المستفيد الحقيقي وحداثتها وسهولة إتاحتها للسلطات المختصة والقطاع الخاص. يعد سجل المعلومات، سواء كان يحتوي على معلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي أو أي نوع آخر من معلومات الشركة، ذا قيمة تساوي جودة ودقة المعلومات المتاحة. وقد أوضح هذا التقرير التدابير التي لا تعد ولا تحصى التي يستخدمها المجرمون لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، بما في ذلك استخدام المعينين بالإنابة الرسميين وغير الرسميين، ومن المتوقع أن العديد من هذه التقنيات يمكن تكييفها للتحايل على سجلات ملكية المستفيد الحقيقي أو محاولة تقليل فائدتها.

76 بشكل أساسي نتيجة لتسريب مستندات سرية من شركتي محاماة كبيرتين مشتركتين في إنشاء هياكل شركات دولية معقدة: شركة المحاماة موساك فونسيكا Mossack Fonseca التي يقع مركزها في باناما، في العام 2015، وشركة المحاماة أبلباي Appleby التي يقع مركزها في برمودا، في العام 2017.

مسألة سابعة للنظر فيها
يتعين على الدول التي تستخدم سجلات معلومات ملكية المستفيد الحقيقي أن تنظر في متطلبات توفير الموارد والخبرة المرتبطة بصيانتها والمحافظة عليها لضمان أن المعلومات المسجلة في السجل كافية ودقيقة ومحدثة، ويمكن الوصول إليها في الوقت المناسب. وينطبق ذلك أيضاً على صيانة سجلات الشركة والمحافظة والإشراف عليها.

240. إن القدرة على تأسيس الشركات وفتح الحسابات المصرفية وتحويل الأموال الافتراضي في حالة عدم وجود اتصال وتفاعل مباشر مع مقدم خدمة مهني أو مؤسسة مالية هي موطن من مواطن الضعف المتزايدة. وتؤكد الدراسة الأفقية أن العديد من الولايات القضائية تسمح بالتأسيس المباشر للشركات عبر الإنترنت باستخدام أشكال مختلفة من الهوية الرقمية[77]. طبّقت العديد من المؤسسات المالية تدابير للتحقق من هوية العملاء في غياب التفاعل المباشر معهم، وتقوم الحكومات بإنشاء أو استكشاف الأدوات والموارد لدعم هذه الجهود. ومع ذلك، فإن توفير الخدمات في حال عدم وجود علاقة مباشرة مع العميل هو موطن ضعف يتم استغلاله بشكل شائع من قبل المجرمين. من المحتمل أن تكون الابتكارات التكنولوجية، لا سيما في مجال تحديد الهوية الرقمية وتبادل المعلومات، عنصراً مهماً في الحلول المستقبلية لهذا التحدي. حدد القطاع الخاص بعض التدابير الناشئة التي قد تكون ذات قيمة كبيرة في إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، والتي قد ترغب الدول في النظر في كيفية الاستفادة من هذه المبادرات لتحسين شفافية المعاملات التجارية. وتعمل كل من مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت بشكل متزايد مع القطاع الخاص. وقد تؤدي هذه العلاقات إلى تحديد تدابير إضافية لتحسين الشفافية في المستقبل.

77 راجع، بشكل خاص، السؤال 1 من الدراسة الأفقية في الملحق "ب".

241. لمواجهة التحديات التي تفرضها ترتيبات ملكية المستفيد الحقيقي غير الشفافة، يتعين على الحكومات والمؤسسات المالية والوسطاء المحترفين أن يفهموا بوضوح مواطن الضعف والتهديدات والمخاطر العامة المرتبطة بالهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية. لذلك من الضروري أن تحتفظ الحكومات بتقييم قوي وحديث ويمكن الوصول إليه في ما يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تؤثر على ولايتها القضائية. تتطلب معايير مجموعة العمل المالي من الدول فهم المخاطر التي تواجهها، بما في ذلك وجود آليات لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنواع مختلفة من الهيئات الاعتبارية التي تم إنشاؤها في بلدهم. ولا ينبغي أن تقتصر تقييمات المخاطر الوطنية هذه على المخاطر المحددة داخل حدود الولاية القضائية، بل يجب أيضاً تحليل التهديدات ومواطن الضعف العابرة للحدود الوطنية بعناية. ومن خلال الحفاظ على تقييم مستمر للمخاطر يمكن الاطلاع عليه من قبل الجمهور، ستعمل الحكومات على تغذية وتوجيه تقييمات المخاطر التي يكون قد تم إجراؤها من قبل المؤسسات المالية ومقدمي الخدمات المهنية العاملة في ولايتها القضائية. قد يكون هذا التقرير، وغيره من التقارير المشابهة، مفيداً للاسترشاد به في إجراء هذه التقييمات.

مسألة ثامنة للنظر فيها
تتطلب توصيات مجموعة العمل المالي من الدول تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنواع مختلفة من الهيئات الاعتبارية التي تم إنشاؤها في بلدهم. من المفيد أن تقوم هذه التقييمات بدراسة وتوضيح مواطن الضعف والتهديدات المتعلقة بالهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية المحلية والأجنبية والوسطاء المحليين والأجانب المشاركين في إنشائها، بالإضافة إلى الوسائل التي يمكن بها للمجرمين استغلالها لتسهيل عمليات غسل الأموال وغيرها من الجرائم.

242. يمثل إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي موطن ضعف كبير في نشاط غسل الأموال في كل دولة حول العالم. ولهذا السبب، سيستمرّ في تشكيل تحد كبير لمجتمعات مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت. وإن استمرار العولمة ورقمنة التجارة والتبادل التجاري والخدمات المالية والمهنية وزيادة الوصول إلى الأدوات القانونية غير الشفافة، هي من التحديات الدائمة التي من شأنها أن تؤثر على توافر المعلومات عن المستفيد الحقيقي. ولا تتوفر أي تسوية أو حلاً سحريًا لهذه المشكلة، ولكن المسعى العالمي لتعزيز الشفافية سيتطلب العديد من الحلول المتكررة والمترابطة، فضلاً عن مواصلة الجهود والتصميم من قبل الحكومات والمنظمات الخاصة والعامة والجمهور لتنفيذها.

الملحق أ - المراجع

ACC (2015), *Organised Crime in Australia*, ACC, Canberra.

لجنة الجريمة الأسترالية (2015)، *الجريمة المنظمة في أستراليا*، لجنة الجريمة الأسترالية، كانبرا

ACIC (2017), *Organised Crime in Australia 2017*, ACIC, Canberra.

لجنة الاستخبارات الجنائية الأسترالية (2017)، *الجريمة المنظمة في أستراليا 2017*، لجنة الاستخبارات الجنائية الأسترالية، كانبرا

AUSTRAC (2011), *Money Laundering in Australia 2011*, AUSTRAC, Sydney.

مركز تقارير وتحليل المعاملات الأسترالية (2011)، *غسل الأموال في أستراليا 2011*، مركز تقارير وتحليل المعاملات الأسترالية، سيدني

Dharmapala, D. & Hines, J. (2009), "Which Countries Become Tax Havens?" in *Journal of Public Economics*, Volume 93, pp. 1058-1068.

دارمابلا، د. وهاينز، ج.(2009)، "ما هي الدول التي أصبحت ملاذا ضريبيا" في جريدة الاقتصاديات العامة (Public Economics)، المجلد 93، الصفحات. 1058–1068

FATF (2006), *Misuse of Corporate Vehicles, Including Trust and Company Service Providers*, FATF, Paris.

مجموعة العمل المالي (2006)، *إساءة استخدام عربات الشركات، بما في ذلك مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات*، مجموعة العمل المالي، باريس.

FATF (2007), *Money Laundering and Terrorist Financing through the Real Estate Sector*, FATF, Paris.

مجموعة العمل المالي (2007)، *غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال قطاع العقارات*، مجموعة العمل المالي، باريس.

FATF (2008a), *Risk Based Approach Guidance for the Legal Sector*, FATF, Paris.

مجموعة العمل المالي (2008أ)، *توجيهات النهج القائم على المخاطر للقطاع القانوني*، مجموعة العمل المالي، باريس.

FATF (2008b), *Risk Based Approach Guidance for Accountants*, FATF, Paris.

مجموعة العمل المالي (2008ب)، *توجيهات النهج القائم على المخاطر للمحاسبين*، مجموعة العمل المالي، باريس.

FATF (2008c), *Risk Based Approach Guidance for Trust and Company Service Providers (TCSPs)*, FATF, Paris.

مجموعة العمل المالي(2008ت)، *توجيهات النهج القائم على المخاطر لمقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات*، مجموعة العمل المالي، باريس.

FATF (2008d), *Risk Based Approach Guidance for Real Estate Agents*, FATF, Paris.

مجموعة العمل المالي(2008ث)، *توجيهات النهج القائم على المخاطر لوكلاء العقارات*، مجموعة العمل المالي، باريس.

FATF (2010), *Money Laundering Using Trust and Company Service Providers*, FATF, Paris.

مجموعة العمل المالي (2010)، *غسل الأموال باستخدام مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات*، مجموعة العمل المالي، باريس. مجموعة العمل المالي (2011)، غسل عائدات الجريمة، مجموعة العمل المالي، باريس.

FATF (2011), *Laundering the Proceeds of Corruption*, FATF, Paris.
مجموعة العمل المالي (2011)، *غسل عائدات الفساد*، مجموعة العمل المالي، باريس

FATF (2012a), *International Standards on Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism & Proliferation – the FATF Recommendations*, FATF, Paris.

مجموعة العمل المالي(2012أ)، *المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشارهما– توصيات مجموعة العمل المالي*، مجموعة العمل المالي، باريس.

FATF (2012b), *Specific Risk Factors in Laundering the Proceeds of Crime: Assistance to Reporting Institutions*, FATF, Paris.

مجمعة العمل المالي(2012ب)، *عوامل المخاطر المحددة في غسل عائدات الفساد: مساعدة مؤسسات الإبلاغ*، مجموعة العمل المالي، باريس.

FATF (2013), *Money Laundering and Terrorism Financing Vulnerabilities of Legal Professionals*, FATF, Paris.

مجموعة العمل المالي (2013)، *مواطن الضعف للمهنيين القانونيين في غسل الأموال وتمويل الإرهاب*، مجموعة العمل المالي، باريس.

FATF (2014), *FATF Guidance: Transparency and Beneficial Ownership*, FATF, Paris.

مجموعة العمل المالي (2014)، *توجيهات مجموعة العمل المالي: الشفافية وملكية المستفيد الحقيقي*، مجموعة العمل المالي، باريس.

FATF (2018), *Consolidated Assessment Ratings*. FATF, Paris, www.fatf-gafi.org/publications/mutualevaluations/documents/assessment-ratings.html (updated: 6April 2018) (accessed cited: 12April 2018)

مجموعة العمل المالي (2018)، *تصنيفات التقييم الموحدة*، مجموعة العمل المالي، باريس.

www.fatf-gafi.org/publications/mutualevaluations/documents/assessment-ratings.html(تم تحديثه في 6 ابريل 2018) (تم الوصول إليه كمرجع في 12 ابريل 2018)

Hayton D.J., Kortmann, S.C.J.J.K, Verhagen, H.L.E.1999 ,*Principles of European Trust Law*, Kluwer law international, The Hague, the Netherlands. 215 p.

هايتون.د.ج، كورتمان،س.س.ج.ج،ك،فيرهاغن، ه.ل.أ (1999)، *مبادئ القانون الأوروبي للصناديق الاستئمانية*، مؤسسة كلوير للقانون الدولي، لاهاي، هولندا. 215 ص.

HM Treasury (2015), *UK National Risk Assessment of Money Laundering and Terrorist Financing*, HM Treasury, London.

خزينة جلالة الملكة (2015)، تقييم المملكة المتحدة الوطني عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خزينة جلالة الملكة، لندن.

IBA (2011), *IBA International Principles on Conduct for the Legal Profession*.

رابطة المحامين الدولية (2011)، *مبادئ رابطة المحامين الدولية العامة حول أخلاقيات مهنة المحاماة*.

ICIJ (2017), *The Panama Papers*, https://panamapapers.icij.org/, last accessed July 2018.

الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين (2017)، *وثائق باناما* ، http://panamapapers.icij.otg/ تم الوصول إليها آخر مرة في يوليو 2018.

IMF (2014), *Offshore Financial Centres (OFCs): IMF Staff Assessments*, www.imf.org/external/np/ofca/ofca.aspx, last accessed July 2018.

صندوق النقد الدولي (2014)، *المراكز المالية الخارجية تقييمات موظفي صندوق النقد الدولي*، www.imf.org/external/np/ofca/ofca.aspx، آخر مرة تم الوصول إليها في يوليو 2018.

Jersey Financial Crime Strategy Group (2015), *Money Laundering Typologies and Trends: Jersey*, Government of Jersey, Jersey.

مجموعة جيرسي لاستراتيجيات الجريمة المالية (2015)، *تطبيقات واتجاهات غسل الأموال: جيرسي*، حكومة جيرسي ، جيرسي.

Knobel, A. (2017), *Technology and Online Beneficial Ownership Registries: Easier to create companies and better at preventing financial crimes,* Tax Justice Network, https://www.taxjustice.net/wp-content/uploads/2017/06/Technology-and-online-beneficial-ownership-registries-June-1-1.pdf, last accessed July 2018.

كنوبل، أ. (2017)، *سجلات التكنولوجيا وملكية المستفيد الحقيقي: أسهل لإنشاء الشركات وأفضل لمنع الجرائم المالية*، شبكة العدالة الضريبية، http://www.taxjustice.net/wp-content/uploads/2017/06/Technology-and-online-beneficial-ownership-registries-June-1-1.pdf, تم الوصول إليها آخر مرة في يوليو 2018.

OECD (2001), *Behind the Corporate Veil: Using Corporate Entities for Illicit Purposes*, OECD, Paris.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2001)، *خلف ستار الشركات: استخدام الكيانات المؤسساتية لأهداف غير شرعية*، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.

OECD (2012), *Automatic Exchange of Information: What it is, how it works, benefits, what remains to be done*, OECD, Paris.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2012)، *تبادل المعلومات التلقائي: ما هو، كيف يعمل، المزايا، ما هي الأمور المتبقية التي يجب القيام بها*، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس.

OECD (2017a), *OECD Global Forum on transparency and Exchange of Information for Tax Purposes*, www.oecd.org/tax/transparency/exchange-of-information-on-request/peer-review/.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2017أ)، *المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية*، www.oecd.org/tax/transparency/exchange-of-information-on-request/peer-review.

OECD (2017b), *Signatories of the Multilateral Competent Authority Agreement on Automatic Exchange of Financial Account Information and Intended First Information Exchange Date*, www.oecd.org/tax/automatic-exchange/international-framework-for-the-crs/MCAA-Signatories.pdf, last accessed July 2018.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(2017ب)، *الموقعون على الاتفاقية المتعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية وتاريخ تبادل المعلومات الأولية المقصود*، www.oecd.org/tax/automatic-exchange/international-framework-for-the-crs/MCAA-Signatories.pdf، آخر مرة تم الوصول إليها في يوليو 2018.

Sharman, J. C. (2010), "Shopping for Anonymous Shell Companies: An Audit Study of Anonymity and Crime in the International Financial System", *Journal of Economic Perspectives*, Volume 24, Number 4, pp. 127-140.

شارمن،ج.س.(2010)، *"التسوق من أجل شركات صورية مجهولة": دراسة تدقيق حول إخفاء الهوية والجريمة في النظام المالي الدولي"*، مجلة الأبعاد الاقتصادية (Economic Perspectives)، المجلد 24، الرقم 4، الصفحات 127–140.

US Department of State (2013), *Major Money Laundering Countries*, US Department of State, Washington D.C., https://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2013/vol2/204062.htm, last accessed July 2018.

وزارة الخارجية الأميركية (2013)، *أهم الدول التي تنطوي على أنشطة غسل الأموال* ، وزارة الخارجية الأميركية، واشنطن العاصمة.،http://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2013/vol2/204062.htm ، أخر مرة تم الوصول إليها في يوليو 2018.

US Treasury (2015), *National Money Laundering Risk Assessment*, US Treasury, Washington D.C.

وزارة الخزانة الأميركية (2015)، *تقييم مخاطر غسل الأموال الوطني*، وزارة الخزانة الأميركية، واشنطن العاصمة.

Van der Does de Willebois, E. et al. 2011 ,*The Puppet Masters: How the corrupt use legal structures to hide stolen assets and what to do about it*, The World Bank, Washington D.C., p. 240.

فان دير دوز دي فيليبوا 2011، *Puppets Masters: كيف يستخدم الفاسدون الهياكل التنظيمية القانونية لإخفاء الأصول المسروقة وما يجب القيام به حيال هذا الأمر*، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، ص 240.

WEF (2012), *Organised Crime Enablers*, World Economic Forum, Geneva.

منتدى الاقتصاد العالمي (2012)، *عوامل تحفيز الجريمة المنظمة*، منتدى الاقتصاد العالمي، جنيف.

الملحق ب - الدراسة الأفقية: تنفيذ التزامات ملكية المستفيد الحقيقي والإشراف عليها

1. تم توزيع مجموعتين من الأسئلة على وفود مجموعة العمل المالي ووفود مجموعات العمل المالي الإقليمية في سياق السعي للحصول على معلومات عن إنشاء وحفظ الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية وعن متطلبات الرقابة على ملكية المستفيد الحقيقي وحفظها.

السؤال الأول: ما هي الشركات أو المهن الخاضعة لولايتك القضائية والتي تشارك في إنشاء و/أو حفظ الهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية؟

2. هدف هذا السؤال إلى الحصول على معلومات حول تكوين قطاعات أمناء المعلومات وحجمها وأهميتها في كلّ من الولايات القضائية، وكذلك الأدوار التي يلعبها قطاع أمناء المعلومات في إنشاء الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية. وتوضح المعلومات المقدمة، بشكل عام، أنه يمكن إشراك العديد من أمناء المعلومات الذين يندرجون تحت النوع نفسه في إنشاء الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية على حدّ السواء (إلى الحد الذي تتوفر فيه الترتيبات القانونية).

3. على الرغم من تورط الأنواع نفسها من الوسطاء، فإن عمليات إنشاء الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية تختلف في معظم الحالات. وبالتالي، ستتناولها هذه الورقة بشكل منفصل. وستتناول المعلومات التالية إنشاء الشركات، بينما سيتم طرح موضوع إنشاء الترتيبات القانونية في السؤال الثاني.

4. إن المعلومات المقدّمة من الأعضاء تشرح تفاصيل الإجراءات المتبعة في إنشاء الشركة ودور أمناء المعلومات في تلك الإجراءات. وعلى الرغم من وجود عناصر فريدة يتسّم بها النظام المعمول به في كل ولاية قضائية، يمكن توزيع الشروحات على أربع فئات عامة:

- الأنظمة التي لا تشترط بالضرورة استخدام أمناء المعلومات
- الأنظمة التي تشترط استخدام أمناء المعلومات (غير الكتاب العدل)
- أنظمة التوثيق بواسطة الكاتب العدل
- الأنظمة التي يختبر فيها المسجّل دقة الإيداعات أو يتحمّل التزامات العناية الواجبة الخاصة بأمين المعلومات.

5. الأنظمة الهجينة هي أيضاً ممكنة. ويتم شرح كلّ نوع رئيسي من هذه الأنظمة أدناه.

أمناء المعلومات كخدمة اختيارية

6. إن ما يقارب نصف الردود (29 من 64) الواردة على هذا السؤال أفادت بأن أمناء المعلومات متاحين في الولايات القضائية إلاّ أنه لا يشترط اللجوء إليهم عند إنشاء الشركة. وذلك يتضمّن مجموعة متنوّعة من الأنظمة: أشارت بعض الولايات القضائية بوضوح إلى أنّه يجوز لأيّ فرد إنشاء شركة، ولكنه يتم اللجوء في غالب الأحيان إلى أمناء المعلومات لتيسير هذه الإجراءات. أما المملكة المتحدة فقد أشارت إلى أنّه وعلى الرغم من أنه يجوز عملياً لأيّ شخص تسجيل شركة، إلا أنّه وفي 75% من الحالات تقريباً يتم إنشاء الشركات بواسطة أمناء المعلومات. وفي بعض الولايات القضائية، يُعتبر اللجوء إلى أمناء المعلومات اختياري في معظم الحالات، بينما تشترط ولايات قضائية أخرى اللجوء إلى حافظي المعلومات عند إنشاء الشركة، كما هو موضح في الفئة التالية. كما أفادت ست ولايات قضائية أن خدمات أمناء المعلومات متاحة لديها، ولكنها لم توضح ما إذا كانت هذه الخدمات إلزامية أو ما مدى تواتر استخدامها عملياً.

أمناء المعلومات كخدمة إلزامية

7. تشترط ستة عشر ولاية قضائية اللجوء إلى خدمات أمناء المعلومات (بخلاف الكاتب العدل أو الموظف الحكومي) في معظم الحالات، إن لم يكن في جميعها من أجل إنشاء هيئة اعتبارية. وتشمل هذه الفئة بعض الولايات القضائية ذات الخصائص الفريدة. فعلى سبيل المثال، تشترط أربع ولايات قضائية فقط اللجوء إلى خدمات أمناء المعلومات من أجل إنشاء شركات "أوفشور" أو آليات مؤسسية (شركات أو صناديق استئمانية) باعتبارها تنطوي على مستوى أعلى من المخاطر. وقد تم تصميم الكيانات المذكورة خصيصاً لأغراض الأنشطة الدولية التي تستهدف العملاء غير المقيمين، في المقام الأول، وبالتالي اعتبرها المشرّعون على أنّها تتطلب تدابير معززة، مثل اشتراط إشراك وسيط محترف. وفي بعض الحالات، لا يتم تطبيق الرقابة للتأكّد من أنّ الشركات المسموح لها ممارسة أنشطة معيّنة فقط عند إنشائها (مثل الشركات القابضة الدولية) لا تقوم في ما بعد بممارسة أنشطة أخرى. ومع ذلك، فإنّ الحافز الرئيسي لتسجيلها بالطريقة الصحيحة هو المعاملة الضريبية التفضيلية. وتشترط ولايتان قضائيتان اللجوء إلى خدمات أمناء المعلومات فقط في حالات تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

8. إن مفهوم النهج القائم على درجة المخاطر في مجال آليات تأسيس الشركة قد يخضع للمزيد من الدراسات الوثيقة في المستقبل، وفي ما يلي أحد الأمثلة على ذلك.

الإطار 1. وكلاء الإيداع المسجلون والأفراد المؤهلون المسجّلون في سنغافورة
منذ عام 2015، وضعت سنغافورة تدابير للتأكّد من أنّ الفرد الذي يرغب في تأسيس كيان قانوني بالنيابة عن شخص آخر في السياق العادي للأعمال، يجب أن يكون مسجّلاً في هيئة تنظيم المحاسبة والشركات بمثابة "فرد مؤهل مسجّل". وينبغي على المؤسسات أو الشركات التي توفّر هذه الخدمات أن تتقدم للتسجيل ضمن فئة "وكلاء الإيداع المسجّلين" وأن تعمل من خلال "فرد مؤهّل مسجّل" واحد على الأقل. وبهذه الطريقة، يحتفظ أفراد الجمهور الذين يعملون لحسابهم الخاص (والذين يعتبرون بشكل عام أقل خطورة) بإمكانية الوصول المجاني إلى إجراءات تسجيل الشركة، بينما يشترط على أمناء المعلومات التسجيل والخضوع لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - بغض النظر عن أيّ مركز مهني أو تسجيل قد يملكونه حالياً. ونظراً إلى أنّ تأسيس الهيئات الاعتبارية يتم عبر الإنترنت من خلال نظام المعاملات الإلكترونية الخاص بهيئة تنظيم المحاسبة والشركات، فإنّ هذا النظام لا يسمح إلا للأفراد المؤهلين المسجّلين من وكلاء الإيداع المسجّلين والأفراد بإنشاء الهيئات الاعتبارية وإيداع الملفات. يجب على الفرد أن يستخدم رمز المرور الخاص به ((SingPass، وهو رمز مرور شخصي يصدر للسنغافوريين والمقيمين الدائمين لتمكينهم من استخدام الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، والوصول إلى نظام المعاملات الإلكترونية الخاص بهيئة تنظيم المحاسبة والشركات. ويتعيّن على الأجانب الذين لا يحملون رمز SingPass، اللجوء إلى خدمات وكلاء الإيداع المسجّلين لإنشاء وتسجيل الهيئات الاعتبارية لدى هيئة تنظيم المحاسبة والشركات. يساعد هذا النهج على منع إنشاء الهيئات الاعتبارية من قبل أشخاص غير مصرّح لهم القيام بذلك. ويعتبر النهج الذي تتّبعه سنغافورة في تطبيق اشتراط التسجيل بمثابة إضافةً إلى النهج المعتاد في تطبيق التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على فئات

محددة من الأعمال والمهن غير المالية المحددة (مثل المحامين والمحاسبين، إلخ). فعلى سبيل المثال، سيستمر المحامون والمحاسبون الذين يقومون بأنشطة حددتها مجموعة العمل المالي في الخضوع للتنظيم من قبل الهيئات التنظيمية المعنية / الهيئات التنظيمية المتخصصة. وفي الوقت عينه، ستحتاج الشركة، سواء كانت شركة تقديم خدمات مؤسسية أو مكتب محاماة أو شركة محاسبة، إلى التسجيل لدى هيئة تنظيم المحاسبة والشركات. ويحتاج وكلاء الإيداع المسجّلون إلى تقديم معلومات حول اسم الكيان وعنوان المكتب المسجّل وطبيعة الأعمال والتفاصيل الشخصية للأفراد المؤهلين المسجّلين الذين يرغبون في تعيينهم لمساعدتهم. ويحتاج الأفراد المؤهّلون المسجّلون، بدورهم، إلى توفير التفاصيل الخاصة بمؤهلاتهم. ولن يُسمح لشركة تقديم الخدمات المؤسسية بالتسجيل كـ"وكيل إيداع مسجّل" إذا تمت إدانة أيّ من المستفيدين الحقيقيين فيها أو أي من أعضاء مجلس إدارتها أو شركائها أو مدرائها بارتكاب جرائم جنائية أو إذا تم إعلان إفلاسها ولم يتم تبرئة ذمّتها. كما لن يُسمح للفرد بالتسجيل باعتباره "فرداً مؤهلاً مسجّلاً" إذا تمت إدانته بارتكاب جريمة جنائية (لا سيما الجرائم المتعلقة بالاحتيال وخيانة الأمانة) أو إذا تم إشهار إفلاسه من دون أن يتم رد اعتباره. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم هيئة تنظيم المحاسبة والشركات بالتحقق من المعلومات المرجعية عن المالكين القانونيين والمستفيدين الحقيقيين وأعضاء مجلس الإدارة والشركاء ومدراء وكلاء الإيداع والأفراد المؤهلين المسجّلين من أجل التأكد من سلوكهم السابق والامتثال للأنظمة والقواعد.

أنظمة التوثيق بواسطة الكاتب العدل

9. أفادت الردود الواردة من ثلاثة عشر ولاية قضائية أنها تستخدم نظام التوثيق بواسطة الكاتب العدل من أجل إنشاء الشركة. وتستلزم أنظمة التوثيق بواسطة الكاتب العدل عموماً التصديق على ملفات التسجيل من قِبل الكاتب العدل الذي يشغل منصباً حكومياً ويكون مسؤولاً مباشرة أمام وزارة حكومية. يمكن إيجاد مثل هذه الأنظمة بشكل حصري تقريباً في الولايات القضائية التي تطبق القانون المدني وهي تتطلّب درجة عالية من الإجراءات الشكلية في عملية تأسيس الشركة. ومن المعروف أنّ هذا النهج قد لا تكون ملائماً لكلّ ولاية قضائية. ومع ذلك، قام أعضاء مجموعة العمل المالي بتقييم هذه الأنظمة باعتبارها بعضاً من أكثر الأنظمة فعالية لتنفيذ التزامات ملكية المستفيد الحقيقي.

الإطار 2. أنظمة التوثيق بواسطة الكاتب العدل في إسبانيا وإيطاليا

في التقييمات المشتركة التي تم إجراؤها خلال الجولة الرابعة، تم تقييم كلّ من إسبانيا وإيطاليا على أنّهما تتمتّعان بأنظمة فعّالة إلى حد كبير. وفي كلتا الولايتين القضائيتين، يُعدّ الكتاب العدل موظفين حكوميين، يخضعون لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كلّ ولاية قضائية. ومن المفترض أن تكون أعمال التوثيق المنفّذة حسب الأصول صالحة وذاتية التوثيق وذاتية التنفيذ، كما تُعتبر بمثابة مرجع موثوقاً به. ويشترط اللجوء إلى خدمات الكاتب العدل في مرحلة تأسيس الشركة، وكذلك في وقت لاحق للتحقق من صحة المعلومات الواردة في السجل التجاري وضمان دقتها وتوثيق التغييرات في الملكية.

تتعزز فعالية نظام التوثيق في إسبانيا من خلال تطبيق قاعدة بيانات ملكية المستفيد الحقيقي. وقد بدأ تشغيل قاعدة بيانات ملكية المستفيد الحقيقي في مارس 2014، وباتت متاحة للسلطات المختصة في أبريل من العام نفسه. وهي تستند إلى المعلومات المتوفرة في "الفهرس المحوسب الموحّد" عن طريق تجميع المعلومات حول ملكية المستفيد الحقيقي وتحويلات الأسهم. وبالنسبة إلى كلّ شركة، توفّر قاعدة البيانات مستويين من المعلومات: (i) معلومات ملكية المستفيد الحقيقي التي تم الحصول عليها من قبل الكاتب العدل

خلال تنفيذ إجراءات العناية الواجبة العادية (أي إعلان ملكية المستفيد الحقيقي بما في ذلك نسخة عن بطاقة الهوية الشخصية للمستفيد الحقيقي التي لا بد من تقديمها إذا تم استيفاء مؤشر خطر واحد على الأقل)؛ و(ii) بالنسبة إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة (التي تمثل نحو 92% من إجمالي الهيئات الاعتبارية و96% من الشركات الجديدة في إسبانيا)، يتم الحصول على معلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي من خلال تجميع المعلومات عن عمليات نقل ملكية الأسهم المتعاقبة. ونظراً إلى أنّ الكتّاب العدل مطالبون بالمشاركة في عمليات نقل الملكية هذه، يتم دائماً التحقق من هذه المعلومات وتحديثها مرتين شهرياً.

سجل مع وظائف إشرافية

10. تشير النتائج المستقاة من أبحاث مجموعة العمل المالي الأخرى أن الأنظمة التي تجمع بين نهج واحد أو أكثر لضمان توافر ودقة المعلومات الأساسية عن ملكية المستفيد الحقيقي قد تكون أكثر فعالية من الأنظمة التي تعتمد على نهج واحد. وقد تبيّن أن 21 ولاية قضائية تقوم باستكمال أحد الأنظمة المشار إليها أعلاه بسجل مع وظيفة إشرافية بمستوى معين، بما في ذلك التحقق من اكتمال أو دقة المستندات، أو تنفيذ إجراءات العناية الواجبة في بعض الحالات، أو التحقق من المعلومات مقابل قواعد بيانات حكومية أخرى. وتملك اثنتان من هذه الولايات القضائية أنظمة توثيق، بما في ذلك إسبانيا، كما هو مشار إليه أعلاه. أما في ست ولايات قضائية، فيُشترط استخدام أمناء المعلومات (إلى جانب الكتّاب العدل). وتندرج ثلاثة عشر ولاية قضائية في الفئة التي يكون فيها استخدام حافظي المعلومات اختياري.

الإطار 3. مسجّلو غيرنسي وجيرسي
تُعتبر كلّ من غيرنسي وجيرسي من الولايات القضائية التي تشترط استخدام أمناء المعلومات الخاضعين للتنظيم والإشراف الكامل في تأسيس الشركة كشرط إلزامي يتم تطبيقه على إنشاء معظم أنواع الشركات (على الرغم من أنّه اختياري بالنسبة إلى السكان المحليين). ومع ذلك، في كلتا الولايتين القضائيتين، يقوم المسجّل مقام أمين المعلومات في تطبيق إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء عندما لا يتم اللجوء إلى أمين معلومات من أجل تأسيس الشركة أو إدارتها.

الإطار 4. مسجل الشركات في المملكة المتحدة
في المملكة المتحدة، يُعدّ مسجّل الشركات (Companies House) جزءاً من شبكة الاستخبارات الحكومية. وعلى الرغم من أنّ مسجّل الشركات لا ينفذ إجراءات العناية الواجبة أو إجراءات التحقق من المعلومات، إلا أنّه يقوم بتحليل البيانات لتحديد الأنشطة المشبوهة وأنماط السلوك، ثم يقوم بمشاركة النتائج لاحقاً مع وكالات إنفاذ القانون ذات الصلة. ويتم تحديد النشاط المشبوه وأنماط السلوك من خلال مجموعة متنوّعة من الآليات. وتشمل هذه الآليات ما يلي: 1. متابعة تلقي الشكاوى من الأطراف الثالثة التي يتم تبليغ المسجّل بموجبها بأنّه قد تم استخدام معلوماتهم الشخصية (سواء الاسم أو تاريخ الميلاد و/أو عنوان المنزل) من دون موافقتهم، 2. اتصال من وكالات إنفاذ القانون / الوكالات الحكومية بشأن اشتباهات حول شركة ما، و

3. معلومات استخباراتية أخرى تشير إلى نشاط مشبوه. ويمكن أن يشمل ذلك استخدام بطاقة ائتمانية واحدة أو عنوان بريد إلكتروني واحد لتأسيس العديد من الشركات، بحيث تبدو في الظاهر بأنها غير مرتبطة بعضها ببعض.

إن التحقيقات الداخلية التي تستخدم البيانات غير العامة (مثل عنوان البريد الإلكتروني وعنوان بروتوكول الإنترنت - إذا وجد، وتفاصيل البطاقة الائتمانية أو بطاقة الخصم) قد تؤدي إلى ربط شركة مشتبه بها بعشرات أو مئات الشركات. وتجدر الإشارة بأنه لا توجد تغذية تلقائية لهذه المعلومات ما يستلزم قيام المسجّل باتخاذ الإجراءات المناسبة.

أنظمة التسجيل عبر الإنترنت

11. تسمح بعض الولايات القضائية للسكان المقيمين باستخدام نماذج مختلفة من الهوية الرقمية لتأسيس الشركات مباشرة عبر الإنترنت، من دون أيّ وسطاء. وتختلف آليات هذه الهويات الرقمية من حيث أنها قد تستخدم الرموز أو كلمات المرور أو الرسائل القصيرة أو المصادقة البيومترية. وتكمن الفكرة الأساسية في أنّ تحديد الهوية الشخصية يحدث مرة واحدة فقط، إما عن طريق سلطة حكومية أو وكيل معتمد، مثل البنك أو مكتب البريد، على أساس أوراق هوية صالحة و/أو بيانات بيومترية صالحة. وفور إنشاء الهوية الرقمية، يتم تخزينها مركزياً ويمكن استخدامها للوصول إلى الخدمات التي توفّرها مختلف هيئات القطاعين العام والخاص. وقد لا يتم تحديث هذه المعلومات في بعض الحالات بعد إصدارها المبدئي ويجوز أن يتحمّل الشخص مسؤولية الحفاظ على سرية تفاصيل الوصول إلى هويته الرقمية وكيفية استخدامها، وعلى سبيل المثال، يُعدّ استخدام هوية شخص آخر جريمة جنائية بحد ذاتها. فمن ناحية، يتمتع هذا النظام بمزايا مثل تبسيط الإجراءات الشكلية وتوفير قدر أكبر من الأمان (من المستحيل تقريباً تزوير الهوية الرقمية). ومن ناحية أخرى، فهو يثير مخاوف تتعلق بالمخاطر العالية المتمثّلة بسرقة الهوية وسوء استخدامها من قبل أشخاص وهميين، ولا سيّما في حال عدم وجود ضمانات كافية.

السؤال الثاني: حدّد تفاصيل المتطلبات القانونية لإنشاء الترتيبات القانونية (سواء بموجب القانون المحلية أو القانون الأجنبي).

12. في فبراير 2017، قررت مجموعة العمل المالي توسيع نطاق هذا المشروع ليشمل الصناديق الاستئمانية. وبالتالي، هدف هذا السؤال إلى الحصول على معلومات خاصة بتأسيس الصناديق الاستئمانية والترتيبات المماثلة الأخرى، سواء تم إنشاء تلك الصناديق أو الترتيبات بموجب القانون المحلي أو القانون الأجنبي. وجاء 60% من الردود من الولايات القضائية التي ينصّ قانونها المحلي على إنشاء صناديق استئمانية أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة. وقد وردت 21% من الإجابات من ولايات قضائية لا تشكل مصدراً قانونياً للترتيبات القانونية، ولكنها تعترف بعض الشيء بالترتيبات القانونية الأجنبية وتسمح بإنشاء ترتيبات قانونية أجنبية أو إدارتها من قبل أمناء المعلومات أو غيرهم من الاشخاص الخاضعين لولايتها (على سبيل المثال، بموجب اتفاقية لاهاي للصناديق الاستئمانية). وأخيراً أشار 19% من الإجابات أنهم لا يعترفون بأي ترتيبات قانونية (مثلاً في المحاكم أو في نظامها الضريبي)، سواء كانت تستند إلى قانون محلي أو أجنبي.

13. من بين 52 ولاية قضائية تسمح بإنشاء صناديق استئمانية أو ترتيبات قانونية مماثلة بموجب القانون المحلي أو الأجنبي، فإن نحو 54% منها لم تقم بتقديم أيّ معلومات حول ما إذا كان التسجيل مطلوباً أم لا. وفي المجموعة نفسها، فإن 46% من الولايات القضائية المشاركة لم توفر معلومات بشأن تنفيذ التزامات ملكية المستفيد الحقيقي. وعلى الرغم من أنّ المعلومات الواردة قد تكون كافية للتعرّف إلى بعض الأنماط العامة، إلا أنّ هذه العيّنة الصغيرة قد لا تكون كافية للتوصل إلى أيّ استنتاجات في ما يتعلق بأفضل الممارسات.

14. من بين الولايات القضائية الأربع والعشرين التي قدّمت معلومات عن تسجيل الترتيبات القانونية، اشترطت 29% منها تسجيل الصناديق الاستئمانية، مقابل 29% غيرها لم تشترط إجراءات التسجيل. أما النسبة الأكبر، وهي 42%، فاشترطت تسجيل الصناديق الاستئمانية التي تستوفي معايير معيّنة فقط. وتشمل هذه المعايير توليد الدخل الخاضع للضريبة أو إجراء توزيعات خاضعة للضريبة، والممتلكات العقارية المدرجة كأصل استئماني، أو عندما يكون الصندوق الاستئماني أجنبياً. وتجدر الإشارة إلى أنّ الصناديق الاستئمانية قد تكون مسجّلة كنوع آخر من الكيانات التجارية إذا كانت الولاية القضائية لا تسمح بإنشاء صناديق استئمانية بموجب تشريعاتها.

15. أما في ما يتعلق بتنفيذ متطلبات ملكية المستفيد الحقيقي، قامت 27 ولاية قضائية بتوفير معلومات عن ذلك، بينما قامت 52% منها بتطبيق التزامات خاصة بملكية المستفيد الحقيقي بموجب القانون المعمول به. وتعتمد نسبة 26% على مزيج من القانون العام والمتطلبات القانونية، مقابل 22% تعتمد فقط على التزامات الوصي بموجب القانون العام لتوفير معلومات عن المستفيد الحقيقي.

الإطار 5. المتطلبات التي تفرضها جيرسي في مجال الوسطاء المهنيين
من الأمثلة الهامة التي تم تقديمها فيما يتعلق بفرض التزامات ملكية المستفيد الحقيقية بموجب القانون هو مثال عن معلومات واردة من جيرسي. ففي جيرسي، إنّ أيّ شخص يقوم عن طريق أي نشاط (بغض النظر عن المهنة الأساسية) بدور الوصي أو التصرف كوصي أو الترتيب لشخص آخر ليتصرّف أو يؤدّي وظيفة الوصي على صندوق استئماني مباشر، فهو يعتبر بأنه يقوم بنشاط خاضع للتنظيم ويصبح بالتالي خاضعاً لالتزامات مكافحة غسل الأموال. وعلى غرار تأسيس الهيئات الاعتبارية في سنغافورة، يستخدم هذا النظام منهجاً قائماً على النشاط يتجنّب الاستناد إلى أيّ مهنة معيّنة وفرض التزامات مكافحة غسل الأموال بشكل غير مقصود على أعضاء تلك المهن الذين لا تتعرض أنشطتهم اليومية لخطر سوء المعاملة لأسباب غير مشروعة.

الإطار 6. نظام نيوزيلندا للصناديق الاستئمانية الأجنبية
في ما يلي مثال آخر قدّمته نيوزيلندا. فمنذ فبراير 2017، بدأت نيوزيلندا بتطبيق نظام جديد يتعيّن على الصناديق الاستئمانية الأجنبية بموجبه (التي تم تعريفها على أنّها صناديق استئمانية تمّ إنشاؤها من قبل أشخاص لم يُقيموا بتاتاً في نيوزيلندا) والتي يكون لديها وصي مقيم في نيوزيلندا أن تقوم بالتسجيل لدى إدارة الإيرادات الداخلية. ويتعيّن على الأوصياء تحديث أيّ تفاصيل تم تغييرها في غضون 30 يوماً من التاريخ الذي يصبحون فيه على علم بالتغيير. وعلاوة على ذلك، يشترط النظام **تقديم إقرارات عن العائدات السنوية وتحديث التفاصيل وإرفاق البيانات المالية** وتقديم تفاصيل عن المنشئين والمستفيدين الجدد الذين يحصلون على توزيعات من الصندوق الاستئماني. وإذا أخفق الوصي المقيم في نيوزيلندا في الالتزام بالتزاماته، سيتوقف عن الاستفادة من الإعفاءات الضريبية على مصادر الدخل الخارجية وقد يخضع للمقاضاة. وكان السبب في تطبيق هذا النظام الجديد هو للاستجابة للمنشورات الصادرة عن الهيئات الدولية والتقارير الإعلامية التي حددت بأنّ الصناديق الاستئمانية الأجنبية على أنها عرضة لإساءة الاستخدام في المخططات الإجرامية. ومن أجل مواجهة المخاطر، اتخذت السلطات تدابير لتعزيز الرقابة على تلك الكيانات.

16. حوالى 20% من الردود الواردة من الولايات القضائية المشاركة أفادت بأنّه لا يُسمح بتواجد أي نوع من الصناديق الاستئمانية في الولاية القضائية. ومن بين 12 ولاية قضائية مشاركة، تم تحديد 5 منها على أنها تمتلك إطاراً قانونياً يسمح بإنشاء الترتيبات القانونية بشكل خاص بحسب ما هو وارد في تقرير استعراض الأقران الصادر عن المنتدى العالمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو بناء على معلومات أخرى ذات مصدر مفتوح . ويثير هذا الأمر عدة أسئلة أخرى تستدعي الحاجة إلى توضيح المقصود من قول الولايات القضائية بأنّ وجود الصناديق الاستئمانية "غير مسموح به" واستكشاف الأسباب التي تبرر إمكانية أن يكون لدى سلطات الضرائب وسلطات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الولاية القضائية نفسها مفهوم مختلف للإجابة على ذلك السؤال.

17. كما أشرنا، لم تُقدم سوى معلومات قليلة للغاية في ما يتعلق بالمتطلبات القانونية المحددة لإنشاء الصناديق الاستئمانية. وهذه مسألة يجب أن تكون محل استعراض متعمق بهدف النظر فيما إذا كان يجوز استخلاص الاستنتاجات بشأن أفضل الممارسات. ففي المعلومات التي تم تقديمها، قد تساعد بعض النُهج المتبع في إنشاء الصندوق الاستئماني في التصدي للتحدّيات المشتركة التي تهدد تنفيذ تدابير فعّالة لمنع إساءة استخدام الترتيبات القانونية. ويمكن إعادة النظر ملياً في هذه النُهج باعتبارها تشكلّ أساساً لشرح وتحليل أكثر تفصيلاً في الدراسة الأفقية النهائية. وهي تشمل على وجه الخصوص تسجيل الصناديق الاستئمانية بعد استيفاء معايير معيّنة؛ والنهج المعتمد في جيرسي بشأن فرض التزامات ملكية المستفيد الحقيقية على الأوصياء؛ والحاجة إلى توضيح ما هو المقصود بقول الولايات القضائية إنّ الصناديق الاستئمانية "غير مسموح بها" والمسائل المرتبطة بها.

السؤال الثالث: ما هي المتطلبات القانونية للحفاظ على الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية وكيف تتم مراقبة الالتزام بتلك المتطلبات؟

18. إنّ الحفاظ على الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية، أي متطلبات العائدات السنوية والحسابات والإبلاغ عن التغييرات في السيطرة أو الملكية، وما إلى ذلك، يشكّل أمراً في غاية الأهمية لضمان المحافظة على تحديث ودقة المعلومات الأساسية عن ملكية المستفيد الحقيقي. وفي البداية، تم طلب معلومات تتعلق برصد الامتثال للالتزامات باعتبارها جزء من الاستبيان الأول (السؤال 2(e)). ومع ذلك، لم يتم الحصول إلا على القليل من المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع. وفي فبراير 2017، وسّعت مجموعة العمل المالي نطاق هذا المشروع للحصول على معلومات حول المتطلبات القانونية للحفاظ على الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية، وكذلك النظم المعمول بها لرصد الامتثال.

19. للأسف، لا تزال المعلومات المتعلقة بهذه المسائل غير كافية. ففي 53% من الردود الواردة، لم يتم توفير أيّ معلومات بشأن متطلبات الحفاظ على الهيئات الاعتبارية. ومن أجل الحفاظ على الترتيبات القانونية، لم يتم توفير أيّ معلومات في 46% من الردود. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المعلومات المتعلقة برصد الامتثال لمتطلبات الحفاظ على الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية، فإن غالبية الردود الواردة (64%) لم يقدّم أيّ معلومات بهذا الشأن. ومع ذلك، فإنّ جولة ثالثة من جمع المعلومات من شأنها أن تؤخر هذه الدراسة بشكل كبير، لذلك حاولنا التوصل إلى استنتاجات بناء على الردود الواردة وإن كانت غير مكتملة. وهذا يعني أنّ الاستنتاجات المتعلقة بهذه المسألة أقلّ إثباتاً من المسائل الأخرى. وفي الفقرات التالية، تعكس الإحصاءات الردود التي قدّمت معلومات ذات صلة فقط. وكذلك، قد تفرض بعض الولايات القضائية واحداً أو أكثر من التدابير التالية مع العلم أن الفئات المذكورة ليست حصرية بشكل متبادل.

الهيئات الاعتبارية

20. إن الشرط المشترك للحفاظ على الشخصيات الاعتبارية يتمثل في تقديم إقرارات العائدات السنوية (بخلاف الكشف الضريبي)، وإصدار الشهادات أو الحسابات. وينطبق هذا الشرط على 53% من الردود الواردة (17 من 32). كما يأتي الإخطار بالتغييرات في المرتبة الثانية بنحو 37.5% (12 من 32). وأشارت الولايات القضائية في 1% من الردود (3 من 32)، إلى عدم وجود متطلبات للحفاظ على الشخصيات الاعتبارية بخلاف تلك التي تفرضها أيّ التزامات معمول بها في مجال مكافحة غسل الأموال وإجراءات العناية الواجبة.

الترتيبات القانونية

21. في حالة الترتيبات القانونية، بخلاف تلك التي تنطبق عليها التزامات القانون العام، يتبيّن أنّ متطلبات الحفاظ على الترتيبات القانونية هي إما غير موجودة أو أنها موجودة كحد أدنى. وقد تبيّن أن 9 فقط من 23 ولاية قضائية مشاركة تشترط وجود متطلبات للحفاظ على الترتيبات القانونية. وتشترط ثلاثة منها تقديم إخطار في حال حدوث أي تغييرات في ملكية المستفيد الحقيقي أو السيطرة. وفي كثير من الأحيان، يتبيّن أن بعض الولايات القضائية (14 من 23 ولاية قضائية) لا تشترط على الإطلاق وجود أي متطلبات بهذا الشأن. وبناءً على هذه الأرقام، يعتمد توافر معلومات دقيقة وحديثة حول الترتيبات القانونية بشكل كلّي تقريباً على أمناء المعلومات والأوصياء غير المحترفين (أو من يعادلهم)، مع وجود دور ضئيل أو معدوم لسجلات القطاع العام. وإلى الحد الذي يشارك فيه أمناء المعلومات في

تأسيس الترتيبات القانونية، يؤكّد هذا الاستنتاج على أهمية الإشراف الفعّال لضمان الامتثال لالتزامات إجراءات العناية الواجبة.

المتابعة المستمرة للامتثال بمتطلبات الحفاظ على الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية

22. قدّمت 25 ولاية قضائية معلومات تتعلق بآليات رصد الامتثال لمتطلبات الحفاظ على الشخصيات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. ومن بين هذه الولايات القضائية، فإنّ أكثر الآليات شيوعاً في مجال المتابعة المستمرة للامتثال لتلك المتطلبات هي ممارسة الرقابة من خلال السجل. وتملك بعض السجلات أنظمة مؤتمتة لمراقبة المواعيد النهائية لتقديم إقرارات العائدات أو الشهادات السنوية. وفي حالات أخرى، تقوم السجلات بالتحقق من معلوماتها مقابل بيانات تحتفظ بها سلطات أخرى (مثل السلطات الضريبية) من أجل ضمان صحّتها. وأخيراً، تقوم بعض السجلات بإجراء اختبار عشوائي أو عمليات تدقيق مستهدفة للتحقق من دقة المعلومات المتعلقة بهيئات اعتبارية (أو ترتيبات قانونية) مختارة. وقد تم الإبلاغ عن هذه الآليات من قبل 40% من الولايات القضائية التي ردّت على هذا السؤال (10 من 25). في حين أنّ عدداً أقلّ بقليل، 9 من 25، قد أفاد بأن المتابعة من قبل الجهة الرقابية أو الجهة التنظيمية الخاصة بمكافحة غسل الأموال هي عنصر من عمليات التفتيش للتحقق من الامتثال. ومع ذلك، فإنّ 24% من الولايات القضائية التي ردّت على هذا السؤال أفادت بأنّها لا تتابع مسألة الامتثال على الإطلاق.

الإطار 7. سجل ملكية المستفيد الحقيقي في بلجيكا
من أجل معالجة هذه المسائل وغيرها، تقوم بلجيكا بتطبيق سجل ملكية المستفيد الحقيقي الذي من المتوقع بدء تشغيله بحلول عام 2018. وعند تشغيل هذا السجل، سيكون هناك نوعان من الضوابط المؤتمتة: النوع الأول يهدف إلى التحقق من "الكيانات الملزمة" من خلال مقارنتها مع الكيانات التي قامت بالفعل بتوفير معلومات حول ملكية المستفيد الحقيقي. أما النوع الثاني فيهدف إلى التحقق من قاعدة بيانات ملكية المستفيد الحقيقي من خلال مقارنتها مع قواعد البيانات الحكومية الأخرى (لا سيما داخل وزارة المالية) للتحقق من جودة البيانات. وستتم متابعة أنظمة التحقق هذه من قِبل موظف مخصص لتجهيز البيانات كما سيتم إنفاذ متطلبات الامتثال بواسطة وحدة خاصة تابعة للخزانة.

23. بحسب المعلومات التي تمّ جمعها لغرض هذه الدراسة، فقد حظيت عشر ولايات قضائية (15.6%) أو أنها ستحظى مع حلول نهاية العام 2018 بنظام تسجيل ملكية المستفيد الحقيقي.

24. مع أنّ المعلومات غير مكتملة، تشير الإجابات المقدّمة إلى مواطن ضعف خطيرة في الإجراءات المصممة لضمان بقاء المعلومات الأساسية المتعلقة بملكية المستفيد الحقيقي دقيقة وحديثة.

السؤال الرابع: اشرح كيف تقوم الوكالات المسؤولة عن تطبيق الرقابة على أمناء المعلومات (سواء الوكالات الحكومية أو الهيئات ذاتية التنظيم) في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتقييم الامتثال لالتزامات ملكية المستفيد الحقيقي.

25. لا توجد معلومات كافية – سواء من الإجابات على الاستبيانات أو من تقارير التقييم المشترك – لإعداد صورة عامة عن كيفية قيام السلطات أو الهيئات ذاتية التنظيم بتقييم الامتثال لهذه الالتزامات المحددة. إلاّ أنّه من الممكن وصف بعض العناصر المشتركة التي قد لا تكون موجودة في كل حالة من الحالات. وفي معظم الحالات، تجمع عملية الرقابة بين المراجعات المكتبية وعمليات التفتيش الميداني. وتتضمن المراجعات المكتبية تحليل تقارير المراجعات المالية السنوية المستقلة وغيرها من التقارير الإلزامية بحيث يتم تحديد الوسطاء الخطرين (مثلاً على أساس حجم الشركات أو المشاركة في الأنشطة العابرة للحدود أو قطاعات عمل محددة)، والتدقيق الآلي للسجلات للكشف عن المعلومات المفقودة حول ملكية المستفيد الحقيقي وتحديد أمناء المعلومات المسؤولين عن إعداد الملفات وإيداعها. أمّا التفتيش الميداني فيتضمن مراجعة السياسات والضوابط والإجراءات الداخلية بالإضافة إلى تقييمات المخاطر الخاصة بأمناء المعلومات، والتدقيق العشوائي في الوثائق الخاصة بإجراءات العناية الواجبة والأدلة الداعمة، واختبار نماذج من التزامات إعداد التقارير والإبلاغ. كما يقوم بعض المشرفين الوطنيين والهيئات الذاتية التنظيم بتعيين مراجعي حسابات مستقلين للقيام بعمليات التفتيش الميداني نيابة عنهم.

26. وتستطيع الوفود النظر في ما إذا كانت هذه مسألة تتطلب المزيد من المعلومات (مثلاً في سياق أيّ مشاريع أخرى بعد إعداد الدراسة الأفقية، أو كجزء من إرشادات النهج القائم على درجة المخاطر المتوفرة لمهن أمناء المعلومات).

السؤال الخامس: كيف تم تطبيق الرقابة أو التنظيم على الشركات والمهن التي تمارس أنشطة إنشاء و/أو الحفاظ على الهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية؟

27. وفقاً للتوصية 28، يجب أن تخضع جميع فئات الأعمال والمهن غير المالية المحددة والتي تعمل بصفة "أمين معلومات" لأنظمة رقابية فعالة تضمن الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بمعنى آخر، عليها أن تكون خاضعة للرقابة الفعالة. والهدف من هذا السؤال الحصول على معلومات حول أنواع الأنظمة الرقابية المتّبعة من قبل أمناء المعلومات والأدوار التي تؤديها الجهات الرقابية. أمّا النتيجة الأكثر إثارة للدهشة هي أنّ 17% من الولايات القضائية التي استجابت لا تفرض على أمناء المعلومات أيّ التزامات تتعلق بمكافحة غسل الأموال أو التزامات رقابية في مجال مكافحة غسل الأموال على الإطلاق، على الرغم أنّ التوصيات 22، و23 و28 تشترط تطبيق هذه الالتزامات.

17% من الولايات القضائية التي استجابت لا تفرض على أمناء المعلومات أيّ التزامات تتعلق بمكافحة غسل الأموال أو التزامات رقابية في مجال مكافحة غسل الأموال على الإطلاق، على الرغم أنّ التوصيات 22، و23 و28 تشترط تطبيق هذه الالتزامات.

تشترط تطبيق هذه الالتزامات. في بعض الحالات، مثل الولايات المتحدة وكندا، يكون هذا نتيجة لمقاومة الأنظمة من قبل القطاعات أو المهن ذات الصلة (على سبيل المثال تعمل هذه المجموعات على منع سنّ القوانين أو اللوائح التي قد تفرض مثل هذه الالتزامات أو تثير تحديات دستورية

إزاء مثل هذه القوانين بمجرد إقرارها). وفي حالات أخرى، قد تمثل جانباً "غير مكتمل" من نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي لم يتم تنفيذه بعد.

28. تشرح المعلومات المقدمة من الأعضاء الذين يفرضون الرقابة مجموعة من الترتيبات الرقابية الخاصة بأمناء المعلومات. وعلى الرغم من وجود اختلافات في كل فئة وعناصر فريدة يتسّم بها النظام المعمول به في كل ولاية قضائية، يمكن توزيع الشروحات على أربع فئات عامة:

- جهة رقابية وطنية لأنشطة مكافحة غسل الأموال
- جهات رقابية وطنية متعددة لأنشطة مكافحة غسل الأموال
- جهة رقابية وطنية لقطاع أو أكثر من قطاعات أمناء المعلومات وهيئة ذاتية التنظيم أو أكثر للجهات الأخرى
- هيئات ذاتية التنظيم فقط لجميع أمناء المعلومات

الشكل 1. نماذج الرقابة على أمناء المعلومات
تفصيل الردود من قبل السلطات القضائية المشاركة في الاستطلاع

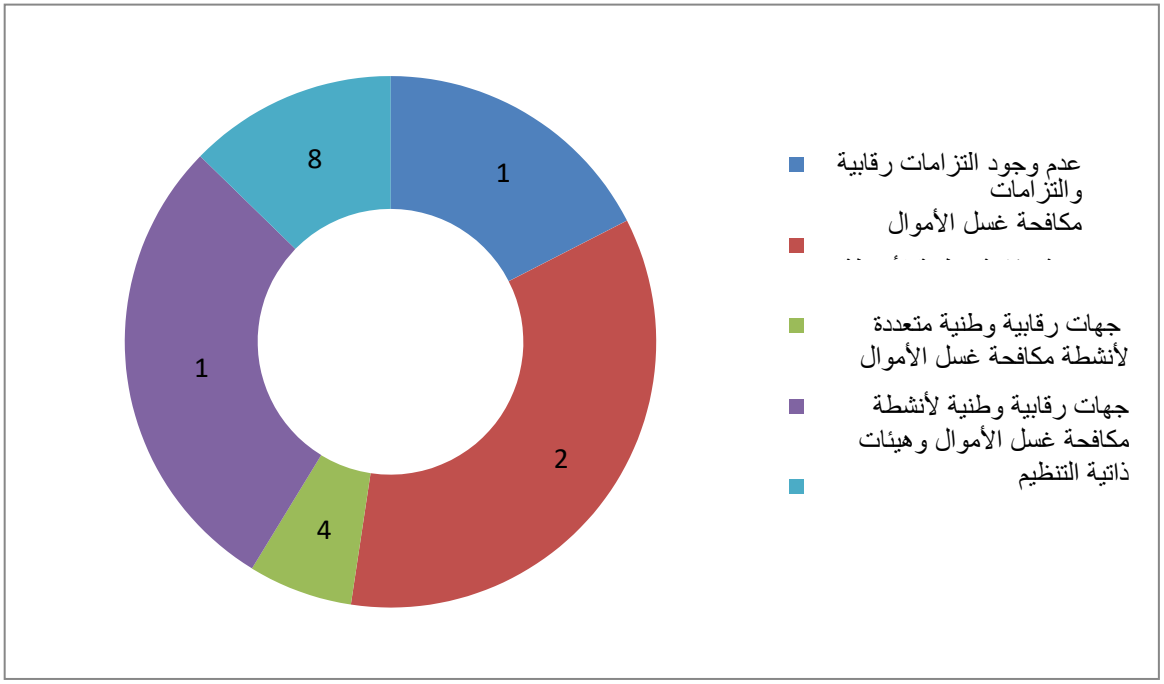

جهة رقابية وطنية لأنشطة مكافحة غسل الأموال

29. في 42% من الولايات القضائية المستجيبة (22 من 64)، هناك سلطة رقابية واحدة للإشراف على التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعادة ما تكون هذه السلطة المصرف المركزي أو السلطة النقدية أو وحدة الاستخبارات المالية أو لجنة الخدمات المالية. وبحسب صندوق النقد الدولي، إن معظم الولايات التي أبلغت عن وجود مثل هذا النظام
(12 من 22) تُعتبر بمثابة "مراكز مالية خارجية".

30. ومما يسترعي الانتباه أنّ 77% من الولايات القضائية هذه التي تستخدم هذا النموذج الرقابي (17 من 22) أبلغت عن حالات رقابة أو إنفاذ – وهو أعلى مستوى من أيّ نموذج رقابي آخر. إن هذا الواقع، إلى جانب العدد الكبير من المراكز المالية الخارجية الممثلة في هذه الفئة، هو متوافق مع نتائج

مشروع مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات والذي أعِدّ في إطار الكتاب بعنوان: "سادة الدمى" The Puppet Masters. وقد انطوى هذا المشروع على إجراء دراستي تدقيق شملتا التماس عروض للشركات الصورية من مجموعة من مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. وتمّ تعزيز هذه البيانات بمعلومات تم استقائها من خلال مقابلات معمّقة مع مقدّمي هذه الخدمات. وقد تمّ تصميم هذا النهج لاختبار الامتثال التنظيمي في مختلف الولايات القضائية. فكشف المشروع أنّ 94% من الأجوبة التي قدّمها أمناء المعلومات في المراكز المالية الدولية أو الملاذات الضريبية كانت ممتثلة لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعني، بما في ذلك جمع المعلومات المتعلقة بإجراءات العناية الواجبة ورفض الأعمال المشبوهة. ولم يقدّم سوى 25% من أمناء المعلومات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أجوبة متوافقة.

جهات رقابية وطنية متعددة

31. في هذه الولايات، يتم تقسيم عملية الرقابة على قطاعات أمناء المعلومات بين الوكالات الحكومية مثل وحدات الاستخبارات المالية والمصارف المركزية وسلطات الخدمات المالية. وبسبب المجموعة الصغيرة نسبياً (6% من المستجيبين)، من الصعب تحديد ما إذا كانت حقيقة أن اثنتين فقط من الولايات القضائية الأربعة قد أبلغت عن أيّ إجراء إنفاذ هو مجال يدعو للقلق الكبير. ومع ذلك فإنّ مسألة التعاون الداخلي في حال تكليف جهات حكومية متعددة بمهمة لرقابة على مكافحة غسل الأموال، هي مسألة يجب أن تكون محل استعراض متعمق.

جهة رقابية وطنية وهيئة ذاتية التنظيم واحدة أو أكثر

32. في 29% من الولايات القضائية المشاركة (18 من 64)، يتم تقسيم عملية الرقابة على مهن أمناء المعلومات بين وكالة حكومية واحدة أو أكثر من الهيئات الذاتية التنظيم. وفي هذا النموذج الرقابي، 61% من الولايات القضائية هذه (11 من 18) لا تقوم بالإبلاغ عن أيّ عمل رقابي أو متعلق بالإنفاذ.

الهيئات الذاتية التنظيم فقط لجميع أمناء المعلومات

33. في هذا النموذج الرقابي، لا توجد سلطة وطنية لمراقبة إجراءات مكافحة غسل الأموال لدى أمناء المعلومات بل تقوم الهيئات الذاتية التنظيم بعملية الرقابة على جميع قطاعات أمناء المعلومات. وتشمل الولايات القضائية التي تقوم بالإبلاغ عن هذا النموذج الرقابي 13% من العينة. بينما تمتنع خمسة من الولايات القضائية من أصل ثمان (63%) عن الإبلاغ عن أيّ إجراءات رقابية أو متعلقة بالإنفاذ.

الرقابة من قبل الهيئات الذاتية التنظيم

34. في الولايات القضائية الست والعشرين التي تؤدي فيها الهيئات الذاتية التنظيم مهام الرقابة على التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تبيّن أن المحامين يخضعون لرقابة هذه الهيئات في جميع هذه الولايات القضائية ما عدا واحدة. وفي 16 من 26 ولاية قضائية (64%) لم يتم الإبلاغ عن أي إجراءات متعلقة بالإنفاذ. كما أبلغت سبع ولايات قضائية عن أنشطة رقابة ناشطة يخضع لها المحامون من قبل الهيئات الذاتية التنظيم.

35. بالنسبة إلى تلك الولايات القضائية حيث يخضع أمناء المعلومات لرقابة الهيئات الذاتية التنظيم، لم يكن بالإمكان تحديد أنماط واضحة في ما يختص بكيفية أداء عملية الرقابة بسبب تنوع النُهج المعتمدة. ومن الأصعب حتى استخلاص الاستنتاجات بشأن فعالية أي مقاربة بدون تقييم مناسب. بل إنه من الأصعب استخلاص النتائج التي تُبيّن أي من النُهج هو أكثر فاعلية دون إجراء تقييم مناسب. ومع ذلك، من الممكن تقديم بعض الملاحظات العامة:

- لا يوجد اتساق في نهج الرقابة عند فرض الرقابة على أنواع مختلفة من الوسطاء المحترفين من قبل هيئات مختلفة حتى لو كان الوسطاء يؤدون وظائف متشابهة بشكل أساسي (مثل إنشاء الشركات). بمعنى آخر، يعتمد النهج الرقابي غالباً على نوع الجهات الرقابية الذي ينتمون إليه، بدلاً من نوع العمليات التي يمارسونها فعلياً. على الرغم من أن العديد من الولايات القضائية قد أنشأت منتديات مختلفة تسهل التعاون والوعي بالمخاطر بين هيئات الذاتية التنظيم والسلطات المختصة (وخاصة وحدات الاستخبارات المالية)، فإن هذا لا يبدو أنه يؤدي إلى نهج رقابي متسق.
- إن معظم الهيئات الذاتية التنظيم، ولا سيما تلك التي تغطي المحامين والكتاب العدل تكون مستقلة ولا يبدو أنها خاضعة للإشراف/الرقابة من قبل سلطة مختصة (كما هو موضح في تعريف "الجهات الرقابية" في مسرد مجموعة العمل المالي). ولكن في بعض الحالات، تؤدي السلطات المختصة دورها، على سبيل المثال في تعيين الموظفين. وفي ولايتين قضائيتين تخضع الهيئات الذاتية التنظيم للرقابة المباشرة من قبل السلطات المختصة، وفي ولاية قضائية واحدة تشكل هذه الهيئات الذاتية التنظيم هيئات حكومية من الناحية القانونية. وهناك ولاية قضائية أخرى في طور إنشاء منظمة جامعة للرقابة على أنشطة الهيئات الذاتية التنظيم وتيسيرها.

الإطار 8. الرقابة الوطنية في سويسرا على الهيئات الذاتية التنظيم
قدمت سويسرا مثالاً على قيام جهة رقابية واحدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتطبيق الرقابة على الهيئات الذاتية التنظيم. قام المشرع بتكليف الهيئات الذاتية التنظيم بمسؤولية الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتكليف هيئة الإشراف على السوق المالية FINMA (الجهة الرقابية الوطنية) بالرقابة على أنشطة التنفيذ. والهيئات الذاتية التنظيم هي كيانات تخضع للإقرار من قبل هيئة الإشراف على السوق المالية. وهذا يتطلب منها إصدار اللوائح (المعتمدة من قبل هيئة الإشراف على السوق المالية) التي تحدد التزامات العناية الواجبة التي على الشركات التابعة لها أن تلتزم بها، وأن تقوم بالإشراف على مدى الامتثال لهذه القواعد وأن تضمن أن الأشخاص والهيئات التي تصدر التعليمات لها بشأن تنفيذ الضوابط هي أشخاص وهيئات مستقلة وتتمتع بالمؤهلات المهنية. وإذا أخفقت إحدى الهيئات ذاتية التنظيم في تلبية هذه الشروط، يمكن لهيئة الإشراف على السوق المالية إصدار تحذير، ومن ثمّ سحب الإقرار من الهيئة المعنية.

36. إن الموارد المتاحة للهيئات الذاتية التنظيم لغرض عمليات التفتيش محدودة. وهناك نماذج مختلفة للتعامل مع ذلك: أشارت ثماني هيئات ذاتية التنظيم إلى أنها تستعين بخبراء مستقلين يتمتعون بخلفية مهنية مناسبة يعملون فقط لصالح الهيئة الذاتية التنظيم. وتعتمد اثنتان من الهيئات الذاتية التنظيم على موظفي نظرائها الأعضاء لتطبيق الرقابة على بعضها البعض، وثلاثة من الهيئات الذاتية التنظيم تستعين بشركات التدقيق الخارجية لأداء وظائف التفتيش الخاصة بها، وأحياناً قد يجري الاستعانة بمزيج من هذه الإجراءات مجتمعة؛

- تتّبع سبع هيئات ذاتية التنظيم نهجاً استباقياً في تحديد الانتهاكات المتعلقة بالامتثال (مثلاً خلال التفتيش الميداني وليس بعد تقديم شكوى أو إجراء تحقيق في مجال إنفاذ القانون)، إلاّ أنّ هذا يبدو مرتبطاً بالالتزامات العامة بدلاً من تلك المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو المستفيد الحقيقي بصورة خاصة.
- إنّ تطبيق النهج القائم على المخاطر في ما يتعلق بالوسطاء المحترفين ليس واسع الانتشار، حتى إنه في هذه الحالة، لا يكون دائماً مبنياً على عوامل المخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أشارت إحدى الولايات القضائية إلى أن جميع المحامين والكتاب العدل يخضعون للتفتيش على أساس سنوي، وأن مدققي الحسابات يخضعون للتفتيش كل 6 سنوات على الأقل.
- إنّ الأنشطة الرقابية نادرة جداً (كما هو موضح أدناه)، مع أنّ معظم الهيئات الذاتية التنظيم لديها أدوات مناسبة تحت تصرفها (التحذيرات والعقوبات المالية ونقص الأهلية).

السؤال السادس: حالات الإجراءات الرقابية والإنفاذ

الشكل 2. نماذج الإنفاذ
تفصيل الردود من قبل الولايات القضائية المشاركة في الاستطلاع

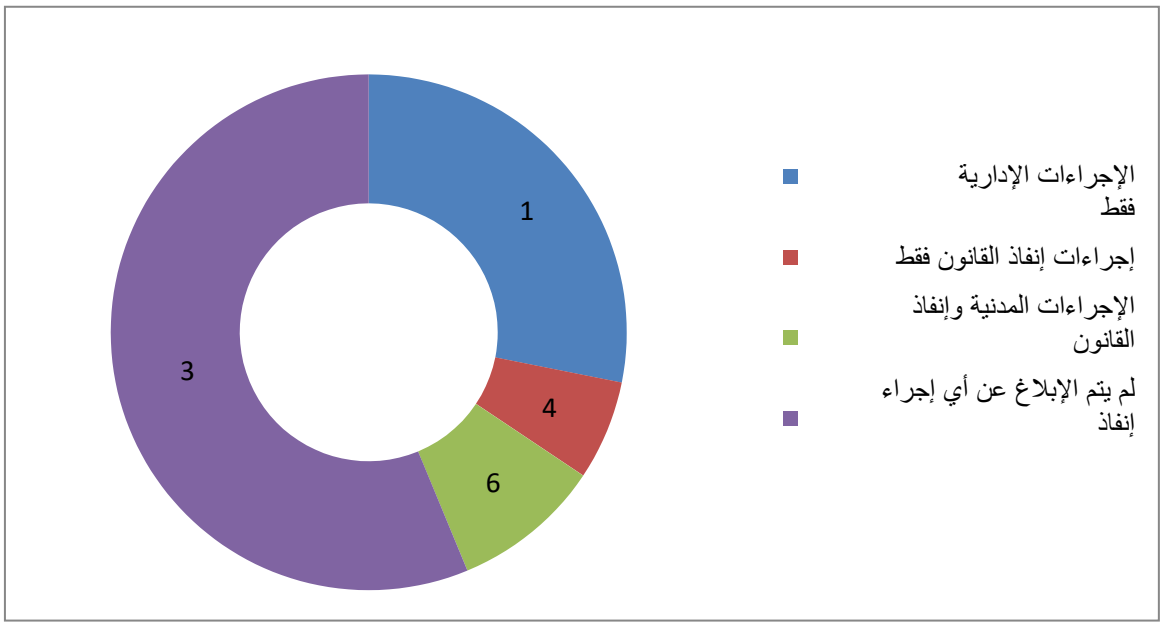

37. كان الهدف من هذا السؤال هو الحصول على معلومات بشأن النهج الرقابي المتبع في كل ولاية قضائية - سواء كانت التزامات ملكية المستفيد الحقيقي يتم إنفاذها من خلال إجراءات رقابية إدارية، أو من قبل سلطات إنفاذ القانون. وكان الأمل معقود على أنه عند مراجعة هذه المعلومات، قد يتم استخلاص بعض الاستنتاجات فيما يتعلق بأفضل الممارسات، ولكن المعلومات المقدمة ليست كافية لهذا الغرض. ومع ذلك، يمكن النظر في بعض المسائل الناشئة لغرض جمع المزيد من المعلومات المستهدفة.

38. لم يتم الإبلاغ عن أي إجراءات رقابية أو متعلقة بإنفاذ القانون في 56% من الولايات القضائية المستجيبة. وفي ثلاث من هذه الولايات، يُعزى ذلك إلى التشريعات التي تم إصدارها حديثاً والتي لم يبدأ تنفيذها بعد. كما أكدت بعض الولايات القضائية أنّها قد اتخذت إجراءات في مجال إنفاذ مكافحة غسل الأموال ولكن لا توجد إجراءات محدّدة لالتزامات ملكية المستفيد الحقيقي. وكما ذُكر سابقًا، 17٪ من الولايات القضائية المستجيبة لا تفرض على أمناء المعلومات أي التزامات لمكافحة غسل الأموال أو الرقابة على مكافحة غسل الأموال. وهكذا، لم توجد أي إجراءات إنفاذ للإبلاغ عنها. كما وجدت ولايات قضائية أخرى صعوبة في تقديم معلومات ذات قيمة في نموذج الاستبيان.

39. من بين الإجابات التي قدمت معلومات عن آليات الإنفاذ، كان أكثر الآليات التي تم الإبلاغ عنها هو الإنفاذ الإداري من قبل الجهات الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال. وإن 18 من 28 ولاية قضائية (64%) تقوم بالإبلاغ عن إجراءات الإنفاذ، تعتمد على الجهات الرقابية لفرض متطلبات ملكية المستفيد الحقيقي. وفي كثيرمن الحالات، تتضمن المعلومات المقدمة دراسات حالة تم ضبطها.

الإطار 9. قائمة العقوبات المفروضة من قبل جزر العذراء البريطانية
في حالة جزر العذراء البريطانية، تم تقديم جدول يتضمن أمثلة على الانتهاكات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والخاصة بملكية المستفيد الحقيقي والعقوبات المفروضة – عقوبات إدارية تتراوح بين 440 ألف دولار أمريكي إلى 5 آلاف دولار أمريكي. كما وفرت جزر العذراء البريطانية رابطاً للموقع الإلكتروني للجهة الرقابية بحيث يمكن لأي شخص من الجماهير الوصول إلى قائمة شاملة من الإجراءات المتعلقة بالإنفاذ والعقوبات المطبقة.

الإطار 10. مفوضية جيرسي للخدمات المالية والسجل
قدمت جيرسي نموذجاً آخر مثيراً للاهتمام متعلقاً بإجراءات الإنفاذ بحيث يؤدي كل من جهة الرقابة على مكافحة غسل الأموال والسجل وظائف تكميلية. وأبلغت مفوضية جيرسي للخدمات المالية أنها استخدمت أدوات إنفاذ مثل خطط معالجة رسمية إلى جانب قيام خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بعمليات الرقابة والإبلاغ بشكل منتظم. كما أبلغت عن إصدار توجيهات لحماية الأصول، ومنع إنشاء شركات جديدة أو تحويل ملكية الشركات القائمة، وتفويض موقعين مشتركين مستقلين لمراجعة واعتماد أنشطة ومعاملات تجارية معينة. بالإضافة إلى ذلك، أبلغت جيرسي عن استخدام صلاحياتها الرقابية لإصدار بيانات عامة ومنع الأفراد من العمل في مجال الخدمات المالية. ولن يقوم سجل الشركات بإدراج أو تسجيل أيّ كيان ما لم تتوفر لديه معلومات كافية. ويتم تعليق الطلبات إلى حين توفير هذه المعلومات. ويُلاحظ عدم تقديم المعلومات ويتم مشاركة هذه المعلومات من قِبل سجل الشركات مع الوحدات الرقابية ووحدات الإنفاذ الخاصة بالمفوضية.

40. وقد تبيّن أنه في عشرة من 28 ولاية قضائية أبلغت عن إجراءات إنفاذ، يجوز استخدام إجراءات إنفاذ القانون لإنفاذ متطلبات ملكية المستفيد الحقيقي. وفي أربعة من الولايات القضائية العشر، تعتبر إجراءات إنفاذ القانون هي العلاج الوحيد المتاح. أما في الولايات القضائية الست الأخرى، يجوز للسلطات اتخاذ الإجراءات الإدارية أو إجراءات إنفاذ القانون.

الإطار 11. ليختنشتاين وكرواتيا
في ليختنشتاين وكرواتيا، تبادر جهة الرقابة على مكافحة غسل الأموال بالإجراءات القانونية عندما يتم تحديد مواطن الضعف أثناء عمليات التفتيش المتعلقة بالامتثال. ففي ليختنشتاين، حددت هيئة الرقابة على مكافحة غسل الأموال مواطن ضعف في مجال تحديد وتأكيد مصدر ثروة المستفيد الحقيقي ومصدر الأموال المملوكة من قبل الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني المعني وتمت إحالة هذه المسألة للنظر بها من قبل المحاكم. وفي بعض الحالات، تم فرض غرامات مالية من قبل المحكمة على العضو المسؤول في الإدارة العليا. أما في كرواتيا، فقد بادرت جهة الرقابة على مكافحة غسل الأموال بتقديم دعوى جنائية لانتهاك التزامات ملكية المستفيد الحقيقي والعناية الواجبة وتقييم المخاطر.

الإطار 12. لاتفيا
أفادت لاتفيا أنه في الفترة بين عامي 2013 و2015، تمّ رفع خمس قضايا جنائية على أساس عدم توفير المعلومات أو توفير معلومات خاطئة بشأن ملكية الموارد والمستفيد الحقيقي. ومن بين هذه القضايا الخمس، تمّ تقديم اثنتين إلى المحكمة ولا تزال هناك قضية واحدة قيد النظر بها من قبل المحكمة. ولم يتم توفير المعلومات حول نتائج هذه القضايا.

الإطار 13. إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية
تصف المعلومات التي قدمتها إسبانيا والولايات المتحدة قضايا حيث تعقبت الشرطة تدفقات مالية غير مشروعة إلى أمناء معلومات تواطأوا في إنشاء شبكات من الشركات الصورية لغسل عائدات الاتجار بالمخدرات والفساد السياسي والاحتيال والتهرب الضريبي.

41. على الرغم من أن العيّنة صغيرة جداً، يبدو أن هناك نمطًا في الطريقة التي يتم بها اتخاذ إجراءات إنفاذ القانون. ففي بعض الولايات القضائية تقوم جهات الرقابة على مكافحة غسل الأموال برفع دعاوى قضائية لمعاقبة مواطن الضعف التي يتم تحديدها أثناء عمليات التفتيش على الامتثال. ولا تستخدم الولايات القضائية الأخرى، مثل إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، الإجراءات الجنائية لفرض تدابير وقائية مثل التزامات ملكية المستفيد الحقيقي. إنما تقتصر الإجراءات القانونية على حالات التواطؤ من قبل جهات فاعلة تشارك في أنشطة غسل الأموال.

42. تعد بعض النهج المتبعة لإنفاذ التزامات ملكية المستفيد الحقيقي المذكورة أعلاه مثيرة للاهتمام وقد تساعد على مواجهة التحديات المشتركة في تنفيذ التدابير الفعالة لمنع إساءة استخدام الهيئات الاعتبارية. ويمكن إعادة النظر ملياً في هذه النهج باعتبارها تشكلّ أساساً لشرح وتحليل أكثر تفصيلاً في الدراسة الأفقية النهائية. وتشمل هذه على وجه الخصوص ممارسة الصلاحيات الرقابية الإدارية وتأثيرها على الامتثال، ونهج جيرسي في استخدام كل من جهة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وسجل الشركات لإنفاذ التزامات ملكية المستفيد الحقيقي ودور سلطات إنفاذ القانون في إنفاذ التدابير الوقائية. ويثير نقص المعلومات المبلغ عنها بشأن الإنفاذ أسئلة يجب مراعاتها أيضًا لجمع المزيد من المعلومات.

الملحق ج - ملخصات الحالات

دراسة الحالة 1 - روسيا	
تنطوي هذه الحالة على هيكل مؤسسي معقد، حيث يمتلك السيد "أ" 95% من شركة "ج" ويمتلك السيد "ب" 5% منها. اشترت الشركة "ج" مولد كهرباء من الشركة "ك"، المملوكة للشركة "ر" في جزر كايمان. وكانت الشركة "ر" مرتبطة بالمؤسسة البانامية "ب" التي يندرج فيها السيد "أ" مع زوجته بمثابة مستفيدين. وقامت الشركة "ج" بتأجير مولد الكهرباء لشركة "و" واستلمت مبالغ من الشركة "ل". وقد تم سحب الأموال من الحساب المصرفي للشركة "ك"، وسددت الشركة "ج" الأموال للشركة "ك" بهدف تسوية دين. تم إيداع الأموال في حسابات الشركات "س" و"ت" و"ر". وقد أدخلت محاكاة العمليات التجارية هذه أموالاً من مصدر مشكوك به إلى النظام المالي مع إخفاء هوية المستفيد الحقيقي.	
المؤشرات	• إيرادات مصرح عنها لا تتوافق مع حجم الأصول أو المعاملات أو نمط الحياة • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يقوم بإرسال الأموال بشكل منتظم إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يجري معاملات مع شركات عالمية من دون وجود تبريرات تجارية أو مؤسسية كافية. • الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • سلسلة من الأوراق المزورة • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • يتم الحصول على التمويل من قبل مقرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بدل من الحصول عليه من قبل مؤسسة ائتمانية، من دون تقديم أي تفسير منطقي أو تبرير تجاري. • يتم الحصول على القروض من أطراف خارجية خاصة دون أي اتفاقيات قرض داعمة أو ضمانات أو مدفوعات فوائد منتظمة. • تحدث المعاملة بين طرفين أو أكثر تجمع بينهما علاقة من دون سبب تجاري أو منطقي واضح • تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.	

دراسة الحالة 2 - أستراليا	
استخدمت عصابة مخدرات أسترالية أساليب متعددة لغسل عائدات جرائم تجاوزت قيمتها مليون دولار أسترالي. وقد تم استخدام حسابات الصناديق الاستئمانية وشركة واجهة وسلع مرتفعة القيمة وعقارات من أجل غسل الأرباح التي تم جنيها من مبيعات المخدرات. بالإضافة إلى ذلك، أساءت العصابة استخدام الخدمات المقدمة من اثنين من الجهات المهنية (محاسب ومحام) لتسهيل نشاطها الإجرامي. حققت العصابة أرباحاً كبيرة من خلال شراء كميات كبيرة من المخدرات في إحدى الولايات القضائية ثم بيعها في ولاية أخرى. وكغطاء لأنشطتها غير المشروعة، أنشأت العصابة ما يبدو ظاهرياً على أنها شركة نقل. واشترت العصابة شاحنة واستأجرت مستودعاً باسم الشركة واستخدمتها للاتجار بالمخدرات في ما بين الولايات.	
المؤشرات	• لم تتم ممارسة أعمال تجارية حقيقية • تسهيل معاملات العبور بشكل حصري من دون توليد أي ثروة أو إيرادات • تنفيذ المعاملة من حساب شركة وقد انطوت المعاملة على مبالغ نقدية كبيرة تم إيداعها أو سحبها بمبالغ لا تتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة. • إشراك وسيط محترف في المعاملة من دون مبرر قانوني أو ظاهري • تنطوي المعاملة على القيام بعدة دفعات نقدية كبيرة لتسديد دين أو رهن عقاري

دراسة الحالة 3 - أستراليا	
تواطأ مديرون في إحدى الجامعات مع مديرين في شركات إنشائية على وضع مخطط لإصدار فواتير احتيالية. وقد قام المديرون بموجب هذا المخطط بالموافقة على فواتير مبالغ بها لأعمال الصيانة التي كانت ستنفذها الشركات الإنشائية، بالإضافة إلى الموافقة على فواتير عن أعمال لم يتم تنفيذيها على الإطلاق. وتم استخدام الأرباح الناتجة عن الاحتيال في شراء أحصنة سباق وممتلكات عقارية. وتلقى المديرون في الجامعة مكافأتهم عن طريق الرشوة أو الحصص المباشرة في سباق الخيل. أرسلت شركات المحاسبة، التي كانت تقوم بتحويلات دولية نيابة عن المشتبه بهم، أموالاً إلى عدة دول، بما فيها نيوزيلندا وكندا وهونج كونج والولايات المتحدة. كما تم إرسال نسبة كبيرة من الأموال إلى شركات مرتبطة بقطاع سباق الخيل. وتلقت شركات المحاسبة أيضاً تحويلات دولية من كيانات خارجية مختلفة وكانت تلك التحويلات متشابهة في قيمتها مع المبالغ التي أرسلتها الشركات إلى الخارج في البداية. وكان مصدر معظم هذه التحويلات من هونغ كونغ. اشتبهت السلطات في أن شركات المحاسبة تقوم بغسل الأموال نيابة عن المشتبه بهم كجزء من عصابة محترفة لغسل الأموال.	
المؤشرات	• الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل العملاء • إيرادات مصرح عنها لا تتوافق مع حجم الأصول أو المعاملات أو نمط الحياة

	• المعاملة تبدو دورية • إشراك وسيط محترف في المعاملة من دون مبرر قانوني أو ظاهري

دراسة الحالة 4 - أستراليا	
قام المشتبه به بإقرار الحد الأدنى من الدخل الذي يجنيه إلى مكتب الضرائب بينما كان يعيش أسلوب حياة فاخر، وقد تم الكشف عن أنه قام بإخفاء الدخل الذي كان يجنيه من التداول بالأوراق المالية. وقد كشفت التحقيقات أنّ المشتبه به أنشأ عدّة شركات دولية مملوكة بحسب الأوراق الرسمية من قبل شركة من نوع "ستيتشتينغ" (وهي مؤسسة لا تتوفر فيها هوية المستفيد الحقيقي علناً بعد) في هولندا. وقد باع المشتبه به أوراقاً مالية بسعر أقل من القيمة السوقية لهذه الشركات الدولية بهدف التخفيف من التزاماته الضريبية في أستراليا. ثمّ قام المشتبه به لاحقاً بالترتيب لبيع الأسهم عبر شركاته الدولية بقيمتها السوقية. وتمّ إرجاع عائدات المبيعات إلى المشتبه به في أستراليا بصورة مقنّعة على شكل قروض من شركات دولية. وعلى مدى سنتين، رتّب المشتبه به 15 عملية تحويل دولي لإرسال الأموال الشركات الدولية الخاضعة لسيطرته في سويسرا إلى شركته المتمركزة في أستراليا.	
المؤشرات	• الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل العملاء • إيرادات مصرح عنها لا تتوافق مع حجم الأصول أو المعاملات أو نمط الحياة • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • لم تتم ممارسة أعمال تجارية حقيقية • تسهيل معاملات العبور بشكل حصري من دون توليد أي ثروة أو إيرادات • يتم الحصول على القروض من أطراف خارجية خاصة دون أي اتفاقيات قرض داعمة أو ضمانات أو مدفوعات فوائد منتظمة. • مبالغ مالية غير عادية في سياق الأعمال التجارية للعميل أو المتعاملين معه • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 5 - أستراليا
هدف مخطط "الحلقة الدائرية" إلى إظهار حركات نقل الأموال على أنها مدفوعات إلى أطراف أخرى بينما تمّ في الواقع إعادتها في نهاية المطاف إلى المستفيد الأصلي. قام المشتبه بهم بتحويل الأموال من حسابات شركاتهم إلى الحسابات المصرفية لشركات في نيوزيلندا. كانت الشركات والحسابات المصرفية في نيوزيلندا خاضعة لسيطرة محاسب مقرّه في فانواتو وكان من المخوّلين بالتوقيع على الحسابات المصرفية. وقد تمّ وصف الدفعات المالية في سجلات الشركات على سبيل الخطأ بأنها "رسوم إدارية واستشارية" وتم إرفاقها بفواتير مزيفة تطابق المبالغ المدفوعة في الحسابات المصرفية في نيوزيلندا. ولمّ تتوفر أي أدلة على أنه قد تم بالفعل تنفيذ أي أعمال استشارية. كما تم إدراج مدفوعات النفقات الخاطئة على أنها نفقات قابلة للخصم في الإقرارات الضريبية للشركات X و Y و Z، مما أدى

إلى تخفيض احتيالي في الدخل والضرائب المستحقة على الشركات. بعد ذلك، قام المحاسب بتحويل الأموال تحت غطاء "القروض" الدولية من خلال حلقات دائرية من المعاملات الدولية عن طريق حسابات مملوكة باسم شركات يملكها ويديرها المحاسب. وقد حوّل هذا الأخير الأموال إلى حسابات مصرفية شخصية للمشتبه بهم في أستراليا. وتم تحويل الأموال عن طريق شركة أجنبية يسيطر عليها المحاسب، وهي شركة مستقلة عن الشركات في نيوزيلندا التي تلقت الأموال في الأصل. وبهدف إخفاء الأموال التي يتم تحويلها مرة أخرى إلى أستراليا كقروض، تم إنشاء مستندات مزيفة تبدو وكأنها اتفاقيات قروض دولية مع مقرض أجنبي، والتي لا يتم تقييمها كإيرادات ولا تخضع لأي التزام ضريبي.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • لم تتم ممارسة أعمال تجارية حقيقية • تسهيل معاملات العبور بشكل حصري من دون توليد أي ثروة أو إيرادات • الهيئة الاعتبارية لا تدفع أي ضرائب أو معاشات تقاعدية أو اشتراكات صندوق التقاعد أو أي إعانات اجتماعية • يتم الحصول على القروض من أطراف خارجية خاصة دون أي اتفاقيات قرض داعمة أو ضمانات أو مدفوعات فوائد منتظمة. • المعاملة تبدو دورية • إشراك وسيط محترف في المعاملة من دون مبرر قانوني أو ظاهري • تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 6 - أستراليا
حددت سلطات التحقيق أن المشتبه به "أ" يدير شركة استيراد في أستراليا وكان مشاركاً في مخطط التهرب الضريبي الذي كان يديره محاسب. كان المشتبه به "أ" وزوجته أعضاء مجلس إدارة ومساهمين في شركة أسترالية (الشركة 1). وكان المشتبه به "أ" وزوجته أيضاً أعضاء مجلس إدارة ومساهمين في شركة أسترالية أخرى (الشركة 2). كما كان أحد شركاء المشتبه به "أ" هو المدير المشارك للشركة 2. حددت السلطات أن المحاسب كان يسيطر على الشركة 3 التي تم تسجيلها في هونغ كونغ وكانت تدير حساباً مصرفياً في أستراليا. تم استخدام هذه الشركة لإصدار فواتير مزورة للشركتين 1 و 2. خلال فترة خمس سنوات ونصف، أصدرت الشركة 3 فواتير مزورة للشركتين 1 و 2 مقابل تسديد "خدمات السمسرة" المفترضة. وقد قام المشتبه به بدفع الفواتير المزورة التي بلغ مجموعها أكثر من مليوني دولار أسترالي، عن طريق إصدار التعليمات إلى الشركتين 1 و 2 إلى دفع الأموال إلى الشركة 3. وهكذا تم إرجاع الأموال

المدفوعة للشركة 3، مخصومًا منها 10٪ بمثابة رسوم المحاسب، إلى المشتبه به "أ" والأفراد المرتبطين به.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • سلسلة من الأوراق المزورة • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • إنشاء علاقات مصرفية بسيطة مع وسطاء محترفين • لم تتم ممارسة أعمال تجارية حقيقية • تسهيل معاملات العبور بشكل حصري من دون توليد أي ثروة أو إيرادات • العميل هو في الوقت نفسه الجهة الطالبة والمستفيد لعمليات تحويل الأموال الدولية المتعددة • يتم الحصول على القروض من أطراف خارجية خاصة دون أي اتفاقيات قرض داعمة أو ضمانات أو مدفوعات فوائد منتظمة. • المعاملة تبدو دورية • تنطوي المعاملة على تحويل ثنائي الاتجاه للأموال بين العميل والوسيط المحترف مقابل مبالغ مالية مماثلة • انطوت المعاملة على هيئتين اعتباريتين لهما أعضاء مجلس إدارة أو مساهمون أو مستفيدون حقيقيون مماثلون أو متطابقون • إشراك وسيط محترف في المعاملة من دون مبرر قانوني أو ظاهري • تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 7 - أستراليا
الفردان "أ" و"ب" هما من عائلة تمتلك وتسيطر على مجموعة من الشركات مقرها أستراليا وتمارس أعمال تصليح السيارات وبيع منتجات السيارات. تلقى كل من الفردين "أ" و"ب" مشورة من محاسب حول الفوائد المزعومة لصناديق التقاعد الدولية، ونتيجة لذلك قام الفرد "أ" بتأسيس صندوق تقاعد في ساموا مع شركة مقرها أيضاً في ساموا تعمل كوصي للصندوق. ساهمت الشركة 1 التي يسيطر عليها الفردان "أ" و"ب"، بمبلغ 200 ألف دولار أسترالي في الصندوق، والتي تم إعادتها بعد ذلك إلى الشركة 1 تحت ستار القرض. وقد تم إدراج المساهمة في الصندوق على أنها خصم ضريبي. كما أبرم الفردان "أ" و"ب" اتفاقية قرض ثانوي بالنيابة عن الشركة 1 مع بنك خاص مقره في ساموا. وبقي ترتيب القرض الثاني كما هو عليه لأكثر من 10 سنوات وتم تحويله في ما بعد وقد استمر القرض الثانوي ساري المفعول لأكثر من 10 سنوات وتم تحويله فيما بعد

إلى شركات أخرى في المجموعة. قامت الشركات التي يسيطر عليها الفردان "أ" و "ب" بتسديد "دفعات الفائدة" عن طريق عمليات تحويل دولية للأموال، والتي تم إعادتها في ما بعد إلى الشركات على أنها قروض إضافية.

ومن أجل تعقيد ترتيبات القرض أكثر، تم إشراك منظمة أسترالية أخرى في نشاط هذه المعاملة. ولم تكن هذه المنظمة مرتبطة بالمجموعة الرئيسية من الشركات وتم وصفها بالمنظمة الخيرية. سهلت المنظمة تحويل الأموال بين فرع البنك في نيوزيلاندا ومجموعة الشركات الأسترالية.

المؤشرات

- هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية.
- هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يقوم بإرسال الأموال بشكل منتظم إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية.
- هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يجري معاملات مع شركات عالمية من دون وجود تبريرات تجارية أو مؤسسية كافية.
- التركيز على إستراتيجيات فعالة لتقليل الضرائب
- أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية.
- العميل هو في الوقت نفسة الجهة الطالبة والمستفيد لعمليات تحويل الأموال الدولية المتعددة
- يتم الحصول على التمويل من قبل مقرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بدل من الحصول عليه من قبل مؤسسة ائتمانية، من دون تقديم أي تفسير منطقي أو تبرير تجاري.
- يتم الحصول على القروض من أطراف خارجية خاصة دون أي اتفاقيات قرض داعمة أو ضمانات أو مدفوعات فوائد منتظمة.
- تحدث المعاملة بين طرفين أو أكثر تجمع بينهما علاقة من دون سبب تجاري أو منطقي واضح
- المعاملة تبدو دورية
- تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية
- تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل
- إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 8 - أستراليا

الترتيبات الدولية غير القانونية هي وسيلة فعالة للتهرب من الضرائب وغسل الأموال وإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. حدّد مشروع ويكنباي Wickenby استخدام فواتير وقروض مزورة في ترتيبات دولية غير مشروعة. اشتمل المخطط على شركة أسترالية (الشركة أ) أبرمت اتفاقية مع مروج لمخطط ضريبي مقره في ولاية قضائية لديها سرية ضريبية (البلد 1). استفاد المروج من السرية والخصوصية المقدمتين هذه الولاية القضائية. يمتلك مروج نظام الضرائب و/أو يسيطر على شركتين دولتين
(الشركتان "ب" و"ت"). ويجوز أن تكون السيطرة قد انطوت على استخدام

صناديق استئمانية أو استخدام أطراف ثالثة، على سبيل المثال، إمكانية قيام أحد الأقارب أو الزملاء بدور مدير الشركات الدولية. وكانت الشركة "ب" التي تم تأسيسها في البد 2 تقدم خدمات استشارية و/أو إدارية. بينما تم تأسيس الشركة "ج" في البلد وكانت تقدم خدمة مالية (كمقرض للمال، على سبيل المثال). وكان للشركتين "ب" و"ج" حسابات مصرفية في البلد 4. وكان المروج يسيطر على هذه الحسابات ويقوم بتشغيلها.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يقوم بإرسال الأموال بشكل منتظم إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يجري معاملات مع شركات عالمية من دون وجود تبريرات تجارية أو مؤسسية كافية. • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • سلسلة من الأوراق المزورة • لم تتم ممارسة أعمال تجارية حقيقية • تسهيل معاملات العبور بشكل حصري من دون توليد أي ثروة أو إيرادات • يتم الحصول على التمويل من قبل مقرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بدل من الحصول عليه من قبل مؤسسة ائتمانية، من دون تقديم أي تفسير منطقي أو تبرير تجاري. • يتم الحصول على القروض من أطراف خارجية خاصة دون أي اتفاقيات قرض داعمة أو ضمانات أو مدفوعات فوائد منتظمة. • المعاملة تبدو دورية • إشراك وسيط محترف في المعاملة من دون مبرر قانوني أو ظاهري • تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 9 - بلجيكا	
تحويل دولي من حساب مؤسسة أجنبية إلى حساب في بلجيكا لأحد المستفيدين الحقيقيين الأساسيين للمؤسسة، يليه محاولة لإعادة مبلغ كبير إلى المصدر الأصلي. أدى إقرار التسويات الضريبية المحدودة وعدم التأكد من مصدر الأصول المالية إلى الاشتباه في عمليات احتيال ضريبي والتهرب من ضريبة الميراث ومحاولة غسل الأموال.	
المؤشرات	• العميل متردد أو غير قادر على تبرير مصدر ثروته/أمواله • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • التركيز على إستراتيجيات فعالة لتقليل الضرائب • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب.

	• سلسلة من الأوراق المزورة • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 10 - بلجيكا	
قام أشخاص طبيعيون بإعادة تحويل أموال ناشئة عن حسابات في ولاية قضائية أجنبية إلى بلجيكا باسم منظمتين خيريتين وشركة مساهمة لها عنوان في تلك الولاية وشركة ذات مسؤولية محدودة عنوانها في ولاية قضائية أخرى، وكذلك باسم أوصياء الصندوق الاستئماني في هذه الولاية القضائية. تم استخدام الأموال التي تم إعادة تحويلها في عمليات الدفع والمشتريات المختلفة. وقد ساهمت التفاصيل غير الكافية التي تم تقديمها لشرح الغرض من عملية التحويل إلى الاشتباه في الاحتيال الضريبي الخطير.	
المؤشرات	• العميل متردد أو غير قادر على تبرير مصدر ثروته/أمواله • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • التركيز على إستراتيجيات فعالة لتقليل الضرائب • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب. • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 11 - بوليفيا	
تم إنشاء أوامر متعددة من قبل أفراد ومؤسسات لإرسال أموال من نفس المنطقة الجغرافية في إسبانيا إلى معينين بالإنابة وهميين (كانوا أقارب في معظم الأحيان) في نفس المنطقة الجغرافية في بوليفيا. والغرض من عمليات التحويل كما تم تحديده هو بناء وشراء العقارات من خلال شركة محلية. تم إرسال الأموال أيضاً إلى حسابات بالدولار الأمريكي في مؤسستين ماليتين تملكهما شركة للصرافة. كما وردت إلى الحسابات المصرفية لشركة خدمات مالية أوامر لإجراء تحويلات مالية دولية من شركتين تملكان العنوان نفسه في المملكة المتحدة. وقام المعينين بالإنابة الوهميين والحسابات المصرفية لشركة الخدمات المالية بتحويل الأموال إلى مجموعة منفصلة من الأفراد، شملت شريكاً في شركة الخدمات المالية. ثم قام هؤلاء الأفراد بإيداع الأموال في حسابات مصرفية بالعملة المحلية قبل إرسال الأموال عبر تحويلات إلكترونية إلى أفراد مقيمين في المنطقة الحدودية بين البرازيل وبوليفيا.	
المؤشرات	• العنوان المسجل مدرج أيضاً كعنوان للعديد من الشركات أو الترتيبات القانونية الأخرى • تقوم الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني بعدد كبير من المعاملات مع عدد صغير من المستفيدين • رصيد البنك في حدود الصفر، على الرغم من المعاملات المتكررة والصادرة • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • لم تتم ممارسة أعمال تجارية حقيقية • الهيئة الاعتبارية لا تدفع أي ضرائب أو معاشات تقاعدية أو اشتراكات في صندوق التقاعد

	أو إعانات اجتماعية. • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل. • تحدث المعاملة بين طرفين أو أكثر تجمع بينهما علاقة من دون سبب تجاري أو منطقي واضح • تنفيذ المعاملة من حساب شركة وقد انطوت المعاملة على مبالغ نقدية كبيرة تم إيداعها أو سحبها بمبالغ لا تتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة. • مبالغ غير عادية من الأموال في سياق الأعمال التجارية للعميل • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل

دراسة الحالة 12 - كندا
شكلّت أسهم إحدى الشركات العامة المدرجة في البورصة جزءًا من عملية احتيال للتأثير على سعر السوق للأوراق المالية. وقد تورط عدد من مروجي الأسهم في كندا وأماكن أخرى في هذه العملية حيث قاموا بالتلاعب في سعر السهم من خلال تقديم عروض و / أو إيحاءات مضللة. ويُزعم أن العائدات، التي تصل إلى 20 مليون دولار، قد تم غسلها في حينها عبر بنوك خارجية. قدمت لجنة الأوراق المالية الأمريكية معلومات أثبتت تدفق الأسهم من قبل مساهمين معينين بالإنابة من الصرب، من خلال شركات وساطة دولية. كانت هذه الأسهم من نوع الأسهم لحاملها تم التوقيع عليها من قبل المساهمين الأساسيين في وقت الإصدار. بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار خطاب رأي قانوني من قبل محام في مجال الأوراق المالية مقره في الولايات المتحدة حيث أجاز التداول بهذه الأسهم. وفي وقت لاحق تم تنفيذ عملية اندماج عكسي تم الانتهاء منها مباشرة بعد أن أن تم طرح الأسهم للتداول من قبل متداولين مجهولي الهوية ومباشرة قبل تنفيذ سلسلة مكثفة من العروض الترويجية المدفوعة. لم يتمكن المحققون الكنديون من إثبات وتأكيد هويات المالكين الحقيقيين للشركات التجارية الدولية التي سيطرت على أسهم التداول الحر. بالإضافة إلى ذلك، برزت تحديات إضافية خلال التحقيق شملت عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات من الولايات القضائية الخارجية في ما يتعلق بالمستندات ذات الصلة المستخدمة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي لشركات الوساطة الدولية. كما واجه المحققون الكنديون في عدة مناسبات رفضاً من قبل المساهمين بالإنابة الصربيين للتعاون معهم من أجل تقديم إفادات شهود.
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • مساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون • انطوت المعاملة على تحويل ملكية الأسهم لحامله من خلال عمليات بيع خارج السوق

دراسة الحالة 13 - جزر كايمان
أنشأ السيد "أ" صندوقاً استئمانياً قابلاً للإلغاء في جزر كايمان، حيث قام بدور منشئ الصندوق ومقدم محلي للخدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، يعمل بمثابة وصي. وعمد السيّد "أ" إلى تأسيس شركة في جزر كايمان تعرف باسم "الشركة باء" مع مقدم محلي لخدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الذي تم اتخاذه أيضاً بمثابة المكتب المسجل.

أصبح مقدّم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات على دراية بالمزاعم المتعلّقة بتورط السيّد "أ" في عملية احتيال تتعلق بعقد في مجال النفط والغاز والتي شارك فيها أيضاً أعضاء في حكومة أجنبية. وعلى مدى سنتين، أفاد مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات أنّ الصندوق الاستئماني والشركة الأساسية قد تلقيا العديد من التحويلات المالية والعقارات من مصادر تعتبر اليوم مشكوكاً بها، ممّا زاد بدوره من اشتباهها ودفعها إلى تقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة. وتبيّن من تحليل حسابات الصندوق الاستئماني أنّه تمّ إرسال الأموال إلى أفراد وردت أسماؤهم في عدّة تقارير صحفية ويزعم أنّهم شاركوا في فضيحة رشاوى. وبناء على أحد الطلبات، أكّدت الولاية القضائية الأجنبية أنّه تمّ التحقيق مع السيد "أ" بشأن التورّط في غسل الأموال والفساد مع مسؤولين حكوميّين.	
المؤشرات	• شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • خاضعون للتحقيق أو لديهم صلات معروفة مع المجرمين • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • مبالغ غير عادية من الأموال في سياق الأعمال التجارية للعميل

دراسة الحالة 14 - جزر كايمان	
أصدر المدير العام لشركة أجنبية نشرة تتضمّن معلومات مضلّلة وكاذبة في التقرير السنوي للشركة. وقد بالغ في تقدير إيرادات المجموعة بنسبة 275%. وتم تقديم هذه المعلومات إلى لجنة الأوراق المالية في ذلك البلد كجزء من اقتراح الشركة للإدراج في البورصة. قام المدير العام بتأسيس صندوق استئماني قابل للإلغاء وشركة أساسية في جزر كايمان. ثم فتح حساباً مصرفيً في الخارج باسم شركة جزر كايمان وكان يملك وكالة على الحساب، مما سمح له بالتصرف به. تم تصميم هذا الهيكل لإخفاء تداول المدير العام في الشركة الخارجية وإخفاء الأصول المتأتية من أنشطته غير المشروعة. كانت شركة جزر كايمان تملك أكثر من مليون دولار أمريكي في هذا الحساب المصرفي. وقامت هيئة الإبلاغ المالي بالإفصاح إلى وحدة الاستخبارات المالية عن البلد الأصلي للمواطن الأجنبي. وقد تم اتهام المواطن الأجنبي في بلده الأصلي بثلاث تهم تتعلق بتقديم معلومات مضللة وكاذبة.	
المؤشرات	• سلسلة من الأوراق المزورة • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • معاملة متكررة والعميل المنفذ هو أحد الموقعين على الحساب، لكنه غير مدرج على أنه يملك حصة مسيطرة في الشركة أو الأصول

دراسة الحالة 15 - الصين	
استخدم المشتبه به هوية أقربائه وموظفي الشركة لتأسيس ثماني شركات صورية مع الحفاظ على السيطرة الفعلية على هذه الشركات. ثم قام باختلاق مستندات وعقود بيع مزورة للحصول على تمويل عن طريق الاحتيال من ستة بنوك. بالإضافة إلى ذلك، احتال المشتبه على 3 مؤسسات مملوكة من قبل الدولة من خلال التمويل والتداول المزيف عبر الاستفادة من المؤسسات المالية غير القانونية مثل البنوك السرية. وقام المشتبه به بتحويل الأموال إلى حساباته الشخصية للاستخدام الشخصي وسداد ديون شخصية.	
المؤشرات	• فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • سلسلة من الأوراق المزورة • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة. • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل. • يتم الحصول على التمويل من قبل مقرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بدل من الحصول عليه من قبل مؤسسة ائتمانية، من دون تقديم أي تفسير منطقي أو تبرير تجاري. • تم تنفيذ المعاملة من حساب تجاري ولكنها يبدو أنها استخدمت لتمويل مشتريات شخصية، بما في ذلك شراء الأصول أو الأنشطة الترفيهية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • انطوت المعاملة على هيئتين اعتباريتين لهما أعضاء مجلس إدارة أو مساهمون أو مستفيدون حقيقيون مماثلون أو متطابقون	

دراسة الحالة 16 - الصين	
استخدم المشتبه به "أ" تأثيره كمدير لمؤسسة لمساعدة الشركة X للفوز بمناقصة وتلقي أرباح الأسهم بالتناسب مع نسبة أسهم رأس المال المملوكة. كانت الشركة X مملوكة من قبل المشتبه بهم "أ" و"ب" "ج". وبعد أن فازت الشركة X بالمناقصة، سيطرت المشتبه به "ب" على الشركة. طلب المشتبه به "أ" من المشتبه به "ب" فتح حساب خارجي له في هونغ كونغ، وتحويل الأموال تحت ستار شراء عقار سكني. وقد تم فتح الشركات والحسابات الخارجية باسم زوجة وشقيقات المشتبه به "ب" على التوالي. وبعد إيداع جزء من الأموال، تم تحويل الحسابات إلى سيطرة المشتبه به "أ". ثم هرب المشتبه به "أ"، وطلب المشتبه به "ب" من نائب رئيس الشركة X تحويل الأموال إلى حسابات هونج كونج المفتوحة بأسماء أفراد عائلته. وبعد ذلك، تم تحويل الأموال إلى الصين من خلال بنوك سرية وتوزيعها على خمسة حسابات مصرفية محلية جديدة باسم موظف في الشركة X.	
المؤشرات	• لا يمكن تحديد مقر المدير أو المساهم المسيطر (المساهمين المسيطرين) أو الاتصال بهم • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يقوم بإرسال الأموال بشكل منتظم إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب

	أو إلى مراكز تجارية أو مالية دولية. • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة. • تحدث المعاملة بين طرفين أو أكثر تجمع بينهما علاقة من دون سبب تجاري أو منطقي واضح • المعاملة هي معاملة تجارية تنطوي على أفراد من عائلة واحد أو أكثر من الأطراف دون مبرر تجاري مشروع. • المعاملة تبدو دورية • انطوت المعاملة على هيئتين اعتباريتين لهما أعضاء مجلس إدارة أو مساهمون أو مستفيدون حقيقيون مماثلون أو متطابقون • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 17 - الصين	
استغل المسؤول "أ" الذي كان يتولى وظيفة صغيرة في إحدى الإدارات الحكومية المحلية منصبه للحصول على امتيازات وعقود لصالح الشركة ""CC، وتلقى مدفوعات رشوة من مدير شركة "CC" في المقابل. كما رتب المسؤول "أ" لقريبه من أجل أن يعمل لدى الشركة "CC" كما رتّب لشقيقته وزوجته للعمل في الحفاظ على دفاتر الشركة. ثم قام المسؤول "أ" بتعيين نفسه كمساهم خامل، وكان يطالب بالحصول على حصة من الأرباح الرئيسية. كما قام بتعيين ابنته كمساهم في شركة "CC" من دون حقوق ملكية.	
المؤشرات	• لا يبدو أن عضو مجلس الإدارة أو المساهم المسيطر يقوم بأي دور فعال في الشركة • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل. • المعاملة هي معاملة تجارية تنطوي على أفراد من عائلة واحد أو أكثر من الأطراف دون مبرر تجاري مشروع. • انطوت المعاملة على تحويل ملكية الأسهم من خلال عمليات بيع خارج السوق

دراسة الحالة 18 - كرواتيا
تلقت الشركة الكرواتية "أ" الأموال من الشركة "ب" (المسجلة في مركز مالي) وقد تم استخدام هذه الأموال للاستثمار في عقارات تقع في المناطق الساحلية في كرواتيا. وكان مؤسس

الشركة "أ" هو شركة كرواتية أخرى تم تأسيسها من قبل مواطنين من الدولة "د". وقد تمّ الاشتباه بأن أموال المواطن الأجنبي "ك" (وهو مواطن من الدولة "د") مصدرها أعمال الرشوة في الدولة "د". وقد تم إرسال تلك الأموال إلى حساب الشركة "ب"، التي قامت بدورها بتحويلها على شكل قرض إلى حساب الشركة "أ". ينطوي هيكل الملكية الخاص بالشركة "أ" على شركة كرواتية أخرى وأربعة مواطنين من الدولة "د". ولكن، بناء على المعلومات الاستخباراتية، هناك مبرر للاشتباه بأن المستفيد الحقيقي من الشركة "أ" هو المواطن "ك".	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • يتم الحصول على التمويل من قبل مقرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بدل من الحصول عليه من قبل مؤسسة ائتمانية، من دون تقديم أي تفسير منطقي أو تبرير تجاري.

دراسة الحالة 19 - الإكوادور	
أنشأ مسؤولون حكوميون إلى جانب أقاربهم وأفراد تربطهم علاقات بمكاتب محاماة سلسلة من الشركات في العديد من الدول بغرض تلقي مدفوعات الرشوة. وقد تمت مدفوعات الرشوة من خلال أفراد لديهم روابط مع شركات توفر السلع والخدمات إلى مؤسسة عامة في قطاع النفط. وقام الموردون بإنشاء شركات في بنما وهونغ كونغ وجزر العذراء البريطانية وجزر باهاماس والأوروغواي والولايات المتحدة بهدف إرسال المدفوعات وإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين من التحويلات.	
المؤشرات	• العميل متردد أو غير قادر على تبرير مصدر ثروته/أمواله • شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • فترة طويلة من عدم ممارسة أي نشاط بعد تأسيس الشركة، يليها زيادة مفاجئة وغير مبررة في الأنشطة المالية. • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يقوم بإرسال الأموال بشكل منتظم إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يجري معاملات مع شركات عالمية من دون وجود تبريرات تجارية أو مؤسسية كافية. • علاقات مع وسطاء محترفين أجانب في غياب معاملات تجارية فعلية في الدول التي يمارس فيها الوسيط أعماله. • وجود تباين بين الثروة المتوقعة للمنشئ وغرض الإنشاء. • فواتير مزيفة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • موظفو شركات الوسطاء المحترفين يؤدون دور أعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري.

	• مساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 20 - مصر	
شمل المخطط إجراء استثمارات في قطاعات مختلفة من خلال هيئات اعتبارية من دون أي غرض اقتصادي واضح بهدف غسل الأموال التي تم جنيها من الاستيلاء على الأموال العامة. استمر المخطط لمدة 18 سنة تم خلالها غسل أموال بقيمة 300 مليون جنيه مصري. تم تنفيذ المخطط من قبل شركة مساهمة مصرية وشركة أخرى تقع في الخارج وتملك هيكلاً قانونياً غير واضح. وقد تولى إدارة الكيان القانوني أولاد المشتبه به الرئيسي وكان جميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين معينين بالإنابة.	
المؤشرات	• وجود تباين بين الثروة المتوقعة للمنشئ وغرض الإنشاء. • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو التدابير القانونية. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • مساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون

دراسة الحالة 21 - مصر	
شمل هذا المخطط عمليات الاستثمار العقاري وإدارة الأوراق المالية والمحافظ الاستثماري والتسويق العقاري. وقد تلقى المشتبه بهم على مدار خمس سنوات مبالغ مالية بقيمة 50 مليون جنيه مصري لأغراض الاستثمار العقاري ولكنهم قاموا بسرقة الأموال. وقد تم إجراء تحويلات للأموال وإيداع مبالغ نقدية عبر ثماني هيئات اعتبارية لها أعضاء مجلس إدارة ومساهمون معينون بالإنابة ومالك واحد.	
المؤشرات	• وجود تباين بين الثروة المتوقعة للمنشئ وغرض الإنشاء. • مساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون • تنفيذ المعاملة من حساب شركة وقد انطوت المعاملة على مبالغ نقدية كبيرة تم إيداعها أو سحبها بمبالغ لا تتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة.

دراسة الحالة 22 - مصر
قامت أربعة عشر (14) شركة وثمانية (8) أشخاص مصريين يعملون في قطاع السياحة بغسل مبلغ من الأموال وصلت قيمتها إلى 42 مليون جنيه مصري على مدى 3 سنوات. استغل المشتبه به مركزه الحكومي لاختلاس الأموال واستثمار العائدات في زيادة رأس مال شركاته، قبل أن يعمد إلى تحويل الأموال إلى الخارج. وقد تم وضع أفراد عائلة المشتبه به

في الواجهة.	
المؤشرات	• العميل متردد أو غير قادر على تبرير مصدر ثروته/أمواله • شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة.

دراسة الحالة 23 - مصر	
شمل المخطط استصلاح أراض زراعية وأعمال تجارية وتسويقية والعمل كوكلاء لماركات تجارية أخرى والتداول بالأجهزة الطبية. وقد استمر هذا المخطط لمدة 15 سنة تورط فيه أربع هيئات اعتبارية و18 شخصاً طبيعياً. تم غسل مبالغ وصلت إلى 17 مليون جنيه من الأموال المتأتية من جريمة أصلية أجنبية عن طريق التداول في الشركات المساهمة المصرية بالاختلاط مع أقارب المشتبه بهم الذين تم استخدامهم كواجهات للتمويه. وكان المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة معينون بالإنابة، كما تم إشراك محام في المخطط.	
المؤشرات	• أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • مساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل.

دراسة الحالة 24 - مصر	
قامت شركة استشارات مالية باختلاس صناديق استثمار. ثم تم تحويل الأموال باستخدام ثلاث شركات إلى حسابات مصرفية وحسابات أوراق مالية في ولايات قضائية خارجية. وعلى مدار أربع سنوات، قام المشتبه بهم بغسل مبالغ وصلت إلى 21 مليون جنيه و4 ملايين دولار أمريكي و68 ألف يورو. وقد تم جمع الأموال من قبل الشركة لغرض معلن وهو استثمار الأموال، في حين كان قد تم في الحقيقة اختلاسها.	
المؤشرات	• وجود تباين بين الثروة المفترضة للمُنشئ وغرض الإنشاء. • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل.

دراسة الحالة 25 - مصر	
انطوى المخطط على اختلاس أموال الشركة من قبل أحد موظفيها. وقعت الجريمة الأصلية في ولاية أجنبية. كانت الشركة تعمل في مجال البناء والتطوير العقاري وأنشطة الاستيراد والتصدير في مصر. وقد تم غسل الأموال عن طريق خلط عائدات الجريمة برأس مال 8 هيئات اعتبارية (مشاريع مشتركة وشركات مساهمة مصرية). وكان المساهمون وبعض الشركاء معينين بالإنابة.	
المؤشرات	• مساهمون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل.

دراسة الحالة 26 - مصر	
أنشأ المتهم ست شركات تصورية في جزر العذراء البريطانية واستخدم الحسابات المصرفية الخاصة بهذا الشركات الصورية لغسل عائدات الجريمة التي بلغت أكثر من مليار جنيه مصري. وكان "الكسب غير المشروع" بمثابة الجريمة الأصلية في هذه الحالة. وقد كان لجميع الشركات الصورية الست مساهمين بالإنابة.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني مسجل/قائم في ولاية قضائية ذات ضرائب منخفضة أو تجارة دولية أو مركز مالي • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي. • مساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون

دراسة الحالة 27 - مصر	
انطوى المخطط على غسل عائدات صرف العملات الأجنبية غير المشروعة من خلال اثنين من شركات الصرافة على مدار 10 سنوات. وكان رؤساء وأعضاء مجالس إدارة كل من الهيئات الاعتبارية من الأعضاء المحترفين المعينين بالإنابة. وقد تم غسل مبالغ وصلت إلى 70 مليون جنيه من الأموال المتأتية من الجريمة الأصلية من خلال تأسيس الشركات.	
المؤشرات	• مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين.

دراسة الحالة 28 - مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول)
قام ميّسرون متواطئون بتأسيس شركات صورية وحسابات مصرفية. وقامت بنوك في دولتين من دول الاتحاد الأوروبي بتسهيل تأسيس الشركات الصورية (في الاتحاد الأوروبي وبليز والجزر العذراء البريطانية وبنما) وبتسجيل موظفي البنوك كأعضاء مجلس إدارة مزيفين. وكان يتم التحكم بتلك الحسابات المصرفية عن طريق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من قبل المجرمين. وقام وكلاء مستقلون يعملون

كمقدمي خدمات مؤسسية بتسجيل وإدارة تلك الشركات. وقد استخدم العديد من جماعات الجريمة المنظمة هذه الشبكة، على أساس مخصص لفترات زمنية محددة.	
المؤشرات	• خاضعون للتحقيق أو لديهم صلات معروفة مع المجرمين • العنوان المسجل مدرج أيضاً كعنوان للعديد من الشركات أو الترتيبات القانونية الأخرى • أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • رصيد البنك في حدود الصفر، على الرغم من المعاملات المتكررة والصادرة • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • موظفو شركات الوسطاء المحترفين يعملون كأعضاء مجلس الإدارة أو مساهمين بالإنابة. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • مساهمون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة.

دراسة الحالة 29 - مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول)	
شاركت مجموعة إجرامية منظمة مرتبطة بـ "كامورا" في نقل كميات كبيرة من المخدرات إلى إيطاليا. أجرى أفراد من مجموعة الجريمة معاملات نيابة عن الآخرين، عن طريق نقل الأموال من خلال حسابات مصرفية خاصة بشركات. وكان هؤلاء الوسطاء يديرون حسابات مصرفية متعددة، ويستغلون منتجات مثل القروض والتداول بالأسهم في البورصة. كما تم استخدام غسل الأموال القائم على التجارة لإخفاء الأموال الإجرامية عن طريق شراء / بيع الشركات والمركبات والمجوهرات.	
المؤشرات	• خاضعون للتحقيق أو لديهم صلات معروفة مع المجرمين • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري.

دراسة الحالة 30 - مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول)
استخدمت مجموعة إجرامية منظمة غير تابعة للاتحاد الأوروبي شركات صورية خارجية، يسيطر عليها العديد من الأشخاص الوهميين المحترفين، لتقديم قروض كبيرة بأسعار فائدة مرتفعة وقروض دفع مؤجلة وقروض عقارية للاستثمارات العقارية. وكانت الشركات التي تستثمر في إسبانيا تنتمي إلى نفس مجموعة الجريمة.

المؤشرات	• أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين. • يتم الحصول على التمويل من قبل مقرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بدل من الحصول عليه من قبل مؤسسة ائتمانية، من دون تقديم أي تفسير منطقي أو تبرير تجاري. • يتم الحصول على القروض من أطراف خارجية خاصة دون أي اتفاقيات قرض داعمة أو ضمانات أو مدفوعات فوائد منتظمة.

دراسة الحالة 31 - فيجي	
استخدم السيد X شركتين صوريتين لغسل الأموال التي حصل عليها بطريقة احتيالية من شريكه التجاري السيد Z. أنشأ السيد X شركة عقارية وهمية لتسهيل عملية الشراء وتحويل الأموال إلى شركة صورية أخرى وإلى زوجته. ثم تم استخدام الأموال للحصول على الممتلكات تحت أسمائهم.	
المؤشرات	• تلقي الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني مبالغ كبيرة من التمويل الرأسمالي بسرعة بعد تأسيس الشركة، حيث تم إنفاق الأموال أو تحويلها إلى مكان آخر في فترة زمنية قصيرة دون مبرر تجاري. • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة. • المعاملة هي معاملة تجارية تنطوي على أفراد من عائلة واحد أو أكثر من الأطراف دون مبرر تجاري مشروع.

دراسة الحالة 32 - فيجي	
شملت هذه القضية أنشطة احتيالية قام بها السيد X، وهو محاسب في منتجع في فيجي. قام السيد X بتغيير الشيكات المحررة من المنتجع إلى الجهات الدائنة. وقد تم تأسيس شركة صورية لإخفاء الأموال المحولة عن طريق الاحتيال. كما تم تغيير بعض الشيكات التي تم تحويلها عن طريق الاحتيال وإيداعها في الحساب المصرفي للشركة الصورية. وتم إصدار الشيكات المتبقية لأفراد آخرين من العائلة وشركاء السيد X. وتم استخدام العائدات المغسولة لشراء ست سيارات وممتلكات عقارية خاصة وأموال نقدية. وتم تسجيل السيارات باسم السيد X وأسماء أشخاص آخرين، بينما تم تسجيل الملكية العقارية باسم والدة السيد X، وتم نقل الملكية لاحقاً إلى أحد شركائه.	
المؤشرات	• الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين غير رسميين مثل الأبناء،

	و الأزواج أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة. • المعاملة هي معاملة تجارية تنطوي على أفراد من عائلة واحد أو أكثر من الأطراف دون مبرر تجاري مشروع. • تم تنفيذ المعاملة من حساب تجاري ولكنها يبدو أنها استخدمت لتمويل مشتريات شخصية، بما في ذلك شراء الأصول أو الأنشطة الترفيهية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • تنفيذ المعاملة من حساب شركة وقد انطوت المعاملة على مبالغ نقدية كبيرة تم إيداعها أو سحبها بمبالغ لا تتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة.

دراسة الحالة 33 - غانا	
بدأت مؤسسة خيرية (المؤسسة الخيرية "أ") تقوم بأعمال إنسانية للأيتام وضحايا الحرب والكوارث عملها في غانا في عام 2016، ولكنها كانت تعمل مع شركاء آخرين لمدة 15 عاماً. تلقت المؤسسة الخيرية "أ" ثلاث تحويلات مالية بلغ مجموعها أكثر من مليون دولار أمريكي من المؤسسة الخيرية "ب". ولم يتم توضيح الغرض الاقتصادي من هذه الأموال. أظهرت إجراءات العناية الواجبة المعززة من قبل المؤسسة المالية أن المؤسسة الخيرية "ب" كانت تشكل جناحاً لجماعة إرهابية محددة من قبل الأمم المتحدة.	
المؤشرات	• وجود تباين بين الثروة المفترضة للمُنشئ وغرض الإنشاء. • أشخاص أو مجموعات محددة

دراسة الحالة 34 - جبل طارق	
الشركة "X" مدرجة كشركة تابعة للشركة "Y" التي تلقت أموالاً من صفقة مع شركة طاقة. الشركة "Z" (التي يديرها أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات المرخصين) مملوكة من قبل الشركة "X". ينطوي المخطط على اثنين من مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات خاضعين للتنظيم ويعملان بمثابة مساهمين بالإنابة. كما تم تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، لكنهم استقالوا بعد أقل من أربع سنوات من تاريخ التأسيس. وكان العميل الأساسي أيضا عضو مجلس إدارة. قام سكرتير الشركة (وهو أيضاً أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الخاضعين للتنظيم) بتأسيس وإدارة الشركة وتوفير المكتب المسجل لها. تلقت الجهة الرقابية معلومات طلبها سلطات إنفاذ القانون باستخدام الصلاحيات الرسمية وقامت بالإفصاح عنها بموجب بوابة قانونية باعتبارها ضرورية لمنع الجريمة واكتشافها.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • تسجيل أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين الرئيسيين واستبدالهم خلال فترة قصيرة بعد التأسيس. • مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين.

دراسة الحالة 35 - جبل طارق	
اعتادت شركتان على عرض ما كان يشتبه في أنه صورة مضللة للمركز المالي الحقيقي للشركة. استخدم المخطط مساهمين بالإنابة (مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات مرخصين). وتم استخدام عضو مجلس إدارة واحد للشركتين، وكذلك تم استخدام سكرتير الشركة لكليهما، بالإضافة إلى توفير تسهيلات المكاتب المسجلة.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • سجلات أو مستندات زائفة ومزورة. • مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين.

دراسة الحالة 36 - غيرنسي	
خلال تحقيق استمر عامين (2014-2016)، أطلقت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأمريكية تحقيقًا حول السيد "X دوي" من الجنسية البريطانية في قضية التلاعب بالسوق. وقد استرعى انتباه لجنة الخدمات المالية في غيرنسي إلى أن أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات (مقدم الخدمات "ب") قام بإدارة هيكل مؤسسي لصالح السيد "X دوي". وخلال فترة خمس سنوات، حقق السيد "X دوي" حوالي 32 مليون جنيه إسترليني. كان العمل الشرعي المزعوم هو التعامل في العقود الآجلة. كان "مقدم الخدمات ب" في غيرنسي يخضع لإدارة شركة في جزيرة كايمان قبل تورطه في هذه القضية. حدد مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في غيرنسي، المرخص في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أن السيد "X دوي" كان يخضع للتحقيق وأنه تعاون مع سلطات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في غيرنسي.	
المؤشرات	• خاضعون للتحقيق أو لديهم صلات معروفة مع المجرمين • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية.

دراسة الحالة 37 - غيرنسي	
كان الشخصان "أ" و "ب" متزوجين من سكان غيرنسي، ويُزعم أنهما من مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات ولكنهما غير مسجلين. كان الشخص "أ" موضوع تحقيق من قبل مصلحة الضرائب، في حين كان العميل "ج" وهو من عملاء مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات قيد التحقيق من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي. تم اكتشاف أن العميل "ج" يدير "غرفة عمليات احتيالية". كما أشارت التحقيقات إلى أن الشخص "أ" كان يقدم خدمات تعيين أعضاء مجلس إدارة بالإنابة لشركات صورية يستخدمها العميل "ج" في تنفيذ عملية الاحتيال التي يقوم بها. وحدّد مكتب التحقيقات الفيدرالي أن العميل "ج" قام بتحويل مبالغ مالية كبيرة من خلال حساب في هونغ كونغ تملكه الشركة "د"، وهي شركة مملوكة للشخص "أ". تم تأسيس الشركة "د" في نيو والشخص "أ" هو عضو مجلس الإدارة الوحيد المسجل لها والشخص "ب" هو سكرتير الشركة. كان الشخصان "أ" و "ب" مرتبطين بجماعات الجريمة المنظمة من خلال "تسهيلات الأعمال" التي قدموها، بما في ذلك العمل كأعضاء مجلس إدارة معينين بالإنابة.	
المؤشرات	• خاضعون للتحقيق أو لديهم صلات معروفة مع المجرمين • ممنوع من تولي دور عضو مجلس إدارة في شركة أو العمل بمثابة مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات

	• أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • سلسلة من الأوراق المزورة • مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين. • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 38 - إسرائيل	
تم استخدام هذا المخطط لإخفاء الأموال من عمليات الاحتيال في مجال الهندسة الاجتماعية وغيرها من الجرائم الجنائية. فقد تم اللجوء إلى التجارة الدولية - أموال من التجار في أوروبا والولايات المتحدة كانوا يرسلون مدفوعات إلى الموردين في شرق آسيا - كتغطية للجرائم الجنائية. وكان المشتبه به، وهو مالك شركة خدمات مالية مسجلة، يدير شركة خدمات مالية أخرى غير مسجلة. استخدم المشتبه به العديد من الأشخاص الطبيعيين كنقاط اتصال له في شرق آسيا، حيث قاموا بدورهم بالاتصال بأحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات المحلية لغرض إنشاء شركات دولية وفتح حسابات مصرفية. وتمّ تسجيل شخصيات وهمية محلية كمساهمين في الشركات الدولية الجديدة التي تمّ إنشاؤها كجزء من هذا المخطط. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تسجيل المساهمين بناء على جوازات السفر التي قدّمتها جهات اتصال المشتبه به المذكورة أعلاه. وكانت العناوين المسجلة للشركات في شرق آسيا. وتم فتح الحسابات المصرفية في نفس بلدان شرق آسيا حيث توجد المكاتب. وتم تحويل بعض الأموال إلى إسرائيل لحساب فتحه المشتبه فيه. وتمّ إدراج أكثر من 60 مستفيداً لدى البنك، بطريقة واجه فيها البنك صعوبة في تحديد المعاملة التي تمت نيابة عن كل مستفيد. كما تم إرسال الأموال من الشركات التي أنشأها المشتبه فيه، لكن البنك المتلقي لم يكن يعلم أن هذه الشركات كانت في الواقع تحت سيطرة المشتبه به.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • تقوم الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني بعدد صغير من المعاملات عالية القيمة مع عدد صغير من المستفيدين • تلقي الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني مبالغ كبيرة من التمويل الرأسمالي بسرعة بعد تأسيس الشركة، حيث تم إنفاق الأموال أو تحويلها إلى مكان آخر في فترة زمنية قصيرة دون مبرر تجاري. • إنشاء علاقات مصرفية بسيطة مع وسطاء محترفين • مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة. • عنوان صندوق بريد فقط • الهيئة الاعتبارية ليس لها وجود مادي

دراسة الحالة 39 - إسرائيل	
تم استخدام هذا المخطط لإخفاء عائدات متحصلة من عملية احتيال تم تنفيذها من خلال تداول العملات الأجنبية والخيارات الثنائية. قامت شركات محلية باستقطاب مستثمرين أجانب وقدمت نفسها لهم باعتبارها منصات شرعية لتداول العملات الأجنبية والخيارات ثنائية. وقد قامت شركات خاصة وممثلون إسرائيليون لبنوك أجنبية ومكاتب محاماة بإنشاء شركات أجنبية في الخارج من خلال الاتصال بمقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات موجودين في ولايات قضائية دولية. ثم قام مقدمو الخدمات بتأسيس شركات صورية في ولايات قضائية دولية. كما شملت الخدمات التي قدمها مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات أيضاً فتح حسابات مصرفية لصالح الشركات الصورية في دول أخرى. وبعد تأسيس الشركات، لم يشارك مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في إدارتها أو في أي نشاط مرتبط بها. وفي بعض الحالات، استخدم المشتبه بهم الشركات كوسيلة لغسل الأموال، وفي حالات أخرى قاموا ببيع الشركات إلى أطراف ثالثة من أجل تحقيق الربح.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • إنشاء علاقات مصرفية بسيطة مع وسطاء محترفين • مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة.

دراسة الحالة 40 - إسرائيل	
انطوت هذه القضية على مخطط ضريبي احتيالي هدف إلى التهرب من دفع الضرائب الناتجة عن التجارة الدولية ومن هيكل أساسي لغسل الأموال تم استخدامه لإخفاء الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة. استخدم المشتبه بهم مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات لتسجيل وإدارة شركتين صوريتين دوليتين (الشركة "أ" والشركة "ب") بغية خلق الانطباع الزائف بأن عائدات الأعمال التجارية الدولية لا تعود إلى الشركة الإسرائيلية المحلية التي يسيطرون عليها من أجل تجنب الضرائب. وكانت الشركتان تمارسان الأعمال التجارية مع بعضهما البعض بشكل حصري ولم يكن لديهما أي مصدر دخل آخر. قامت الشركة "أ" (شركة صورية أجنبية) بتحويل مبالغ مالية كبيرة إلى الشركة "ج" (شركة محلية) تحت تغطية "الرسوم الاستشارية" أو "عمولة خدمة". ولم يتم التصريح إلا عن هذه العمولة فقط إلى مصلحة الضرائب في إسرائيل والتي كانت أقل من نصف الدخل الحقيقي. وهكذا، تمكن المشتبه بهم في نهاية المطاف من دفع الضرائب على جزء صغير من دخلهم فقط.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • رصيد البنك في حدود الصفر، على الرغم من المعاملات المتكررة والصادرة • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب. • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها.

	• مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة. • الشركة لا تملك موظفين. • المعاملة هي معاملة متكررة بين الأطراف على مدى فترة تعاقدية معينة. • انطوت المعاملة على هيئتين اعتباريتين لهما أعضاء مجلس إدارة أو مساهمون أو مستفيدون حقيقيون مماثلون أو متطابقون

دراسة الحالة 41 - إسرائيل	
انطوى المخطط على خدمات مصرفية سرية قام بموجبها المشتبه بهم بتقديم خدمات مالية مثل مقاصة الشيكات وتحويل العملات والتحويلات الدولية والقروض. وكانت نشاطات هذا "البنك" وعملائه غير مسجلة ومخفية. أظهر التحقيق أن عملاء "البنك السري" قدموا أموالاً نقدية تمّ جنيها بطريقة غير مشروعة، ثمّ تمّ بعد ذلك، بحسب نوع الخدمة، تسجيل التحويلات والتصريح عنها بأنها متعلقة بعمليات تصدير أو استيراد ألماس أو شراء وبيع الألماس محلياً. وتمّ غسل الأموال من قبل "مدراء" البنك السري تحت غطاء تجارة الألماس باستخدام تصريحات كاذبة ومستندات وهمية حول تصدير أو استيراد الألماس. كما استخدم "عملاء" "البنك السري" حسابات تجار ألماس لتحويل الأموال من دون إبلاغ السلطات. ويصل مجموع المبالغ التي تمّ غسلها إلى مئات الملايين من الدولارات.	
المؤشرات	• تفاوت بين فواتير الشراء والبيع • سلسلة من الأوراق المزورة

دراسة الحالة 42 - إيطاليا	
أجرت شرطة ميلانو المركزية حجزاً تحفظياً على أموال تملكها عائلة واحدة وكانت هذه الأموال مودعة في جزر القناة وتبلغ قيمتها 1.3مليار يورو. ولقد تمّ إخفاء هذه الأصول من خلال شبكة معقّدة من الصناديق الاستئمانية. كما أخفت عدّة حسابات استئمانية هوية المستفيدين من الأصول التي تألفت من أوراق الدين العام والنقد والأموال النقدية. وأفاد التحقيق أنّه بين عامي 1996 و2006 قامت العائلة بإيداع هذه الأصول في شركات هولندية ولكسمبورغية من خلال عمليات مؤسسية معقّدة أجرتها عن طريق نقل الأصول إلى عدّة صناديق استئمانية في جزر القناة. بعد ذلك، تمت إعادة الأموال بشكل قانوني إلى ميلانو بفضل إعفاء ضريبي دخل حيّز التنفيذ عام 2009. وخلص التحقيق إلى وجود محاسبين قانونيين كانوا يسهّلون طيلة ذاك الوقت عمليات إخفاء الأموال من خلال صناديق استئمانية بهدف تسهيل عمليات غسل الأموال وإعادة استثمارها.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب

	أو مركز تجاري أو مالي دولي. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري.

دراسة الحالة 43 - إيطاليا	
تتعلق هذه الحالة بقضية التحقيق في منظمة إجرامية عابرة للحدود الوطنية تنشط في غسل الأموال وارتكاب الجرائم في إيطاليا. وكان السبب وراء اكتشاف هذه القضية هو تقارير الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة تتعلق بتدفقات مالية قامت شركة في جزر العذراء البريطانية بتحويلها عبر أحد البنوك السويسرية وإرسالها إلى هيئة اعتبارية إيطالية ليتم استخدامها في أعمال تجديد وحدة عقارية بقيمة 9 ملايين يورو. أدى التحقيق إلى اتهام محاسب قانوني بالتورط في غسل الأموال. وعلى أثره، تم تفتيش مكتب الشخص المعني وتمت مصادرة مستندات حول عدد كبير من شركات الأفشور التي تمّ إنشاؤها نيابة عن عملاء وطنيين أثرياء. وأسفرت التحقيقات اللاحقة إلى اكتشاف عمليات لتحويل مبالغ مالية بقيمة 800 مليون يورو تقريباً بين إيطاليا وحسابات دولية.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية.

دراسة الحالة 44 - إيطاليا	
أجرى مركز شرطة الضرائب في ميلانو تفتيشاً حول أنشطة غسل الأموال في مكتب متخصص يوفر "خدمات المحاسبة القانونية" للتحقق من الالتزام بأنظمة غسل الأموال. تمّ إجراء التحقيق عبر سلسلة من قواعد البيانات أو السجلات وقد أسفر التحقيق إلى تحديد كيفية قيام شركة مساهمة، ناشطة في القطاع العقاري ومملوكة من شركتين مقرهما في قبرص وفي النمسا، باستثمار كبير في ميلانو (حوالي 8 مليون يورو). وبعد مرور سنتين لم يقم المشتري بإنجاز الأعمال كما هو مخطط لها. وبعد تفتيش المكتب المتخصص للتحقق من أنشطة غسل الأموال، تبين أن هذا الأخير هو الوصي على دفاتر الحسابات ومقر الشركة المساهمة المستهدفة سابقًا. وثبت وجود شريك رئيسي كان يقترض أموالاً كبيرة عبر مؤسسات ائتمانية من شركة مقرها في ولاية قضائية عالية المخاطر.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني تم تأسيسهما في ولاية قضائية ذات مخاطر عالية في مجال غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه

دراسة الحالة 45 - إيطاليا	
أدّت عملية تفتيش للتحقق من الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال إلى إحالة أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات إلى التحقيق. وقد انطوت الحالة على عملية استحواذ لشركة نقل إيطالية معروفة. وقد تم إشراك وصي مكلف باسم شركة أجنبية من دون ملكية محددة. وأظهرت مستندات تسجيل الوصي التي تمّ الحصول عليها وجود جرائم ارتكبها الممثل القانوني. وقد ساهم مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في إجراء فحص للتحويلات المالية إلى إيطاليا التي تمّ إنشاؤها بطريقة غير مشروعة وإخفائها في الخارج. وساعد التحقيق في ملكية المستفيد الحقيقي لشركة أجنبية في ربط الأشخاص محل التحقيق بأصول مالية كبيرة تمّ تحويلها بصورة احتيالية إلى الخارج واستخدامها لشراء شركة النقل.	
المؤشرات	• العميل متردد أو غير قادر على تبرير هوية المستفيد الحقيقي • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري.

دراسة الحالة 46 - إيطاليا	
تمّ إنشاء هيكل صندوق استئماني لابن السيد X وهو عميل لمكتب محاماة في المملكة المتحدة. وقد تمّ تأسيس هذا الصندوق لحيازة أموال تمّ تحويلها بصورة غير مشروعة من شركة إيطالية يديرها السيد .X شمل المخطط شركة في جزر العذراء البريطانية تملكها شركة إيرلندية. وبدورها، امتلكت شركة جزر العذراء البريطانية 100% من أسهم شركة تقع في لوكسمبورغ. وكانت هذه الأخيرة تتلقى الأموال من الشركة الإيطالية من مبيعات وهمية. وكان مدير الشركة الإيرلندية شريكًا في مكتب المحاماة نفسه في المملكة المتحدة. بينما كان مدير شركة جزر العذراء البريطانية شريكاً آخر في مكتب المحاماة نفسه في المملكة المتحدة. وكان لدى أحد المقربين من السيد X توكيل رسمي من شركة جزر العذراء البريطانية. وقد تم الاحتفاظ بأسهم الشركة الإيرلندية في الصندوق الاستئماني لابن السيد X (المستفيد الحقيقي للصندوق) من قبل مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات مقره في جيرسي مرتبط بمكتب المحاماة نفسه الموجود في المملكة المتحدة. من خلال استخدام مثل هذا المخطط، لم يظهر أي رابط واضح بين الأموال المحولة من الشركة الإيطالية والمستفيد الحقيقي لهذه الأموال، وكان الرابط الوحيد هو الصندوق الاستئماني.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • موظفو شركات الوسطاء المحترفين يؤدون دور أعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • مساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون

دراسة الحالة 47 - إيطاليا	
تورط كل من السيد D والسيد S مع الإدارة العليا في مستشفيين إيطاليتين: المستشفى SM والمستشفى SR. وكانت هاتين المؤسستين تمارسان أعمالاً تجارية خارج سياق عملهما المعتاد لتسهيل تحويل الأموال بصورة غير مشروعة من المؤسستين إلى السيد D والسيد S بهدف دفع الرشاوى إلى السيد F وهو شخص سياسي ممثل للمخاطر. وتمّ تنفيذ عمليات تجارية غير شرعية عبر العديد من الكيانات المؤسسية الأجنبية الخاضعة لإدارة صندوق استئماني سويسري. وتمّ اتهام المشتبه بهم بالتآمر وغسل الأموال والفساد والاختلاس.	
المؤشرات	• شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • علاقات مع وسطاء محترفين أجانب في غياب معاملات تجارية فعلية في الدول التي يمارس فيها الوسيط أعماله. • الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • لم تتم ممارسة أعمال تجارية حقيقية • تسهيل معاملات العبور بشكل حصري من دون توليد أي ثروة أو إيرادات • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل. • تحدث المعاملة بين طرفين أو أكثر تجمع بينهما علاقة من دون سبب تجاري أو منطقي واضح • المعاملة هي معاملة متكررة بين الأطراف على مدى فترة تعاقدية معينة. • تم تنفيذ المعاملة من حساب تجاري ولكنها يبدو أنها استخدمت لتمويل مشتريات شخصية، بما في ذلك شراء الأصول أو الأنشطة الترفيهية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.	

دراسة الحالة 48 - إيطاليا
تم العثور على شخص محدد يملك أصولاً وموارد اقتصادية في إيطاليا. وأظهرت السجلات المصرفية أن الفرد يملك 100% من أسهم شركة تقع في قبرص كما تم التحقق من خلال سجل الضرائب من تاريخ ومكان الولادة والإقامة الضريبية الحالية في إيطاليا. وكشف السجل الرسمي الإيطالي أن الفرد المدرج

يملك 50% من أسهم شركة ذات مسؤولية محدودة مقرها في روما (هدفها الرئيسي هو شراء وبناء المباني ومجمعات المباني التي تملكها الشركة نفسها) من خلال الشركة القبرصية المذكورة أعلاه. كما تم العثور في السجل الضريبي على إقرار ضريبي لعام 2012 للشخص المحدد يكشف عن الدخل من العقارات، المطابق تمامًا مع عقارات الشركة القبرصية، فضلاً عن إقرار ضريبي للشركة التي تتخذ من روما مقراً لها ويكشف هذا الإقرار عن مبيعات تصل إلى731 502 يورو ودخل خاضع للضريبة يبلغ مجموعه 405 3 يورو. وكان الشخص المحدد يملك أسهماً أو حصصاً في عدة شركات مقرها في روسيا وقبرص، بما في ذلك بنكين والشركة القبرصية التي تمّ ذكرها. وتبين أيضاً أن الشخص المحدد والشركة القبرصية والشركة في روما يملكون العديد من العقارات في مقاطعات إيطالية مختلفة. وبالتالي، كان هذا الشخص المحدد صاحب الأصول والموارد الاقتصادية الموضوعة باسمه أو المتوفرة له بطريقة أخرى عبر كيانات مؤسسية كانت خاضعة لأوامر التجميد منذ 2014.	
المؤشرات	• هم مواطنون أجانب ليس لديهم أي معاملات مهمة في الدولة التي يمارسون فيها خدمات مهنية أو مالية • شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو التمويل دولية. • التركيز على إستراتيجيات فعالة لتقليل الضرائب • أشخاص أو مجموعات محددة • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل.

دراسة الحالة 49 - جيرسي	
تمحور النشاط الاحتيالي الرئيسي حول شركة برمجيات في موطن المشتبه به. كانت هذه الشركة تبيع حقوق الملكية الفكرية إلى شركة إيرلندية تقوم بدورها بتحويل هذه الملكية إلى شركة في جزر العذراء البريطانية. وبعد ذلك، أبرمت الشركة اتفاقيات ترخيص وتوزيع مع شركة جزر العذراء البريطانية، مما سمح لها ببيع البرمجيات وتوزيعها، وبالتالي واصلت أنشطتها التجارية كما في السابق. أدى الحصول على رسوم الترخيص والتوزيع التي قبضتها شركة جزر العذراء البريطانية إلى انخفاض كبير في الدخل الخاضع للضرائب. وكانت جميع الكيانات الثلاثة مملوكة من قبل الشخص نفسه ("X") وخاضعة لسيطرته. ويُزعم أن X قد نفّذ مخطّطًا، قدمت بموجبه الشركة مطالبات وتجاوزات احتيالية من خلال المطالبة بخصومات ناتجة عن ترتيبات ترخيص وتوزيع "زائفة". أنشأ X هيكل صندوق استئماني مع شركات أساسية باستخدام مقدم خدمات مالية مقره في جيرسي. ويُزعم أن هذه الكيانات كانت متورطة في المخطط باعتبارها قنوات للتحويلات المالية أو لحيازة أصول ناتجة عن المخطط.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية.

	• هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • المعاملة تنطوي على عقود الترخيص بين الشركات التي يملكها الفرد نفسه

دراسة الحالة 50 - لاتفيا	
فتحت المواطنة الأجنبية السيدة V، حسابًا في البنك "B" في لاتفيا وتلقت مبلغ 3،827،000 دولار أميركي ومبلغ 208000 يورو بعد ذلك بوقت قصير من الشركة الأجنبية "م". وتلقت الشركة "م" الأموال من الشركات الأجنبية "R" و"W". وبحسب المعلومات العامة، تتشارك كل من هاتين الشركتين المساهم نفسه وهو كيان قانوني خارجي، بينما قدّم شخصان آخران نفسهما إلى البنك على أنهما المستفيدان من الشركتين "M" و"W". وهذا ما أثار المخاوف حول مخطط لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. قامت السيدة V بتحويل مبلغ 2،980،000 دولار أميركي إلى الأفراد "E" و"O" و"A" إلى حسابات في البنك الأجنبي ""F"، وذكرت أن الغرض من المعاملة هو هدية للأحفاد. وفي الوقت نفسه، حوّلت السيدة V مبلغ 840،000 دولار أميركي إلى حسابها الخاص في البنك الأجنبي "F". ويملك جميع المستفيدون العنوان نفسه، مما يشير إلى أن السيدة V كانت تقيم في بلد مختلف عن البلد المذكور في سجلات البنك الخاصة بإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء. وقد تم استلام مبلغ إضافي بقيمة 220000 دولار أمريكي في حساب السيدة V من الفرد ""L"، كما أنها قامت بتحويلات أخرى بقيمة 300،000 دولار أميركي إلى الأفراد "A" و"E". طلب البنك "B" تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المشددة ووفقاً للمستندات الواردة إلكترونيًا نيابة عن السيدة V، باعت هذه الأخيرة لوحتين فنيتين إلى الفرد "B" مقابل 220،000 دولار أميركي مستخدمة الفرد "L" كوسيط، ولكن التوقيعات على الاتفاقية بدت وكأنها توقيعات رقمية. أما الفرد "A" فقد عرّف عن نفسه في البنك "B" على أنه حفيد السيدة V، وادعى أنها توفيت ولكنه أخفق في تقديم شهادة وفاة. تحققت وحدات الاستخبارات المالية من وفاة السيدة "V" في بلد إقامتها وتبيّن من خلال التحقيق أنه منذ تاريخ وفاتها قامت أطراف ثالثة بإجراء التحويلات. وعليه، أصدرت وحدات الاستخبارات المالية أمراً بتجميد مبلغ 350000 دولار أميركي في حسابات السيدة V.	
المؤشرات	• تردّد العميل في تفسير سبب إجراء هذه الأنشطة بطريقة معينة أو أنه كان غير قادر على تقديم تفسير واضح. • مواطنون أجانب ليس لديهم أي معاملات مهمة في الدولة التي يمارسون فيها خدمات مهنية أو مالية • عمليات تبدو غريبة نظرًا لعمر الفرد. • أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى • سلسلة من الأوراق المزورة • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل.

دراسة الحالة 51 - المكسيك	
تمّ تفكيك شبكة مكوّنة من 42 شركة صورية تعمل في مجالات مختلفة تشمل شركات يقع مقرها في المكسيك وشركات أخرى في الخارج. تمّ إنشاء هذه الشبكة لتقديم خدمات غسل الأموال إلى منظمات إجرامية عبر مجموعة من الوكلاء المستقلين الذين يتواصلون مع عملاء لتوفير هذه الخدمات، مقابل رسوم تتراوح بين 1 إلى 5% من قيمة الأموال التي يتم تشغيلها.	
المؤشرات	• سبق إدانتهم بالاحتيال أو التهرب الضريبي أو الجرائم الخطيرة • أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى • الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • تزوير سجلات ملكية الشركات • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • سلسلة من الأوراق المزورة • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة. • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل. • تحدث المعاملة بين طرفين أو أكثر تجمع بينهما علاقة من دون سبب تجاري أو منطقي واضح • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 52 - المكسيك	
تقدمت أربع شركات صورية بطلب إلى دائرة إدارة الضرائب المكسيكية (SAT) لاسترداد ضريبة القيمة المضافة المفروضة على عمليات غير موجودة تمّ تنفيذها عام 2008 و2009. وقد شارك ما مجموعه 26 شركة في محاكاة المعاملات كما شارك 48 فرداً كجزء من المخطط بصفة شركاء ومدراء وممثلين قانونيين. وتمّ إرسال جزء من الموارد التي تمّ الحصول عليها بطريقة غير مشروعة إلى حسابات مصرفية في الولايات المتحدة، ثم استخدمت لاحقًا لإجراء تحويلات إلى حسابات في لاس فيغاس، ولاية نيفادا. وتعود هذه الحسابات إلى كازينوهات وأفراد يقومون بأنشطة القمار.	
المؤشرات	• الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • سلسلة من الأوراق المزورة • لم تتم ممارسة أعمال تجارية فعلية • تسهيل معاملات العبور بشكل حصري من دون توليد أي ثروة أو إيرادات

	• العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل. • تحدث المعاملة بين طرفين أو أكثر تجمع بينهما علاقة من دون سبب تجاري أو منطقي واضح • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل

دراسة الحالة 53 - ناميبيا	
قام المواطن الناميبي "أ" (بصفة المالك الوحيد) بتسجيل شركتين مقفلتين باستخدام وثائق إثبات هوية وطنية مزورة. وفي وقت لاحق، فتح المواطن "أ" حسابات مصرفية في اثنين من البنوك المحلية لكل من هاتين الشركتين. كانت الحسابات المصرفية في أحد البنوك نشطة، بينما ظلت الحسابات في البنك الآخر خاملة مما أدى إلى إغلاقها. قام المواطن "أ" بتفويض الأجنبي "ب" والأجنبي "ج" بإدارة الحسابات المذكورة. استخدم هذان الأخيران القنوات المصرفية عبر الإنترنت لإجراء تحويلات داخلية وخارجية ضخمة على حسابات الشركتين. وقد تم تحويل الأموال من ولاية قضائية أجنبية في جنوب أفريقيا إلى ناميبيا، ثم أعيد تحويلها على الفور إلى ولايات قضائية أجنبية أخرى، بما في ذلك إلى جنوب أفريقيا أي من مصدر الأموال. وقد بدأت التحويلات بمبالغ قليلة نسبيًا قبل أن يبدأ حجم التحويلات بالنمو بسرعة. وبشكل عام، كان يتمّ سحب الأموال بعد أقل من 48 ساعة من إيداعها.	
المؤشرات	• مفوضون بالتوقيع على حسابات الشركة دون سبب وجيه • إيرادات مصرح عنها لا تتوافق مع حجم الأصول أو المعاملات أو نمط الحياة • مسجلة تحت عنوان لا يتوافق مع الملف التعريفي للشركة • تقوم الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني بعدد كبير من المعاملات مع عدد صغير من المستفيدين • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يجري معاملات مع شركات عالمية من دون وجود تبريرات تجارية أو مؤسسية كافية. • رصيد البنك في حدود الصفر، على الرغم من المعاملات المتكررة والصادرة • الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • سجلات أو مستندات زائفة ومزورة. • تزوير سجلات ملكية الشركات • سلسلة من الأوراق المزورة • لم تتم ممارسة أعمال تجارية فعلية • تسهيل معاملات العبور بشكل حصري من دون توليد أي ثروة أو إيرادات • المعاملة هي معاملة متكررة بين الأطراف على مدى فترة تعاقدية معينة. • المعاملة تبدو دورية • تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية	

دراسة الحالة 54 - ناميبيا	
شملت الحالة شخصين اثنين من ناميبيا وثلاثة أشخاص صينيين. سجل هؤلاء الأشخاص شركتين محدودتي الملكية وشركة أعمال صغيرة (شركة مقفلة) ناميبية. وبعد ذلك، فتحوا تسعة حسابات مصرفية في خمسة بنوك محلية، وقاموا بتعيين شخص صيني وشخصيين ناميبيين كأعضاء مجلس إدارة ومساهمين مخولين بالتوقيع على هذه الحسابات. وقد تلقت الكيانات والأفراد ودائع وتحويلات كبيرة صادرة من حسابات ناميبية ومحولة إلى ولايات قضائية أجنبية.	
المؤشرات	• تقوم الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني بعدد صغير من المعاملات عالية القيمة مع عدد صغير من المستفيدين • تلقي الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني مبالغ كبيرة من التمويل الرأسمالي بسرعة بعد تأسيس الشركة، حيث تم إنفاق الأموال أو تحويلها إلى مكان آخر في فترة زمنية قصيرة دون مبرر تجاري. • الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب. • الهيئة الاعتبارية لا تدفع أي ضرائب أو معاشات تقاعدية أو اشتراكات صندوق التقاعد أو أي إعانات اجتماعية • تحدث المعاملة بين طرفين أو أكثر تجمع بينهما علاقة من دون سبب تجاري أو منطقي واضح • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل

دراسة الحالة 55 - ناميبيا	
أعلن السيد X أنه شريك في شركة سيارات الأجرة. وأكد التحليل أن السيد X قام بإيداعات نقدية كبيرة ومنتظمة في حسابين، ثم قام من بعدها على الفور بعمليات سحب كبيرة للشيكات إلى شركات وحسابات أخرى مملوكة من شركائه وأقاربه. وقد شملت أنشطة الكيان المؤسسي كما هي مسجلة في سجل الشركات المقفلة تجارة التجزئة والتعدين والبناء وصيد الأسماك. واقتصرت السحوبات من هذا الحساب فقط على عمليات سحب إلكترونية. وكانت تدخل إلى الحساب أموال شهرية من عدة أشخاص إضافة إلى تحويلات إلكترونية بقيمة عالية من شركة في جنوب أفريقيا تم إيداعها في حساب صندوق استئماني مسجل في ناميبيا. وقد أثبت التحليل أن السيد X يمتلك العديد من العقارات عالية القيمة في ناميبيا وجنوب إفريقيا، والتي تم شراؤها نقدًا. وتم تسجيل بعض هذه العقارات باسم كيانات قانونية. وقد ثبتت إدانة السيد X بتجارة المخدرات.	
المؤشرات	• عمليات تبدو غريبة نظرًا لعمر الفرد. • سبق إدانتهم بالاحتيال أو التهرب الضريبي أو الجرائم الخطيرة • مفوضون بالتوقيع على حسابات الشركة دون سبب وجيه • الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل العملاء • تقوم الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني بعدد كبير من المعاملات مع عدد صغير من المستفيدين

	• هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يجري معاملات مع شركات عالمية من دون وجود تبريرات تجارية أو مؤسسية كافية. • رصيد البنك في حدود الصفر، على الرغم من المعاملات المتكررة والصادرة • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • المعاملة هي معاملة تجارية تنطوي على أفراد من عائلة واحد أو أكثر من الأطراف دون مبرر تجاري مشروع. • تم تنفيذ المعاملة من حساب تجاري ولكنها يبدو أنها استخدمت لتمويل مشتريات شخصية، بما في ذلك شراء الأصول أو الأنشطة الترفيهية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • تنفيذ المعاملة من حساب شركة وقد انطوت المعاملة على مبالغ نقدية كبيرة تم إيداعها أو سحبها بمبالغ لا تتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة. • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل

دراسة الحالة 56 - ناميبيا	
تقرير عن معاملات مشبوهة للاشتباه بإمكانية ضلوع Y بتجارة الألماس بصورة غير مشروعة واستخدام حساب مصرفي تجاري لمزج متحصلات الجريمة مع إيرادات مشروعة. كشفت التحليلات أن Y هي شركة مقفلة لها مالك وحيد وأن أنشطتها الرئيسية هي "التصنيع وإعادة التدوير والتنظيف". وقد تمّ إيداع مبالغ ضخمة في حسابات تجارية، حيث كانت معظم الودائع ناتجة عن تحويلات إلكترونية للأموال ناشئة من عدة أشخاص من أميركا وآسيا. قامت Y بسحب الأموال نقدًا. وأشار التحليل أن Y عرّف عن نفسه أمام المشترين الأجانب عبر الإنترنت على أنه تاجر ألماس معتمد في ناميبيا.	
المؤشرات	• فترة طويلة من عدم ممارسة أي نشاط بعد تأسيس الشركة، يليها زيادة مفاجئة وغير مبررة في الأنشطة المالية. • رصيد البنك في حدود الصفر، على الرغم من المعاملات المتكررة والصادرة • الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • تنفيذ المعاملة من حساب شركة وقد انطوت المعاملة على مبالغ نقدية كبيرة تم إيداعها أو سحبها بمبالغ لا تتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة. • مبالغ مالية غير عادية في سياق الأعمال التجارية للعميل أو المتعاملين معه

دراسة الحالة 57 - ناميبيا
تنطوي هذه الحالة على أشخاص وكيانات تستخدم النظام المصرفي الإلكتروني لتحويل عائدات الجريمة إلى ولايات قضائية أجنبية. وكان يمّ إيداع الأموال في شركات مقفلة وحساب شخصي للفرد ثم يتم سحبها هيكلياً في ولاية قضائية أجنبية بحجة ارتباطها بالعمل التجاري. قام الشخص 1، وهو مواطن صيني، بفتح حساب مصرفي شخصي وتسجيل شركة مقفلة

(الكيان 1) فتحت أيضًا حسابات مصرفية مع ثلاث مؤسسات مالية مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، "ساعد" الشخص 1 امرأة من ناميبيا 1 في فتح حسابات شخصية في المؤسسات المالية الثلاث نفسها. كما "ساعدها" في تسجيل أربع شركات مقفلة باسمها (الكيانات 2-5) وفتح حسابات لدى إحدى المؤسسات المالية. وساعد الشخص 1 امرأتين أخريتين من ناميبيا 2 و 3 في فتح حسابات مصرفية لدى اثنتين من المؤسسات المالية. كان الشخص 1 يسيطر على بطاقات الصراف الآلي للكيانات 1-5 وعلى الحسابات المفتوحة باسم النساء الناميبيات 1 و 2، في إطار المعاملات التي كان يجريها على هذه الحسابات. لم تحصل المرأة الناميبية 3 على بطاقات صراف آلي خاصة بها، وعندما سألها البنك توضيح سبب فتحها للحسابات، اختفت وعجز البنك عن تعقبها.

كان مصدر الأموال المودعة أو المحولة إلى حسابات النساء الناميبيات 1-3 والكيانات 2-5 هو الشخص 1، في حين أن الأموال الموجودة في حسابات الشخص 1 كانت من كيانات مملوكة من الشخص الصيني.

المؤشرات

- تردد العميل في تقديم معلومات شخصية.
- العميل متردد أو غير قادر على توضيح أنشطته التجارية وتاريخ الشركة
- الاستمرار في تجنب أي اتصال شخصي دون سبب وجيه
- رفض التعاون أو تقديم المعلومات والبيانات والمستندات المطلوبة لتسهيل المعاملة
- عمليات تبدو غريبة نظرًا لعمر الفرد.
- مسجلة تحت عنوان لا يتوافق مع الملف التعريفي للشركة
- لا يبدو أن عضو مجلس الإدارة أو المساهم المسيطر يقوم بأي دور فعال في الشركة
- أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى
- رصيد البنك في حدود الصفر، على الرغم من المعاملات المتكررة والصادرة
- حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه.
- التظاهر بعدم الاهتمام في هيكل الشركة التي يتم إنشاؤها
- لم تتم ممارسة أعمال تجارية فعلية
- تسهيل معاملات العبور بشكل حصري من دون توليد أي ثروة أو إيرادات
- العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل.
- تنفيذ المعاملة من حساب شركة وقد انطوت المعاملة على مبالغ نقدية كبيرة تم إيداعها أو سحبها بمبالغ لا تتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة.

دراسة الحالة 58 - هولندا

قام السيد B وهو دافع ضرائب هولندي بإيداع المال في صندوق استئماني مقره جيرسي من دون أن يصرح عنها للسلطات الضريبية. لم يذكر السيد B في إقرارات ضريبة الدخل الخاصة به أنه مشارك في صندوق استئماني وقد أجاب عمدًا بشكل خاطئ أو غير كامل على الاستبيان الضريبي في ما يتعلق بمشاركته بالصندوق. وجدت المحكمة أن السيد B

قدّم معلومات غير صحيحة إلى موظف حكومي في إدارة الضرائب والجمارك الهولندية، ممّا أدى إلى تخفيض قيمة الضرائب المفروضة عليه.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • التركيز على إستراتيجيات فعالة لتقليل الضرائب • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب. • سجلات أو مستندات زائفة ومزورة.

دراسة الحالة 59 - هولندا	
تلقى المشتبه به، وهو طبيب، مدفوعات من شركة الأدوية أجرى أعمالاً معها. وقد اختلفت قيمة هذه المدفوعات بناء على كل عقد. ولم يتم تحويل هذه المدفوعات، التي يمكن إدراجها بمثابة دخل، إلى أي من الحسابات المصرفية الهولندية للمشتبه فيه، بل تم تحويلها إلى حسابات مرقمة في لوكسمبورغ مفتوحة باسم مؤسسة. ولم يصرح المشتبه به أبدًا عن أرصدة الحسابات المصرفية في لوكسمبورغ في الإقرارات الضريبة الخاصة به.	
المؤشرات	• حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • التركيز على إستراتيجيات فعالة لتقليل الضرائب • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب. • المعاملة تنطوي على حساب مرقم • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 60 - هولندا	
تضمن مخطط التهرب الضريبي هذا إرسال فواتير مزورة من شركة أسسها المشتبه به في جزر العذراء البريطانية إلى شركة هولندية لاختلاق صورة وهمية بأنه قد تم تقديم الخدمات إلى الشركة الهولندية. وقامت الشركة الهولندية بتسديد هذه الفاتورة إلى الشركة في جزر العذراء البريطانية مما أدى إلى انخفاض في المبيعات والأرباح بسبب زيادة التكاليف المترتبة. وقد تمّ تحويل المبالغ المالية من جزر العذراء البريطانية إلى حسابات مصرفية خاصة مملوكة للمشتبه به ومشتبه به شريك في قبرص اللذين تمكنا من الوصول إلى هذه الحسابات في هولندا عبر بطاقات السحب المباشر وبطاقات ائتمانية. وقد تم استخدام الأموال مت قبل المشتبه به لتمويل أنشطة عقارية.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • لم تتم ممارسة أعمال تجارية فعلية • العميل هو في الوقت نفسه الجهة الطالبة والمستفيد من تحويلات

	مالية دولية متعددة • تنفيذ المعاملة من حساب شركة وقد انطوت المعاملة على مبالغ نقدية كبيرة تم إيداعها أو سحبها بمبالغ لا تتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة. • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 61 - هولندا	
تلقت وحدة الاستخبارات المالية إشعارًا من مؤسسة مالية في ما يتعلق بتحويل دولي إلى شركة أجنبية في إيطاليا. وتبين أن المستفيدة الحقيقية من هذه الشركة هي الزوجة السابقة للعميل. وقد أجرى هذا العميل تحويلات منتظمة من حسابه الخاص ومن حساب شركته إلى حسابات زوجته السابقة وشركاتها. ثم تمّ إيداع الأموال مرة أخرى في الحساب المصرفي للعميل عن طريق "اتفاقيات قروض". وبناءً على هذه المعلومات، تمّ الاشتباه بهذا الإشعار وتحويله إلى فرق التحقيق.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يجري معاملات مع شركات عالمية من دون وجود تبريرات تجارية أو مؤسسية كافية. • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • يتم الحصول على التمويل من قبل مقرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بدل من الحصول عليه من قبل مؤسسة ائتمانية، من دون تقديم أي تفسير منطقي أو تبرير تجاري. • المعاملة هي معاملة تجارية تنطوي على أفراد من عائلة واحد أو أكثر من الأطراف دون مبرر تجاري مشروع.

دراسة الحالة 62 - هولندا	
قدم كاتب عدل مدني تقارير معاملات مشبوهة تشير إلى شراء منزل تم تمويله بقرض من شركة مقرها أندورا. وفي وقت لاحق، طلبت وحدة الاستخبارات المالية في هولندا معلومات إضافية عن هذه الشركة من أندورا. وتبين أن المستفيد الحقيقي النهائي هو مشتري المنزل. وبناء على هذه المعلومات، تمّ الاشتباه بالإشعار وتحويله إلى فرق التحليل.	
المؤشرات	• يتم الحصول على التمويل من قبل مقرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بدل من الحصول عليه من قبل مؤسسة ائتمانية، من دون تقديم أي تفسير منطقي أو تبرير تجاري.

دراسة الحالة 63 - هولندا	
حصلت الشركة الهولندية المستهدفة على قروض من مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات سويسري تم تحويلها إلى حساب مصرفي في مونتينيغرو، تحت وصف "قرض تسديد". ويعتبر مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات السويسري المساهم الوحيد في الشركة الهولندية المستهدفة. بعد ذلك، أعيد إقراض الأموال المستلمة مرة أخرى من خلال شركة تابعة لمقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات السويسري في مولدافيا إلى المستفيد الحقيقي النهائي في هولندا. كما تم استخدام الشركة الهولندية المستهدفة من قبل عملاء آخرين من عملاء مقدم الخدمات السويسري. وحصلت الشركة الهولندية المستهدفة على قروض من مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات السويسري وبعد ذلك أعادت إقراض هذه الأموال إلى شركات تشغيلية في إيطاليا وانكلترا كان يديرها المستفيدون الحقيقيون النهائيون. وكان يتم تغذية الحساب المصرفي في مونتينيغرو المفتوح باسم مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات السويسري بواسطة حساب مصرفي سويسري مفتوح باسم المستفيد الحقيقي النهائي للشركة الهولندية المستهدفة. اشتبهت وحدة الاستخبارات المالية أن هذا الاسلوب بإعادة إقراض الأموال من حسابات شخصية عبر مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات السويسري هو أسلوب مستخدم أيضاً من قبل أشخاص آخرين.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يجري معاملات مع شركات عالمية من دون وجود تبريرات تجارية أو مؤسسية كافية. • العميل هو في الوقت نفسة الجهة الطالبة والمستفيد لعمليات تحويل الأموال الدولية المتعددة • يتم الحصول على التمويل من قبل مقرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بدل من الحصول عليه من قبل مؤسسة ائتمانية، من دون تقديم أي تفسير منطقي أو تبرير تجاري.

دراسة الحالة 64 - هولندا	
تتعلق هذه الحالة بإجراء تحقيق جنائي في غسل الأموال وشراء وتمويل حقوق المباني والشقق في هولندا من قبل أثنين من الصناديق الاستئمانية في ليختنشتاين. ويتم استخدام هذه الصناديق الاستئمانية بالإضافة إلى عدد من الميسرين لإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين النهائيين ومصدر الأموال المستخدمة في شراء وتمويل العقارات. وقد انطوت عملية الشراء على ما قيمته حوالي 2 مليون يورو تم صرفها لشراء (التكاليف) وتمويل العقارات ويفترض أن هذه الأموال متأتية من الاتجار بالمخدرات. ويقع مقرّ المكتب المسجل للصندوقين الاستئمانيين في ليختنشتاين كما أن الأشخاص الذين يمثلون هذين الصندوقين هم من أفراد أسرة المشتبه به.	
المؤشرات	• خاضعون للتحقيق أو لديهم صلات معروفة مع المجرمين • العنوان المسجل مدرج أيضاً كعنوان للعديد من الشركات أو الترتيبات القانونية الأخرى • الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب. • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • العميل هو في الوقت نفسه الجهة الطالبة والمستفيد من تحويلات مالية دولية متعددة

	• المعاملة هي معاملة تجارية تنطوي على أفراد من عائلة واحد أو أكثر من الأطراف دون مبرر تجاري مشروع. • انطوت المعاملة على هيئتين اعتباريتين لهما أعضاء مجلس إدارة أو مساهمون أو مستفيدون حقيقيون مماثلون أو متطابقون • تنطوي المعاملة على تورط وسيط محترف من دون سبب وجيه أو ظاهري

دراسة الحالة 65 - هولندا	
قام صندوق استثمار هولندي بتوظيف الأموال المودعة من قبل المستثمرين من خلال استثمارها في بوالص تأمين على الحياة أجنبية. وقد شارك المستثمرون في صندوق استئماني تحوّل إلى مالك لبوالص التأمين على الحياة. وفي حال وفاة المؤمن عليه (الأطراف الثالثة)، يدفع التأمين البلغ إلى الصندوق الذي يقوم بدوره بدفعه إلى المستثمرين. وقد تم إعادة التأمين على مخاطر أن يبقى حامل وثيقة التأمين الأصلي على قيد الحياة لفترة أطول من تاريخ الاستحقاق المتفق عليه (مخاطر طول العمر). استحوذت شركات إعادة التأمين على البوليصة من الصندوق الاستئماني، وتلقى المستثمرون من شركة إعادة التأمين مبلغاً يعادل القيمة المستحقة في حال الوفاة بموجب البوليصة. وتم تحويل جميع الودائع، وقيمتها 175 مليون يورو، من خلال الحسابات الأجنبية للشركات الاستئمانية. وتبين أنه تم استثمار جزء محدود فقط من هذه الأموال في بوالص التأمين على الحياة. أما الجزء الأكبر فقد تم تحويله على الفور إلى حسابات مصرفية للمشتبه به والوصي.	
المؤشرات	• عدد كبير وغير عادي من المستفيدين والمصالح المسيطرة الأخرى • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • مبالغ مالية غير عادية في سياق الأعمال التجارية للعميل أو المتعاملين معه

دراسة الحالة 66 - هولندا	
تتناول هذه الحالة أموال متأتية عن أنشطة ابتزاز. أنشأ المشتبه به هياكل قانونية تتكون من الشركات الأم المسجلة في ولاية قضائية منخفضة الضرائب مع قليل أو بعض من الالتزامات أو من دونها للاحتفاظ بالسجلات الإدارية والمحاسبة. استخدم المشتبه به حساباً مصرفياً مشفراً في سويسرا لإخفاء أنشطة غسل الأموال. وتولّى مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات إدارة هذه الشركات.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • المعاملة تنطوي على حساب مرقم

دراسة الحالة 67 - هولندا
أرسلت شركة هولندية متوسطة الحجم فواتير مزدوجة - فاتورة واحدة من الشركة الهولندية التي تم سداد مدفوعات إليها في الحساب الهولندي، كما تم التصريح عنها بشكل صحيح إلى دائرة الضرائب والجمارك الهولندية. أما

الفاتورة الثانية / البريد الإلكتروني فقد تم تسديدها في حساب مُرقَّم في سويسرا باسم شركة وهمية. عندما تحسنت العلاقات الهولندية والسويسرية، نصح البنك السويسري العميل بتأسيس شركة في باناما وإيداع الأموال في حسابات مرقمة في قبرص باسم اثنين من الشركات البانامية التي تخضع لسيطرة أعضاء مجلس إدارة الشركة الهولندية.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • سجلات أو مستندات زائفة ومزورة. • فواتير مزدوجة بين الولايات القضائية • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • المعاملة تنطوي على حساب مرقم

دراسة الحالة 68 - هولندا	
انطوت هذه الحالة على تحقيق حول مشتبه بهم هولنديين قاموا بتقديم إقرارات ضريبية غير صحيحة وشاركوا في عمليات غسل أموال وتزوير. وأثناء التحقيق، تم تحديد أن الأموال قد تم تحويلها من خلال رقم حساب في سويسرا باسم مقدم خدمات مالية في باناما. وبعد ذلك بوقت قصير، تم خصم مبالغ مماثلة من الحساب، تحت وصف كاذب، وتحويلها إلى حساب المشتبه بهم الهولنديين. وقد سهّل أحد مقدمي الخدمات المالية هذه العملية من خلال إتاحة الفرصة للمشتبه بهم الهولنديين لإخفاء هذه التدفقات النقدية من أطراف ثالثة. وتم تسديد فواتير الخدمات المقدمة إلى مقدم الخدمة المالية عبر الحساب في سويسرا.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • تنطوي المعاملة على تحويل ثنائي الاتجاه للأموال بين العميل والوسيط المحترف مقابل مبالغ مالية مماثلة • المعاملة تنطوي على حساب مرقم • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 69 - هولندا
تم تأسيس مؤسسة خاصة في باناما من قبل شركة في باناما تابعة لشركة موساك فونسيكا Mossack Fonseca. وكان مجلس المؤسسة عبارة عن شركة أخرى، والمستفيد هو السيد ""E، وهو عضو مجلس إدارة ومستشار مبيعات أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في هولندا.

أما الوكيل المسجل فهو شركة X للخدمات القانونية. فتحت المؤسسة الخاصة في باناما حساباً مصرفياً في قبرص. هذه الحالة هي عبارة عن تحقيق جنائي كبير للغاية، يشمل أيضاً إجراء تحقيق بشأن الأشخاص الذين استفادوا من الهيكل الذي يوفره مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات.	
المؤشرات	• أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • التركيز على إستراتيجيات فعالة لتقليل الضرائب • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين.

دراسة الحالة 70 - هولندا	
يتولى كل من السيد والسيدة X منصب عضو مجلس إدارة شركة قابضة هولندية وشركة تشغيل هولندية، بالإضافة إلى كونهما مؤسسي "مؤسسة وحدة" والمستفيدين الحقيقيين في شركة أوفشور قابضة للاستثمار. وتبيّن أنه قد تم إبرام اتفاقيات لتقديم خدمات عضوية مجلس الإدارة وتعيين مساهمين بالإنابة. وبحسب الفواتير الصادرة إلى شركة الأوفشور القابضة للاستثمار، فقد تم تقديم عدة خدمات للشركة، بما في ذلك فتح حساب مصرفي. ولم تشمل الفواتير أي رسوم لقاء الخدمات الإدارية. وكان أحد موظفي مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الهولندي يتمتع بصلاحيات التوقيع عن الحساب المصرفي التابع لشركة الأوفشور القابضة للاستثمار. وكان السيد والسيدة X يقررا ما إذا كان يجب تحويل المدفوعات من الشركات الأساسية إلى الشركة القابضة المذكورة وإلى مؤسسة الوحدة. ونتيجة لذلك، يمكن القول إن الموظف في قبرص كان ينفذ رغبات السيد والسيدة X فقط وأنهما بحكم الواقع هما مديرا الشركة القابضة للاستثمار.	
المؤشرات	• طلب إنشاء هياكل مؤسسية معقدة دون مبررات تجارية واقعية • اتفاقيات لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين المعينين بالإنابة • موظفو شركات الوسطاء المحترفين يؤدون دور أعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين. • لم تتم ممارسة أعمال تجارية فعلية • إشراك وسيط محترف في المعاملة من دون مبرر قانوني أو ظاهري

دراسة الحالة 71 - هولندا	
تم إجراء تحقيق جنائي حول أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الهولنديين بسبب إخفاقه المنهجي في الإبلاغ عن المعاملات غير الاعتيادية وعمليات غسل الأموال. كان من المفترض أن يشمل ذلك تسهيل معاملات وهمية نيابة عن العملاء الأجانب لضمان، على سبيل المثال، فرض مستوى منخفض من الضرائب على أصول أو ممتلكات هؤلاء العملاء، أو تحويل الأموال المجهولة المصدر عن طريق معاملات وهمية إلى ولاية قضائية أخرى. وقد تم تنفيذ هذه العمليات عبر هياكل معقدة ومدروسة بدقة بالاشتراك مع شركات وصناديق استئمانية في دول مختلفة كانت تتلقى التعليمات من قبل مقدم خدمات مالية والتي كانت تتم مناقشتها أيضاً بنفس الطريقة من قبل المشتبه به مع الكاتب العدل الهولندي. وقد تورطت كيانات هولندية في هذه الهياكل المعقدة وشكلّت جزءاً منها. وحصل الأمر نفسه مع مؤسسات هولندية مسجلة في عنوان دولي. وقد تألف الهيكل في بعض الأحيان من ثماني كيانات مختلفة مسجلة في دول متعددة. وبحسب ما ورد لم يكن المشتبه به في العديد من الحالات يعرف الهوية الفعلية للمستفيدين الحقيقيين في الشركات التي أسّسها.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • علاقات مع وسطاء محترفين أجانب في غياب معاملات تجارية فعلية في الدول التي يمارس فيها الوسيط أعماله. • التركيز على إستراتيجيات فعالة لتقليل الضرائب • طلب إنشاء هياكل مؤسسية معقدة دون مبررات تجارية واقعية • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • إشراك وسيط محترف في المعاملة من دون مبرر قانوني أو ظاهري

دراسة الحالة 72 - هولندا	
تظاهر مالك أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بأنه "محام تجاري" لكنه لم يكن مسجلاً بصفة محام. وبحسب ما ورد، دفع العملاء مكافآت مقابل خدمات الصناديق الاستئمانية والتي تم تسديدها (جزئيًا) إفي حساب المشتبه به في ثلاث ولايات قضائية دولية مختلفة. كما تم الإبلاغ أنه قد تم أيضاً استخدام أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في ولاية قضائية دولية. تهرب المشتبه به من دفع الضرائب على هذه المبالغ لعدة سنوات. وارتكب المشتبه به أيضاً عمليات احتيال في الهجرة من خلال إدراج العملاء على كشوف رواتب إحدى شركاته بهدف إبرام عقود عمل و/أو إصدار قسائم رواتب مزورة. وفي كثير من الأحيان، كان يتم إخفاء ملكية أسهم الشركات الهولندية عن طريق هياكل لمؤسسات وشركات أجنبية في ولايات قضائية منخفضة الضرائب. وتبين أنه كان يتم استخدام الشركات الهولندية بشكل رئيسي كوسيلة لتحويل الأموال. بالإضافة إلى ذلك، ذُكر أن المشتبه به قام بغسل الأموال في شراء عقار مخصص لاستعماله الخاص أو لعائلته أو لعملاء مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية.

	• هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يقوم بإرسال الأموال بشكل منتظم إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • إجراء مدفوعات متكررة لوسطاء محترفين أجانب • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • التركيز على إستراتيجيات فعالة لتقليل الضرائب • مهتمون بإنشاء شركة أجنبية، خاصة في الولايات القضائية المعروفة بتقديم حوافز ضريبية منخفضة أو حوافز السرية المصرفية، دون توضيح تجاري كافٍ • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب. • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • سلسلة من الأوراق المزورة

دراسة الحالة 73 - هولندا	
تقوم شركة هولندية بمعاملات تجارية مع شركتين أوكرانيتين. وبسبب القواعد الصارمة في أوكرانيا، تم إنشاء هياكل قانونية دولية لمواصلة ممارسة الأعمال التجارية. تقوم الشركة الهولندية بتوفير البضائع للشركات الأوكرانية. إلّا أنه يتم تحويل التدفقات النقدية عبر كيان في باناما لديه حساب مصرفي في لاتفيا. وبفي وقت لاحق، تبين أن هناك تفاوت بين فواتير الشراء وفواتير البيع وأن "الفائض" بين الفواتير يبقى في حساب مصرفي في لاتفيا.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • تفاوت بين فواتير الشراء والبيع • تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية

دراسة الحالة 74 - هولندا	
تقوم شركة مسجلة في جزر العذراء البريطانية تملك حساباً في سويسرا بتحويل الأموال عبر حساب مصرفي هولندي إلى شركة مسجلة في قبرص ولها حساب مصرفي في لاتفيا. وإن المستفيدين الحقيقيين النهائيين من كلتي الشركتين هم روسيون. وقد تم تقديم تقارير المعاملات المشبوهة بسبب استخدام فواتير مزورة لم تستند إلى أي اعتبارات عادلة. وقد حدث هذا بشكل منتظم في ما يشار إليه بالاحتيال الدائري لضريبة القيمة المضافة.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها.

دراسة الحالة 75 - هولندا	
ركّز هذا التحقيق في أميركا الجنوبية على أشخاص لم تتطابق ملفاتهم الضريبية مع المبالغ المدفوعة في حساباتهم في البلدان الخارجية أو مع مستوى إنفاقهم. ويُزعم أنه تمّ دفع أموال فساد للمشتبه بهم عبر شركة هولندية تتم إدارتها من قبل وكالة استشارات قانونية مسجلة في ولاية قضائية منخفضة الضرائب. وورد أن الشركة الهولندية مسجلة أيضاً في ولاية قضائية دولية. أما الأموال المدفوعة فقد انتهت في حسابات مفتوحة في لوكسمبورغ باسم المشتبه بهم قبل أن يتم تحويلها في وقت لاحق إلى حسابات مرقمة.	
المؤشرات	• شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل العملاء • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • المعاملة تنطوي على حساب مرقم

دراسة الحالة 76 - هولندا	
قامت شركة دولية (أ) ومقرها هولندا بدفع أموال متحصلة من عمليات الفساد إلى موظف حكومي عن طريق إرسالها بواسطة شركات البريد. وقد تم تسجيل شركة دولية في ولاية قضائية دولية وتسجيل اسم موظف حكومي في قائمة المستفيدين الحقيقيين بينما تم تسجيل مساهمين بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينين. تم تحويل الدفعات من خلال حساب مصرفي مفتوح لدى بنك هولندي باسم شركة تابعة للشركة الدولية إلى حساب الشركة الأجنبية في إستونيا من خلال شركة مسجلة في هونغ كونغ. وبعد ذلك، تم دفع هذه الأموال إلى حسابات مصرفية في ولاية قضائية أجنبية ومنها إلى حساب مصرفي في لوكسمبورغ مفتوح باسم الشركة الدولية. كما تم دفع الرشاوى لجمعيات خيرية كانت مرتبطة مباشرة بموظفين حكوميين. ومن أجل قيد حسابات الرشاوى، تم إدخال فواتير مزورة في السجلات المحاسبية للشركة.	
المؤشرات	• شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين. • تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية

دراسة الحالة 77 - نيوزيلندا	
تم تأسيس شركة وهمية نيوزيلندية من قبل أحد مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في نيوزيلندا ومقره في فانواتو. وتم تسجيل الشركة الوهمية نيابة عن عميل مجهول الهوية في الخارج كما تم استخدام معينين بالإنابة لإخفاء هوية المستفيدين الحقيقيين. ولم يكن النشاط الفعلي للشركة الوهمية واضحاً أو مبيناً من خلال اسم الشركة. كان العنوان المدرج في سجل الشركات هو نفس عنوان المكتب الافتراضي الذي يملكه مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في أوكلاند. وكان عضو مجلس الإدارة المعيّن يقيم في سيشيل، بينما كان المساهم بالإنابة عبارة عن شركة مساهمة اسمية مملوكة من قبل مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. كانت الشركة المساهمة الاسمية هي شركة وهمية إلى حد كبير وكانت تستخدم كمساهم بالإنابة لمئات الشركات الوهمية الأخرى المسجلة من قبل مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. أشارت التقارير الإخبارية إلى أن أنه تم نقل عضوية مجلس الإدارة بموجب توكيل إلى مواطن روسي باع تفاصيل جواز سفره عبر فتح حساب مصرفي في لاتفيا. وعندما اتصل صحافيون من مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد بالمواطن الروسي، كشف الرجل أنه لا يعرف الشركة النيوزيلندية أو أي شيء عن حساباتها المصرفية. وتبيّن أنّه قد تمّ استخدام هويته التي باعها من دون علمه. فضلاً عن ذلك، أخبر ضابط سابق في شرطة الضرائب الروسية الصحافيين أنّ مئات شركات المحاماة تتخصّص في إنشاء شركات وهمية جاهزة لعملائها الذين يريدون إبقاء هويّتهم مجهولة. عادة، تعتمد شركات المحاماة على أفراد محرومين يقومون ببيع تفاصيل جوازات السفر الخاصّة بهم بحوالي 100 إلى 300 دولار أمريكي. وتمّ إجراء معاملات تجارية مع عدّة شركات أوكرانية بما في ذلك شركة تتاجر في الأسلحة مملوكة للدولة. وبعد ذلك تم إلغاء العقود المبرمة بعد تحويل الأموال وإعادة تحويل مبالغ من الأموال إلى عدّة شركات دولية تابعة لجهات خارجية. كما تمّ إجراء معاملات تجارية أخرى مع ثلاث شركات نيوزيلندية وهمية أخرى مسجلة من قبل نفس مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، باستخدام عضو مجلس الإدارة المعيّن نفسه والمساهم بالإنابة نفسه وعنوان المكتب الافتراضي للشركة الوهمية. وأفادت تقارير جديدة أنّ الشركات الوهمية الأربعة كانت قد تورّطت في عمليات غسل أموال تبلغ قيمتها أربعين مليون دولار أميركي لعصابة " سينالوا" للمخدرات في المكسيك.	
المؤشرات	• هم مواطنون أجانب ليس لديهم أي معاملات مهمة في الدولة التي يمارسون فيها خدمات مهنية أو مالية • مسجلة تحت اسم لا يحمل أي دلالة على نشاط الشركة • مسجلة تحت عنوان لا يتوافق مع الملف التعريفي للشركة • العنوان المسجل مدرج أيضاً كعنوان للعديد من الشركات أو الترتيبات القانونية الأخرى • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يجري معاملات مع شركات عالمية من دون وجود تبريرات تجارية أو مؤسسية كافية. • وجود تباين بين الثروة المتوقعة للمنشئ وغرض الإنشاء. • تفاوت بين فواتير الشراء والبيع • تزوير سجلات ملكية الشركات • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • سلسلة من الأوراق المزورة

- اتفاقيات لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين المعينين بالإنابة
- موظفو شركات الوسطاء المحترفين يؤدون دور أعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة.
- هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري.
- مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين.
- عنوان تم تسجيل عدد كبير من الشركات فيه
- لم تتم ممارسة أعمال تجارية حقيقية
- تسهيل معاملات العبور بشكل حصري من دون توليد أي ثروة أو إيرادات
- الشركة لا تملك موظفين.
- الهيئة الاعتبارية ليس لها وجود مادي
- تحدث المعاملة بين طرفين أو أكثر تجمع بينهما علاقة من دون سبب تجاري أو منطقي واضح
- انطوت المعاملة على هيئتين اعتباريتين لهما أعضاء مجلس إدارة أو مساهمون أو مستفيدون حقيقيون مماثلون أو متطابقون
- تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية
- تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل
- إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 78 - نيوزيلندا

تم ربط شركة محاماة في نيوزيلندا بعملاء تم التحقق من تورطهم أو اعتقالهم أو إدانتهم بعدد لا يحصى من الجرائم بما في ذلك الاختلاس والرشوة والفساد والتهرب الضريبي وغسل الأموال. وقد أنشأت شركة المحاماة هذه مقرّ أعمالها في نيوزيلندا، وقامت بتقديم خدماتها إلى عملاء أجانب باستخدام معرفتها العميقة في مجال الضرائب وصناديق الاستئمان وقانون الشركات في نيوزيلندا.

وقد تم تأسيس الشركات والشراكات من قبل شركة المحاماة النيوزيلندية هذه، ثم قامت هذه الشركات والشراكات باستخدام موظفي شركة المحاماة بشكل روتيني كأعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة، من دون تسمية المستفيدين الحقيقيين بشكل علني (الذين كانوا أحياناً مجرمين وشركائهم). بالإضافة إلى ذلك، كان يتم في الكثير من الأحيان إنشاء سلسلة من الشركات تكون فيها إحدى الشركات بمثابة مساهم في شركة أخرى هي بدورها مساهم في غيرها من الشركات، مما زاد من تعقيد هيكل الملكية وأزال أثر المستفيد الحقيقي من الأصول. وفي بعض الأحيان، تم استخدام شركة (صورية) نيوزيلندية كوصي للصندوق الاستئماني.

وكانت جميع الشركات المتورطة شركات صورية تملك أعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة وعناوين. وكان الهدف من الشركات والشراكات والصناديق الاستئمانية تأسيس هياكل معقدة من قبل شركة المحاماة في نيوزيلندا من أجل استخدامها لإخفاء الثروات وحمايتها. بالإضافة إلى ذلك، فقد تمت بعض الأحيان الاستعانة بالشركاء التجاريين لشركة المحاماة النيوزيلندية الموجودين في دول أخرى
من أجل تأسيس كيانات على المستوى الدولي وإضافتها إلى الهياكل لزيادة التعقيدات وتقليل القدرة والكفاءة على اكتشاف الجريمة والثروات التي تم إخفاؤها. وهكذا، إذا

نشأت الشكوك وبدأت التحقيقات مع الشخص الذي يملك مثل هذا الهيكل، فقد كان على الجهات المعنية أن تسلك مساراً معقداً وصعب التتبع للتدقيق في الهيكل. ولقد تم تحديد دلائل قوية على أن المجرمين لديهم هياكل أنشأتها شركة المحاماة النيوزيلندية هذه مع وجود أدلة على أنه قد تم استخدام بعض هذه الهياكل من قبل المجرمين لإخفاء الأصول.

كما تم تعيين موظف مقيم في نيوزيلندا أيضاً كمدير لاستيفاء المتطلبات القانونية التي تشترط تعيين مدير مقيم في نيوزيلندا وأن يكون للشركة عنوان في نيوزيلندا. ومع ذلك، لم يتم تحديد المستفيد الحقيقي للشركة في أي وقت.

المؤشرات

- سبق إدانتهم بالاحتيال أو التهرب الضريبي أو الجرائم الخطيرة
- خاضعون للتحقيق أو لديهم صلات معروفة مع المجرمين
- العنوان المسجل مدرج أيضاً كعنوان للعديد من الشركات أو الترتيبات القانونية الأخرى
- لا يبدو أن عضو مجلس الإدارة أو المساهم المسيطر يقوم بأي دور فعال في الشركة
- أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى
- هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية.
- هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري.
- مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين.
- عنوان تم تسجيل عدد كبير من الشركات فيه
- لم تتم ممارسة أعمال تجارية حقيقية
- تسهيل معاملات العبور بشكل حصري من دون توليد أي ثروة أو إيرادات
- ليس لدى الهيئة الاعتبارية أي موظفين
- الهيئة الاعتبارية ليس لها وجود مادي

دراسة الحالة 79 - نيوزيلندا

زُعم أن أصولاً يُعتقد أنه قد تم الاستحواذ عليها باستخدام عائدات الجريمة هي أصول مرتبطة بمنشئ هذه الصناديق الاستئمانية. وقد تمّ إنشاء بعض هذه الهياكل من خلال مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في نيوزيلندا. وإن هذه الأصول ليست مملوكة بشكل مباشر من قبل الأوصياء على الصندوق الاستئماني بل هي مملوكة عبر العديد من الكيانات المحلية والأجنبية الأمريكية. ويبدو أن جميع الأنشطة كانت متمركزة في الولايات المتحدة مع وجود أوامر ضد كيانات أمريكية مملوكة بشكل غير مباشر من شركات أجنبية. اشتمل المخطط على صندوقين استئمانيين وأربع شركات كان لها أعضاء مجلس إدارة ومساهمين بالإنابة مستخدمين من قبل مكتب محاماة. إن هذا الهيكل المعقد منع سلطات إنفاذ القانون من الحصول على معلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي عن طريق إنشاء شبكة معقدة من الشركات الصورية والصناديق الاستئمانية.

المؤشرات	• أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يجري معاملات مع شركات عالمية من دون وجود تبريرات تجارية أو مؤسسية كافية. • اتفاقيات لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين المعينين بالإنابة • موظفو شركات الوسطاء المحترفين يؤدون دور أعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة. • مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين. • عنوان تم تسجيل عدد كبير من الشركات فيه

دراسة الحالة 80 - نيوزيلندا	
تم استخدام شركات وهمية مقرها باناما وبليز والمملكة المتحدة لديها مساهمين بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينين لفتح حسابات مصرفية في لاتفيا من أجل إجراء مدفوعات دولية بمئات الملايين من الدولارات. وكانت غالبية المعاملات عبارة عن مدفوعات تم إجراؤها نيابة عن كيانات فيتنامية لتسديد ثمن بضائع مستوردة، أو مدفوعات تم تحويلها إلى مغتربين فيتناميين يعيشون في الخارج نيابة عن مرسلين مقرهم في فيتنام. وتشير هذه العلاقة الفيتنامية المميزة إلى أنه ربما تمّت السيطرة على الحسابات أو إدارتها من داخل فيتنام. وقد تمّ استخدام حسابات مصرفية في نيوزيلندا، مملوكة من قبل طلاب أو تجار الجملة ومصدرين للفواكه لتلقي الأموال، التي تم تحويلها من حسابات مصرفية في لاتفيا وكمبوديا والصين. كما تم شراء أكثر من 15 ملكية عقارية في نيوزلندا بواسطة الأموال المودعة في الحسابات المصرفية في لاتفيا. وتمّ إجراء هذه العمليات العقارية عبر شركات قانونية نيوزيلندية. تشير المعلومات أيضاً إلى أن المزيد من الأموال كانت "تضاف" إلى حسابات لاتفيا من خلال حسابات مصرفية أخرى لشركة وهمية متمركزة في ولايات قضائية دولية، مما يشير إلى جهود منسقة لطمس علاقة هذه الأموال مع مصادرها الإجرامية عن طريق العديد من العمليات المالية والمصرفية.	
المؤشرات	• إيرادات مصرح عنها لا تتوافق مع حجم الأصول أو المعاملات أو نمط الحياة • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية • مبالغ مالية غير عادية في سياق الأعمال التجارية للعميل أو المتعاملين معه • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.	

دراسة الحالة 81 - نيوزيلندا	
يُشتبه في أن الشركات المسجلة في نيوزيلندا عن طريق مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات يقع مقرّه في فانواتو ويديره مواطنون نيوزيلنديون كانت تعمل كشركات صورية لتسهيل الجرائم في الولايات القضائية الأجنبية. تولى مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات دور مساهم بالإنابة وقام بتوفير أعضاء مجلس إدارة معينين مقيمين في ولايات قضائية مثل فانواتو وبنما وسيشيل. في حالة الشركة "أ"، من المحتمل أن الموظف الذي تم تعيينه للعمل كعضو مجلس إدارة لم يكن على دراية بالأنشطة الجارية، حيث لم يكن له أي دور سابق في أي من أنشطة مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. وشملت الجرائم تهريب السلع غير المشروعة، وتهريب الأسلحة، والاحتيال الضريبي، والاحتيال في مجال الاستثمار، وغسل الأموال. وكانت الشركة "أ" إحدى الشركة التي أنشأها مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، وقد استأجر طائرة تمّ القبض عليها وهي تهرب الأسلحة. يُشتبه في أن الشركات المسجلة في نيوزيلندا عن طريق مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات كانت تعمل كشركات صورية لتسهيل الجرائم في الولايات القضائية الأجنبية. وشملت الجرائم تهريب السلع غير المشروعة، وتهريب الأسلحة، والاحتيال الضريبي، والاحتيال في مجال الاستثمار، وغسل الأموال.	
المؤشرات	• أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى • سلسلة من الأوراق المزورة • اتفاقيات لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين المعينين بالإنابة • موظفو شركات الوسطاء المحترفين يؤدون دور أعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين. • عنوان تم تسجيل عدد كبير من الشركات فيه

دراسة الحالة 82 - النروج	
امتلك سبعة مواطنون نرويجيون، بشراكات مختلفة، أربع شركات نرويجية لتكنولوجيا المعلومات. وقد تم الاتصال بهم من قبل شركة نرويجية كبيرة (مدرجة في سوق الأوراق المالية) أرادت شراء أسهم كلّ تلك الشركات. وكان السعر المعروض أعلى بكثير من رأسمال الشركات (القيمة الخاضعة للضرائب). وبناء على ذلك، أنشأ المالكون شركات جديدة في ولايات قضائية خارجية وباعوا أسهمهم إلى هذه الشركات بأدنى حد من الأرباح. ثمّ قامت الشركات المنشأة حديثًا على الفور ببيع الأسهم إلى الشاري الفعلي في النروج. وتمّ تحقيق أرباح المبيعات في الخارج من دون ضرائب.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • تقوم الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني بعدد صغير من المعاملات عالية القيمة مع عدد صغير من المستفيدين • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يتلقى مبالغ كبيرة من الأموال على شكل مساهمة في رأس المال فور تأسيس الشركة ثم يتم تحويل هذه الأموال إلى مكان آخر

	في غضون وقت قصير من دون سبب تجاري وجيه • التركيز على إستراتيجيات فعالة لتقليل الضرائب • المعاملة تبدو دورية • انطوت المعاملة على هيئتين اعتباريتين لهما أعضاء مجلس إدارة أو مساهمون أو مستفيدون حقيقيون مماثلون أو متطابقون • انطوت المعاملة على تحويل ملكية الأسهم من خلال عمليات بيع خارج السوق • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 83 - النروج	
قام الرئيس التنفيذي لشركة نرويجية كبيرة بتحويل مبالغ مالية كبيرة إلى العديد من الشركات، مدعياً أن التحويلات هي لتسديد مدفوعات مقابل خدمات (رسوم استشارية وما إلى ذلك). وقد أثبتت التحقيقات أنه لم يتم تقديم أي خدمات وأن الرئيس التنفيذي هو المستفيد الحقيقي للشركات.	
المؤشرات	• فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • انطوت المعاملة على هيئتين اعتباريتين لهما أعضاء مجلس إدارة أو مساهمون أو مستفيدون حقيقيون مماثلون أو متطابقون

دراسة الحالة 84 - النروج	
كان المشتبه به رئيس شركة شحن وقد ارتكب جريمة خيانة الأمانة من خلال شراء سفن ومعدات مخصصة للشركة من خلال هيكل من الشركات كانت في النهاية تحت سيطرته. باع المشتبه به الأصول إلى الشركة بسعر مبالغ فيه. كما ارتكب في الوقت نفسه عمليات احتيال ضد البنوك التي كانت تمول السفن، من خلال الادعاء بأنه تم شراء السفن بسعر السوق. وعلى الرغم من تحديد ملكية المستفيد الحقيقي، لا تزال هناك تحديات قانونية في مصادرة الأصول المجمدة في حسابات مصرفية أجنبية لم تكن طرفًا في القضية الجنائية.	
المؤشرات	• مبيعات الأصول المتضخمة بين كيانات يسيطر عليها نفس المستفيد الحقيقي • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • انطوت المعاملة على هيئتين اعتباريتين لهما أعضاء مجلس إدارة أو مساهمون أو مستفيدون حقيقيون مماثلون أو متطابقون

دراسة الحالة 85 - باناما	
كان الغرض المشروع المزعوم للمخطط هو تطوير وبناء العقارات بالاعتماد على رؤوس الأموال من صغار المستثمرين. وتم الحصول على الأموال التي قدمها منشئ الصندوق أو الأطراف الثالثة من أنشطة غير مشروعة (فساد الموظفين الحكوميين والإثراء غير المشروع). اشتمل المخطط على شركة في جزر العذراء البريطانية مع أعضاء مجلس إدارة معينين خاضعين بالكامل لسيطرة شخص سياسي ممثل للمخاطر كان عميلاً لدى البنك الذي كان على علاقة بمقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات. وقد قام مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات بإنشاء صندوق استئماني عقاري لتلقي الأموال والأصول المتأتية من أعمال وأنشطة منشئ الصندوق و"المستثمرين". تمّ استثمار الأصول التي تم استلامها في مشروع عقاري مع تقديم الأصول بنفسها كضمان للبنك الذي كان يموّل 60% من المشروع العقاري. وكان المستفيد الحقيقي النهائي من المشروع العقاري ابن الشخص السياسي ممثل المخاطر. ولم يقم الوصي بإجراءات العناية الواجبة على نطاق واسع واعتمد على تلك التي أجراها البنك الذي قام بإحالة العميل إليه، حيث أن كلاً من العميل والوصي هما على علاقة عمل مع البنك.	
المؤشرات	• العميل متردد أو غير قادر على تبرير مصدر ثروته/أمواله • العميل متردد أو غير قادر على توضيح طبيعة المعاملات التجارية التي يجريها مع أطراف أخرى • شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • وجود تباين بين الثروة المفترضة للمُنشئ وغرض الإنشاء. • سلسلة من الأوراق المزورة • مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين رسميين. • يتم شراء الأصل نقدًا ثم يستخدم كضمان للحصول على قرض خلال فترة زمنية قصيرة

دراسة الحالة 86 - بيرو
تتناول هذه القضية شخصاً سياسياً ممثلاً للمخاطر في البيرو وتشمل زوجته وحماته وأفراد آخرين مقربين منه في قضية شراء ممتلكات عقارية. تم سداد قرضين عقاريين مقدماً باستخدام أموال من شركة كوستاريكية تم تأسيسها قبل ستة أشهر فقط من تاريخ إصدار التعليمات لإجراء التحويلات المصرفية. وتم سداد القرض خلال أربعة أشهر فقط من قبل شركة أوفشور على الرغم من الخسارة المالية المتكبدة. تمكنت السلطات في البيرو من الكشف عن مصدر الأموال الناشئة عن أنشطة فاسدة قام بها الشخص السياسي الممثل للمخاطر خلال توليه منصبه. وقد أدى شراء عقار فخم من قبل حماة الشخص السياسي ممثل المخاطر، والتي لم تكن تملك القدرة الاقتصادية للقيام بهذا الشراء، إلى فتح قضية في وحدة الاستخبارات المالية وإصدار تقارير أنشطة مشتبهة من قبل الكيانات المبلغة.

المؤشرات	• شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل العملاء • أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • تلقي الهيئة الاعتبارية أو الترتيب القانوني مبالغ كبيرة من التمويل الرأسمالي بسرعة بعد تأسيس الشركة، حيث تم إنفاق الأموال أو تحويلها إلى مكان آخر في فترة زمنية قصيرة دون مبرر تجاري. • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • يتم سداد قرض أو رهن قبل موعد الاستحقاق المحدد، مع تكبد خسارة

دراسة الحالة 87 - روسيا	
أبرم أحد العملاء الحكوميين عقوداً بشأن أعمال البحث وتطوير برنامج خاص مع المقاول رقم 1 والمقاول رقم 2. أظهر تحليل المعاملات المالية أن هؤلاء المقاولين لم يجروا أي أنشطة بحثية بأنفسهم، بل قاموا بتحويل أموال الميزانية إلى مقاولين من الباطن من بينهم مختبرات علمية حقيقية. وتم إرسال غالبية الأموال من المقاول رقم 1 إلى المقاول من الباطن، الذي قام بتوجيه الأموال إلى مخطط مالي يعمل في الظلّ ويتكون من طبقات متعددة من الشركات الوهمية. وفي نهاية المطاف، تم سحب الأموال نقداً. أما الأموال المحولة من المقاول رقم 2 فقد تم إرسال غالبيتها إلى شركة عقارية استثمرت هذه الأموال في نشاطها التجاري واستحوذت على سيارات فارهة ومنحت قروضاً بأسعار فائدة صفرية لعدد من الأفراد. أظهر تحليل بيانات الملكية ومعلومات سجل العناوين وقاعدة بيانات حجز تذاكر الطيران والمعاملات المالية وبيانات إنفاذ القانون أن المقاول رقم 2 كان مملوكاً من قبل السيد X، قبل نقل الملكية إلى أشخاص وهميين لم يتورطوا في المخطط. أما الشركة العقارية فكانت مملوكة سابقاً من قبل السيد X، قبل نقل الملكية إلى ابنته. كان المقاول رقم 1 مملوكاً من قبل أشخاص وهميين لم يكن لديهم أي فكرة عن الأنشطة التجارية للشركة وتلقوا تعليماتهم من السيد X. وقد حصل هؤلاء الأشخاص على "راتب" من حساب الشركة. وكان مدير قسم العملاء الحكوميين مسؤولاً عن الأنشطة البحثية وهو شقيق السيد X. وحصلت ابنة مدير إدارة العملاء الحكوميين على عقارات باهظة الثمن باستخدام أموال تم إيداعها مسبقاً في حسابها. كما حصلت المرأة التي قامت برحلات مشتركة مع السيد X على عقارات باهظة الثمن باستخدام أموال تم إيداعها مسبقاً في حسابها.	
المؤشرات	• شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها. • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • مالكون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون بما في ذلك معينين غير رسميين مثل الأبناء،

	والأزواج أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة. • يتم الحصول على القروض من أطراف خارجية خاصة دون أي اتفاقيات قرض داعمة أو ضمانات أو مدفوعات فوائد منتظمة. • تنفيذ المعاملة من حساب شركة وقد انطوت المعاملة على مبالغ نقدية كبيرة تم إيداعها أو سحبها بمبالغ لا تتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة. • تنطوي المعاملة على القيام بعدة دفعات نقدية كبيرة لتسديد دين أو رهن عقاري

دراسة الحالة 88 - روسيا	
تم تحويل أموال عامة مختلسة بقيمة 300 مليون روبل روسي (11 مليون دولار أميركي) من حساب الشركة "كاي" إلى حساب الشركة "آر"، وهي شركة تم تأسيسها في ولاية ديلاوير في الولايات المتحدة الأمريكية، تملكها وتديرها الزوجة الروسية للمشتبه به الذي هو مسؤول حكومي. وفي اليوم نفسه حولت الشركة "آر" مبلغاً بقيمة 11 مليون دولار أمريكي على أنه قرض مستحق لحساب الشركة "أيه" (BVI) المفتوح لدى بنك قبرصي. ثمّ قامت الشركة "أيه" بتحويل أكثر من 11 مليون دولار أميركي إلى الشركة "دي" (في الولايات المتحدة) لشراء عقارات في فرنسا. وحولت الشركة "دي" أكثر من 12 مليون دولار إلى مكتب كاتب عدل فرنسي. وقد أظهرت المعلومات الواردة من وحدة الاستخبارات المالية في لوكسمبورغ أن أحد البنوك الأميركية اتخذ صفة ضامن لزوجة المشتبه به في عملية شراء أسهم شركة فرنسية مالكة للعقار. تم تنفيذ العملية عبر شركة آس.آس. (S.S. company) وهي شركة فرنسية تابعة لشركة أس دي آس آيه في لوكسمبرغ (Luxembourg S.D. SA.)، وهي شركة مؤسسة ومملوكة من نفس الشخص. وقد أظهر التحليل أن هاتين السلسلتين مترابطتان وأنه قد تم شراء العقار من عائدات الأموال المختلسة لصالح زوجة المسؤول الحكومي.	
المؤشرات	• شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل. • يتم الحصول على التمويل من قبل مقرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بدل من الحصول عليه من قبل مؤسسة ائتمانية، من دون تقديم أي تفسير منطقي أو تبرير تجاري. • تحدث المعاملة بين طرفين أو أكثر تجمع بينهما علاقة من دون سبب تجاري أو منطقي واضح • تنفيذ المعاملة من حساب شركة وقد انطوت المعاملة على مبالغ نقدية كبيرة تم إيداعها أو سحبها بمبالغ لا تتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة.	

	• تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل

دراسة الحالة 89 - الصرب	
تمّ إجراء أربع تحويلات من حساب تعاونية زراعية ""U.B."، يبلغ مجموعها حوالي 200،000 يورو، إلى حساب الهيئة الاعتبارية "P.I.P.H". وتمّ شراء صناديق بالعملة الأجنبية، بقيمة إجمالية تبلغ 178،630 يورو من هذا الأموال مباشرة بعد أن تمّ إيداعها، ثم تمّ تحويلها إلى حساب الشركة M في ديلاوير. وتم فتح حساب الشركة M لدى بنك في قبرص. وكان الغرض المعلن للمعاملات هو تسديد دفعات مقابل تجارة البضائع. إضافة إلى ذلك، تمّ إجراء تحويل بقيمة 75،175 يورو من حساب "P.I.P.H" إلى حساب الشركة S في ديلاوير. وكان حساب الشركة S مفتوحاً لدى بنك في دولة أجنبية. وكان الغرض المعلن من هذا التحويل هو تسديد دفعات مقابل تجارة البضائع. وكشف التحقيق أن هذه الحالة تندرج في إطار التجارة في السوق السوداء. وتم تحويل الأموال المكتسبة من التجارة إلى حسابات ست هيئات اعتبارية في الصرب (يشتبه بأن هذه الشركات هي شركات واجهة). وبعد ذلك، تمّ تحويل الأموال إلى حسابات هيئات اعتبارية في الخارج ومن ثمّ إلى حسابات مواطنين صينيين من المفترض أنهم المستفيدون الحقيقيون من البضائع المباعة في الصرب.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • رصيد الشركة لدى البنك في حدود الصفر، على الرغم من العدد المتكرر للمعاملات الواردة والصادرة • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل. • انطوت المعاملة على تحويل ملكية الأسهم من خلال عمليات بيع خارج السوق • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل

دراسة الحالة 90 - الصرب
ابتكر أعضاء جماعة إجرامية منظمة مخططًا يشمل بنوك صربية، بقصد إضفاء الشرعية على متحصلات الاتجار بالمخدرات عبر شراء أسهم شركة معينة. وكانت إحدى ميزات المخطط هي هيكلة المعاملات لتجنب الإبلاغ عن المعاملات إلى وحدة الاستخبارات المالية. وعثرت الجماعة الإجرامية المنظمة على 42 فردًا، قد وافقوا على دفع الودائع في حساباتهم الخاصة، بمبالغ دون الحد الأدنى تصل إلى 15000 يورو، بوصفها أنها مدخراتهم. وبعد ذلك، أعلن هؤلاء الأشخاص أنهم وافقوا على أن يتمّ استخدام أموالهم لحيازة شركة تقدم خدمات في قطاع الضيافة. وفي الوقت عينه، استولت جماعة إجرامية منظمة على الشركات الخاصة المربحة في الصرب، مع تدفقات رأسمالية كبيرة عبر الحسابات التي كان تعمل بشكل جيد والتي كان أصحابها مستعدين لبيعها.

المؤشرات	• قيد التحقيق أو وجود صلات معروفة مع المجرمين • سجلات أو مستندات زائفة ومزورة. • يتم الحصول على التمويل من قبل مقرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بدل من الحصول عليه من قبل مؤسسة ائتمانية، من دون تقديم أي تفسير منطقي أو تبرير تجاري. • المعاملة تنطوي على شراء السلع عالية القيمة نقداً

دراسة الحالة 91 - روسيا
تمّ تحويل 4 مليون يورو من شركة سلوفينية إلى حساب مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات مفتوح لدى بنك في ليختنشتاين تحت غطاء "استشارات هندسية". تمّ اللجوء إلى المساعدة القانونية المتبادلة لتحديد المستفيد الحقيقي من خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات وقد تبين لوحدة الاستخبارات المالية أن مقدم آخر لخدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات من ليختنشتاين مع الوصي نفسه قد فتحا حسابًا مصرفيًا في بنك سلوفيني مع العلم أن الوصي عين نفسه بصفة المستفيد الحقيقي. وقد تمكنت السلطات من تحديد المستفيد الحقيقي من خلال كشف حساب مصرفي على النحو الذي حدده الوصي عند فتح الحساب. وتم إبرام صفقة مع ثلاثة من المشتبه بهم، واستردت السلطات الأصول المختلسة وفرضت عليهم غرامة قدرها أكثر من مليون يورو.

المؤشرات	• أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل.

دراسة الحالة 92 - سويسرا
قام محام كان قد أُدين بتزوير مستندات واختلاسها بإخفاء أسهم لحاملها مسروقة في حسابات تم فتحها باسم شركات خارجية. وتمّ بيع الأسهم لحاملها وشراء الأسهم المسجلة للشركة نفسها مع العائدات وتحويلها إلى حسابات أخرى في ولايات قضائية مختلفة. وبفضل التعاون المحلي والدولي الفعال، ألقي القبض على المشتبه به وتمّ تسليمه إلى سويسرا وهو الآن في السجن. كما تمّ أيضًا حظر الأصول التي تزيد قيمتها على 50 مليون فرنك سويسري في جميع البلدان الخمسة.

المؤشرات	• قيد التحقيق أو وجود صلات معروفة مع المجرمين • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة. • المعاملة تبدو دورية

	• انطوت المعاملة على تحويل ملكية الأسهم لحامله من خلال عمليات بيع خارج السوق • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل

دراسة الحالة 93 - سويسرا
قامت شركة تعدين فحم عاملة بتحويل مبلغ بقيمة 800 مليون يورو إلى مالكها وهي شركة NVالهولندية حيث تم تسديد هذا المبلغ على مدى أربع سنوات. وقد عثر الوسيط المالي صدفة على معلومات تفيد بأن هناك دعوى قضائية مقامة ضد شركة NVالهولندية وضد مالكها في بلد ثالث، فضلاً عن أنه تم تقديم تقرير عن المعاملات المشبوهة بسبب اختلاس الأموال. كما تبيّن من المستندات التي يحتفظ بها الوسيط المالي السويسري أن أن شركة NV الهولندية هذه مملوكة من قبل السيد "أ"، وهو مواطن من دولة أوروبية أخرى. وعلى مرّ 10 سنوات، تمّ تحويل 3.5 مليار فرنك سويسري من خلال هيكل كبير ومعقد مؤلف من 32 شركة في مختلف البلدان، لا سيما جزر العذراء البريطانية وهولندا. وقد أثبتت مستندات الوسيط المالي السويسري أن السيد "أ" هو المستفيد الحقيقي من كل هذه الشركات تقريبًا.

المؤشرات	• مواطنون أجانب ليس لديهم أي معاملات مهمة في الدولة التي يمارسون فيها خدمات مهنية أو مالية • قيد التحقيق أو وجود صلات معروفة مع المجرمين • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو التمويل دولية. • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يقوم بإرسال الأموال بشكل منتظم إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يجري معاملات مع شركات عالمية من دون وجود تبريرات تجارية أو مؤسسية كافية. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل. • انطوت المعاملة على هيئتين اعتباريتين لهما أعضاء مجلس إدارة أو مساهمون أو مستفيدون حقيقيون مماثلون أو متطابقون • تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية • إرسال أموال المعاملة إلى أو استلامها من ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي.

دراسة الحالة 94 - سويسرا
قدم وسيط مالي سويسري تقرير عن أنشطة مشبوهة بعد إيداع وديعة قدرها 2 مليون دولار أمريكي في حساب الشركة "A" من قبل الشركة "B" وهي شركة تابعة مملوكة

بالكامل لشركة "C" القابضة قام السيد X، وهو المستفيد الحقيقي من الشركة ""A، بتبرير الأموال الواردة على أنها نتيجة للخدمات التي تقدمها الشركة A بموجب عقد بين الشركتين A و B. وقد زُعم أن طبيعة هذه الخدمات هي توفير علاقات واتصالات تجارية، والحصول على عملاء محتملين، والتفاوض على الشروط والأحكام. بعد وقت قصير من الإيداع، تم إجراء عمليتي تحويل بقيمة مليون دولار أمريكي إلى شركتين أخريين، كان السيد X والسيد Y هما المستفيدان الحقيقيان لها - وكلاهما من المديرين التنفيذيين رفيعي المستوى للشركة الهولندية القابضة C. ولم يتضمن التقرير السنوي للشركة الهولندية أي معلومات حول تعويضات السيد X والسيد Y. لذلك، اشتبه الوسيط المالي بعملية غسل أموال وإدارة أعمال مخادعة بطريقة تضرّ مساهمي الشركة القابضة C.	
المؤشرات	• العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل. • انطوت المعاملة على هيئتين اعتباريتين لهما أعضاء مجلس إدارة أو مساهمون أو مستفيدون حقيقيون مماثلون أو متطابقون • تنطوي المعاملة على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية

دراسة الحالة 95 - ترينيداد وتوباغو	
تتعلق القضية بمواطن أمريكي ابتكر مخطط معقد لتجنب دفع الضرائب على الدخل المكتسب من شركة تعمل في ترينيداد وتوباغو. وشمل المخطط توريط أمناء معلومات وعدة أفراد وهياكل قانونية واستخدام جهات لتحويل الأموال. حصل المشتبه به، "Blackjack" (بلاك جاك)، على ملايين الدولارات خلال الفترة 2009-2011 من نادي أعضاء ترينيداد وتوباغو الخاص (وهو ناد يشبه الكازينو). اتخذ Blackjack إجراءات لإخفاء دخله وموجوداته عن دائرة الضرائب عن طريق استخدام حسابات مصرفية لم يتم الإبلاغ عنها في ترينيداد وتوباغو لإيداع إيراداته الشخصية. كما استخدم حسابات مصرفية أمريكية مفتوحة بأسماء كياناته التجارية في نيو جيرسي لتلقي الإيرادات من الكازينو. واستخدم تلك الكيانات التجارية لدفع النفقات الشخصية وتحويل الإيرادات من الكازينو مباشرة إلى البائعين في الولايات المتحدة لتغطية النفقات الشخصية، فضلاً عن قيامه بإصدار التعليمات إلى موظفي الكازينو لإرسال الأموال من خلال تحويلات مصرفية لأفراد في نيو جيرسي قاموا بعد ذلك بجمع الأموال نيابة عنه.	
المؤشرات	• الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • التركيز على إستراتيجيات فعالة لتقليل الضرائب • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب. • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل. • تم تنفيذ المعاملة من حساب تجاري ولكنها يبدو أنها استخدمت لتمويل مشتريات شخصية، بما في ذلك شراء الأصول أو الأنشطة الترفيهية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • مبالغ تم إرسالها إلى ولاية قضائية أو تم استلامها من ولاية قضائية تنطوي على مخاطر عالية في مجال غسل الأموال أو تمويل الإرهاب

دراسة الحالة 96 - تركيا	
تم بيع الوقود الذي تم الحصول عليه من تهريب الوقود من خلال محطات الوقود الخاضعة لسيطرة الجريمة المنظمة. وقد قام الشخص A، وهو المستفيد الحقيقي وزعيم العصابة، بإخفاء ملكيته عن طريق نقل السيطرة على محطات الوقود إلى شركاء مقربين وعبر إجراء معاملات باستخدام النقود ومالك خيالي.	
المؤشرات	• العميل متردد أو غير قادر على تبرير هوية المستفيد الحقيقي • لا يمكن تحديد مقر المدير أو المساهم المسيطر (المساهمين المسيطرين) أو الاتصال بهم • رصيد البنك في حدود الصفر، على الرغم من المعاملات المتكررة والصادرة • سلسلة من الأوراق المزورة • مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة.

دراسة الحالة 97 - تركيا	
قامت مجموعة من الأشخاص بإنشاء وتشغيل موقع إلكتروني للقيام بمراهنات غير مشروعة عبر الإنترنت. وبهدف إخفاء الهوية، استخدم هؤلاء الأفراد أشخاصًا طبيعيين وشركات صورية لفتح حسابات مصرفية وسحب أو تحويل الأموال المودعة. يتراوح عمر الأشخاص الطبيعيين حوالي 30 سنة، وهم غير مسجلين كدافعي ضرائب ولا يملكوا سجلات ضمان اجتماعي فضلاً عن أنهم يقيمون في مدن مختلفة وبشكل عام هم إما عاطلين عن العمل أو أرباب منازل أو عاملين بالحد الأدنى للأجور. يتمّ دفع مبلغ من المال إلى المالك الخيالي لاستخدام حساباته. ويتمّ تغيير الحسابات الوسيطة باستمرار. كما يتم سحب المبالغ التي يتم جمعها في الحسابات المصرفية لهؤلاء الأشخاص نقدًا من البنوك أو من أجهزة الصراف الآلي، ثم يتمّ تحويلها إلى الحسابات المصرفية العائدة للأفراد أو إلى الشركات المنشأة لهذا الغرض أو يتمّ تحويلها إلى شركة خارجية.	
المؤشرات	• الأنشطة والمعاملات المالية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل العملاء • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب. • مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة. • تنفيذ المعاملة من حساب شركة وقد انطوت المعاملة على مبالغ نقدية كبيرة تم إيداعها أو سحبها بمبالغ لا تتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة.

دراسة الحالة 98 - أوكرانيا	
تم تنفيذ مخطط غسل الأموال موضوع من قبل مسؤولين سابقين رفيعي المستوى في أوكرانيا عبر مؤسسات مصرفية أوكرانية وبنوك أجنبية. وقد قام عدد من الشركات غير المقيمة (معظمها مسجل في باناما وقبرص وجزر العذراء البريطانية والمملكة المتحدة وبليز) تم ربطها ببعضها عن طريق مسؤولين مؤسسين وعلاقات تجارية، باستثمار مبالغ كبيرة من الأموال في أوكرانيا (اشترت سندات حكومية داخلية وحولت مبالغ كبيرة من الأموال لإيداعها في حسابات في أوكرانيا كما قدمت مساهمات في رأس المال المصرح به لشركات أوكرانية). ووفقًا لتحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال عناوين بروتوكول الإنترنت التي تم استخدامها للوصول إلى حسابات الشركات، فقد تمّت إدارة جميع الاستثمارات من مركز إداري واحد.	
المؤشرات	• شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل. • تم إرسال الأموال إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل	

دراسة الحالة 99 - الولايات المتحدة	
كشفت السلطات الأمريكية عن شركات واجهة استُخدمت لإخفاء ملكية بعض الأصول الأمريكية من قبل بنك ملي ((Bank Melli، الذي حددته السلطات الأميركية سابقاً على أنه يقوم بتقديم الخدمات المالية إلى الكيانات المشاركة في برنامج إيران النووي وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية. وقد تم استدعاء بنك ملي أيضًا لتعزيز اليقظة بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1803. وتمكنت وزارة العدل من مصادرة أصول كبيرة تخضع لسيطرة الحكومة الإيرانية. شملت هذه الأصول برج مكاتب مؤلف من 36 طابقاً في مدينة مانهاتن في الجادة الخامسة، رقم 650، والذي تقدر قيمته بأكثر من 500 مليون دولار، وعقارات أخرى بالإضافة إلى مبالغ نقدية بملايين من الدولارات. تم تقسيم ملكية برج المكاتب بين بنك ملي (40%) ومؤسسة ألافي Alavi Foundation (60%)) التي قدمت خدمات إلى الحكومة الإيرانية، مثل تحويل الأموال من برج المكاتب إلى بنك ملي.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني تم تأسيسهما في ولاية قضائية ذات مخاطر عالية في مجال غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب.

	• أشخاص أو مجموعات محددة • مبالغ تم إرسالها إلى ولاية قضائية أو تم استلامها من ولاية قضائية تنطوي على مخاطر عالية في مجال غسل الأموال أو تمويل الإرهاب

دراسة الحالة 100 - الولايات المتحدة	
قام فرد بتنظيم مخطط هرمي لقروض احتيالية بهدف تزوير تضخم مبيعات وإيرادات شركته. وقد قام باستخدام شركته كتغطية. كما تم إشراك زوجته وابنه في المخطط. أنشأ المدعى عليهم كيانات قانونية عديدة، بما في ذلك صناديق استئمانية ومؤسسات وشركات ذات مسؤولية محدودة لفتح حسابات مصرفية لإدارة الأموال غير المشروعة وإخفاء الملكية والمشاركة في المخطط. واستخدم المدعى عليهم مهني قانوني (محام) لمساعدتهم في إنشاء عدد من الكيانات القانونية، وتحويل قروض باسم الشركة لصالح استخدامهم الشخصي، بما في ذلك امتلاك المجوهرات والأحجار الكريمة. ساعد المحامي المتورط في بيع المجوهرات (التي شكلت أصولاً للصندوق الاستئماني). وتمّ استخدم عنوان المحامي (الذي كان متوفيًا حينها) لتحويل الأموال من حسابين مختلفين. وحصل التحقيق على سجلات مالية مشروعة من أطراف ثالثة عبر استدعاء قضائي حيث تم العثور على سجلات مفبركة للشركات تحتفظ بها المنظمة. وتم التعرف على الأصول التي يحتفظ بها المدعى عليه عن طريق استجواب أطراف ثالثة لتحديد ملكية المستفيد الحقيقي. كما تم الحصول على معلومات إضافية عبر استجواب معدّ الإقرار الضريبي. واستخدمت أساليب التحقيق المالية القياسية لتحديد العديد من الصناديق الاستئمانية أو الأوصياء والهيئات الاعتبارية.	
المؤشرات	• حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب. • تفاوت بين فواتير الشراء والبيع • تزوير سجلات ملكية الشركات • أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة. • تم تنفيذ المعاملة من حساب تجاري ولكنها يبدو أنها استخدمت لتمويل مشتريات شخصية، بما في ذلك شراء الأصول أو الأنشطة الترفيهية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة • إشراك وسيط محترف في المعاملة من دون مبرر قانوني أو ظاهري

دراسة الحالة 101 - الولايات المتحدة
كان المدعى عليه يدير شركة إقراض برهن عقاري بالإضافة إلى شركات عديدة أخرى تملك وتدير عقارات مختلفة. استخدم حسابات وهمية وشركات صورية

دراسة الحالة 101 - الولايات المتحدة	
وغيرها من المخططات لإخفاء ملكيته. انطوى المخطط على شراء عقارات مملوكة من قبل كيانات كان المدعى عليه يسيطر عليها من خلال أحد الموظفين. وتم تمويل المشتريات بواسطة القروض. وفيما يتعلق بطلبات القروض، قدم المدعى عليه وآخرون معلومات احتيالية تتعلق بالمركز المالي للمقترض/المشتري، وتقييمات احتيالية بالغت في قيمة الضمان، وغيرها من المستندات التي تضمنت معلومات مادية كاذبة. ثم قام الشخص المتورط "ببيع" العقار التجاري المملوك من قبل كيان يخضع لسيطرته إلى كيان آخر يخضع أيضاً لسيطرته بأسعار مرتفعة للغاية. وقد تم تمويل المشتريات من خلال طلبات قروض احتيالية ومن خلال تقديم مستندات احتيالية. وكذلك، قام المدعى عليه بتغيير الفواتير الموجهة إلى أحد الكيانات عن طريق تضخيم تكلفة الأعمال المدرجة في الفواتير الأصلية لجعلها تبدو كما لو أنه تم إجراء تحسينات على العقارات التي يتم استخدامها كضمان للقروض.	
المؤشرات	• سجلات أو مستندات زائفة ومزورة. • مبيعات الأصول المتضخمة بين كيانات يسيطر عليها نفس المستفيد الحقيقي • مالكون وأعضاء مجلس إدارة معينون بالإنابة بما في ذلك الأعضاء غير الرسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة. • لم تتم ممارسة أعمال تجارية حقيقية

دراسة الحالة 102 - الولايات المتحدة	
قام الفرد (1)، وهو مواطن أمريكي مقيم في بيليز، بتأسيس أكثر من 5 آلاف شركة صورية في بيليز وجزر الهند الغربية لتسهيل العديد من مخططات الاحتيال التي تستهدف الأوراق المالية والضرائب. كان الفرد (2)، وهو مواطن مزدوج الجنسية الأمريكية والكندية، هو المالك السري لشركة وساطة دولية وشركة لإدارة الاستثمارات تقعان في مدينة بنما في دولة بنما ومدينة بليزفي دولة بليز. كان هناك 3 مخططات مترابطة: 1) ترويج الأسهم الاحتيالية والتلاعب بالأسعار؛ 2) التحايل على الضرائب المفروضة على الأرباح الرأسمالية بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)؛ 3) غسل أكثر من 250 مليون دولار أمريكي من الأرباح عبر استخدام بطاقات خصم غير محددة وحسابات ضمان خاصة بالمحامين. استخدم الفرد (2) محامياً مقيماً في الولايات المتحدة لغسل ما يزيد على 250 مليون دولار تم جنيها من خلال التلاعب بأسهمه في عدد من الشركات الأمريكية - حيث تم توجيه عائدات الاحتيال إلى خمس حسابات تملكها شركات محاماة ثم إعادة تحويلها إلى أعضاء المخطط والمتآمرين على تنفيذه. وساعدت مخططات الإخفاء هذه الفرد (2) أيضاً في التهرب من متطلبات الإبلاغ ورفع التقارير الضرورية للسلطات الضريبية.	
المؤشرات	• هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • لن يتم إيداع مستندات صحيحة لدى مصلحة الضرائب. • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري.

	• مساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون • إشراك وسيط محترف في المعاملة من دون مبرر قانوني أو ظاهري • انطوت المعاملة على تحويل ملكية الأسهم من خلال عمليات بيع خارج السوق

دراسة الحالة 103 - الولايات المتحدة	
يُزعم أن شخص سياسي ممثل للمخاطر من هندوراس طلب الحصول على مبلغ بقيمة 208 2 مليون دولار أميركي في شكل رشوة قبضها من شركة تكنولوجيا في هندوراس، مقابل إعطاء الأولوية للمدفوعات وتسريع تسديدها بموجب عقد بقيمة 19 مليون دولار أميركي مع جهاز حكومي لتنظيم سجلات الدولة ورقمنتها. وزعم أن شركة التكنولوجيا قد أرسلت تحويلات مصرفية عبر شركة أخرى إلى الشخص السياسي الممثل للمخاطر تصل قيمتها إلى حوالي 208 2 مليون دولار أميركي عبر شركة تابعة تقع في باناما مملوكة من معينين بالإنابة. وزُعم أنه تمّ لاحقاً غسل عائدات الرشوة في الولايات المتحدة واستخدامها في شراء العقارات في منطقة نيو أورلينز. تم تسجيل ملكية بعض العقارات باسم شركات خاضعة لسيطرة شقيق الشخص السياسي ممثل للمخاطر في محاولة لإخفاء مصدر الأموال غير المشروع وملكية المستفيد الحقيقي. وكانت إحدى الشركات المالكة للعقارات هي وكالة بيع سيارات مستعملة والأخرى كانت شركة صورية أدرجت في وقت ما الشخص السياسي ممثل المخاطر كأحد أعضائها. وزُعم أن معظم الممتلكات العقارية التي تمّ شراؤها من خلال عائدات الرشوة كانت مملوكة بأسماء الشركات.	
المؤشرات	• شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • هيئة اعتبارية أو ترتيب قانوني يقوم بإرسال الأموال بشكل منتظم إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية. • مساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون • نقل ملكية الممتلكات العقارية من شخص طبيعي إلى شخص اعتباري في عملية بيع خارج السوق

دراسة الحالة 104 - الولايات المتحدة
صمم المدعى عليهم مؤامرة لبيع تسهيلات ائتمانية احتيالية في مجال الطاقة المتجددة من خلال استخدام شركات خاملة وصورية في الولايات المتحدة من أجل الحصول على ائتمانات ضريبية في مجال الطاقة المتجددة من الحكومة الأمريكية مقابل موارد وقود متجدد لم يتم إنتاجها، وغسل تلك العائدات غير المشروعة لصالحهم الخاص. وقد تمكنوا من تحقيق مكاسب غير مشروعة من هذه العائدات شملت أصولاً مختلفة مثل عقارات وقوارب وسيارات وساعات وذهب. وأثناء التحقيق، قررت سلطات إنفاذ القانون أن المدعى عليه قام بإصدار التوجيهات إلى شبكة من علاقاته المهنية لشراء شركات خاملة في جميع أنحاء الولايات المتحدة، لاستخدامها بمثابة جهات مزعومة متخصصة بشراء الوقود المتجدد وبيع المواد الأولية. وقد تم اكتشاف استخدام الشركات الخاملة عن طريق استجواب

أعضاء مجلس الإدارة المعينين الذين فتحوا حسابات مصرفية نيابة عن تلك الشركات ومن خلال أوامر البحث المنفذة على عدد من الشركات.	
المؤشرات	• فترة طويلة من عدم ممارسة أي نشاط بعد تأسيس الشركة، يليها زيادة مفاجئة وغير مبررة في الأنشطة المالية. • حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه. • سلسلة من الأوراق المزورة • هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري. • مساهمون بالإنابة وأعضاء مجلس إدارة معينون

دراسة الحالة 105 - الولايات المتحدة	
قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأميركية بتحديد شخص سياسي ممثل للمخاطر أجنبي، بموجب قانون تحديد الشخص الرئيسي في المخدرات الأجنبية، بسبب قيامه بلعب دور رئيسي قي الإتجار الدولي بالمخدرات، مع تعيين مالك خيالي لتقديم المساعدة المادية أو الدعم المالي أو البضائع أو الخدمات من أجل دعم الشخص السياسي ممثل المخاطر أو التصرف نيابة عنه. إضافة إلى ذلك، حدّد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية شركات صورية مرتبطة بالمالك الخيالي كان يتم استخدامها لتسجيل ملكية العقارات.	
المؤشرات	• شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • أشخاص أو مجموعات محددة • لم تتم ممارسة أعمال تجارية حقيقية

دراسة الحالة 106 - الفاتيكان	
في هذه الحالة، كانت الشركة A، التي تأسست في منطقة البحر الكاريبي، مخولة بإصدار الأسهم لحاملها. وتولّى إدارة الشركة A فرع لبنك دولي مسجل في نفس الدولة ومقره مسجل في أوروبا. وتمّ تفويض شخص سياسي ممثل للمخاطر من أميركا اللاتينية بالتوقيع على حساب تملكه الشركة A في المقر الرئيسي للبنك. وكان هذا الشخص السياسي ممثل المخاطر يخضع للتحقيق بتهمة الابتزاز والفساد وغسل الأموال. وبدا أن هذا الشخص هو المستفيد الحقيقي من الشركة A . حاولت الشركة إجراء تحويل مصرفي بقيمة 1،000،000 يورو من المقر الرئيسي للبنك إلى مؤسسة خيرية تملك حساباً في فرع بنك أوروبي آخر. ورفضت المؤسسة الخيرية المعاملة وقامت بإبلاغ السلطات المحلية عن الحالة. وبعد فترة قصيرة من محاولة التحويل هذه، تمّ حلّ الشركة A.	
المؤشرات	• شخص سياسي ممثل للمخاطر، أو شخص لديه علاقات عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر • خاضعون للتحقيق أو لديهم صلات معروفة مع المجرمين • هيئة اعتبارية أو ترتيب مسجل/قائم في ولايات قضائية منخفضة الضرائب

	أو مركز تجاري أو مالي دولي. • العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل.

الملحق د ـ مصادر المعلومات وتقنيات اكتشاف ملكية المستفيد الحقيقي

نظرة عامة

1. خلال إعداد هذا التقرير تمّ تحديد مجموعة من التقنيات لكشف ملكية المستفيد الحقيقي. إلاّ أنّه بسبب طبيعة دراسات الحالات التي تمّ تحليلها والتي تضمنت بصورة عامة تحقيقات فعالة بشأن إنفاذ القانون، تركّزت التقنيات المحددة بشكل أساسي على القدرات والأدوات التقليدية لإنفاذ القانون. بتعبير آخر، من الصعب تأكيد ووصف الأدوات والتقنيات المتاحة للمؤسسات المالية والوسطاء المحترفين والوكالات الاستخباراتية من أجل تحديد ملكية المستفيد والتحقق منها بصورة موثوقة قبل تشكيل الشبهات والمباشرة بالتحقيقات الرسمية.

2. ليس من المستغرب حدوث ذلك إلى حدّ ما. كما أوضح هذا التقرير، فإن إخفاء معلومات ملكية المستفيد الحقيقي هو حجر الزاوية في العديد من مخططات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن إثبات ملكية المستفيد الحقيقي يمثل أحد أكبر التحديات أمام المؤسسات المالية والسلطات المختصة. ومع ذلك، تبقى بعض الأدوات البسيطة متوفرة أمام هذه المؤسسات المالية والسلطات المختصة للمساعدة في تحديد عملاء وأنشطة عالية الخطورة أو مشبوهة. وقد تمّ توضيح هذه العناصر في هذا الملحق.

مصادر المعلومات التي تساعد في تحديد ملكية المستفيد الحقيقي

3. في الورقة التوجيهية التي أصدرتها مجموعة العمل المالي في العام 2014 حول *الشفافية وملكية المستفيد الحقيقي*[78]، حددت مجموعة العمل المالي بعض الآليات والمصادر للحصول على معلومات ملكية المستفيد الحقيقي للهيئات الاعتبارية، بما في ذلك: سجلات الشركات والمؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والهيئة الاعتبارية نفسها، والسلطات الوطنية الأخرى مثل السلطات الضريبية أو لجان سوق الأوراق المالية. وهذه الآليات مبينة بمزيد من التفصيل في ذلك التقرير التوجيهي. ومع ذلك، ينصب تركيز التقرير التوجيهي على تنفيذ مبادرات السياسة العامة لتحسين شفافية ملكية المستفيد الحقيقي، بدلاً من التركيز على أساليب التحقيق، وبالتالي قد تكون محدودة القيمة بالنسبة للمؤسسات المالية والسلطات المختصة.

4. وإن تحليل دراسات الحالة المقدمة لدعم هذا التقرير قد حدد المصادر الشائعة التالية للحصول على المعلومات التي يمكن استخدامها لتحديد ملكية المستفيد الحقيقي:

البنوك والمؤسسات المالية

5. كانت البنوك أكثر مصادر المعلومات شيوعاً التي استخدمتها السلطات المختصة لتحديد ملكية المستفيد الحقيقي، وقد كانت مشمولة في أكثر من نصف التحقيقات التي تمّ تحليلها. وتمثل المؤسسات المالية أهمّ مصادر المعلومات لوحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة. ومع ذلك، تتمتع المؤسسات المالية بقدرات محدودة في ما يتعلق بالاستفادة من المعلومات التي تمتلكها مؤسسات مالية أخرى. كما تعتمد المعلومات التي تمتلكها البنوك على جودة المعلومات التي يقدمها العملاء. وينطبق هذا بشكل خاص على مشاركة الشبهات وملفات المخاطر في ما بين البنوك أو داخل البنوك المتعددة الجنسيات. ويتم بذل المزيد من الجهود على الصعيد العالمي لتحسين تبادل المعلومات بين القطاعات الخاصة وبين القطاعين العام والخاص بهدف الحد من خطورة هذه المسألة.

78 مجموعة العمل المالي، 2014، ص. 18.

الوسطاء المحترفين

6. في حوالي ثلث الحالات، تم توفير المعلومات من قبل الأعمال والمهن غير المالية المحددة. ويمكن أن تكون المعلومات التي يحتفظ بها الوسطاء المحترفون واسعة جداً. ومع ذلك، في الدول التي لا تكون فيها الأعمال والمهن غير المالية المحددة ملزمة بإجراء العناية الواجبة تجاه العملاء، فإن المعلومات التي تحتفظ بها الجهات المهنية قد لا تكون موثوقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود الامتيازات المهنية القانونية وسرية العملية قد تعيق الجهود الهادفة إلى الحصول على المعلومات من الوسطاء.
معلومات من الوسطاء.

60

الشكل 3. مصادر معلومات ملكية المستفيد الحقيقي

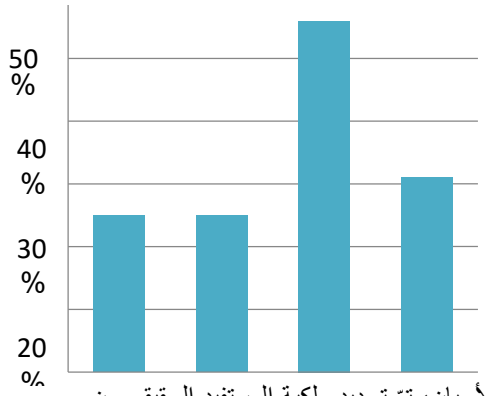

الشركات وسجلات الشركات

7. تم استخدام معلومات ملكية المستفيد الحقيقي التي تحتفظ بها الشركات أو التي يتم الاحتفاظ بها في سجلات الشركة في ربع الحالات فقط. وفي كثير من الحالات، كانت هذه السجلات عبارة عن ملكية عامة أو سجلات مؤسسية، وليست سجلات تتعلق بملكية المستفيد الحقيقي. ومع ذلك، فإن العديد من الحالات المدرجة في العينة تسبق العمل الذي يتم تنفيذه عالمياً في هذا المجال.

تقنيات إنفاذ القانون التقليدية

8. في ربع الحالات، لم تكن ملكية المستفيد الحقيقي معروفة ولم يتم الإفصاح عن مصدر المعلومات المتعلقة بملكية المستفيد الحقيقي، أو لم يتم اكتشاف ملكية المستفيد الحقيقي باستخدام المعلومات المذكورة في التوصيتين 24 و25. وفي كثير من الأحيان، تمّ تحديد ملكية المستفيد الحقيقي من خلال الرقابة.

9. أظهر تحليل دراسات الحالة أن السلطات المختصة وسلطات إنفاذ القانون قادرة على الحصول على معلومات دقيقة عن ملكية المستفيد الحقيقي من المؤسسات المالية أكثر من الأعمال والمهن غير المالية المحددة. وقد ظهرت البنوك في 90% من الحالات، وشكلت مصدراً للمعلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي في أكثر من نصف دراسات الحالة. وفي حين أن 76% من الحالات تضمنت نوعاً من الأعمال والمهن غير المالية المحددة، فإن هذه الأخيرة لم تشكل مصدراً لمعلومات ملكية المستفيد الحقيقي بالنسبة للسلطات المختصة سوى في ثلث هذه الحالات – ربما بسبب التواطؤ أو الامتياز المهني القانوني أو ببساطة بسبب عدم تنفيذ متطلبات حفظ السجلات المتعلقة بملكية المستفيد الحقيقي في هذه القطاعات.

10. تشمل المصادر الأخرى للمعلومات عن ملكية المستفيد الحقيقي ما يلي:

سجلات ملكية المستفيد الحقيقي

11. في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد قمة مكافحة الفساد التي عقدت في لندن في عام 2016، قامت عدة دول بتنفيذ أو مباشرة الأعمال لتنفيذ سجلات ملكية المستفيد الحقيقي. وفي الدول التي تم التنفيذ فيها بنجاح، ستتضمن سجلات ملكية المستفيد الحقيقي معلومات مفيدة تساعد على تحديد ملكية المستفيد الحقيقي والسيطرة. ومع ذلك، يجب توخي الحذر إزاء تحليل صحة المعلومات المدرجة في سجلات ملكية المستفيد الحقيقي، حيث يتم تزويدها عن طريق الإبلاغ الذاتي في معظم الأحيان ونادراً ما يتم فحصها من قبل هيئة إدارية مركزية.

سجل المساهمين

12. في بعض الحالات، لا سيما في الولايات القضائية التي تشترط على الشركات أن تجمع هذه المعلومات مقدماً، ستحتوي سجلات المساهمين على معلومات كافية لتحديد المصالح المسيطرة في الشركة. ومع ذلك، سيسعى العديد من المجرمين إلى الحد من اكتشاف أمرهم عن طريق إخفاء ملكية أسهمهم. وفي هذه الحالات، قد يشير سجل المساهمين إلى أشخاص مسيطرين آخرين (طبيعيين أو اعتباريين) يملكون حق التصرف نيابة عن المستفيد الحقيقي، أو أنهم قد يكونون خاضعين لسيطرة المستفيد الحقيقي.

قواعد البيانات التجارية

13. هناك عدد كبير من قواعد البيانات التجارية المتاحة أمام سلطات إنفاذ القانون في إطار عملها على توسيع التحقيقات وأمام المؤسسات المالية في إطار تحديد المخاطر. ويوفر استخدام قواعد البيانات هذه وسيلة سريعة للحصول على مجموعة واسعة من المعلومات والأدلة المفيدة. وإن نقص المعلومات حول قواعد البيانات التجارية قد يكون مؤشراً على استخدام شركة صورية أو شركة خاملة. يمكن أن تكون هذه المعلومات، إلى جانب أساليب التحقيق الأخرى، أداة فعالة لكشف الترتيب القانوني لأي كيان.

المهنيون المعينون بالإنابة

14. كما أشار هذا التقرير، تتطلب بعض الدول من جميع الهيئات الاعتبارية التي يتم تأسيسها بموجب القوانين المحلية الحفاظ على وجود مادي في الدولة المعنية. وفي بعض الحالات، تطلب هذه الدول أيضاً تعيين مواطن محلي في منصب عضو مجلس إدارة أو مساهم مسيطر في الشركة. ويقدم العديد من الوسطاء المحترفين، لا سيما مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، خدمة تعيين أعضاء مجلس إدارة بالإنابة وخدمات إدارة الشركات للعملاء الأجانب بهدف المساعدة على تلبية هذه المتطلبات القانونية. وغالباً ما يحتفظ هؤلاء المهنيون المعينون بالإنابة بسجلات عملائهم. ومع أنّ هذه السجلات قد لا تثبت ملكية المستفيد الحقيقي وحق السيطرة، إلا أنها ستساعد على تعقب وكشف هيكلية السيطرة الشاملة للشركة.

الآليات المتاحة للسلطات المختصة

15. في حين أن هناك مجموعة من مصادر المعلومات المتاحة للمساعدة في تحديد ملكية المستفيد الحقيقي، فإن موثوقية بعض هذه المصادر تكون في الغالب موضع تساؤل. ومن أجل الكشف الكامل عن هياكل الملكية المعقدة وإثبات الملكية والسيطرة (وبالتالي إثبات الجريمة عند الاقتضاء) تتطلب سلطات إنفاذ القانون

والسلطات المختصة الوصول إلى مجموعة أوسع من قدرات الاستخبارات وجمع الأدلة. ويرد أدناه بيان بالقدرات الرئيسية ذات الصلة بتحديد ملكية المستفيد الحقيقي والتحقق منها.

المساعدة القانونية المتبادلة

16. المساعدة القانونية المتبادلة هي حجر الزاوية لمعظم التحقيقات الرئيسية التي تنطوي على هيكل الشركات عبر الوطنية أو التدفقات المالية الدولية. ومع ذلك، فقد ذكر العديد من سلطات إنفاذ القانون والجهات الاستخباراتية أن التأخير في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة يعدّ من أكثر القضايا التي تحول دون إجراء تحقيق. لذلك، في حين أن المعلومات المتاحة عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة غالبًا ما تكون قيّمة، إلا أنها ليست بالضرورة حلاً سريعاً أو سهلاً لكشف هياكل الملكية عبر الحدود الوطنية غير الشفافة.

الإفصاح عن المعلومات الاستخباراتية وتبادلها

17. بالإضافة إلى المساعدة القانونية المتبادلة التي تُستخدم غالباً لتبادل المعلومات لأغراض جمع الأدلة، تقوم وحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة بتبادل المعلومات بانتظام مع الشركاء الدوليين لأغراض استخباراتية فقط. يمكن أن تكون عمليات تبادل المعلومات هذه تلقائية أو بناء على طلب محدد، ويمكن أن تساعد إلى حد كبير وحدات الاستخبارات المالية في فهم هيكل الملكية والسيطرة والهياكل الدولية المعقدة أو الأنشطة المالية لتلك الهياكل.

قواعد بيانات الضرائب

18. قواعد بيانات الضرائب هي وسيلة مفيدة لتحديد مؤشرات الإجرام والمخططات المصممة لإخفاء الملكية المستفيد الحقيقي. ومن خلال مقارنة التقييمات الضريبية السابقة بالبيانات المصرفية والمعاملات المالية والأصول ونمط حياة الفرد، من الممكن تحديد الأنشطة المالية غير الطبيعية. كما يكشف التحقيق الإضافي غالباً عن هياكل سيطرة مشكوك فيها أو تعاملات الشركات المصممة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.

قواعد بيانات الإفصاح عن الأصول

19. تشترط العديد من الدول قيام المسؤولين الحكوميين بالإفصاح عن أصولهم في قواعد البيانات المتاحة للجمهور. يمكن أن تكون قواعد البيانات هذه أداة مفيدة لقياس ثروات وأصول الموظفين الحكوميين، كما يمكن أن تساعد في تحديد الأنشطة المالية غير الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، إن عدم إدراج أحد الأصول الذي يكون تحت السيطرة الواضحة للمسؤول الحكومي أو أحد أفراد عائلته أو مصالحهم التجارية في السجل هو مؤشر على الجهود المبذولة لإخفاء ملكيته للأصل.

مذكرات الاستدعاء للحصول على معلومات

20. غالبًا ما تكون مذكرات الاستدعاء قسرية بطبيعتها، ويتم استخدامها بشكل عام لإلزام المستلم على توفير المعلومات المطلوبة. ومع ذلك، يمكنها أيضاً تقديم مجموعة من وسائل الحماية والتعويضات للمستلم. لهذا السبب، غالباً ما يتم استخدام مذكرات الاستدعاء في الحالات التي تتعاون فيها سلطة مختصة ومؤسسة مالية في التحقيقات، على الرغم من كون المؤسسة المالية طرف راغب في المشاركة في التحقيق.

المراقبة السرية

21. معظم وكالات إنفاذ القانون والوكالات الاستخباراتية لديها إمكانية الوصول إلى وسائل المراقبة السرية، بما في ذلك اعتراض الاتصالات والتنصت عليها والمراقبة المادية. ويمكن استخدام هذه التقنيات لتحديد الروابط بين الشركاء بالإضافة إلى تحديد الجهة المسيطرة على الأصول أو الشركات.

المخبرون والشهود

22. تتمتع بعض وكالات الاستخبارات ووكالات إنفاذ القانون بالقدرة على إكراه الشهود على تقديم معلومات أو مستندات تتعلق بالتحقيق. وفي كثير من الأحيان، لا يمكن استخدام هذه القدرات إلا في ظروف محدودة معينة، وغالباً ما يتم استخدام المعلومات التي يتم جمعها من هؤلاء الشهود لأغراض استخباراتية فقط (وليس كأدلة). ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه القدرات ذات قيمة عالية في تشريح وفهم هياكل الشركات المعقدة المصممة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي وإحباط التحقيقات.

مذكرات التفتيش

23. مذكرات التفتيش هي وسيلة قياسية مستخدمة من قبل وكالات إنفاذ القانون. ومع ذلك، فهي وسيلة علنية وتدخلية تتضمن إعلاناً مباشراً عن مصالح وكالة إنفاذ القانون والتحقيق بشأن شخص أو شركة. لهذا السبب، غالباً ما يتم استخدام مذكرات التفتيش في نهاية التحقيق وليس في بدايته. وعلى الرغم من أن مذكرات التفتيش تعتبر أدوات قيمة لجمع الأدلة ويمكن أن تساعد في إثبات ملكية المستفيد الحقيقي في المحكمة، إلا أنها قد محدودة القيمة في تحديد ملكية المستفيد الحقيقي في المراحل الأولى من التحقيق.

فرق العمل المتعددة الأجهزة

24. من النادر أن تملك أي وكالة بمفردها جميع المعلومات والقدرات اللازمة للكشف عن مخططات غسل الأموال المعقدة التي تهدف إلى إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي وفهمها وملاحقتها قانونياً. وغالبًا ما كون وكالات إنفاذ القانون ووكالات الاستخبارات وسلطات الضرائب وهيئات الأوراق المالية والسلطات المختصة الأخرى ملزمة بأن تقوم بنجاح باكتشاف وفهم وتعطيل المخططات عبر الحدود الوطنية المعقدة. وتعدّ فرق العمل المتعددة الأجهزة آلية مفيدة لتنسيق جهود التحقيق وتبادل المعلومات وتقليل الازدواجية. ويسمح وجود فرقة عمل دائمة داخل الدولة بالنشر السريع للموارد والقدرات استجابة للتهديدات والفرص الناشئة.

أدوات تحديد الجهود المحتملة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي

25. بالإضافة إلى مصادر المعلومات الموضحة أعلاه، حددت سلطات إنفاذ القانون والقطاع الخاص عددًا من الأساليب الجديدة لجمع المعلومات ذات الصلة بتحديد مؤشرات المخاطر. في معظم الحالات، لا تعد هذه الأدوات مناسبة لاكتشاف ملكية المستفيد الحقيقي والسيطرة. ومع ذلك، فقد تكشف عن أنشطة ومؤشرات غير طبيعية يمكن أن تساعد في التعرف على الأفراد والشركات ذات المخاطر العالية. وقد تم تحديد هذه الأدوات في ما يلي:

عناوين بروتوكول الإنترنت

26. بدأت العديد من المؤسسات المالية ووكالات إنفاذ القانون في جمع وتحليل عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) للعملاء المشتركين في أي من المعاملات. نظراً لأن غالبية المعاملات المالية تتم الآن عبر الإنترنت، يمكن أن يوفر جمع المعلومات المتعلقة بعناوين بروتوكول الإنترنت رؤى قيمة حول من يطلب المعاملة، ومن أين يتم طلب هذه المعاملة. ومن المحتمل أن يؤدي تحليل معلومات عناوين بروتوكول الإنترنت إلى تحديد المواقف التي يتم فيها ممارسة السيطرة من قبل طرف ثالث مجهول الهوية، حيث تنتقل السيطرة من شخص إلى آخر، أو حيث يتم التحكم في الحساب المحلي بواسطة نفوذ أجنبي، أو حيث قد يسعى الشخص إلى إخفاء عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص به من خلال استخدام شبكة خاصة افتراضية (VPN).

27. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تحليل معلومات عناوين بروتوكولات الإنترنت التي تجمعها المؤسسات المالية إلى تحديد القواسم المشتركة وروابط السيطرة، بحيث يكون عنوان بروتوكول إنترنت واحد مسؤولاً عن طلبات المعاملات الخاصة بعدة حسابات وعملاء ومستفيدين حقيقيين. وقد تشير حالات تكرار عناوين بروتوكول الإنترنت عبر عدة حسابات إلى وجود مهني معيّن بالإنابة، أو وسيط محترف أو محترف غسل أموال، بحيث تستلزم هذه الحسابات مراقبة دقيقة.

الخرائط على الإنترنت والصور الملتقطة على مستوى الشارع

28. الخرائط على الإنترنت وصور المخططات على مستوى الشارع (مثل الصور التي طورها جوجل ومحركات البحث الأخرى) متوفرة بسهولة عبر الإنترنت في عدد كبير من الدول حول العالم. ويمكن أن تخدم هذه القدرات مجموعة من الأغراض المفيدة، بما في ذلك التحقق من العناوين المقدمة من العملاء وتحليلها. وفي ما مضى، غالباً ما كان كان مقدمو الخدمات والمؤسسات المالية في الغالب محدودين في قدرتهم على إجراء تحليل نقدي لعناوين الأفراد أو الشركات، ولا سيما عند التعامل مع العملاء والشركات في بلد أجنبي. أمّا اليوم، فيمكن لبحث بسيط عن عنوان الشركة أن يزيد من إمكانية التحليل بشكل كبير.

29. من خلال تحليل موقع عنوان مقدم من قبل عميل أو شركة، وكذلك المظهر الخارجي لذلك العنوان من الشارع (إذا توفرت الصور)، يكون من الممكن غالباً تحديد الحالات الشاذة التي تشير إلى وجود شركة صورية أو محاولة إخفاء الهوية الحقيقية للعميل. وقد تشمل الحالات الشاذة ما يلي:

- الموقع غير متوافق مع البيانات المالية للعميل
- الموقع غير متوافق مع الملف التجاري للشركة
- المظهر الخارجي للعنوان لا يتوافق مع حجم الشركة وطبيعتها
- العنوان هو صندوق البريد.

30. العناوين التي تبدو شاذة قد تستدعي إجراءات العناية الواجبة المشددة ومراقبة دقيقة.

تقارير وسائل الإعلام

31. شمل عدد من الحالات التي تم تحليلها لأغراض هذا التقرير مؤسسات مالية ووسطاء محترفين تمكنوا من تحديد المعاملات المشبوهة نتيجة الاطلاع على تقارير إعلامية. تعد التقارير الإعلامية وسيلة مفيدة لتحديد الفساد المحتمل والعقود الحكومية ذات القيمة العالية وأنشطة الشركات الكبيرة. وفي حين أن التقارير الإعلامية ليست مؤشراً على الأنشطة المشبوهة، إلا أنها قد تساعد في تحديد الأنشطة الشاذة أو ذات المخاطر المرتفعة.

32. إن بعض التقارير الإعلامية تنطوي على معلومات محددة أكثر وذات طابع تجريمي. في السنوات الأخيرة، أجرت مجموعات من الصحفيين العالميين، مثل الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، تحقيقات واسعة النطاق حول الفساد والتهرب الضريبي وغسل الأموال. في حالتين رئيسيتين79، نشرت التحقيقات وثائق مسربة تتعلق بهياكل مؤسسية معقدة وشركات في ولايات قضائية منخفضة الضرائب تم إنشاؤها من قبل مكاتب محاماة نيابة عن الأفراد ذوي ثروات كبيرة. وفي حين أن هذه الوثائق التي تم تسريبها لا تمثل دليلًا على الإجرام أو الفعل الخاطئ، إلا أنها قد تكون مؤشراً على وجود مخاطر، وقد تتطلب دراسة دقيقة من منظور تحليل المخاطر.

33. من المهم مراعاة مصدر تقارير وسائل الإعلام عند تقييم صحة وموثوقية المعلومات. ليست جميع المصادر الإعلامية موثوقة، وبالتالي يجب توخي الحذر للتحقق من صحة أي معلومات استخباراتية من مصادر مفتوحة.

تقنيات تحديد الجهود المحتملة لإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي

34. هناك مجموعة واسعة من التقنيات التحليلية المتاحة لتحديد الأنشطة والاتجاهات التي تشير إلى إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي وغسل الأموال على نطاق أوسع. لن يحاول هذا التقرير سرد كل هذه التقنيات، ومع ذلك، أدرجت أدناه بعض التقنيات الرئيسية التي حددتها وحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة وممثلو القطاع الخاص:

تحديد هوية المستفيدين الحقيقيين من الترتيبات القانونية

35. إن تحديد ملكية المستفيد الحقيقي من الترتيبات القانونية يمكن أن يطرح تحديات كبيرة بسبب عدد الجهات الفاعلة التي يمكنها ممارسة السيطرة أو الاستفادة من هذا الترتيب. وعند النظر في ملكية المستفيد الحقيقي لصندوق استئماني، قد يساعد طرح الأسئلة الرئيسية التالية المؤسسات المالية والوسطاء المحترفين على فهم الملامح الرئيسية لهذا الترتيب بشكل أفضل:

- من هو المنشئ الحقيقي للصندوق وما هو المصدر الحقيقي للأموال؟
- من هم المستفيدون الحقيقيون، أي لصالح من تتم إدارة أصول الصندوق الاستئماني؟
- ما هو نظام حوكمة الصندوق الاستئماني ومَن هم "الأشخاص الطبيعيون الحقيقيون الذين يمارسون السيطرة الفعلية"؟

36. إن الحصول على نسخ أو مقتطفات من الضرائب أو المشورة القانونية بشأن إنشاء الصندوق الاستئماني أو الحصول على توضيح من المستشارين الحاليين فيما يتعلق بالغرض من إنشاء هذا الصندوق سوف يساعد في الإجابة على بعض هذه الأسئلة. وفي حال عدم توفر هذه المشورة، يمكن عندها التعويل على المعلومات الاساسية لاستخلاص الاستنتاجات، على الرغم من أن هذه المعلومات هي أقل موثوقية.

79 تسرب مستندات سرية في العام 2015 من شركة المحاماة Mossack Fonseca التي تتخذ من بنما مقراً لها، وتسرب مستندات سرية عام 2017 من شركة المحاماة Appleby ومقرها برمودا.

في غياب القدرة على تحديد هوية المستفيد الحقيقي، يمكن اللجوء إلى تحديد هوية موظفي الإدارة العليا

37. كما هو موضح سابقاً، يجب أن تنطوي ملكية المستفيد الحقيقي على مستوى معين من السيطرة النهائية، سواء كانت سيطرة مباشرة أو غير مباشرة. وعلى الرغم من أن المستفيد الحقيقي للشركة قد لا يكون ظاهراً أمام العيان، إلا أنه يسهل بشكل عام التحقق من هيكل الإدارة. ومن خلال تحليل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للشركة، قد يكون من الممكن تحديد ما إذا كان أحدهم هو المستفيد الحقيقي النهائي. وفي المقابل، قد يحدد تحليل الأنشطة والمعاملات المالية لموظفي الإدارة طرفاً ثالثاً يمارس السيطرة من خارج الشركة.

في غياب القدرة على تحديد هوية المستفيد الحقيقي، يمكن اللجوء إلى تحديد هوية الأفراد الذين لديهم سيطرة على حسابات المعاملات / التوكيل القانوني

38. كما هو الحال مع تحديد هوية أعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارتها العليا، فإن تحديد هوية الأفراد الذين يسيطرون على حسابات المعاملات المالية، أو الذين لديهم توكيل قانوني على الشركة، قد يساعد في تحديد هوية المستفيد الحقيقي. وعلى الرغم من صعوبة التمييز، فإن الأفراد الذين يسيطرون على حسابات المعاملات والأشخاص الذين لديهم توكيل قانوني يتمتعون في معظم الأحيان بالقدرة على ممارسة السيطرة على الشركة أو مواردها المالية. وعلى الرغم من أن العديد من هؤلاء الأفراد سيتم توظيفهم في مجالات مالية وقانونية مشروعة في شركات كبيرة، فإن الأفراد الذين ليس لهم علاقة واضحة بالشركة، أو الذين يتم توظيفهم في مجالات غير مرتبطة بالشركة، يمكن أن يكونوا المستفيدين الحقيقيين للشركة.

البحث في السجلات الحالية عن عناوين أو أرقام هاتفية مشابهة

39. كما حدّد هذا التقرير، فإن العديد من الوسطاء المحترفين، ولا سيما مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات، يقومون بتقديم خدمات تعيين أعضاء مجلس الإدارة بالإنابة وخدمات إدارة الشركات لعملائهم. ومن أهم المؤشرات الرئيسية لهذا النشاط هو استخدام خدمة صندوق البريد لعدة عملاء. نتيجة لذلك، سيتم تسجيل أعداد كبيرة من الشركات الصورية، خاصة تلك التي لديها مستفيدين حقيقيين أجانب، على نفس العنوان ورقم الهاتف. ومن خلال تحديد العناوين وأرقام الهواتف الشائعة الاستخدام، من الممكن تحديد الشركات التي تستخدم خدمات تعيين أعضاء مجلس الإدارة بالإنابة وخدمات إدارة الشركات. قد يشير ذلك أيضاً إلى استخدام المحترفين المعينين بالإنابة، وإلى أن الشركة هي شركة صورية.

40. إن الشركات التي يتم تأسيسها وإدارتها من قبل مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات ستتشارك في الكثير من الأحيان العنوان نفسه. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات في الغالب بإنشاء علاقات مصرفية لعملائهم مع المؤسسات المالية نفسها. ومن المرجح أن يؤدي تحليل قواعد بيانات العملاء التي تمتلكها هذه المؤسسات المالية إلى اكتشاف عناوين وأرقام هواتف مشتركة ما يشير إلى وجود عدد كبير من الشركات التي تم تأسيسها وتتم إدارتها من مصدر واحد. وينبغي تطبيق إجراءات العناية الواجبة المشددة تجاه هؤلاء العملاء لضمان تسجيل تفاصيل ملكية المستفيد الحقيقي والسيطرة بشكل صحيح.

الاجتماع بالعملاء ذوي المخاطر العالية شخصياً

41. إن إحدى النتائج التي توصل إليها هذا التقرير هي أن الاستخدام المتزايد لاتصالات الإنترنت والانخفاض في التفاعلات المباشرة مع العميل قد زادت التحديات المرتبطة بتحديد وإثبات هوية المستفيد الحقيقي والسيطرة. وهذا يُعزى إلى حد كبير إلى سهولة قيام الأفراد بإخفاء هويتهم في غياب التفاعلات المباشرة. وفي حين أن الحكومات وشركات التكنولوجيا المالية تستثمر موارد كبيرة لتحسين عمليات التحقق من الهوية في العصر الرقمي، بما في ذلك توفير أنظمة التحقق من المستندات والهويات الرقمية، فإن الافتقار إلى التفاعلات المباشرة سيظل يشكل موطن ضعف في مجال إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل واعرف عميلك.

42. يتمثل أحد الحلول في زيادة التفاعلات المباشرة مع المتعاملين أو العملاء ذوي المخاطر العالية، بما في ذلك من خلال استخدام مرافق مؤتمرات الفيديو المتاحة للجمهور. فمن خلال الاجتماعات المباشرة مع العميل، يمكن للمؤسسة المالية التحقق من هويتهم ومقارنتها مع صور مستندات إثبات الهوية واكتساب فهم أفضل لمستوى السيطرة الذي يمارسونه على الشركة أو الأصول المعنية. ومن المحتمل أن الحوار المباشر مع العميل ولو لفترة قصيرة لمناقشة أنشطته ومعاملاته التجارية سوف يسمح للمؤسسة المالية بتحديد مؤشرات استخدام أعضاء مجلس الإدارة معينين بالإنابة والسيطرة غير المباشرة من قبل طرف ثالث.

تحليل التحويلات البرقية العابرة للحدود

43. إن التحليل المنتظم والاستباقي للتحويلات البرقية العابرة للحدود غالباً ما يكون فعالاً في تحديد هياكل الملكية والسيطرة الحقيقية. وقد أبلغت وحدات الاستخبارات المالية التي تتلقى تقارير حول التحويلات البرقية العابرة للحدود عن أهمية تلك التقارير وقيمتها في تعقب تدفقات الأموال وتحديد ملكية المستفيد الحقيقي المحتملة. وتتمتع المؤسسات المالية بإمكانية الوصول المباشر وغير المقيد إلى معلومات التحويلات البرقية العابرة للحدود، وبالتالي فهي تحتل مكانة مثالية تسمح لها بتحديد تدفقات الأموال غير العادية على نطاق عالمي. ولقد أدرجنا في الملحق هـ من هذا التقرير مؤشرات عن الأنشطة المشبوهة التي تشير إلى محاولة إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي.

موارد إضافية

44. للحصول على المزيد من الأمثلة أو الأفكار حول كيفية استخدام التكنولوجيا في التحقق من ملكية المستفيد الحقيقي، راجع *تكنولوجيا وسجلات ملكية المستفيد الحقيقي عبر الإنترنت*، الخاصة بشبكة العدالة الضريبية: تقرير حول *أسهل الطرق لإنشاء الشركات وأفضلها في منع الجرائم المالية*[80] (Tax Justice Network's *Technology and Online Beneficial Ownership Registries:* Easier to create companies and better at preventing financial crimes report)، وإرشادات مجموعة العمل المالي للعام 2014 حول *الشفافية وملكية المستفيد الحقيقي*[81].

80 كنوبل، آيه، Knobel, A., 2017. 2017

81 مجموعة العمل المالي، 2014

الملحق هـ - مؤشرات إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي

أثناء إعداد التقرير حول مواطن الضعف المرتبطة بإخفاء ملكية المستفيد الحقيقي، تم تقديم 106 دراسات حالة من قبل أعضاء مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت. ومن خلال تحليل دراسات الحالة هذه والمناقشات التي تم إجراؤها مع وحدات الاستخبارات المالية والسلطات المختصة والقطاع الخاص، تم تحديد مجموعة كبيرة من مؤشرات إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي. ويتم تلخيص مؤشرات المخاطر هذه أدناه. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة ليست شاملة، وأنه يمكن تحديد مؤشرات أخرى.

مؤشرات عن المتعامل أو العميل

1. يتردد العميل في تقديم معلومات شخصية.
2. العميل متردد أو غير قادر على توضيح ما يلي:

- أنشطته التجارية وتاريخ الشركة
- هوية المستفيد الحقيقي
- مصدر ثروته / أمواله
- سبب ممارسة أنشطته بطريقة معينة
- الجهات التي يتعامل معها
- طبيعة تعاملاته التجارية مع أطراف ثالثة (خاصة الأطراف الثالثة الموجودة في ولايات قضائية أجنبية).

3. الأفراد أو الأشخاص الذين لهم صلة:

- الإصرار على استخدام وسيط (سواء وسيط محترف أو غير رسمي) في جميع التفاعلات والعلاقات دون مبرر كاف
- يتجنبون باستمرار القيام بأي اتصال شخصي دون مبرر كاف
- هم مواطنون أجانب ليس لديهم أي معاملات مهمة في الدولة التي يمارسون فيها خدمات مهنية أو مالية
- يرفضون التعاون أو تقديم المعلومات والبيانات والمستندات المطلوبة لتسهيل المعاملة
- هم أشخاص سياسيون ممثلون للمخاطر، أو أشخاص لديهم روابط عائلية أو مهنية مع شخص سياسي ممثل للمخاطر
- يقومون بمعاملات تبدو غريبة نظراً لعمر الفرد (وهذا مهم بشكل خاص للعملاء دون السن القانونية)
- سبق إدانتهم بالاحتيال أو التهرب الضريبي أو الجرائم الخطيرة
- يخضعون للتحقيق أو لديهم روابط معروفة مع المجرمين
- تم حظرهم سابقاً من تولي عضوية مجلس الإدارة في شركة أو تولي خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات
- مفوضون بالتوقيع على حسابات الشركة دون مبرر كافٍ

- يمارسون أنشطة مالية ويقومون بإجراء معاملات لا تتوافق مع ملف تعريف العميل الخاص بهم
- لديهم إيرادات مصرح عنها لا تتوافق مع حجم الأصول أو المعاملات أو نمط الحياة

4. الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية:

- بقيت لفترة طويلة بعد تأسيسها متوقفة عن ممارسة أي نشاط، ثم بدأت فجأة وبطريقة غير مبررة بزيادة أنشطتها المالية.
- تصف نفسها على أنها شركة تجارية ولكن لا يمكن العثور عليها على الإنترنت أو منصات شبكات الأعمال الاجتماعية (مثل LinkedIn و XING وغيرها)
- مسجلة تحت اسم لا يحمل أي دلالة على نشاط الشركة
- مسجلة باسم يشير إلى أن الشركة تقوم بأنشطة أو خدمات لا تقوم بتوفيرها فعلياً
- مسجلة تحت اسم يبدو قريباً من اسم شركات أخرى، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات البارزة
- تستخدم عنوان بريد إلكتروني مع مجال غير عادي (مثل Hotmail و Gmail و Yahoo وما إلى ذلك)
- مسجلة في عنوان لا يتوافق مع الملف التعريفي للشركة
- مسجلة في عنوان لا يمكن تحديده على خدمات تحديد المواقع على الإنترنت (مثل خرائط جوجل)
- العنوان المسجل مدرج أيضاً كعنوان للعديد من الشركات أو الترتيبات القانونية الأخرى، ما يشير إلى استخدام خدمة صندوق البريد
- لا يمكن تحديد مقر عضو مجلس الإدارة أو المساهم المسيطر (المساهمين المسيطرين) أو الاتصال بهم
- لا يبدو أن عضو مجلس الإدارة أو المساهم المسيطر يقوم بأي دور فعال في الشركة
- أعضاء مجلس الإدارة و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر و/أو المستفيد الحقيقي (المستفيدون الحقيقيون) مدرجون على أنهم يعملون لحسابات هيئات اعتبارية أو ترتيبات قانونية أخرى، ما يشير إلى استخدام محترفين معينين بالإنابة.
- قامت بالتصريح عن عدد كبير وغير عادي من المستفيدين والمصالح المسيطرة الأخرى
- قامت بتفويض العديد من الموقعين دون مبرر كاف أو تبرير تجاري
- تم تأسيسها أو إنشاؤها في ولاية قضائية تنطوي على مخاطر عالية في مجال غسل الأموال أو تمويل الإرهاب
- تم تأسيسها أو إنشاؤها في ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو مركز تجاري أو مالي دولي.
- تقوم بإرسال الأموال بشكل منتظم إلى ولايات قضائية منخفضة الضرائب أو مراكز تجارية أو مالية دولية.

- تقوم بعدد كبير من المعاملات مع عدد صغير من المستفيدين
- تقوم بعدد صغير من المعاملات عالية القيمة مع عدد صغير من المستفيدين
- تجري معاملات مع شركات دولية من دون وجود تبريرات تجارية أو مؤسسية كافية.
- تحتفظ بعلاقات مع وسطاء محترفين أجانب في غياب معاملات تجارية فعلية في الدول التي يمارس فيها الوسيط أعماله.
- تتلقى مبالغ كبيرة من التمويل الرأسمالي فور تأسيسها أو إنشائها، حيث تم إنفاق الأموال أو تحويلها إلى مكان آخر في فترة زمنية قصيرة دون مبرر تجاري.
- تحتفظ برصيد مصرفي في حدود الصفر، على الرغم من المعاملات المتكررة والصادرة
- تقوم بإجراء أنشطة ومعاملات مالية لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة
- تم تأسيسها أو إنشاؤها في ولاية قضائية لا تتطلب من الشركات الإبلاغ عن المستفيدين الحقيقيين إلى سجل مركزي
- تستخدم حسابات مفتوحة في دول أخرى غير الدولة التي تم تسجيل الشركة فيها
- تنطوي على عدد كبير من المساهمين الذين يملكون كل على حدى حصة ملكية أقل من الحد الأدنى المطلوب لتحفيز إجراءات العناية الواجبة المشددة

5. وجود تباين بين الثروة المتوقعة للمنشئ وغرض الإنشاء.
6. الأفراد و/أو الهيئات الاعتبارية و/أو الترتيبات القانونية:

- يقومون بإجراء مدفوعات متكررة لوسطاء محترفين أجانب
- يستخدمون حسابات مصرفية متعددة دون سبب وجيه
- يستخدمون حسابات مصرفية في عدة ولايات قضائية دولية دون سبب وجيه
- يتظاهرون بالتركيز على إستراتيجيات فعالة لتقليل الضرائب
- مهتمون بإنشاء شركة أجنبية، خاصة في الولايات القضائية المعروفة بتقديم حوافز ضريبية منخفضة أو حوافز السرية المصرفية، دون توضيح تجاري كافٍ
- إظهار فطنة محدودة في تصريف الأعمال على الرغم من امتلاك مصالح كبيرة في الهيئات الاعتبارية
- يسألون عن طرق مختصرة أو معاملات سريعة بشكل مفرط، حتى ولو كانت تنطوي على مخاطر أو نفقات تجارية غير ضرورية
- يتظاهرون بعدم الاهتمام في هيكل الشركة التي ينشئونها
- يطلبون التعرف إلى المؤسسات المالية لمساعدتهم في الحصول على التسهيلات المصرفية

- يطلبون إنشاء هياكل مؤسسية معقدة دون مبررات تجارية كافية
- لم يقوموا بإيداع أي مستندات صحيحة لدى سلطات الضرائب
- يقومون بتقديم سجلات أو مستندات زائفة ومزورة.
- هم أشخاص أو مجموعات محددة
- يتظاهرون باستخدام العديد من الجهات المهنية في الدولة نفسها لتسهيل نفس الجوانب من عملية إجرء المعاملة (أو جوانب متصلة) دون سبب واضح للقيام بذلك.

7. يشير فحص السجلات التجارية إلى:

- وجود تفاوت بين فواتير الشراء والبيع
- فواتير مزدوجة بين الولايات القضائية
- تزوير سجلات ملكية الشركات
- فواتير مزورة تم إصدارها لتغطية خدمات لم يتم تنفيذها
- سلسلة من الأوراق المزورة
- مبيعات الأصول المتضخمة بين كيانات يسيطر عليها نفس المستفيد الحقيقي
- اتفاقيات لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين المعينين بالإنابة
- أفراد العائلة الذين لا يلعبون أي دور أو يشاركون في إدارة الأعمال ومع ذلك يتم إدراجهم كمستفيدين حقيقيين للهيئات الاعتبارية أو الترتيبات القانونية.
- موظفو شركات الوسطاء المحترفين يؤدون دور أعضاء مجلس إدارة معينين ومساهمين بالإنابة.
- تسجيل أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين الرئيسيين واستبدالهم خلال فترة قصيرة بعد التأسيس.
- تغيير موقع النشاط التجاري بشكل متكرر دون مبرر تجاري واضح
- تغيير المسؤولين أو أعضاء مجلس الإدارة بشكل متكرر دون مبررات مناسبة.

8. هياكل مؤسسية معقدة لا تبرر طبيعتها الحاجة الفعلية والشرعية لهذا المستوى من التعقيد أو أنها تفتقر إلى أي مغزى تجاري.

9. إنشاء علاقات مصرفية بسيطة من خلال استخدام وسطاء محترفين

مؤشرات عن الشركات الصورية

10. المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة المعينون بالإنابة:

- معينون بالإنابة رسميون (قد يكون المعينون بالإنابة الرسميون يتولون "كتلة" من التعيينات كوكلاء معينين بالإنابة لعدد كبير من الشركات الصورية)
- معينون بالإنابة غير رسميين مثل الأولاد أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الشركاء الذين لا تبدو لهم أي مشاركة فعلية في إدارة أعمال الشركة.

11. عنوان تم تسجيل عدد كبير من الشركات فيه (عادة هو عنوان مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات الذي يقوم بإدارة عدد من الشركات الصورية نيابة عن عملائه)

12. عنوان صندوق بريد فقط (غالباً ما يتم استخدامه بالاقتران مع معينين بالإنابة غير رسميين في حال عدم استخدام مقدم خدمات الصناديق الاستئمانية وخدمات الشركات)

13. لم تتم ممارسة أعمال تجارية حقيقية

14. تسهل بشكل حصري معاملات العبور ولا تبدو أنها تولد ثروة أو دخلًا (حيث تبدو المعاملات وكأنها تتدفق عبر الشركة ضمن فترة زمنية قصيرة لغرض آخر غير ملحوظ)

15. لا يوجد لديها أي موظفين (أو لديها شخص واحد فقط كموظف)

16. لا تدفع أي ضرائب أو معاشات تقاعدية أو اشتراكات صندوق التقاعد أو أي إعانات اجتماعية

17. ليس لها وجود مادي

مؤشرات عن المعاملة

18. العميل هو في الوقت نفسه الجهة الطالبة والمستفيد لعمليات تحويل الأموال الدولية المتعددة

19. العلاقات بين الأطراف مثيرة للتساؤلات أو تولد شكوكاً لا يمكن تفسيرها بشكل كاف من قبل العميل.

20. يتم الحصول على التمويل من قبل مقرض، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، بدل من الحصول عليه من قبل مؤسسة ائتمانية، من دون تقديم أي تفسير منطقي أو تبرير تجاري.

21. يتم الحصول على القروض من أطراف خارجية خاصة دون أي اتفاقيات قرض داعمة أو ضمانات أو مدفوعات فوائد منتظمة.

22. المعاملة:

- تحدث بين طرفين أو أكثر تجمع بينهما علاقة من دون سبب تجاري أو منطقي واضح
- هي معاملة تجارية تنطوي على أفراد من عائلة واحد أو أكثر من الأطراف دون مبرر تجاري مشروع.
- هي معاملة متكررة بين الأطراف على مدى فترة تعاقدية معينة.
- هي معاملة متكررة أو كبيرة والعميل المنفذ هو أحد الموقعين على الحساب، لكنه غير مدرج على أنه يملك حصة مسيطرة في الشركة أو الأصول
- تم تنفيذها من حساب تجاري ولكنها تبدو على أنها استخدمت لتمويل مشتريات شخصية، بما في ذلك شراء الأصول أو الأنشطة الترفيهية التي لا تتوافق مع طبيعة عمل الشركة
- تم تنفيذها من حساب شركة وقد انطوت المعاملة على مبالغ نقدية كبيرة تم إيداعها أو سحبها بمبالغ لا تتوافق مع طبيعة أنشطة الشركة.

- تبدو دورية (معاملات صادرة وواردة تتشابه في الحجم ويتم إرسالها إلى الحسابات نفسها التي يتم استلامها منها، مما يشير إلى أن الأموال الصادرة يتم إرجاعها دون خسارة تذكر) (تُعرف أيضاً باسم المعاملات "المستديرة")
- تنطوي على تحويل ثنائي الاتجاه للأموال بين العميل والوسيط المحترف مقابل مبالغ مالية مماثلة
- تشمل هيئتين اعتباريتين لهما أعضاء مجلس إدارة أو مساهمون أو مستفيدون حقيقيون مماثلون أو متطابقون
- تنطوي على وسيط محترف من دون سبب وجيه أو تبرير واضح
- تنطوي على إجراءات تحويل معقدة دون توضيح أو سجلات تجارية كافية
- تنطوي على نقل ملكية الممتلكات العقارية من شخص طبيعي إلى شخص اعتباري في عملية بيع خارج السوق
- تنطوي على القيام بعدة دفعات نقدية كبيرة لتسديد دين أو رهن عقاري
- تنطوي على حساب مرقم
- تنطوي على عقود الترخيص بين الشركات التي يملكها الفرد نفسه
- تنطوي على شراء السلع عالية القيمة نقداً
- تنطوي على تحويل ملكية الأسهم لحامله من خلال عمليات بيع خارج السوق
- يتم سداد قرض أو رهن قبل موعد الاستحقاق المحدد، مع تكبد خسارة
- تشمل اتفاقيات تعاقدية مع شروط ليس لها أي معنى تجاري بالنسبة للأطراف المعنية
- تشمل اتفاقيات تعاقدية مع بنود غير عادية تسمح بحماية الأطراف من المسؤولية ولكنها تحقق معظم الأرباح في بداية الصفقة
- يتم تنفيذها عبر محفظة رقمية.

23. الأموال التي تنطوي عليها المعاملة هي:

- مبالغ غير عادية في سياق الأعمال التجارية للعميل أو المتعامل معه
- مبالغ غير طبيعية مقارنة بالمعاملات السابقة
- مبالغ تم إرسالها إلى دولة أجنبية أو استلامها منها مع عدم وجود أي صلة واضحة بين الدولة والعميل
- مبالغ تم إرسالها إلى ولاية قضائية منخفضة الضرائب أو إلى مركز تجاري أو مالي دولي أو استلامها من أي منها
- مبالغ تم إرسالها إلى ولاية قضائية أو تم استلامها من ولاية قضائية تنطوي على مخاطر عالية في مجال غسل الأموال أو تمويل الإرهاب

24. يتم شراء الأصل نقدًا ثم يستخدم كضمان للحصول على قرض خلال فترة زمنية قصيرة.

25. الاستخدام غير المبرر للتوكيلات أو إجراءات التفويض الأخرى (على سبيل المثال، استخدام المكاتب التمثيلية).

26. الاستخدام غير المبرر لصناديق استئمانية مباشرة و / أو علاقات غير متجانسة أو لا يمكن تفسيرها بين المستفيدين (أو الأشخاص الموكلين أو المفوضين) ومنشئ الصندوق.

27. فئات لا يمكن تفسيرها أو فئات غير متناسقة من المستفيدين في الصندوق الاستئماني

www.fatf-gafi.org
egmontgroup.org

يوليو 2018

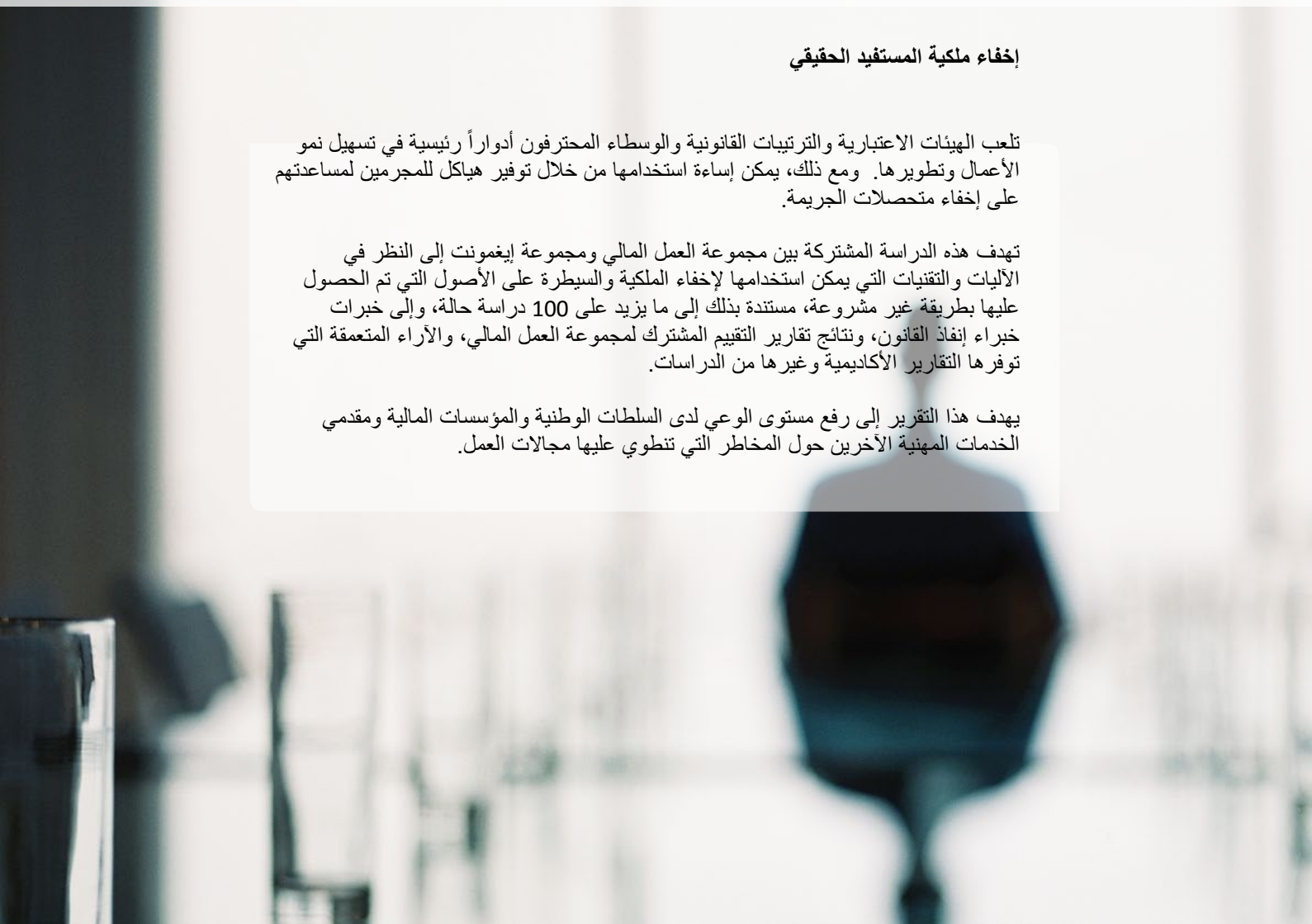

إخفاء ملكية المستفيد الحقيقي

تلعب الهيئات الاعتبارية والترتيبات القانونية والوسطاء المحترفون أدواراً رئيسية في تسهيل نمو الأعمال وتطويرها. ومع ذلك، يمكن إساءة استخدامها من خلال توفير هياكل للمجرمين لمساعدتهم على إخفاء متحصلات الجريمة.

تهدف هذه الدراسة المشتركة بين مجموعة العمل المالي ومجموعة إيغمونت إلى النظر في الآليات والتقنيات التي يمكن استخدامها لإخفاء الملكية والسيطرة على الأصول التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، مستندة بذلك إلى ما يزيد على 100 دراسة حالة، وإلى خبرات خبراء إنفاذ القانون، ونتائج تقارير التقييم المشترك لمجموعة العمل المالي، والآراء المتعمقة التي توفرها التقارير الأكاديمية وغيرها من الدراسات.

يهدف هذا التقرير إلى رفع مستوى الوعي لدى السلطات الوطنية والمؤسسات المالية ومقدمي الخدمات المهنية الآخرين حول المخاطر التي تنطوي عليها مجالات العمل.